

بازدید شد

۱۳۸۴

۷۲-۹۶۵۵

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب مجرّمات حکمتیه علی بن ابراهیم

مؤلف: صفی بن عبد سادات و اولاد و اولاد ۳ حکمتیه علی بن ابراهیم

موضوع: حکمتیه علی بن ابراهیم در بیان حکمتیه برائت و اهل بیت
تاریخ: ۱۰۴۴۷

۱۰۴۴۷

کتابخانه مجلس شورای ملی
۱۰۴۴۷



شماره ثبت کتاب

۸۶۰۹۳

بازرسی شد

خطی «فهرست شده»
۱۰۴۴۷

تیسرگی بر شرح شمسیّه

و بیست و نهمین ماده حواشی علی شرح الرساله الشمسیّه
المدین الحاشی علی طاب ثراه قول ما یحی ان
شریح فیہ علیہ اولاً فان کان الاول فهو
و مع فی المقدمه علی المقدمه
و الضمیر فی فیہ عادالی
شرح فی العلم فی
المقدمه بها
بمعینه

بازدید شد
۱۳۸۴

۳-۹۶۸۵

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: تجرید اسرار حکیمه علی بن ابراهیم
مؤلف: صفی بن ابراهیم تهرانی
موضوع: نجوم، ریاضیات، فلسفه
شماره ثبت کتاب: ۸۶۰۹۳

۱۰۴۴۷

۱۰۴۴۷



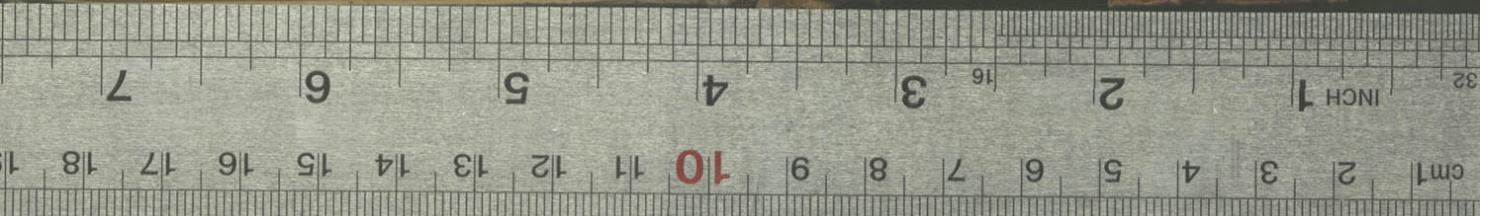
شماره ثبت کتاب

۸۶۰۹۳

بازرسی شد

خطی «فهرست شده»
۸۶۴۰۱

بناکردند آن زمین کو اهی عمارت
دلم را شری سازی ز لعل هاشمی دار
دل از دستم برون بروی که ماس بر داری تو
ماس در ساد روی شود مرور
کمان بروم که سحر دولت وصل مرا میکند
هرم را سنگی بر بوز و جود
رومی را سگ مالودا
سکندر و همد





في هذا التوجه ايضاً على نسيان الادراك الدليل سبب ادراك الدليل
 كذا قيل وقد بحث لانه لا يختص العلم اصطلاحاً بهذا الادراك ولا يصح ان
 يرقى الكوكب سببه باللاحية مع السبب المترايب والانا المحسوس اصلاً
 لا يمتنع ان يقر اصالته المحسوس باعتبار العلم والادراك لا مطلقاً كما
 تعليل السبب لا يقتضى اصالته السبب بانه وجه السبب لا مطلقاً
 فيمكن سببه المحسوس بالمعقول بل باعتبار الالفه وتقدر المعقول
 نحو سبب السبب العطر بالظن بان اعتبره الراححة الملائمة
 للثمة فالسبب اصله الكلام بالالفه واحتياج السبب
 لكن اعتبر السبب في الحس والنفذ اذا تغير السبب باصله
 هو المعهود بلا حاجة الى تكلف لان العلوم العقلية
 ذلك في العلوم العقلية الضرورية بان النسب في سبب العطرة
 فالسبب عن العلوم كلما يحصل لهما العلوم باعتبار استعمال الحواس
 واما العلم الحسوس فيقلل ساقط عن درجة الاعتبار
 فالادراك بالقوة الحسية سبب الازدواج المحكي والادراك عن المحسوس
 سوى القوة العاقلة والحواس الظاهرة والحواس الباطنة
 المتكلمين مثل الحيوانية في ان القوة التخيلية ليست مبرورة
 بل مبنية على الادراك من شأنها التركيز نادراً كما بالنسبة
 المرادة بالقوة العاقلة لا يرقى المراد انها ليست بما يدركها
 بلا معونة امر آخر لا يمتنع نادراً جهات العقل لا يحتاج الى



عن القلم كما هو المتبادر من العبارة ولكنه بحيث لو ادرك الحق ^{العبارة}
ان يبق غير مذكور كما لعدم وجوده ولكنه بحيث لو وجد لا وراكرا ^{العبارة}
والجار ان مضاجعك فعل هذه البنية تليق كما ان غير ذلك
ببالغة عدم الزوف باعتبار المحصل المتفاد من تعريفه ^{الاضافة}
في مضاجع متغيرة وشكوة ذكوة المطول ان اذا استعمل ^{بالنفس}
تلك القوة بمعونة الوهم سيمتدلية ومعونة القوة العقلية ^{تذكر}
شكوة ولا يخزان هذا ما وقع لنا فلنا بنا سبوت عن المالكات ^{تذكر}
الفرع عنوا الحكيم وانه لا يصدر من قوة واحدة فضلا عن ^{يقتصر}
بالوهم نزع من الادراك فقط كما ملر وبالوهم ^{المستطوع} كعب
الخطام ان الوهم المعان القائمة بالمحسوسات ادراك ^{تذكر}
اتمانا والنيل بحيث الوجود ان لانه اللذة لا يحصل بمجرد ادراك ^{اللذة}
بل لا بد منه من وصول اللذة ^{بالاصالة} بالمتد عن الادراك كما هو ^{تذكر}
لاق المعبر كما لية بالقباس من الادراك ^{المحسوسات} كما
وجزار الالام اللائق بالادراك فكيف ^{بالاصالة} بالمتد لانه اللذة
من حيث هو كذلك انما هي بذلك لان الشئ قد يكون ^{تذكر}
من وجه دون وجه فاذا كان من جهة الالامة لا يكون لذة
فان ادراك الشئ من جهة الالامة لذة دون الظم
المدركة بالشئ الباطنة ^{بالقوة} يتفران ^{اصلاح} على ان التفرق ^{بالقوة} بالباطنة على
الحكي ولا يتعلق الالام المحسوسات او المعان القائمة بها ^{بالقوة} والظم

ان اللذة

على ما نرى في المتاح بخط وترسوا من رسل اقدامهم في الحرب اذا ^{تذكر}
بواضع لم يوجد في كتب اللغة بلذا اعزل اللذان ^{تذكر}
الاول هو الواضع في دلائل الامعان ^{تذكر}
الطرفين لم يقع عليهما الحركة المتبادر منه ان القياسات ^{تذكر}
الحركة ^{تذكر} لم يكن من تفرق المقصود بوجه البنية ^{تذكر}
على وجود الحركة ^{تذكر} سواء وجود الجزع مع الكل ^{تذكر}
اسرار البلاغة وذلك لان المتبادر ان يبق ^{تذكر}
من عبارة المقصود بوجه البنية ^{تذكر}
المتلوج ونه البرمراد بل المتلوج ^{تذكر}
لم يزل ^{تذكر} ان اصل المعنى على تقدير ^{تذكر}
ان يكون من قبل دار ^{تذكر}
من اختلاف الحركات مع ان المصحف ^{تذكر}
بعضه ^{تذكر}
الاستفان ^{تذكر}
على وجه ^{تذكر}
يكون ^{تذكر}
بعضه ^{تذكر}
ولم يزل ^{تذكر}
اجتمعا ^{تذكر}

الحاصلة من الجميع وليس شيء من الأجزاء معلوماً تفصيلاً تصوراً بل
وإنما لا يفسد بعد الخذف إلا عادة لعدم القصد وان وجدت الدلالة
تأمل من نفس التصادق والمراد ما يتنازلنا فنظر فيها ^{تتميز}
الكلية ثم للآخرية الرتبة بحسب الأجزاء وتنزل التصادق منزلة
تحتوي وجه الشبه وما ذكرنا من أركان التصادق فتوطئة لذلك
وإدلاله على أن أحوال الشبه من التصادق ليس بمنكر بل من جهة مناسبة
نه الجملة ويمكن أن يراد بالشبه المشابهة لا وجه الشبه بمعنى تنوع
بواسطة التصادق المشابهة بل العلم بها فيعتبر التصادق ^{بمجرد}
ذلك من قبيل التصادق الأشتر الأوضح أعمار التصادق ^{بمجرد}
تسلسل بنظم على صفة الجمهور ومنها ذاك كقولهم ^{بمجرد}
والصفاك اسم الراس لا يحصل من سمي على طائر ^{المقدمة}
فصل عليه بمنزلة ما تدبر فينا نظر ان قوله على طائر ^{بمجرد}
ومن سمي بموت الجرسية وحسن حصل ملحوظ بالانصاف ^{بمجرد}
فالظرف خبر بزيادة التبريد والتسوية اجود ^{بمجرد}
الامر الذي التفتيش شديده المثل اليه اجود واحق بان زيادة
التفرقة من الشبهية معتوه فالباقي من غير اللام ان زيادة ^{بمجرد}
ولا زور رتبة الآزور وكذا الراس المجمع ^{بمجرد}
لا زور وبانوار العليظة ^{بمجرد}
بذات ^{بمجرد}

فلان تارة العلوم بحسب تمايز الموضوعات الى قول فلان يعرف الشاع
في العلم ان موضوعه اي شئ هو لم تتمر العلم المطلوب عنده قلت كسر
شرح الطالب يعلم كالمطلب مثلاً فيرث ويحصل مسأله كلها ويعالج المرضية
عنه ولا مشغور له بموضوعه ذلك لان مسأله هي جمعها غيره في كتاب ^{بمجرد}
ولم يدخل على مسأله فاعده ذلك الكتاب وعرفه وعلمه ^{بمجرد}
غير شئ هو بموضوعه نعم قل مقبولين ذلك العلم لو اراد جمع مسأله ^{بمجرد}
لا يراها من مسأله علم آخر احتج الى معرفة الموضوع فلا يكون ^{بمجرد}
ما لكل شاع قوله وصدر اليه منقسم العلم الى التصور والتصديق ^{بمجرد}
بيان الحاجة عليه قلت الدليل المذكور على تحقق الحاجة ^{بمجرد}
بمقدمة فلا يتوقف عليها قوله والتصور معه حكم ويقال للجمهور
تصديق قلت فيسقط حصر العلم في التصور والتصديق قوله ^{بمجرد}
تصور الانسان الا ان يرتسم صورة منه في العقل بها يتبين ^{بمجرد}
عن غيره قلت الصورة المرتسمه في العقل من والا يميز كون الشئ ^{بمجرد}
لبنته والميز على التمييز وعلة الشئ اعرف منه عند العقل ^{بمجرد}
عن العقل لان تميزه بمسألة ان كان كركيا وبنفس حقيقته ^{بمجرد}
كان بسيطاً والصورة غيرهما والميز محمول والصورة ليست ^{بمجرد}
في الوجود قوله فتعين ان يعود التمييز الى مطلق ^{بمجرد}
صورة الشئ في العقل تميزاً له وانما يعرف مطلق ^{بمجرد}
الخاص بهذا الموضوع هو انما ذكر التصديق ^{بمجرد}

بمرقة جفسة وفصله فترت الجفيس الذي هو العلم وعرف بعد ذلك الحكم الذي
 هو ماخذ الفصل اما ذكره من الغرض فيعلم من سبب الموضوع لان من عاين
 عند ذكر الشئ الباردة الى تربية ثم ذكر احكامه وتترك ما هو مهم والغرض
 لما هو غير فهم عنى من سبب نظم كلام العلماء نعم لو نقل فيه مع الفائدة
 التي ذكرناها المقصود بالذات التدبيرة المذكور كان له وجه قوله كالمثل
 شكك في السيرة او توهمها فان الشك في النسبة او توهمها بدون تصور
 محقق كذلك اذ اكل ايلاج النسبة لا يلزم من الالمام الذي به يحصل
 ما بهية التصديق قوله والمعتبر في التصديق شرط او جزاء هو التصور لا
 شرط شئ قلت الذي ينهم من كلامهم ان المعتبر في التصديق هو التصور
 لا لانهم قالوا عدم البحث عن كواجب التصور على كواجب التصديق لان
 التصور متقدم على التصديق بالطبع فحملت المباحث المتعلقة بالاول
 متقدمة على المباحث المتعلقة بالثاني ليتوافق الوضع والطبع ولا شكك
 ان المباحث المتعلقة بالتصور انما هي متعلقة بالتصور السامح لا مطلق
 التصور المراد من العلم لكون المتقدم على التصديق الاول والثاني وكل
 الشكك سهل 2 لاننا نغيب ان اعتبار الحكم وعدمه في التصديق مع الالمام
 ليسا محمولين عليه والحق انما كان يلزم لو كانا محمولين على التصديق ولا حاجة
 في حله الى التعملات التي يظهر منها من كلام اهل الصناعة فان قال
 صدق في ما ليس مع حكمه حكمه وذلك ما نقص قلت الاول باعتبار
 ذاته والثاني باعتبار عارضه فلا يخفى ان هذا هو الشك الثاني والاول

الشك الاول فخلا ان التصديق هو التصور مع الحكم ونفع ان تقسم من
 التصور بل مبين فان قال صدق المنسب سينتزم صدق المطلق فلما
 ذلك فيما يكون معروض القيد محمولا وليس هناك كذا فان قال او كذا
 لهذا المجمع عن غير حكم عليه تصور ما فيكون قسما من التصور فلما يكون
 تصور قسما من التصور لا به وان سلم يكون قسما باعتبار ما عرض له
 صمم تدانته ومع اختلاف الاعتبار لا استحال قولنا العلم اما بهي وهو
 لم يتوقف على نظر وكسب قلت هذا التعريف يتبعها مع والاخر غير مانع
 لان العلم الذي هو يصدق به بهي وتصور به كسبية يخرج من الاول
 ويدخل في الثاني وهو من مثل الالهيات وايضا ان يكون الهاجنة
 الى الكسب الماخوذة في تعريف النظر والضروري ماخوذة بينهما بالنسبة
 الى كل الوسيط اعني من ليس ملد ولا مؤيد او بالنسبة الى بعضه فيما
 او بالنسبة الى البعض في احد السام والكل في الاخر اى واحد من هذه الاثر
 اخذت لم من احص في الاقسام الثلاثة على سببها تقسام اخرى هي ثلثة
 في ثلثة وان اخذ الثاني او من الثالث كونه كسبية للبعض ضروري البعض
 ضروري للكل نعم ان الكل كسبي قوله لما اكثنا يحصل مطلقا
 تحصيله الى له دورا والتسلسل فلما جاز ان لا يكون من البعض الذي
 هو كسبي بالنسبة اللهم وان اخذ القسم الثاني من الثالث اخبرنا ان الكل
 ضروري قوله لما اجبت الى تحصيله ممنوع لواز ان يكون من البعض الذي
 هو كسبي بالنسبة اليهم وايضا قوله كسبي ما يحتاج في تحصيله الى نظارة او رقم

انه لا يحصل الا بالنظر في ان الكل ليس كسبي قوله لكان جميع المطالب
 يحصل لنا بمجرد توجرت نفسا اليها قلنا جازان ان يتوقف حصوله على الهام
 او قول من تبين صدقها صفة لنفسه او تقيده وان اردتم ان يحصل به
 قد يحصل غيره اخره تاكون الكلي كسبيا قوله لما امكن حصولنا على شئ لا نقضا
 الكتابة الى الدور او التسلسل قلنا قد يشي الى احد الامور المذكورة ولا يلزم
 ما ذكرتم قوله لو كان جميع التصورات والتقديرية نظريا يلزم
 الدور او التسلسل قلت حاد كون التقديرات كلها كسبية وينتهي الكتاب
 بعضها الى تصور يديهي او بالعكس ولا يلزم دور ولا تسلسل لا بد لشيء ذلك
 من دليل لا يقال الكسبي هو الذي ينتهي الى كسب اي فكره الفكر لا يدرى من
 تركيبه لانا نقول التصور الذي كسب التقديرات جازان يكون اسما او
 حاد ليس احد في التقديرات وفايدة انه القيد انه لو كان احد في لكان
 التقديرات يديهيا والمقدرات كسبي وكما جازان يكون تصور في القضية
 موجبا للزم بالحكم في التقديرات اليديهية فلم لا يجوز ان يكون تصورا
 او رسمي معا يتر في التقديرات كسبي موجبا للزم بالحكم في ذلك التقديرات
 فان التصور الغير المشابه معدلة لحصولها والمعدلات ليس من لوازمها
 ان يجتمع في الوجود قلت القوة ثم الفعل لا يجتمعان ولا استعداد تضيئ القوة
 فلا يجمع الفعل فالنقل مني هو الاستعداد فينتهي للمعدلة موجبه فلا يكون
 الكواكب معدلات المكتسب لا مكان اجتماع القياس مع مبدئية والتقريرية
 قلو في الوجود والوجودية فهي موجبا لشيء لا لا في الوجود

اخره فيجب حصولها كلها مع حصول المكتسب منها قوله لان من علم لزوم
 لاجرم علم وجود الملزوم قلت قد علموا كتبهم ان التلازم لا يقتضي العلم
 الموجبة فمن يقول لا علمه موجبة في الوجود بل الكلي يفعل اللذيق بالاختيار
 كما لا شئ او افعال المشربين من الكائنات باختيار رسمه والباقي يفعل الله
 بالاختيار كالمعتى لا لا يتم به الكلام عند فيحتاج الى اثباته للايجاب حتى
 يتم لزوم شئ مطلقا قبا سائنته او غير ذلك قوله حصل له من العلم العلم
 بوجود اللزوم بالضرورة قلت اذا كان حاصل من المعلمين بالضرورة فلا
 الفكر جدا اذا المعد لا يحصل الشيء من بل يكون الفكر هو الموجب وقد ذكر
 قلنا معد قوله والمداد بالامور ما فوق الامر الواحد قلت ياتي بهذا
 جعله في محله وحد من اقسام الرسم الناقص الذي هو من اقسام
 الرسم الذي هو من اقسام التقرير الذي هو من اقسام الفكر قوله اما
 التصوري فكتابة من الامور التصورية واما الجمول التصديقي فن ال
 التقديرات قلت اني دليل قام على ذلك ولم لا يجوز استنهاه اجدهما
 من غير حقه قوله فالتميز يثبت اشارة الى العلة الصورية بالمطابقة الى
 اخره قلت الفكر هو مركز النفس في هذه الامور والحركة موضوعها النفس
 وليس المتحرك في غير من الحركة موجبه ذلك ويدير عليه ان المكتسبة ليست
 جزا من الحركة الا بغيره وان سلم فليست الامور جزا من عارضها اعني التقرير
 حتى يكون جزا ما ديا له قوله هت الحاجة الى قانون قلت اما
 اجامح الى العاين المذكور ان لو لم يكن طريق العلم الى حصول الحكم

يكون

العلية غير المتكبر لكن ذلك ممنوع فان من الطرق بحلية السمع الشواغل
 والتوجه الى عالم الكل لناض عليه الحق الصريح الى غير ذلك من الطرق
 لا يقال باي شئ يعرف ان المناض حق او باي فاسدة فلما بد من
 الاستعانة بالفكر في خواص كل منهما ولو ازمه فست الحاجة مطلقا
 العاتون المذكور لانا نقول لم لا يجوز ان يكون المناض بعد الحلية
 من الخاصة ان نشهد اليه بجهة بجهته من غير احتياج الى استعانة بفكر او
 غيره لا بد لشيء الاحتمال من دليل لما يقال فكان ح من الواجب ان لا
 خلاف بين ساكني هذا الطريق لكنه قد وقع لانا نقول ربما كان ذلك لعدم
 اعطاء بعضهم الحلية جهات ان الواجب عليكم اقامة الدليل على ان لا
 سوى التفكير حتى تبين اساس الحاجة ولم يفعلوا ذلك قوله وانما سمي ان
 ظهر القوة النطقية انما تحصل بسبب قلت القوة النطقية لا يغيره
 بل يجوز كاللها العلية من القوة الى العقل يظهر من الفاعل لها
 بشرط مراعاة قوايته قوله والتعبد الاخير لاجراء العلة المتوسطة
 قلت الفرق بين الالات والعلة الترتيبية في عدم اتصال الاثر لان الذي
 يقال لا يصد رهن التجار بالمشاهدة في الحشيش ليس الا تفرق اتصاله وذلك
 يحصل بالذات من المشاهدة المتحركة استانه على الحشيش والتجار يحصل منه
 بالذات بحريكه وحصل بالعرض من تحريكه به بحرك المشاهدة
 على الحشيش لان نزق الاتصال فعل التجار ويصل الى الحشيش بواسطة المشاهدة
 فالذات كالعلم الترتيبية لا يتصل الا بالفاعل الى المعقول فيعمل احدهما وصلا

لا اثر العلم دون الآخر غير صحيح وايضا للعلم ان البعيدة لانا اثرها في
 ولم لا يكون لها اثر بوسط ولتقر بما اثرها بوسط وسوكتك فان التاثير
 في المعلول ليس الاستبعاد وجوده بالذات والبعيدة بالذات مستبعد
 كما ان الترتيبية بالذات مستبعدة بغير وسط قوله والعا تون امر كلي منطبق
 قلت قوله منطبق على جزئية من قوله كلي فلما فايدة في ذكر احد سمع
 الآخر قوله وسهنا فايدة جليدة وسي ان حقيته كل علم مسائل ذلك العلم قلت
 قد مر حوالا الى جميع توابع العلم ان امر العلم لمتشع والمبا دى والمسائل
 كيف يكون حقيته العلم سى المسائل وقد دخل فيها غير المسائل قوله
 فتقول العلم هو التصديقات بالمسائل الى آخره قلت مدعى المسائل انه لا يجوز
 يكون حقيته كل علم مسائلة قوله والمعارضة المذكورة وان فرضنا انما
 لا يدل الا على الاستعانة بل يدل على ان الاحتياج اليه غير حاصل لان
 توجيهه كذا لو كان المنطق محتاجا اليه لكان انما بد يهيا او كيبيا وكل من الترتيب
 ح وما تلزم الحجج فالاحتياج اليه ب عدم الاحتياج واقع هو المدعى في الحاشية
 وما ذكره في الكتاب هو بيان بطلان قسمي التالي قوله لانها المتأثر بها
 سبيل المناقشة قلت المعارضة في اصطلاح اسهل العلم سى دليل بل على نصيب
 المدعى بل تسليم المسائل مقدمات الدليل الازال على المدعى لانا ذكره قوله
 والعوارض الذاتية سى التي يلحق الشئ لانا هو قلت الذي يلحق الشئ
 لذاته اى بلا وسط يكون بين الشئ فكيف يكون محمول مثله من مسائل
 العلم قوله والامر الخارج عن المعروف انما مشا والاعلم من او حط من او

لان

بن

قلت الوسطا تفرق بتولنا لا تفرق بيننا لانه كما تكلف تصور بياينة
فالمتوسط السادس لا وجود له قوله واما العارض للفرطان الجزاء داخل تحت
الذات قلت اذا كان الجزاء اعم يكون اللاحق بواسطه غير مخصوص كقول
الموضوع فلما بحث عنه في ذلك الفن الا اذا سمعنا تخصصه بالموضوع
على بياينة في كتاب البرهان قوله يسمى اعراضا غريبة لما فيها من الغرابة
قلت الغرابة ليس باعلى من الغرابة فلا يتبين بها قوله مما معلومان تصور
من حيث انها قلت ايجته المذكورة قد في الموضوع فان المنطوق لا يبحث
عن احوال التصورات والتصديقات مطلقا بل من احوال التصورات والتصديقات
الموصلية ايضا تقريبا او بعيدا كما يقال كحدث ان يكون مساويا للحدود
والمجنس بح ان يكون ذاتيا اعم مقول في جواب ما هو كسب الشك
المحتمل واليقين بح ان يتكبر من مقدمتين لا ازيد والنسبة الضرورية
السالبة يتكسر بالعكس المستوي ضرورية سالية وكلامه يعطى ان ايجته
في المحولات المثبتة للموضوع وليس كذلك والمذكورات في قوله لكونها
كجته الى آخره تصورات وتصديقات باخوذة مع ايجته المذكورة وبه
موضوعات مسائل في البرهان واما العارض الذاتية التي هي محولات المسائل
التي يستلزم موضوع في علم بغير كونه شيئا واما المذكورات فيعمل على الموجود
من حيث هو موجود وسمي شرتها في الالهي قوله واما كونه قوله فلا زني الالهي
يكرب قلت التوال الشارح نوع من انواع الكثرة وقد ذكر من قبيل انه لا يكون
الايه كيا لانه ترتيب والجزئية لا يعقل الا في شيتين فتقول في الالهي

بيننا في هذا الكلام قوله وحيث قال الاختراع الحكم ابداع النسبة الى
قوله الاختراع الحكم من جعل احد هذه الامور معنى لو كان مراد الاختراع
اختراع الحكم على تقدير مصانف استتمام له معنى ووجدت المصانف مستفيض
في الكلام او المراد للاختراع تصور الحكم اى النسبة بدون التصورات الثلث
اذ تصور النسبة بدون تصور المنتسبين واذ حصلت حصلت الثلث قوله
قال اللام في المنص كل تصديق لا بد فيه من ثلث تصورات في اتمع على احوال
المذكور كما قال انما يريد ذلك على كلام الامام واما على كلام المصنف فلما
قوله ولا خفاء في ان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه فلا بد للذات
على احوال من شرط قلت دلالة اللفظ العي على معناه دلالة لفظية وضعية
ولست بطابته ولا تنصا فني الشرايم وليس معنى بالازما للمعنى المطابقا
والالماخى بالمعنى على حد قوله فتقول العي عدم البصر للعدم والبصر قلت
منهوم العي من حيث هو عدم مصانف الى البصر يتوقف تصور العي
الاصانف وتصور الاصانف يتوقف تصور العي على تصور المصانف البه لان
النسبة متوقفة وجودها خارجا وذهبا على وجود المنتسبين ان كان
خارجا وان كان ذهبا قدما والذي يتوقف تصور العي على تصور غيره
منهوم قوله وفي هذا البيان طلاق المتابع في الصغرى ان قد بالهية منفا
قلت المنع ههنا طاهر البسيط لانه من الجوانب يدل اللفظ على ذلول المطابق
ولا ينهم جزوه ولا زمره الذهنية فهما بايمان وغير متعكس اذ دلالة التصديق
والالزام لا يتصور تخلفها الا بعد دلالة اللفظ على الذلول المطابق ولا

معنى الخبيثة في الصغرى الا عدم الاتكاف المذكور وانما لم يصرح بالخبيثة
في الصغرى لدلالة الاصغر في انة عليهما وان جعل قيد الخبيثة من امر محمول
الكبرى عنق السوال من اصله لا يقال الدعوى مطلقة المحمول والنتيجة
مقيدة المحمول بالخبيثة فلا يكون الدليل متجا للفظ لانا نقول المتبدي مستلزم
للمطلق فان الدعوى استلزما لها المطابقة استلزاما كلييا والنتيجة تعطي الاستلزام
في حال كونها ما تبين فالدليل لا يعطى الدعوى قلنا التا بعبارة لما كانت غير
متعكسة كانت كلية ايضا فيلزم الاستلزام الكلي ايضا قوله فان المحرمة في
قولنا تدبير في الدار حاصل ولا دخل لني في الاجابة قلت ليس المحرمة حاصل
على اطلاق بل الحصول المتبدي بالطرف المذكور فيكون له مدخل في الاجابة
فلا فرق قوله ولعلك يتوكل بالفعال الناقصة لا يصلح لان بحرهما وحدتا
قلت لما منع ان يتبع اهما لا يصلح لان بحرهما وحدتا فان معناها تنزرا لفعال
على سنة في زمان معين من اشياء وهذا ما يمكن ان يخرجه وحده فيقال في
قد تقرر على سنة في الماضي وذلك هو معنى كان وهم ما قسموا الاداة
التي هي قديمة الاسم والفعال الى زمانه وغير زمانه بل قالوا الرابطة اداة
وهي قد يكون صيغة صيغة الاسم كهيومان صيغة صيغة الضمير وهو ليس
بل نقل عندهم من الاسمية الى بحرية وقد يكون صيغة صيغة الكلمة ككان
فانها ليست بكلمة بل نقلت في بحرهم من الفعلية الى بحرية فبقية هو وكان
الرابطين ليس النسبة الواضحة بين المحمول والموضوع وانما سميت بالثابتة
زمانية لدلالة انها حال الربط على الزمان بل لانها كانت قبل هذا الفعل الاصطلاحي

والد على الزمان فلا فرق بينهم وبين النجاة في الاصطلاح المذكور قوله ان
نظم في الالفاظ من حيث المعنى ونظر النجاة فيها من حيث اللفظ قلت
النجاة لا يحثون عن الالفاظ المهملات بل عن الالفاظ المهملات بل عن الالفاظ
الموضوعة للمعاني ويحذف عندهم احوالها باختلاف معانيها فلا يكون يحتم
عن اللفظ فببينة بل عنه باعتبار المعنى فلا فرق بين هذه الجملة قوله فان الالفاظ
على الزمان بموادها وجواهرها قلت دلالتها بحجها من انما فقط منزع فالواخر
وقد مرنا بحروف او غيرنا الحركة والسكون عن موضعها فيما لم ادت على
ملك المعاني فالدال هو مجموع المادة والصورة وكذا لك يتوكل في الفعل
فلا فرق بينهما في هذا المعنى قوله فيقول المعنى من التركيب الى اخره قلت
قد اطلق بحرنا واريد بعضه فيكون مجازا من غير مراد وهو ما سيذكره ووجه
الاختراع عنه في الترتيبات قوله ووجه ما حقيقيا في عرف المنطقيين قلت
بحرني تحقيق يقال عندهم بالخبيثة على المعنى وبالعرض اي المحار على لفظ
على اصح حوايه في كتبه والمراد منها الدلالة بالوضع لا بالنسبة صلح عنى صحیح
قوله والسكيبك على ثمة ووجه السكيبك بالاولوية وهو اختلاف الالفاظ
في الاولوية قلت ذكر الشيخ في فصل في مبداء البرهان بهذه العبارة
يقال ان كذا اولى من كذا اذا كان في طبيعته سوا لكن احدهما لا امر
في نفسه واولا للآخر بعده وما ذكرتم في الكتاب سئل على دور طاهر
قوله لانه استعمال ما في الضمير لا يثبت قلت بل منه على الاستعمال الذي
في ضمير المستنهم قوله المعاني هو الصور الذميمة من حيث وضع بلانها

اللائط قلت الظاهر ان المراد بالمعنى ما له صلاحية المحصور في الدين
نمن غير ملاحظه كونه بذلوله لفظ اولاً فان المعاني الخمسة المفروضة عنها
سما من جهات لا يدخل للوضع فيها اصلاً فالاول ان يرد بالمفروضة التي
يتألف منها الاقوال الشارحة والنوع والعرض العام بالتبعية
وكل مفهوم وهو الحاصل في العقل اجزى او كلي قلت ان اخذ من حيث
ان منظور اى موجود في الدين كان جريئاً لانه مشتمل بعبارته على
اجزى وهو النفس المنظورة بل يجب ان ينظر في ذلك المنظور من حيث
ذاته التي عرض لها انها منظورة ولا يلاحظ معها هذا العارض ولا
وكان في لفظ النفس في قولهم ليس تصور اشارة الى ذلك فان التصور
هو المنظور على ما مضى عليه الشيطان كانه قال ذات المنظور وحينئذ
لا من حيث ان منظوراً وبغيره قوله وقد وقع في بعض النسخ تصور
معناه وهو هو قلت المفهوم اعنى الحاصل في العقل له شخصات عقلية
ولو ازم ولعطف بدل عليه وما بينه وبين المراد معناه فذكر ذلك لتعلم
معتقو الكليية والجزئية ليس الا الماهية من حيث هي دون باقي المذكور
فلا شبهة قوله فانها متع ان يصدق على شئ من الاشياء قلت بل يجوز
صدقها ويكون المصدق عليه شيئاً باعتبار انه بخبر عنه وباعتبار ذواته
لا شأ ولا استحالته عند معيار الاعتبار قوله ومن ههنا يعلم ان افراد الكلي
لا يجب ان يكون الكلي صادقا عليها قلت الصدق لا يكون الا في العقل
فلا كلى يصدق على شئ من افراده في الخارج وكل كلى يصدق على جميع

ازاده في العقل فليس في الحكم خصوصاً معنى الكليات دون بعض كما ذكره
فان اراد به شاع صدقته على بعض افراده في الخارج فصحيح ولكن كل كليات
كذلك وان اراد في الدين تغيير صحيح فانه لا معنى لزيد الكلي الاخص منه
يمكن حل الكلي عليه وكيف تصور اشتاعه قوله فيكون الجزى وكلا وكليية
الشيء انما يكون بالنسبة الى الجزى قلت ذلك في الكلي الاضافى والجزى
الاضافى والكلام في تسمية المحققين منها انما ابحاث الآدميين فيها والاولى
ان يقال الجزى لا يكون الا بفرء الكل والكل لا يكون كلاً الا لجزء من جزئ
منها نسبة الى صاحبه والنسبة الى الكل كلى فالجزى كلى والنسبة الى الجزى
جزئى فيكون الكل جزئياً قوله وسى لا ينقض الجزئيات لان جزئيات
غير المطلوب بما بينه له وجزئيات اخص منه وكلاهما لا يصلحان للتعريف
كاي في قوله بل ولا يبحث عنها في العلوم لتغيرها قلت ليس كل جزئيات
متغيرة وانما المتغير هو الكليات الفاسد منها واما الجزئيات المتغيرة ذاتها
وتفعلانها لا يتغير اصلاً ويبحث عنها في العلوم لعدم التغير ليس
لنقص المنطقى بحثه على الكليات قوله فان المتقول على كثير من المتعنه
قلت المتقول على كثير من اخص من الكلي فان الكلي لا يتشعب من
الشركه الشركه فالكلى كالجس البعيد والمتقول على كثير من كالجس القريب
ولا ينفى التفرقة عن البعيد لان دلالة عليه ان كانا جنسين فبعض
ان كانا عرضيين التفرقة والاطرافه الصن من الضميمة والالتزامية
لا يستعمل في جواب ما هو قوله الكلى الذي هو جزء الماهية منقصة

كيف يتصور كون الكلي جزءا لجزئياته وهو محمول على جزئياته بالمعنى والمحل
 على محمول على كلاً لان الكل المركب من اجزاء وبغيره وبجزءه غير كسب من نفسه
 ومن ذلك الغير فليس الكل جزءا لما فانه ما بين كون الشيء كلاً ومن
 كونه جزءاً قولاً بقوله زيلوا قلت الترتيب بين هذه الامور ليس موضع
 الترتيب بل حاصل الطبع فكذلك الامور قولاً بين المانعة والسويع قلت
 لم لا يمكن في عمومته تحققة في تمام الاول ولا حاجة الى ما بينة بالثمة قوله
 فانما ان يوجد تمام المشركات الى غير النهاية الى قوله الاول محمول
 التركيب الماهية قلت اي زمان قام على استماله ذلك كلياً فان جزئياته
 لا يمكن في اثبات المطر قوله لان النصل المميز في الوجود ليس محقق الوجود
 يقبل هذا الادخل له في عدم الاعتبار فان تقييل بغيره سد بل العلم على انه
 لا يمكن ذلك في الوجود اذ لا يعد ووب فيه كما كان في الاجزاء قلت
 مراده انه لما كان الترتيب الاول محقق الوجود اعني العلم بالالتفات الى مرتبة
 حاله وتقسيمه الى اقسامه الممكنة له والتقسيم الثاني لما كان غير محقق لم يعتدوا
 بالنظر في اجزائه ومع ذلك فان اراد ذلك مراد سهل عليه من مساواة
 الماهية ان يعلم انه لا يكون الا في سالانه غيراً عن كل باعداً قوله لو تركبته
 ماهية حقيقيه من امرين متساويين الاخره قلت في قوله ضرورة وجوب
 احتياج بعض اجزاء الماهية الى البعض لو سلم حجة فلان في الاجزاء الحقيقتية
 الماهية الحقيقتية واما الاجزاء المحولة فاجزاء اعتبارية عقليته لا يتم فيها ذلك
 سلباً كمن الاجزاء المحولة ليست جميع اجزاء الماهية بل اجزاء الماهية و

الاجزاء المادية لا يجب افتقار بعضها الى بعض بل الذي تقرر عندهم ان جميع
 اجزاء الماهية يجب افتقار بعضها كاجزاء الصوري الى البعض الاخر كما لا يخفى
 المادية سلباً لكن الاجزاء المحولة ليست باجزاء الماهية في الحقيقة اذ لا يمكن
 اجزاء على كلمة يهوسه واما يقال انها اجزاء بالاجزاء لانها اجزاء احدى وهي ليست
 كل اجزاء احدى بل اجزاء مادية كالأجزاء الصوري وهو تقدم بعضها على
 بعض موافقة الى المادية لا المادية بعضها الى بعض سلباً لكن كزوم
 الترتيب بلا مرجح سلباً ممنوع ولا يلزم من مساواتها في الصدق وذايتها تساوي
 من كل وجه في زمان يكون في طبيعة احدثا ما الحاجة الى الاخر في الوجود لا بد
 ذلك من دليل في دليل الاول واما الدليل الثاني فلان في الاختصاص في
 اجزائه والعرض فان الوجود ليس بجوهر ولا عرض وذات الواجب في
 ليست بجوهر ولا عرض فلم لا يجوز ان يكون المحولات المذكورة من
 التقييل سلباً لكن لانه استحال ان تقوم اجزائه بالعرض فان الاشخاص اجزائه
 منتقمة بالانتقاصات وهي اعراض لا يقال تركيبها باكثر من كل واحد
 عليه اجزائه مثلاً صدق عليه الذاتي المساوي له وكل ما صدق عليه الذاتي
 المساوي له فهو عرض فكل ما صدق عليه اجزائه فهو عرض وذلك في الامور
 الكبرى ان اخذته كلية متعاضداً وان اخذت طبيعته وهو الحق في الحقيقة
 كلية الكبرى فلما منع ولوقيل ان الشخص صورة والاعراض المنتقمة
 للمادة تلك الصورة كذا بقوله في الصور المتسعة ان رفع النقص
 الاشخاص سلباً لكن لم لا يكون جوهره و اجزائه عرض لها قوله فيكون

ويها

عارضها قلنا نعم يكون صادقا عليها صدق الخاصة على مروضها لا عارضا
عرض العرض التسييم للوجه لجله ولا يلزم من كون المحمول عرضا شي كون
اجزائه عرضا لان الحكم لا يثبت لاجزائه ويمتص بالانسان
فانه عارض للناطق لانه خاصه مع ان الناطق جزءه قوله وما يشع
انكرا عن المبهمة الموجودة فهو مشع الا انكرا عن المبهمة في الجملة قلت
المفارق ايضا يشع انكرا عن المبهمة في الجملة فيجب ان يكون لازما
كلامه يعطى ان معنى اللازم مطلقا هو ما يشع انكرا في الجملة قوله
اعتبر الافتقار الى الوسط في مفهوم غير البين لم يتغير لازم المبهمة الى البين
وبغيره قلت انما يلزم ما ذكره ان لو كان المراد الانفصال الحقيقي دلان
منع ذلك وتقول المراد منع الجمع لا غير وكان قال اللازم مقال على شيئين
متباينين ووقف كل واحد منهما فلا يرد عليه ما ذكره سلمنا ان المراد الحكم في
السن وغيره لكن ايراده ما يعني تصور طرفيه في اجزم على سبيل التمثيل لانه
معنى البين بل المتباين غير البين فيكون بالاحتياج الى الوسط فانهم قالوا في
كتبهم الاكبية ان الاحتياج الى سبب جديد فان اعتبر ذلك في الخارج كان
تعبيرا عن السبب وان اعتبر في الزمن كان هو البين قوله والمعنى الاول اعلم
لان معنى يعني تصور الملزوم في الملزوم قلت كون الملزوم اجزم من تصور
تصور لازمه لا يستلزم ان يعني تصور الملزوم في اجزم بالملزوم لاجازان يحصل
من الملزوم في نفس الامر لتصور الملزوم من الخاصية ان يتقبل الزمن من تصور
الى تصور اللازم مع العلة عن الملزوم بينها بل مع عدم اجزم بالملزوم منها

ثم بعد تصور اللازم يحصل اجزم بالملزوم فلا يتعنى الربيل لانه كذا لان الملك
هو استلزام اول المعنيين المذكورين لكون تصور الملزوم واللازم كايضا
في اجزم بالملزوم وهو استدلال على استلزامه بالي المعنيين المذكورين له
ولا يلزم من استلزام الثاني لاستلزام الاول الا اذا استلزم الاول
الثاني وهذا بينا عدم استلزامه على ان تقول تصور الملزوم لا يمكن في
اجزم بالملزوم اذا اجزم بالشي من غير تصور به وتصور النسبة مسبوقة
المتسبين فلا يمكن اجزم بالملزوم الا بعد تصور الملزوم واللازم قوله لاجاز
لا يشع انكرا عن الشيء وادوم قلت نزول هذه الموعوم بما تقرر عندهم
مع ان الادوام لا ينكث عن الضرورة قوله وقسم كلامها الى الخاصة و
العرض العام قلت اذا قسم مفهوم الى قسمين وكل من القسمين الى
قسمين يشتمل قسمين من القسمين الاولين حدو يشتمل القسمين الاخرين من
القسمين الاولين حد آخر فقد قسم المفهوم الى ما شتمل عليه الحدان فالاستلزام
فهم بهذا الاعتبار قوله قد عرفت في اول الفصل الثاني ان ما حصل به
العقل لو كانت معتبرة في الكل لما جاز انفسه الى الاقسام الا يتقبل
كان متمنع الوجود في الخارج لا غير فان الموجود في الزمن باعتبار وجوده
الذهني متمنع في الخارج بل العتبر في الكمية والجزئية النظر الى المفهوم من
جس هو قوله والاول كالكواكب المسارة فانه كلي منحصر في الكواكب النسبة
قلت ان جعل الجمع هو الكلي فالسبقة فرد واحد من افراده فلا يصلح ان
يكون مثالا للمتعدد الاشخاص بل لما انحصر في فرد واحد وان جعل الفرد

ان

مواكفي فالسبب في انفراد كمن التمثيل بالجمع غير مدد اللهم الا ان يجعل الجمع شاملا
 لما صدق عليه الكلي لا الكلي فيستقيم بعض الاستدلال والكلام على المثال الآخر
 كذلك الا ان يجعل المجموع الغير المشابهة افراده وفي الاول مجموع التي تحيلها السببية
 قوله لان هذا الحيوان موجود وحيوان جزاء من هذا الحيوان قلت ان اراد
 ان في الخارج مفهوم قولنا هذا الحيوان فذلك ممنوع فان حيوان من الاقرب
 العقائدية الاعتبارية التي لا انسان وكذلك الاشارة امتداد مفهوم آخذ
 من المشير منتهى الى المثار رايه وذلك ايضا امر لا يتحقق له خارجا وان اراد ان
 في الخارج امر من شأنه ان يحل العقل عليه مفهوم هذا الحيوان اذا احضر في العقل
 فذلك سلم ولا يلزم من ذلك وجود مفهوم هذا الحيوان ولا وجود جزئية قوله
 فلا وجه لا يبراه واحالاتها على علم آخر قلت كنهه لما كان وجود الاول عند
 من الظهور يحصل بانه في حقه حقيق ذكره في هذا المعنى ما ينبغي للتعليم بالعلم
 العطفية التي لها كنهه مشتاق يحصل في العلم لاجل تحصيلها ولما كان وجود
 الآخر بينه وتوفا على وجود الاصل فانه وعلى ثبوت الوجود العقلي وسما
 محتاجان الى ايجاب قينة واعطاء حجية وجبت لحوالتهما علم العلم الذي
 بيان فيه وسواله في قوله فاما ان يصدق على شي اوله تصدقا فان لم تصدق
 على شي اصلا فلها متباينان قلت بانه قد يصدق باللام بوجوده واللاشي فانها
 لا تصدق ان على شي اصلا مع انها لا تساميتا بين والالكان بين تقيدها
 مباينة بغير قينة وليس كذلك بل هما متساويان لا يقال الاشي واللام وجود

شي موجود باعتبار حصوله في العقل لا شي ولا موجود باعتبار مفهومها
 فهاشي في الجملة لانا نقول نحن نورد النقص بها باعتبار مفهومها وسما
 بذلك الاعتبار لا يصدق ان على شي اصلا قوله وانما اعتبر الحقيقة
 بين الكليين قلت انما يتم ما ذكره ان لو كان مرادهم قسمة الكليين الى
 الاقسام الاربعة وهو متوسع لجواز ان يكون المراد ايجاب احد الاقسام
 الاربعة لكل كليين وح لا يخص بهما بل يشمل الجزئي والكلي وكان الاقسام
 ان يجعل المورد للترديد لكل مفهومين ليشمل الكل قوله اي يصدق
 كل من ينقض المتساويين على ما صدق عليه الآخر والالكذب اللام
 سلب الايجاب الكلي لاحد التقييد على الآخر ولا يلزم من صدق
 نقيض المحمول على نقيض الموضوع لجواز شمول عين النقيض لساير الموضوع
 فلا يصدق النقيض الموضوع على شي حاجي يصدق عليه عين النقيض المحمول
 ومثل هذا يعين بره على بيان الاول في قوله اما الاولى في البحث الثاني
 اعني ان نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم قوله فيصدق الاخص على
 كل الاعم بعكس النقيض قلت الموجبة الكلية لا يتكسر بعكس النقيض كنهها
 عند المصنف فلما ينبغي ان يحل كلامه عليه بل على ان يلزم من ذلك شي
 التقييد متساويين فيصير نقيض الاخص على كل الاعم وسواله الذي
 ذكره الشارح ثابتا قوله وفي قوله يصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق
 عليه نقيض الاعم من غير عكس تسامح يجعل الدعوى جزاء من الدليل قوله هو
 استدلال ثبوت مساوي الشئ على ثبوت فان الذي يجعله جزاء الدليل

مواكفي فالسبب ما فراد لكن التمثيل بالجمع غير مدله اللهم الا ان يجعل الجمع مثالا
لما صدق عليه الكلي لا الكلي فيستقيم بعض الاستدلال والكلام على المثال الآخر
كذلك الا ان يجعل المجموع الغير المشابهة افزاده وفي الاول الجمع التي تجعلها سبب
قوله لان هذا الحيوان موجود وحيوان جزا من هذا الحيوان قلت ان اراد
ان في الخارج مفهوم تولد هذا الحيوان فذلك ممنوع فان الحيوان من الاجزاء
العقلية الاعتبارية التي لا انسان وكذلك الاشارة امتداد مفهوم آخذ
من المشية منته الى المشية رالية وذلك ايضا امر لا يتحقق له خارجا وان اراد ان
في الخارج امر من شأنه ان يجعل العقل عليه مفهوم هذا الحيوان اذ احضر في العقل
فذلك سلم ولا يلزم من ذلك وجود مفهوم هذا الحيوان اذ احضر في العقل
فذلك سلم ولا يلزم من ذلك وجود مفهوم هذا الحيوان ولا وجوده في قوله
فلا وجه لا يراه واحاطتها على علم آخر قلت كنه لما كان وجود الاول عند علم
من الظهور يحصل باده في مسد حقيق ذكره في هذا الزمن تانيا للمتعمق بالعلم
الطبيعية التي لها كلف مشتاق يحصل في العلم لاجل تحصيلها ولما كان وجود
الآخر بين يوتوقلا على وجود الاصل فانه على ثبوت الوجود العقلي وسما
مما جان الى ايجاب تيقنه واحاطة بحقيقته وجبت احوالها بينهما علم العلم الذي
بينان فيه وسواله كقوله فاما ان يصدق على شي والتم تصدقا فان لم تصدقا
على شي اصلا فاما متباينان قلت جزا من مجموع الوجود والاشياء فانها
لا تصدق ان على شي اصلا مع انها لها ثبوت بين والاك ان ثبوتها
بما يتجزأ جزئية وليس كذلك بل هما متساويان لا يقال الماشي والماشوي

شي موجود باعتبار حضورها في العقل لاشي ولا موجود باعتبار منورها
بما هي في الجملة لانا نقول نحن نورد البتض بها باعتبار منورها وبما
بذلك الاعتبار لا يصدق ان على شي اصلا قوله وانما اعتبر النسبة
بين الكليين قلت انما يتم ما ذكره ان لو كان مرادهم قسمة الكليين الى
الاقسام الاربئة وهو ممنوع لجواز ان يكون المراد ايجاب احد الاقسام
الاربئة لكل كليين وج لا يخص بهما بل يشتمل الجزئي والكلي وكان الا
ان يجعل المورد للترديد لكل مفهومين ليشتمل الكل قوله اي يصدق
كل من ينقض المتساويين على ما صدق عليه الآخر والا كذا الكلام
سلب الايجاب الكلي لاحد التبيينين على الآخر ولا يلزم منه صدق
بتبض المحول على تبض الموضوع لجواز شمول عيني التبض لسائر الموضوعات
فما يصدق بتبض الموضوع على شي حاجي يصدق عليه عين التبض المحول
ومثلها يبينه بره على بيان الاول في قوله اما الاول في البحث الثاني
اعني ان تبض الاخص اعم من تبض الاعم قوله فيصدق الاخص على
كل الاعم بعكس التبض قلت الموجبة الكلية لا يتكس بعكس التبض كنهها
عند المصنف فلما ينبغي ان يجعل كلامه عليه بل على انه يلزم من ذلك شي
التبيينين متساويين اليمين فيصدق الاخص على كل الاعم وهو الوجه الذي
ذكره المشايخ ثانيا قوله وفي قوله لصدق تبض الاخص على كل ما صدق
عليه تبض الاعم من غير عكس تسامح يجعل الدعوى جزا من الدليل قسمة
استدلال ثبوت مساوي شي على ثبوت فان الذي يجعله جزا من الدليل

معرفة الاعية ومعرفة الشئ مساوي في نفس في مصادرة قوله اما الاول فلان
قيد فقط بعد قوله قلت معنى فقط انه لا يصدق بين احداهما مع عين الآخر وليرى
من ان يصدق في عين الآخر فلم يذكر الاحتياج اليه ولا ترك الاحتياج
اليه قوله في المقدمات مستدرك قلت الدعوى بالثبوت مجرد ذلك لان
ثبوت تحقق كل من التبيين بدون الآخر لا ينافي ان يكون بينهما سانية
كليه في جميع موارد هو بدان يبين ان بينهما التباين الجزئي لا غير اعني
مجرد اعن المحصين يحتاج ذلك الى ثبوت معدومات الاولي ان بينهما سانية
جزءية ذلك بتولد وصدق احد التباينين مع تبين الآخر الثاني ان كل
المتحقق ليس مع العموم من وجه مطلقا وثبوتها بتولد ان لم يصحقا معا الى اخره
وكانه قال كل من التبيين متحقق بدون صاحبه متحقق كل من التباينين
مع تبين الآخر فيكون التباين الجزئي حاصل وليس ذلك من لوازم التباين
الكلي لهما والاما اجتماعا اصلا كنهما يمتحان في بعض الصور كاللسان و
الافس وليس ايضا من لوازم العموم من وجه والكلان مجتمعين في جملة
في كل مورد كنهما متباينان كليهما في بعض الموارد كاللا وجود والماهية
ان كل واحد من نوعي التباين الجزئي غير ثابت بين التبيين كليهما لوما
الثابت بينهما كليهما هو مطلق التباين الجزئي المتحقق في بعض الصور في
التباين الكلي وفي بعض الصور في ضمن العموم من وجه فعمل من ذلك ان
تباين المقدمات غير مستدرك وانما لم يذكر المصنف التبيين تبين الا
الذين بينهما عموم من وجه لان ذكره سائلا يعني عن ذكره ساكنا

وبها في الدعوى والدليل من غير فرق وعلم بما ذكرنا من ان اثباته
التباين الجزئي بدون تقي نوعيه كليها لا يكفي في اثبات التباين الجزئي
ان ما ذكره دليل على التباين الجزئي بين تبين الامرين اللذين بينهما عموم
من وجه غير تام ولا بد من التفرغ لانهما يصدقان مع بعض الصور كاللا
واللا يصدقان فليس بينهما سانية كلية ونسبانا كليهما في بعض الصور كاللسان
والحيوان فليس بينهما عموم من وجه حتى يتم البيان قوله وفي تعريف الجزئي
الاصنافي ط الى قوله وايضا لفظ كل تام في الاقوال قلت السؤالان اما الاول
ان لو كان مراده بذلك تعريف الجزئي الاصنافي وهو مجموع لحوالان يكون
مراده ذكر حكم من احكامه يمكن ان يستنتج منه تعريف قوله وهذا مستحسن
بل واجب الوجود فانه شخص ومنتج ان يكون له ما سئل عنه فله نفس غير متوجه
بنا على تفسيره فانه قد ذكر من قبل ان مناط الكلية في الجزئية الوجودية
من حيث هو كذا وكذا وليس من شأن الوجود المعين الواجب لقائه الوجود
في الذهن حتى يكون جزئيا قوله فاعتبار الاولية في القول يخرج الصفة
من المحل لا يسمى نوعا اصنافيا قلت اعتبار الاولية بهذا التفسير محال النوع
نوعا ليس الترتيب منه لا غير وليس نوعا للاجناس البعيدة منه كقوله سموا
نوع الا انواع لانه نوع جميع الا انواع التي فوذة فالاولى ان يرا بالاولى
لا بواسطة نوع سائل قوله ومراد به اربع لانه ان يكون اعم الا انواع قلت
ان اراد بتول اعم الا انواع اعم جميع الا انواع التي في الوجود فانوع العالي
والسائل لا وجود لانه من المصدق ذات واحدة على الا انواع كجوهريه

حيوان

والعرضية او كونه عنهما معا وان اراد انواع الواجبة في سلسلة صحتها
من نزلت بعض افرادها على بعض بحسب الصدق فلما وجود المفرد لانه لا يتصور
مباشرة لما وقع في سلسلة بحسب الصدق اذ لا بد ان يكون بينهما تقاضا
ولان نقول اريد في المفرد المعنى الاول وفي الثلثة الباقية المعنى الثاني فالقول
النوع الاضافي اما ان لا يكون داخل في سلسلة ما من سلاسل الانواع الا
او يكون داخل في سلسلة منها فان كان الاول فهو المفرد وان كان الثاني
واما ان يكون اعم الانواع ملكة السلسلة اذ احصاها او اعم من بعضها وخص
من بعض وذلك هو الثلثة الباقية فستط الاعراض قوله فان العقل
محنة العقول العشرة وهي في حقيقة العقل متسنة فالتزام من ان شيئ
في حقيقة العقل ان يكون نوعا لها لولا ان يكون جنسا او عرضا عاما لها
وكل منها نوع محض في شحمة وهذا هو ترتيب التزم في العقول فلما يتم ما ذكره
نوع ان جعلنا الفصل نوعا سائلا للعشرة ويجوز فيها للجواهر صحت المثال
فرضا لا تختصة وان اراد بتوله في حقيقة العقل متسنة ان يكون العقل عينتها
النوعية كان المعنى صحيحا الا ان اللفظ لا يعطى ذلك قوله لا ما نقول التمثيل
الاول الى آخره قلت لا يكفي هذا التفسير في صحة التمثيل الاول فانه لو ثبتت
العقول العشرة متسنة في النوع والعقل عرضا لها لا نوعا لا يلزم ان يكون
العقل نوعا على حدى مع ذلك اعتقاد كون العقل قام باسئتها وكذلك لا يكفي
في صحة التمثيل الثاني كون العشرة متشكلة الختصة لجواز كون العقل عرضا
لها لا جنسا القريب بل يجب مع ذلك اعتقاد كونه جنسا قريبا لها حتى يتم

التمثيل الثاني قوله كما في التماثلين البسيط كالعقل والنفس قلت عند الشيخ
وغيره من المحققين ان العقل والنفس بسيطان في الخارج مركبان في العقل من
الجنس والنفس في نفسها مجزأة واما التنظ والوحدة فان سلم وجودهما فلان
نقل انهما من منزلة الكمية ولا يتم الرد على العدم فان ادعى الراد ان هذه الا
بسيطة عقلا وخارجا فيجب اقامة البرهان على ذلك حتى يتم رده قوله المتقول
في جواب ما هو الدال على ما بهية المسؤل عنها بالمطابقتات انهم ذكروا ان
المجوز في العلوم من الدلالات الثلث هو الاثر اعم وصرحوا بجواز كون اللفظ دالا
على جزء المتقول في جواب ما هو المنضم فلم لا يجوز دلال اللفظ على مجموع المتقول
في جواب ما هو المنضم ايضا واي دليل تنضم على امتناع ذلك قوله وانما
انحصر المتقول الى آخره قلت ليس ذلك اصطلاحا بل لانه يجوز ان يكون المعنى
لا زمان او اكثر يدل عليها بالاشارة ويكون المتقول في جواب ما هو منهما واحدا
فلا يتعين اللفظ لافاد الرضا اما فلا يحصل المقصود من اللفظ لا يقال هذا يدل
على جسد التنضم ايضا لجواز ان يكون للمشي حران ويكون المطر دلال اللفظ
عليه بالتنضم احدهما فلا يتبين اللفظ وليد على ذلك المعنى بالتنضم لا قولنا
جميع الاجزاء مطلوبة التزم في جواب ما هو منهما في الثاني بخلاف الاول قوله
اهل الاول فلو جرب ان يكون فوزه جنس وما لجنس لا بد ان يكون قلت يحتاج
هذا الى بيان انه لا يجوز ان يكون للنوع السائل جنسا سائلا ان يحصل كل منها
بانضمام الآخر في هذا النوع وتساوقان في غيره ولم يتبين ذلك ويمكن ايراد
ذلك على احتياج المتوسط الى فصول متوزمة ايضا قوله والمعرف بالتمثيل

تصوره تصور الشيء فقلت يتبع بالملزومات بالنسبة الى لوازمها كالعلل الباقية
بالنسبة الى معلولاتها فان قد ثبت في الاكبر ان العلم التام بالعلم موجب العلم
التام بالمعلوم قوله والاعم من شئ لا يبيد شئ منها قلت ان اراد ان لا ياتي
من العام والخاص والمباين يستلزم تصور تصورته اخصا واعمه او مباينا
فذلك ممنوع ولم لا يجوز ان يكون لبعض الموعوم او خاص المباين من الخاص
ان يمثل الاعم من تصور الى تصورته اخصه في الاول والعقد في الثاني وثالثا
في الثالث كما يجوز ان يكون من خواص الشيء من الخاصية ان يوجد تصور
تصورته ذلك الشيء فكذلك يجوز ان يكون واي دليل قائم على اشتع ذلك
كلها وان اراد ان اشكال الاعم من تصور العام والخاص والمباين الى تصور
الخاص والعام والمباين ليس يتاثر كل لقيام المتضمن في المادة وقوايتها
كلية فذلك صحيح لكن المساوي في الصدق ايضا كذلك فان اكثر الخواص بهذه
المساوية اعني لا يلزم من تصور تصورته ما هي خاصة له وكان من الواجب ان
المساوي عن المميز ايضا لا يتاثر بالعام الى جميع الخواص ونسبة المباني
الى جميع المباني سواء فالجواب تصورته بعضها دون بعض ترجح بلا مرجح
والخاص اخصي لما ذكر من الوجهين فلا يصلح للمعرفة لانا نقول كون نسبة
كل عام الى كل خاصه وكل مباين الى جميع مبايناته سواء ممنوع لا بد لهذبة
من دليل وانما الخاص فتقول على الوجه الاول لانه كل عام تصور الاخص تعلم
تصور الاعم لجواز ان يكون الاعم غير مباين بالنسبة الى ذلك الاخص سلما
لكن لانه كل عام تصور الاعم لا يستلزم تصور الاخص لما ذكرنا من الاحتمال

المذكور في السند من قبيل وعلى الوجه الثاني لانه كل ما شرايطه اقل فوجوه
عند العقل اكثر لجواز ان يكون شرايطه اكثر شرايطه اكثرية الوقوع في شرايط
قيل الشرايط اقلية الوقوع فلا يصدق الحكم عليها الا ان نخصص الحكم
بهذه الصورة ويقال كل ما شرايطه بعض شرايطه افر فوجوه اكثر من وجود
الآخر فيستقيم الكلية سلما لكن المعرفة لا يجب جلاوه بمعنى ان تصور
لاكثر وقوعا من تصور المعرفة بل الواجب جلاوه بمعنى ان تصور اوضح
العقل من تصور المعرفة والامكان متقدما عليه في التقبل وقد يكون
الوضع اقل مرات تصورهما هو اقل وضوحا لكثرة مصادفة الذهن لاسباب
الاقبل وضوحا او كثره العتاق اليه وند مصادفة اسباب الاخر وطول العتاق
اليه قوله فالحالات ما يتكبر من اجزاء الفصل فالتكبر من سمن
يقضي جريته كل منها لتكبر منها ويجزى بالاجل على كلاً لا يصدق الشيء الذي
تركب الشيء منه ومن غيره هو التركيب منه ومن غيره والامكان المراد اخصا
في ذلك الشيء وغير داخل فيه والجنس والفصل محمولان على النوع فيلزم من
الثاني مباينة النوع وحده وانتم شرطه مساواة المعرفة للمعرفة في
الصدق قوله لان العرض من التعريف اما التمييز او الاطلاع على الذات
والعرض العام لا يبيد شئ منها فقلت العرض من التعريف متاخر
الوجود من التعريف لان العلم الغاية متأخرة في الوجود عن ذي الغاية
والاطلاع على الذاتيات متقدم على التعريف فلما يكون هو العرض وان
اراد بالذاتيات مجموعها فتوعين التعريف لا العرض منه ولو سلم فالجنس

يات

في الرسم لا ينفيد شيئا من التعريفين المذكورين اذ قولنا الاطلاع على الذاتيات
 يعني الجمع المحلى باللام ينفيد العوض على انه لا يجوز ان يكون المراد بعوض
 الذاتيات والا لكان يحسن وعده معرفة لحصول التعريف من ذلك كان ينبغي
 ان لا ينفيد الرسم في التعريفات ثم منقول لو كان كل بالينفد بنفسه التعريف
 التعريف لا يقع جوا من التعريف لا يقع جوا من التعريف والتعريف من التعريف
 على عدم اتمامه الكثرة او التميز التام وانحس لا يحصل منه بنفسه شيئا منها
 فكان يجب ان لا يقع جوا من تعريفه والسالمى بالطل فالمتقدم كذلك ثم منقول انه
 اذا توارد على النفس موجبات متقدمة لام كان تفرده في التعريفات
 وسكوتهما الياتم كالمرايين المتعددة على صلا واحد اذ اقتضت ذلك تقييد
 مثله في توارده المضول والخواص مفردة او مركبة من خاصيتين او فصل
 وخاصة وعرض عام وخاصة فانها باكثر التمس عند النفس وتوترو ذلك
 ما سوط في المعارف العقلية هذا والعرض العام كثير الوقوع في تعريفات
 حتى يتبدلون هذا اجنس او قاييم معاير وهذا افضل او قاييم معاير كالتعريف
 الحركة بما ليس يكون قلت المثال غير مطابق فان المتوقف فيه دورى
 لان الملكات سابتة على معرفة اعدادها فالليس يكون يتوقف معرفة على
 معرفة السكون والسكون على ليس بحركة وهو على معرفة الحركة هذا ان
 السكون بالليس بحركة ولو فرض انه السكون في المكان بعد كونيه كالميزان
 بعقدهم كان تعريفه بالاحتق والمثال المطابق تعريف احد المتضمنين بالآخر
 قوله فاذ احد في التسمية يابل على الارتباط الحكمي كان طرفا مفردين

في حليل كل قضيتين فان احدنا غير محمول على الاخرى محل موهوب فان الحكم
 في احدنا غير الحكم في الاخرى لانه عرض عام محل غير محل الحكم الاخر واذا لم
 يصدق محل احدي القضيتين على الاخرى فيصدق بينهما سلب محل فكيف
 ساليه منها واذا حذف الربط في هذه السالبة المحلية بنى المحلوم عليه وقضيتين
 مع اتها حلية قوله بل ان تحقق هذه القضية قلت قولان محقق لا مدخل له
 في المقدم كما اذا قلنا ان شفق الشمس طالعها فلهنا موجود فان المقدم
 طالعها والياتي من الربط بعلى هذا معنى منزه اذ قلنا ان كانت هذه
 كانت هذه واشترنا بهذه الاولى الى القضية التي هي المقدم وبهذه الثانية
 الى الثانية فاذا اخذت ان كانت وكانت التي هي الربط بقى هذه وهذه
 وما مفردان فالاولى ان يقال المراد بتولنا في قوة المفرد المركب الذي
 لا يصح السكوت عليه قوله فالاولى ان يحدث قيودا لا محال قلت قولكم الحكم
 عليه وفي القضية اما ان يغير حاله الربط بينهما او حاله عدمه فان كان
 الاول وسماع في الشرطية ليستا بتعريفين فيكون مفردتين اذ لا واسطة
 والا لكان المركب عن الواسطة قضية لا محلية ولا شرطية فيسقط من القضية
 فيها واذا كانا مفردتين يكون التضايا كلها حية وان كانا للثاني فتدريج
 الى اعتبار قيودا لا محال وسوقا غير حدة قوله ولاننا بنا فلان لا محال
 القضية الى ما يوتركها قلت السنو المذكرة داخلة تحت ما لا يخيل
 الى قضيتين فلما يرد شي منها وما من تركيب القضية يعني تارة حاله كونه
 في التركيب وتارة بدون التركيب فان اخذه بالاعتبار الاول منقضا صدق

قوله ان الحملان التقية الى ما منه تركيبها فلان الحملان عبارة عن طرح الزوال
 ورفعهما من البين والذي يبقى هو الاجزاء بالاعتبار الثاني وحالها غير
 حالها اول الزوال معرض لها بواسطة الربط وان اخذها بالاعتبار الثاني
 منعنا قوله بالشرطية لا يتركب عن قضيتين قوله فان ادوات الشرط الى
 آخره قلت ذلك الارجح حال الربط لا بدونه قوله والافهام ليستين
 لا عند التركيب ولا عند التحليل قلت الشرطية قد حكم فيها بان الحكم في
 التقية الاولى مصاحبة ومنه الحكم في الثانية والحكم فيها بحسب ذاتها
 يحتمل الصدق والكذب فلما وقع بينهما الحكم الشرطي المذكور عرض للحكم
 الاول كونه محكوما عليه ولما في كونه محكوما به فتمتبه ذلك المعارض عن
 احتمال الصدق والكذب لان المحكوم عليه وبه من حيث سالكه كذا لا
 فاذا ارتفع ذلك الحكم من بينهما زال ذلك المعارض وطهرت نقضها بالذات
 ولم يتوقف ذلك على اعتبار الحكم في القضيتين بعد الرفع المذكور
 وتركيب الربطية منها ليس الا انواع الحكم الشرطي فيها وتخليها ليس الا نوع
 ذلك الحكم بينهما فالذي ارتفع الحكم بينهما لا محالهما وان المانع المذكور فتمت
 بعد الحكم وبعد رفع الحكم المذكور يعني الحكم المذكوران حالتين عن المانع المذكور
 فتمت نقضان يحتمل الصدق والكذب عند التركيب وبعد التحليل وبينهما لا
 يتخللها قوله الشرطية فتمت ان تحصلت ومنفصلة قلت اي دليل قام على
 احصاء فقد يكون الحكم بين القضيتين باخر غير الاتصال والانفصال وليها
 قوله والبسيط مقدم قلت في امنا فنسجلكم من قبل ان الشرطية ليست كـ

من قضيتين قوله ولما العلم لا يستعمل التقية قاله عنها قلت قد يستعمل
 في لغة العلم محذورا كما تقولهم محك بود وحيك يا شند وزيد صررت وعالم
 قوله وهذا لا يشتمل التقيا بالكاذبة الى اخره قلت لو قال يصح ان يكون
 في نفس الامم الموضوع محمول ورد ما قاله لكنه لم يقل الا يصح ان يكون في
 نفس الامم الموضوع محمول ورد ما قاله لكنه لم يقل الا يصح ان يقال اي
 شتم المحمول للموضوع اعم من ان يكون مطابقا لما في نفس الامم اول قوله
 بان يكون الحكم فيها على اذاد الموضوع اوله يصلح بان الحكم على طبيعة الموضوع
 قلت سمي قسم آخر وسواء يكون الحكم على الطبيعة والافراد معا قوله فان لم
 يصلح لان يصدق كلية وجزئية سميت طبيعية لان الحكم فيها على نفس الطبيعة
 قلت الحكم على الطبيعة من حيث هي سواء الطبيعة واما الحكم عليها فقد ذلك
 القيد ان كان اخصوس سميت مخصوصه وان كان العموم سميت عامة
 قوله ولجواب ان الكلام في التقية المعبرة في العلوم والطبيعات لا
 لها في العلوم قلت ان اكثر ما يشتهر في علومهم اكلية هو ما يلحق الطبائع
 في علومهم اكلية هو ما يلحق الطبائع من حيث هي لم يلزم من ذلك كلية
 الحكم لان الافراد مستندة للطبيعية من حيث هي ويعلم ما ذكرناه من
 تتبع مسابيل الهندسة وغيره ما قوله فلا يكون محل في المعنى لم لا يجوز
 يكون المراد ما صدق عليه في افراد في مفهوم في معاكها هو عند فـ
 فانه سمي في عنده داخل عنده فلا يتبين ما ذكره للارادة قوله لانه
 بجواب عنه بان قولكم الحمل في شتم على الحمل هذه معارضة لان دعوى

ن

المتكلم كان قولنا العمل في واجب يعارض ويتولد به الدعوى باطلا فان
 معناها حل الواجب على العمل فيكون قد اُتت ابطال العمل مطلقا باثبات حل
 خاص فيلزم صحة هذا العمل الخاص وبطلانه معا وذلك في وجوبها تعيينه
 الدعوى الى سائر قوله لما تبين ان المراد ما صدق عليه في صدق عليه
 قلت الذي من هو ان المراد ما صدق عليه في هو مفهوم به ولم يترس
 لا بطل ذلك حتى يتبين ذلك قوله لا يضاف شخص من شخصها برقت
 فتكون الحكم بالمحمول مضموم بنفس الطبيعة النوعية فاذا فرض في ضمن شخص
 زالت صلاحية لذلك الحكم وان لم يزل صلاحية لكن لا يكون للتخصيص
 مدخل في ثبوت ذلك الحكم فاذا حكمت بمثل هذا الحكم على الشخص فاما ان
 يحض في المحكوم عليه الشخصية اولا فان لم يزل صلاحيته كان كذا وان لم يزل يحكم
 المحكوم عليه الشخص باهوت شخص قوله والمراد بالخارجي الخارج عن المشاعر
 قلت ان اراد بالمشاعر التوحيه حساسة فيلزم ان يكون كل في النفس من
 التعقلات من الامور الخارجية وليس كذلك لان ههنا المعقولات التائية
 والمشعرات بالذات وان اراد بالمشاعر النفس والعقل لزم ان يكون الاعراض
 المتساوية كالحكم والغضب لا وجود لها معا رجاء قوله صدق الحكمي
 على قراده ليس بمعنىه ليجب نفس الامر بل يجب مجرد العرض قلت ان
 عبارة عال في ذاته اذ جيلان فاذا فرض باليس يكون ان اسما لا يكون
 العروض لثباته لانه لم يرض لذات الانسان بل سمي بلفظ الانسان
 فلما اعتبر باللفظ وانما الاعتبار بالمعنى ولو سلم ان ذلك فرض صحيح فالتساوي

متنوع لانح على ذلك التقدير لا اعتبارا ان اعتبارا ذاتي يتنفي به ان يكون
 في اعتبار فرضي يتنفي به ان يكون ليس في ومع تعاربا لا اعتبارا بل اعتبارا
 والاحسن في توجيه هذا السؤال ان يقال اذا فرض في ليس باما ان يترس
 عارضا عن اوع كونه ليس به حتى يكون جامعا للتبويض فان كان
 الاول توجه الاول وان كان الثاني توجه الثاني وايضا اذا اُخذ الموضوع
 بحيث يشتمل المشع بل جميع ما فرض في بحيث يشتمل السوي وباليسر بل قايما
 بعضه ليس بل يكون ان متداخلين وايضا شرط لا يمكن في السائر
 المحيطة بتبويض احد الامر من اما التبايع التبويض او كون تبويض المحيطة المتوحيه
 السالبة غير تبويضه واللازم بتبويضه باطل بيان الملازمة انه ان كان تبويض
 الموجبة المحيطة سائره غير تبويضه لزم الثاني والاكد الثاني مادة الامتناع
 فلزم الاول واما بطلان اول التبيين فظاهر واما الثاني فطانه بوجبه عدم
 اتحاد الموضوع في التبويضين وفي بحث فان الموجبة الصادقة يكون موضوع
 تبويضها موضوعها وسوا افراد التي يشتمل المكته والمنتهى فاما الموضوع
 حاصل قوله ضرورة ان ايجاب الشيء لغيره فرع على وجوده المبتدئ قلت
 ان اراد الوجود الخارج لموضوع فان كثر من الموجبات في العلوم لا يترس
 لموضوعها في الخارج بجميع موضوعات مسايل في العلم وان اراد الوجود
 الذي في العلم قال ليس مشترك للموجبة في ذلك اذ الحكم مسبوق تبويض
 الحكم عليه قطعا وبعبارة اخرى ثبوت امر لا مر على بوجبه ثبوت
 القول لموضوعه في تبويض العرض التبيين للموضوع بوجبه والمنفصل منها

بثبوت الموضوع هو الثاني لا الاول لان قيامه عرض موجود في الخارج بحمل
 معدوم فيه حتى يستول ما لا يمكن فانه اعتبار في العقل لا مورثه عما من
 احوال غير محوله لانه لكان الامر ثم يحل عليه في العقل فلا يحل له في الخارج
 وجوده ولا المحول حتى يحتاج الى وجود الموضوع في غير الزمن لا يقال
 على الاول الوجود الزمني يتوقف عليه الحكم لا يمكن في اعتبار الحكم الا يعني
 فان اعتبار الحكم قد يكون زمانه غير زمان الحكم كقولنا نوح عمر الزمان
 من وجود الموضوع حين اعتبار الحكم وعلى الثاني ان المحولات وان كانت
 عقليه لكن لها وجودها وجود متصل في ذات الموضوع فلا بد من وجود الموضوع
 ليست له بعد المحول ثبوت الرض التسم للجوه بموضوعه كما في الياض الذي
 هو بعد الابيض لانا نستول على الوجوه لم لا يمكن الوجود الحاصل في المحل
 الذي قامت به جميع المعنويات الذي يسمى عند بعضهم بالعقل النعال وعند
 قوم بالروح المحفوظ وهو وجود عقلي مشترك بين موضوعات الموجبات
 والسوابل ان جميع المنهيات يجب عليها احكام صادقة وايمه لكونها
 واجبه او مستهفه او مكتمه وهي متيقية في ذلك المحل واشتراك الاحكام فيها
 دون اشتراك تصوراتها وعلى الثاني في جنسها انه ليس كل بعد المحول
 قائم بموضوعه كما في قوله الصانع انسان سلنا لانه كنه يماضي المحولات
 فذلك يكون اعتبارها ايضا فلا يحتاج الى وجوده على غير العقل قبل ان
 يحكم في التقييد الحقيقي والخارجية لا غير وقد شرط في منزهها بالوجود
 الخارجي تمتد الى وقتها من ذلك على وجه وجودها بالوجود في الوقت

اصطلاحا فلا يرد عليه ما ذكر قوله قلت قد شرط في السالبة الحقيقية ان
 الموضوع المتضمن للوجود المتذرفلا فرق وايضا بصير دليله مستدركا
 وايضا كلامنا على ذكر في الكتاب لا على تفسيره قوله وان كانت حقيقتة
 يجب ان يكون موضوعها متذرفا للوجود في الخارج والسالبة لا يستدعي
 وجود الموضوع قلت قد اشرطت من قبيل امكان الموضوع في السالبة
 وذلك يستلزم الوجود المتذرفان ايراد الانسان الكلمة بحيث لو
 كانت انسانا وهي بحيث لو وجدت سلب عنها بجزئي نفس الامر والمثال
 للسنة على هذا الامر البين قوله والتقييد المركب هي التي حقيقتها يكون
 مسلمة من ايجاب وسلب قلت يلزم من ذلك ان المركب من التقييدتين
 تقييدية مركبتين اذا جفت هوات وموجبات متحدة الموضوع يكون
 ذلك تقييدية مركبة وليس كذلك قبل المراد ان يكون الثانية مذكورة
 لانا للنظر الدال عليها مطاوعة وتفصيلها بل اجالا كما لا دوام والافرونة
 قلت لفظ لا يعطى ذلك فهذا استعمال المجاز في التقريب من غير قرينة قبل
 الاشارة الموردة لذلك مرتبة قلت لو سلم ذلك قلت ان يصطح على
 ان نضر عن التقييدية الثانية في ضرورة النقص بالدوام او غيره بغيره
 اجاليا ايضا فبغير النقص قوله وان اردنا المعنى الثاني في كونه
 لايج حركة لا يصاحح لبيت ضرورة ان ثبوتها كانت الحات قلت
 لا يمكنه لان الوصفية الثانية هي التي يحكم فيها بضرورة ضرورة ما دام
 الوصف لم يعم من حيث هو على الضرورة الذاتية الوصف او غيرهما

وفي المثال المذكور بالضرورة ناشية عن الوصف فيصدق الاعم ولا يلزم
 من كون الوصف غير ضروري للذات اسما للضرورة لانا لا ندعي شيئا
 مادام الدايبل مادام الوصف وذلك حاصل لان منشأ الضرورة
 في المثال هو الوصف فلو كان التكميل الوصف عن الذات موجبا
 لعدم الضرورة في جميع اوقات الوصف للزم ذلك في الوصفية
 الاولى ايضا لا يمكن الوصف فيها عن الذات قبل مراد المصنف
 في الوصفية الثانية ان يكون الذات متضمنة للضرورة في جميع
 اوقات الوصف اعم من ان يكون للوصف مدخل فيها ام لا ولا يخبر
 عن ما ذكرتم قلت فيه فسادان الاول الى لفظ لا اشعار له بذلك
 اصلا التالي ان ذات الانسان لا يتقضى حركة الاصابع في شئ من
 اوقات الذات لم لا يتقضى شرط الوصف الذي هو الكائنة في
 جميع اوقات الوصف ولا يتوهم ان وصف الكائنة هو المستعمل
 بالقضاء بالضرورة دون الذات لان الذات لو لم يكن قابلا لذلك
 متضمنة لصفة الكتابة متوجهة بتصوراتها وشوقها واراقتها احاطة
 الى ما ذكرتم لما حصل قوله واما التضايف فيجان يكونان متضامين
 قلت التضايف من باب العلية ايضا لان المراد بالذات انما هو
 شئ بالذات لا يحد منها صفة سبب الاخر بل هو الوجود في الوجود
 مضاهية في كل منهما محتاج الى الاخر في سببه التي هي التضايف التي
 ذواتها مما تملأ زواجر من ضمير التضايف التي لا يمكن جبرها فيهما ذلك

جزئي من جزئيات العلة محصلة قسميا براس غير صحيح قوله اما للضرورة
 في التي صدق التالي منها على تقدير صدق المعدم لعلاقتها بينهما قلت نواتي
 الطرفين وتساويهما في الصدق في الاتاقية لا بد له من سبب قطعا فدخل
 في التزيف المذكور فان جعل قوله كالعلية صرا من التزيف فان ارادنا
 العلية والتضايف ولم يبين المشابهة فهو تعريف مجهول وان ارادنا
 العلية والتضايف فالكاف لا معنى له مع ان ط في الاتاقية معلوم لا
 علم واحدة سي واهب الصور فان احد الشرائط من العلم اسنى هذا
 التسم لان لا يكون لعلم آتة معلولان على قواعد قوله فالاولى ان يقال
 للضرورة ما حكم فيها صدق تصديقه على تقدير اخرى لعلاقتها بينهما حجية لذلك
 قلت ان ارادنا ما دفعه الحكم في الماضي مرجح مانع في المستقبل والاحكام
 المستمرة الوقوع في نفس الامر وان اراد مطلق الحكم كانت دلالة اللفظ
 عليه مجازا من غير مزيد ولم يبين فرق بين العبارة الاولى والثانية
 لان الصدق والحكم كلاهما قد يراد بهما المطابق لنفس الامر فيخرج الكوا
 عنها وقد يراى اعم من ذلك فتشابهها وكذلك الكلام على ما ذكره في الاتاقية
 قوله واما ان الشئ اتمت بين الواحد والكثير من جمع فهو ليس بين منهوي الواحد
 والكثير بل بينه الواحد وهو الكثرة قلت المراد ان ايضا بينهما من جمع
 على كلاهما فان التضايف بين الواحد والكثير لا يرتفع عن التضايف والاحكام
 من جهة التضايف والاحكام من جهة الواحد لا يخلو قوله المنهوي من التضايف بل اني
 في حال المنهوي من جهة الواحد لان التضايف بين الواحد والكثير من جهة الواحد

قية
 بين

كلك المنومات وكذلك الحال في منهوي الواحد والكثير فانهما ينتج
 اجتماع منزهيهما على الصدق ويبرز ذلك المشاع اجمع بين التفتين
 المنهين ملامها لكن المشاع اجمع بين المنزوات على الصدق على شيء واحد
 لا مطلقا وقد يكون مع ذلك المشاع على الاجتماع في الوجود كالصدق
 بالنسبة الى محل واحد لا مطلقا واما مع اجمع بين التفتين في الوجود مطلقا
 فظنه ما ذكرنا ان قوله مع اجمع ليس بين منهوي الواحد والكثير غير صدورها
 الشكك محله ان الواحد والكثير ولا من حيث الوجود مطلقا والساق في
 بينهما لان تلك التفتين في الوجود والصدق لا مطلقا بل بالقياس الى محل
 واحد ولا استحال في كون شيء لازما متشابها باعتبارين او يتناول الواحد المتنا
 هو الواحد لكثرة عن المحل العام بالمحل بعدا وبجزء اللازم لكثرة هو الوجود فيها
 من جملها وما فالساق في غير اللازم فلا استحال او تتناول نفس الشيء وغيره على انه
 ليس بين الواحد والكثير تقابل بالذات بل بالعرض من حيث ان احدهما
 كميال والاخر مجرد فالواحد بذاته جزء من الكثير وبواسطه عرض عرض له
 وهو ان كميال يكون متابلا لكثير بتقابل التفتين فلا استحال قوله
 متناول كلك الاقسام عند نسبتها الى نفس الامر وسي داخله فيها ان حيث
 انما هي على كونها كذا كذا كذا فقلت الجواب بان هذا التفتين
 كما يمكن ان يستقر في الطرفين بالقياس الى نفس الامر كما سلف ذكره كذا كذا
 فيقول ان نسبتها الى كركب التفتين فاشا ويذكر كذا كذا الى الاقسام الممكنة بالنسبة
 الى وضعها بالصدق والكذب وهو معلوم جد بها في احد الطرفين ويجعلها

فتا

بينه عليه الاقسام امحثة المذكورة في الكتاب والاقسام تسعة اذا المتكلم
 ثمة معلوم الصدق معلوم الكذب مجملها والساق كذا كذا والساق في التفتين
 تسعة وان اعتبر مع ذلك الاقسام التي بالنسبة الى نفس الامر صادرة الاقسام
 ستة وثلاثين قوله ولنا تفسيره على ذلك التفتين بل يرد مع ذلك ان
 متحقق على جميع الاحوال التي يمكن اجتماعها مع وضع الساندر بديقت
 ليس به اوضاعا حاصله عن امور ممكنة الاجتماع مع المتقدم بل هي امور
 موجودة مواجعة الوجود للمقدم واما المثال الصحيح المنهية بما صلا من المتكلم
 مع متقدم اخرى يمكن اجتماعها مع المتقدم وان اصطلح على تسمية كلك الوا
 اوضاعا فلانما تشبه كذا بحالت اصطلاح التزم قوله والا لكان المتقدم
 على هذا الوضع مستلزما للتفتين وانما قلت استحالته ممنوعه فان المتقدم
 ان جعل المجمع يكون محالا والمحال جازان يلزم مع آخر وان اخذ الوضع
 المذكور خارجا عن المتقدم فالاستلزام ممنوع لجواز الشكك عن المتقدم
 وايضا فرض مع شيء لا يقتضي رفع اقتضا طبعه فان بالذات لازول
 بما بالعرض وايضا قد ذكر في كتبهم ان الاوضاع التي يفرضون معدوم
 المتصلة عليها لا تدخل لها في اللزوم وعدمه بل طبيعة المعدوم والساق
 المنهية كلك في الحقيقة اصطفا بالذات في غير التفتين فقلت الجواب بان هذا التفتين
 على تسمية كلك الواضع للملح الصفه على حصول الاقسام في جميع الصدور
 الكلية وفي بعضها في مجموعها فالصدق المذكور لان ان كان هذا دخل
 في عموم اللزوم الممكن لم يجز تأويل الاوضاع المذكورة كذا كذا

الى قيد يوجب الاحتراز عنها وان لم يكن لها مدخل في عدم اللزوم للزوم
 باق مع فرضها فلا يوجب الاحتراز عنها بتقيد عنها وايضا لو كان فرض
 شي مع المقدم موجبا لاستلزام المقدم اياه للزم ان لا يعبر الاوضاع
 الممكنة ايضا لانه قد يكون التسفان من الاوضاع الممكنة مع المقدم كطبيع
 الشمس لا طلوعها ويلزم استلزام المقدم للتقيد وهو الحال الذي الزم
 قوله على بعض الاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم لا يكون التالي وصا
 على تقدير المقدم على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم فلا يصدق
 الكلية الاتية قلت الاتية هي التي صدق التالي فيما على تقدير صدق
 المقدم بجزء صدق الطرفين في الواقع ومن المعلوم بالضرورة اما لو فرضنا
 مع المقدم اي مفروض فرض فان ذلك لا يوجب اجتماع ما هو واقع في الواقع
 فبصدقتها وهو وقوع الطرفين معا تأيها سواء فرض ذلك الرض مع
 المقدم اولا مفروض فيكون صادقة على جميع المفروض ممكنة الاجتماع مع
 المقدم او محتملة قوله فتمده تأييد شرط ذكرها القما قلت الظاهر من
 كلامهم ان هذه الشروط الثمانية اذا اضم اليها الاختلاف في الجهة كانت
 شرطا تاما لحصول الناقض بين المتضمنين ولم يتركوا على ذلك دليلا فان
 لا يبعد ان يفسر كون النسبة شرطا تاما ولم لا يتوقف على ما شرطه ان قال
 الدليل على ذلك ان قول اذ اختلفت شي من النسبة اختلفت النسبة
 وينعكس بالتقيد الى قول ان اذا اختلفت النسبة اختلفت النسبة قلنا لا
 من اتحاد النسبة لهما شرطا تاما لولا ان يكون اتحاد النسبة با اتحاد

مع اتحادها عشر وهو متم الشروط للناقض فان غير وقال يصدق ان اذا
 اختلف النسبة اختلف النسبة وينعكس الى قول ان اذا اختلفت النسبة
 اختلفت النسبة فلما شرط سواها قلت الاصل ممنوع لجواز اختلاف النسبة
 مع اتحاد النسبة لاختلاف العاشر الذي لم يذكره فان قال ان من ملتها
 الشرط وهو جميع ما سوقف عليه الناقض غير الثمانية الباقية واذا لم ينظر
 بهذا المعنى مع الثمانية الباقية وجب حصول الناقض قلت الناقض من
 تقدير الشروط الثمانية وغيرها لمكون معدة عند الذهن حتى اذا اراد
 معرفة ما هي تضمنين مما يرد عليه في اشياء انظاره اعتبر الشروط المعدة
 عنده فان وهذا حاصله حرم حصول الناقض واللازم بعد منه الشرط
 بالتمسك الذي ذكرته ام مهم لا ساقى للعقل تحصيله في قصتين بحيث لا
 احتمال لبناء شرط لم يحصل سموت العايدة المذكورة فنضيق التعرض لذكر
 والبحث فيه قوله قلت المراد الموضوع في الذكر لا ذات الموضوع
 قلت لو كان المعية في السابق اعاد الموضوع في الذكر لا ذات الموضوع
 لاجتماع التقيضان على الصدق في عنوان وجد بعض افراده في الخارج
 وانعدم بعض افراده وانحص الوجود منها بحول فيصدق الموجبة الكلية
 الخارجية بالنسبة الى افرادها الخارجية والنسبة الخارجية الى افرادها
 الخارجية المستدرة لا يعال بعض الموجبة الكلية سلبا وذلك يكون
 مع اكله وقد يكون بعدم افراده السالبة الجزئية ليست تستسا
 الموجبة الكلية المذكورة واجتماع الاخص مع شي في جميعها العام

معتبر بلزم ما ذكرناه من اجتماع التبيين لا يقال العنوان في الموضوع المذكور
العنوان الموجود وذلك التبدل غير ما خوذ في السالبة المذكورة فالوضع
في الذكر غير متحد فيها لانا منزل الوجود لا يدخل في الموضوع المذكور
لم صدق سلبها لعدم الموضوع وليس كذلك كما يتقدم ويمكن ان يقال
ان اعتبر الوجود في العنوان فلا ساقض لما ذكرنا والامكان الحكم الايجابي
غيره لان الوجود بعض الافراد فلا يتقضى قوله اذ عرفت ذلك منزل
منضم الضرورية المطلقة العامة قلت تنال ان يتناول بين الضرورية
المطلقة والممكنة العامة لان الضرورية المطلقة قد اعتبر فيها جميع اوقات
الذات والممكنة العامة بحسب ان يعتبر فيها ذلك ايضا فيخرج عنهما ما يكون
ضروريا في بعض اوقات الذات غير ضروري في بعض اخرى وان كان ذلك
مشتملا لذاته والتبيين بحسب ان يستلزم جميع الاحتمالات وانما قلنا ان الممكنة
العامة بحسب ان يعتبر فيها جميع اوقات الذات لان الممكن الخاص يعتبر
فيه ذلك لانه متضمن ذات الموضوع ومنضم الذات لا خلف وايضا
لولا شمول الاوقات كلها لزم الالتماس وهو وايضا ضروري السموت
لذاته في وقت غير ضروري لذاته في وقت آخر معضم لذاته فيكون
ممكنا ايضا لا يمكن الخاص بل يلزم من فرضه في وقت اخر لذاته وهذا يلزم
من فرضه في وقت اخر فلا يكون ممكنا نعلم ان جميع الاوقات
في الامكان الخاص وهو عبارة عن امكانين عامين فيكون عمومهما
الذات باعتبار في الامكان العام وجوابه ان ما ذكره في الامكان الخاص

معتبر بالنسبة الى المواد المطلقة لا تنظر الا الى المنهزم وهو عام من المعبر
فيه جميع الاوقات وبعضها وان سلم ذلك في الامكان الخاص لا يلزم
منه اعتباره في الامكان العام لان اعتبار كل الاوقات في الخاص ينافي اعتبار
العام من كل الاوقات او بعضها في الامكان العام وفي الثاني بحيث لانه
يلزم منه ان يكون جزء الامكان الخاص من الامكان لا اعتبار خلف
ما صرحوا به وايضا لا يكون احدي الضروريتين تقضا للممكنة الخاصة بل ارضا
وهو خلاف ما صرحوا به قوله ليس المراد يتقضى الصدق ان لا يصلح ولكن
يكونان صادقين قلت التمسك بما انما يعتبر في موضع يمكن ان يكون محال
على خلاف مقتضى حتى يخرج تلك الصورة المحالفة وحسب انه لا يمكن ان يكون
محال بنا الا على هذا الوجه المذكور فلما ايد في قوله مع قضا الصدق
فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكس قلت لا يلزم من قيام
النقض في الموجبة الكلية عدم الالتماس في الكذب مطلقا في باقي القضايا
كما لا يلزم من عدم النكاح السالبة الجزئية في الصدق عدم الالتماس
مطلقا في البواقي مع قيام البرهان على النكاح الموجبة الجزئية والسالبة
الكليتين كما فان الوجود لا يكون في الصورة المائية الكلية وعكسها
فيها كاذب ايضا والسالبة الكلية كاذبة في صورها شعبة المائية الكلية
فقط وعكسها كاذبا لا يتم كذا فيما قلنا لانه اذا صدق بالضرورة اودا
لا يتم من حيث وجوب ان يصدق قلت ان اراد بلوجوب المصطلح
عند التمسك به المتبادر منه ما يكون بطلان العلية فتقول الذين يوجب هذا

المعنى قوله والاصل صدق بقبضه قلنا يحتمل ان لا يصدق بقبضه بل بقبضه
 هو على تقدير صدق الاصل تناقضا وان اراد بالوجود صدقة على تقدير صدق
 الاصل اعني ان يكون لزوما او تناقضا لم يصح استدلالهم من عكس تنقض
 الاصل مسافة الاصل على تنقض الاصل لان هذا قياس استسنا وقد
 شرطوا فيه لزومية المتصل المستعمله فيه لكن هذا الاستدلال من علم الادراك
 انفتحا على محتمل في بيان لزوم العكس لاصولها وايضا لزوم العكس لاصل
 اما ان يراى لزوم بالذات او بوسط او بالعم منها فان اريد الاول
 لزم ان لا يكون الموجبة الكلية متعكسه لما تقرر من قواعد علمنا فان لزم العلم
 ونفاس لازم كان لزوم للعلم بالذات ولزوم للخاص بواسطة العكس
 الجزئي لازم للموجبة الكلية والجزئية فيكون لزوم للكلية بواسطة الجزئية
 فلا يكون الكلية بالذات وان اريد الثاني والثالث لزم ان يكون لوازم
 العكس كالمعلمة اللازمة للموجبة الجزئية والسالبة الجزئية للسالبة الكلية
 عكسا وفيها علم تنزوا به قوله صدق بعض الحكماء ركوب زيد بالمكان
 قلت هذا التنقض في الخارج صحيح وهو صنوع النضية اخذها القدامى من
 ذلك حيث تشمل المفروضات فلا يراد بالتنقض عليهم مع انه غير وارد على
 مع انها من النضيا التي اعتبرها المصنف قوله ومنهم من عكسها بما جاء في
 الموضوع مجموع وصف المحمول وانما بين الاول لا يستلزم الثاني
 فليست بل يستلزم لانه لما اجتمع وصف الموضوع مع وصف المحمول
 في ذات ولا يفرض فرع هذا الجواب ويلزم اجتماع وصف المحمول مع وصف الموضوع

في ذاته والتقدير انه منات منف وانختلف لا يلزم من العوض المذكورا اذا اختلف
 لا يلزم من فرض وقوعه لذاته فهو من تنقض الاستدلال فيكون الاستدلال
 حاصله وهو المطل قوله وان كان اجدى العضايا الباقية العكس كغيرها
 الى ما هو اخص من تنقضها اما في الدائيتين والعائيتين والخاصتين قلت
 لا يصح ذلك في الخاصتين ان اعتبر مجموع الخاصية وتنقض احد جزئها مع
 احد تنقض جزئي العكس فان المتفصل لا عكس لها وان اعتبر الجزء الاول
 من العكس مع تنقض الجزء الاول من الاصل والجزء الثاني من العكس مع
 تنقض الجزء الثاني من الاصل ثم البيان في الاول دون الثاني لان الحاشية
 الجزئية ليست تنقض المطلقة ولا مستلزمة لها ان البيان لجزء العكس لا لاف
 المقدم ذكره لا يلزم بهذا النوع من البيان واما الواسقان فيلزم العكس
 المذكور مجموع القضية لا استلزام جزئها الاول لهذا البيان وكذا في الواسقان
 بين لكن يكون عكس تنقض العكس في الموجبة الجزئية عكس تنقض جزئها الاول
 من الاصل قوله ويجوز ان يكون تنقضها بالمكان لا يخرج من القوة التي تعقل
 اصلا قلت فوجه الى الفعل بالعرض كاف في فعلية الموضوع عند التبيين
 بهذا المنهية والتنقض غير وارد لانه في الخارجية وسواء لا يعبرون في موضوع
 التقاضي والصدق العنوان على الذات ولو بالعرض وحده في الخارج آدم
 لو علم ان متعلقا صدق كل ما هو كونه زيد فهو فرض يجوز فرض
 هذا وعمل كونه زيد قوله ولام ايضا ان استلزام آية للتفصيل في حال
 يجوز ان يكون آية قلت لولا استلزام شي ما المتضمن لا استلزام احد كونه

لعكس

المتضمنين الآخر غيرهما من الثالث والاوسط ذلك المستلزم وبين المتضمنين
 سادسة كلية لانه اول لا واول فيصدق التقيضان في الواقع وهو المتساوي
 بينهما كلياً مع سلب المتساوية جزئياً لا مستلزماً للملازمة بين الشئ وبين
 انما في جزئياً لا مستلزماً للملازمة بين الشئ وبين سلب المتساوية بينهما فهو
 لجزئاً ان لا يكون الشئ ملازماً لاحد المتضمنين قلت في كيف يتم الخلف في
 العكس والسالم فانهم يقولون على تقدير الاصل لو لم يصدق العكس صدق
 بعضه المستلزم بل فيستلزم الاصل الصادق بل فلو لم يكن التقيض الا
 لزومية لا يلزم استدلال الاصل بل والنقض بكل زير مع كل عروضة
 غير واردا لان غاية لا مستلزم احد كلياً او لا يلزم من تبيينه في مطلق
 الاستلزام قوله اما التعليلات فنظر ورياء هي تبادلي اذ لا المبادي هي
 الاول هي التي يخيل اليها الاستدلال فيستدل بها ولا يستدل عليها او
 يتبرك في ثبوتها الاقيسية ولا يتألف عليها قياس فكيف يكون التقيض بالثبوت
 مما هو من المبادي الاول وقد سمجت من قياس واحتاجت الى وسط ولا يلزم
 من كون وسطها حاضرهما في الزمن ومقدح حتى قياسها لا زمن لها
 ان لا يكون حاصل عن قياس والا لزم في كل جهة قياس قد تارة بديهة
 ان يكون من المبادي الاول وكذا كذا يتولى في المرات والحديث
 والمترارات فتصير جميعاً في الجزم بهما في قياس خفي في التمس قوله ان
 كان الحكم هو الحكم في المشاهدة قلت احسن لاحكامه وانما الحكم من العقل هو
 احسن فلهذا فرق بين هذا التمس والتسم الثالث في في المعنى قوله وان لم يخرج الى كذا



المشاهدات فهي احدييات قلت ذكر العلماء حتى المحقق نعيم الدين طوسي
 العرفي شرحه للمشاريات ان احدييات يفتقر الى برين كمر الشاهدة بالثبوت
 كحكي كمال الجريبات وقال فيه والمتواترات ايضا يحتاج الى تكرار وقياس قوله
 والحدس هو معرفة الاشغال من المبادي الى المطالب ويتبادر الفكر قلت الظاهر
 من كلامه انه لما ذكر احدييات الادان فيفسر الحدس الذي نسب اليه الحدس
 ومن الظاهر ان الحدس الذي نسب اليه ليس هو الحدس بالمعنى الذي ذكره
 احدييات فيهما قياس والقياس نوع من الفكر والفكر حركة على ما ذكره ولا ينبغي
 الحدس المذكور فيه حركة وان اريد بالحدس الذي فسره بغير الحدس الذي نسب اليه
 احدييات كان كلاما لا اجنبيا في اساءة العقل لا تعلق له شئ من مباحثه وكذا
 فتح في صناعة الآيات قوله وان لم يكن كذلك بل لا يكون علمه بالنسبة الا في
 الزمن فهو بيان اني قلت ذكر الشيخ في الشفاء وفي غيره من كتب ان لا يعلم به
 لا يكون يقيناً فان الممكن اذا لم يعلم سمي على الاحتمال الذي تنصيرها
 واذا كان محال كذلك فلا يكون العلم حاصل من المبادي يقيناً فلا يكون
 الا في قسام اسم البرهان والمعه قد جعله قسامه قوله بخلاف الحدس اذ



الاستدلال من غير ان يكون

فصل في بيان السبل التي تخرج من الجاهل
في الصالح وقد أوجب أن يوجب الوجود لا بد
في الجاهل والواجب أن يوجب الوجود لا بد

فصل في بيان السبل التي تخرج من الجاهل
في الصالح وقد أوجب أن يوجب الوجود لا بد
في الجاهل والواجب أن يوجب الوجود لا بد

قال الناس بالناس الذين يصدقونهم

كفرنا من جهنم

فصل في بيان السبل التي تخرج من الجاهل
في الصالح وقد أوجب أن يوجب الوجود لا بد
في الجاهل والواجب أن يوجب الوجود لا بد

فصل في بيان السبل التي تخرج من الجاهل
في الصالح وقد أوجب أن يوجب الوجود لا بد
في الجاهل والواجب أن يوجب الوجود لا بد



بسم الله الرحمن الرحيم
 هذه نوادر شريفة وكلمات لطيفة وايضا
 رسالة اشرف الوجيه المشتملة على الدقائق التي كتحقق الحق
 للمحقق والفاضل المذاق افضل المتأخرين والكل
 المستحقين جلال الملك والدين جلاله والذوق السليم
 تفحص الفصل الاول الايات المشتملة على الايات المتوكدا
 على الملك والابواب جليلتها بهر بله كان محققا كان عنده
 اشرف التحصيل في روحه من اشرف العلوم والفضائل وهو صاحب
 آيات العظمة والجلال والهيبة آيات الحكمة والكمال جابر
 وسادة الخيرات والقبائل صارت طريق الافادة لبعضنا بعضا
 نظم ما علم الملك الزبير اعلم اصحاب الشريعة العزائم ما ذكر
 الرضا في مقام المحنة المنيرة الذي قد شوقت بتبجيل سريرة
 شفا والاعا والوجهت له عظمة العيلة بكم اصحاب الكرام و
 الملك الملقب حسان الغيب لوفور زجرت الاله كتب الله
 حفظ الله في مقام العز والاحرام في مقام السعة وسرهم
 القيام ورحم الله عليه افعال امين وانا انشره في المقصود

محقق

تشرية

جباة
جباة

في

بكون الله الملك المعبود **قوله** والافولس كذلك منهم من علم ان
 صحح برائز هذا المطبق سوقف على الطالك الدور والتمه ويزان من مع
 الوقت بين الروم من الدليل ومن استناب لاسل عليم ان من **قوله**
 كاسير ويملك يسر ويملك اسل الذي الطال التمس كاسير نظره والوجه كان
 جابر في الطال الدور وايضا كان له اذ **قوله** وهو من **قوله** لا يوم رتبا
 السادة على تقديره كان الا وان يقول على معضدين وقاتم لا انيل
 من بعد اقباء اسلم لكن سابق كانه لا يلامه ولا تقصيصه **قوله** ولما كان الثبات
 ابطار الزنجر في الكلام وكان ابا بالقيم على تمام اوافوا ان
 لس الطال الدور والتسلسل ولامنه تقدم تقدم حقيقة الحاشية
 من فميا **قوله** راينا ان تقدمه اربابنا تقدمه ابا فضل في الروم
 من العلم لا لا لاجبار وان كان له وجه في هذا المقام **قوله** في الملك
 قاروا في اسمه سماه اول ما عبا رانه ذكر اننا راينا ان تقدمه نصار
 ابا السيل وان كان ثانيا في الذكر والتفصيل اشهر كلامه المقصود
 وضع ما توهم من التناقض بين كلامه حذرت من سلكها واهل اولادنا
 وجه الزنجر انه لا افولس العر المتوقف على البطال في الذكر انما

اقصه

وعصيان افعالها لكونه عموما سائما فانما هو وجوده لكان انشاؤه
 في الباطن لكونه ابطا كما اشار اليه بقوله ريانا ان وجوده سائما وانما هو
 الوجود او انما عليه **الاطلاق** لادخل في هذا الطلق بعض المتأخرين
 انما هي صفة الوجودات كما لو كان حصوا بانها لكونها اطلاقا وجودا و
 اسما من الباطن **الاطلاق** اوله في وجوده كما في قوله ان الله اشارة
 انه كالموجود في المسائل التي لا يجرى فيها ما وقع في بعض النسخ كما في
 التعليلية بل انما هو لفظ في معنى **الاشارة** او كل ما كان عليه في كل
 محله موجودا في نفسه موجودا معناه انه انما هي في الماهية بالوجود لان
 لا يتم في مطلق الماهية لانه لا يسهل عليه وجوده كما في الماهيات المحددة وانما
 يقدرنا العلم بالوجوده لتمام السلسل التي هي في الوجود
 والصلوات التي هي بها يحصل بها المطلوب في المقام وهو وجوده في
 ذاته والمصدر بالاختياره لانه لما لم يكن كذا لم يكن في المقام
 المذكورين في هذا الموضع بالانتم من ان الاثر في تقديره على استناد
 حكمه لا الوجوب احد الامور التي لا يوقف لشيء في نفسه او الوجود او
 فعلا لا يتم الا بقضاء على الاخرين على انه علم بان كل ما يظهر

في قوله ريانا ان وجوده سائما وانما هو
 الوجود او انما عليه الاطلاق لادخل في هذا الطلق بعض المتأخرين
 انما هي صفة الوجودات كما لو كان حصوا بانها لكونها اطلاقا وجودا و
 اسما من الباطن الاطلاق اوله في وجوده كما في قوله ان الله اشارة
 انه كالموجود في المسائل التي لا يجرى فيها ما وقع في بعض النسخ كما في
 التعليلية بل انما هو لفظ في معنى الاشارة او كل ما كان عليه في كل
 محله موجودا في نفسه موجودا معناه انه انما هي في الماهية بالوجود لان
 لا يتم في مطلق الماهية لانه لا يسهل عليه وجوده كما في الماهيات المحددة وانما
 يقدرنا العلم بالوجوده لتمام السلسل التي هي في الوجود
 والصلوات التي هي بها يحصل بها المطلوب في المقام وهو وجوده في
 ذاته والمصدر بالاختياره لانه لما لم يكن كذا لم يكن في المقام
 المذكورين في هذا الموضع بالانتم من ان الاثر في تقديره على استناد
 حكمه لا الوجوب احد الامور التي لا يوقف لشيء في نفسه او الوجود او
 فعلا لا يتم الا بقضاء على الاخرين على انه علم بان كل ما يظهر

وهو كونه

او لكونه في قوله ريانا ان وجوده سائما وانما هو الوجود او انما عليه
 الوجود او انما عليه الاطلاق لادخل في هذا الطلق بعض المتأخرين
 انما هي صفة الوجودات كما لو كان حصوا بانها لكونها اطلاقا وجودا و
 اسما من الباطن الاطلاق اوله في وجوده كما في قوله ان الله اشارة
 انه كالموجود في المسائل التي لا يجرى فيها ما وقع في بعض النسخ كما في
 التعليلية بل انما هو لفظ في معنى الاشارة او كل ما كان عليه في كل
 محله موجودا في نفسه موجودا معناه انه انما هي في الماهية بالوجود لان
 لا يتم في مطلق الماهية لانه لا يسهل عليه وجوده كما في الماهيات المحددة وانما
 يقدرنا العلم بالوجوده لتمام السلسل التي هي في الوجود
 والصلوات التي هي بها يحصل بها المطلوب في المقام وهو وجوده في
 ذاته والمصدر بالاختياره لانه لما لم يكن كذا لم يكن في المقام
 المذكورين في هذا الموضع بالانتم من ان الاثر في تقديره على استناد
 حكمه لا الوجوب احد الامور التي لا يوقف لشيء في نفسه او الوجود او
 فعلا لا يتم الا بقضاء على الاخرين على انه علم بان كل ما يظهر

انما شرطه من مستند اليه حيث
 هو في ذاته الماهية والوجود
 والصلوات التي هي بها يحصل بها
 المطلوب في المقام وهو وجوده في
 ذاته والمصدر بالاختياره

وحيث

على الوجه المشتمل على الوجود والعدم المستعمل
 لانه اقله لا يفرق التسلسل فاعرفه وانما يخصه ان يكون
 الابرادات تسلسل بعد ان علمه بانه فزاد وانما
 كانه لعل العرف من مع ما توهم من ان هذا الطريق ان يتي
 على بطلان الوجود فليتم القول بعدم توقفه على الطار والافانم
 اذا ما كان على بعد التسلسل لا الوجود ووجه الوقوع ان ما ذكرنا ليس
 محض صائغ من غير اواخر بطلان العباد في بعض الابرادات ولا
 يتحقق في ذلك اختصاص بعض منها مثل الابرادات الاو تسلسل
 وانما يخص بالذكر الابراد عليه ما يجوز ان يكون ما فوق العلوي الا
 عند استفاد ان كان بعض الابرادات التي كذا كذا
 ومتماثلة في اية الوجود فاما في اية الوجود الوجود
 في كونه على وجه المشتمل على الوجود والعدم المستعمل
 بل هو في كونه كل من احاده على ما عداها ومنها ان لا يكون تسلسل
 متداخلا في غير التسلسل على ان القول بانه على بعد الوجود
 لانه مما لا حاجة اليه فيما بعد ده لانه انما انما في
 ان ما يوجد جميع اوانه فهو موجود في اوانه ان كان ما يتبادر الوجود

الطرح

لا يتصوره في نفس ذاته بل يمتنع مسدا مانه يجوز ان يكون امر
 خارج نظر العينه جميع الابراد التي لا ان المعلوماه اللان مثلا
 في كونها قضية مشروطة على الاقضاء والاشراق بالجزء الاخر منها
 وهو الوقوع او اللان فيمكنه في ملك المحل ما عينه للقضية
 مشروطة على الاقضاء او الاقضاء فاذا تحقق ذلك
 الابراد كلها ولم تحقق الحكم لم تحقق القضية مع كون جميع اونها
 مرجحة استا بالعين في الكلام **قول** ولا شك انه ممكن
 في الاستفاد في كل مركب ممكن مستلزم لكن المركبات المستند
 كما مركب الضدين ممكنا وجب عنه ما يخصه المركب
 بالوجه والافز المقبول الا في اوج من ان يشترط
 المستند مقبول الا في اوج مع انهما محقق ذلك المركب
 محقق اوانه اذ المحل ان استلزم الوجود كانه وقته ان الحكم
 به مكان جميع الممكنات للوجه لا يوقف على الحكم مكان
 ولا يتبادر في نفسه منها هذا السؤال ان تسلسل في كل ممكن
 ممكنه في عينه ان كل مركب ممكن وكل ممكنه وكل ممكنه

هذا هو المقصود
 في الابرادات
 المستعمل على
 الوجود والعدم
 المستعمل على
 الوجود والعدم
 المستعمل على
 الوجود والعدم

هذا هو المقصود
 في الابرادات
 المستعمل على
 الوجود والعدم
 المستعمل على
 الوجود والعدم

هذا هو المقصود
 في الابرادات
 المستعمل على
 الوجود والعدم
 المستعمل على
 الوجود والعدم

هذا هو المقصود
 في الابرادات
 المستعمل على
 الوجود والعدم
 المستعمل على
 الوجود والعدم

فبعض ان يكون المركبات المستندة اليه كذالك فبعضها ليس كذلك
 على ما ينبغي ان لا يوجب في مقتضى تخصيص المركبات بجزء الجوهريين المذكورين
 بل يجب تخصيص المسمى بالله ليس في حيز التخصيص بجزء الاول
 فانه لا فرق من المركب الموجود والمعدوم في ذلك لان الاحتياج
 الى الغير مطلقا في ابي وجوه صفة كان مقتضى ان لا يكون له است
 فنه ولا يحصل من حيث هو انهما تاما هو زيرا وهو لا يمكن ان يكون
 على ما سهاه من التخصيص المعبر عنه في امان ان كان الكمال مطلقا
 على ان يضاف وجوده او عدمه كما في الوجود والعدم فيكون مضمونا في الوجود
 بخلاف الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
 هذا المخرج من هذا الموضع فيكون مضمونا في الوجود والعدم في الوجود
 ان المركب مطلقا في غير المكان الذي هو المستند اليه كذا في الوجود والعدم في الوجود
 الرجوع اليه او لانه الحكم بالاسماء هو الرجوع اليه كذا في الوجود والعدم في الوجود
 فانه ان استثنى الجزء ولو بالابتداء في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
 وان لم يتوقف على الخلق ان كان مضمونا بالابتداء في الوجود والعدم في الوجود
 اللذان ولو بالابتداء في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود

هذا المخرج من هذا الموضع فيكون مضمونا في الوجود والعدم في الوجود
 ان المركب مطلقا في غير المكان الذي هو المستند اليه كذا في الوجود والعدم في الوجود
 الرجوع اليه او لانه الحكم بالاسماء هو الرجوع اليه كذا في الوجود والعدم في الوجود
 فانه ان استثنى الجزء ولو بالابتداء في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
 وان لم يتوقف على الخلق ان كان مضمونا بالابتداء في الوجود والعدم في الوجود
 اللذان ولو بالابتداء في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود

او بالوجود في المكان الذي هو المستند اليه كذا في الوجود والعدم في الوجود
 المزموم بالذات لا يستلزم في المكان الذي هو المستند اليه كذا في الوجود والعدم في الوجود
 بالذات لان المزموم لمحلوه الاول مع ان الاول مستثنى بالذات
 والاشارة ممكنة بالذات وقال المصنف في حاشيته نسخ الخبرين
 وهما ان المكان المزموم بدون مكان اللذان لمسلم مكان
 المزموم بدون اللذان وهو غير المزموم لانه بينهما والحق ان المكان
 والمكان المزموم انما هو ما عكس لانه وهو مسلم مكان
 اللذان ما عكس اليه اعني ذات المزموم لا المكان بل يقاس
 به ذات المزموم معتقدا ان في قولنا ان المكان بالوجود ان ذلك
 بجعله المزموم كونه ذاتية له الطرح وما حكمه في مكانه
 ما عكس اليه في ذاته سبب العوضان بينهما
قوله والحق وهو هو كالممكنة ممكنة لا بد ان يعقد
 بان كونه الاحتياج اليه كذا في الوجود والعدم في الوجود
 الذات او اعتبار الواسطة المستندة اليه الذات له الامتياز
 وذلك كالتصريح في الوجود ان الامتياز له الممكنة مطلقا
 اما ما لم يكن فنه مافيه ويرد العلم ان هذا البرهان من غير ان
 يكون عليه الحدوث عليه البقاء حتى يكون الممكنة بغيره كذا في الوجود والعدم في الوجود
 فيجوز ان لا يكون مضمونا بالابتداء في الوجود والعدم في الوجود

المحمول
 ان الممكنة مطلقا في غير المكان الذي هو المستند اليه كذا في الوجود والعدم في الوجود
 الرجوع اليه او لانه الحكم بالاسماء هو الرجوع اليه كذا في الوجود والعدم في الوجود
 فانه ان استثنى الجزء ولو بالابتداء في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود
 وان لم يتوقف على الخلق ان كان مضمونا بالابتداء في الوجود والعدم في الوجود
 اللذان ولو بالابتداء في الوجود والعدم في الوجود والعدم في الوجود

على علم اجتماع متوزع من مصادره المتنازع من موزة وبكدها نام
 اجتماع الممكنات الموجود في الوجود **قوله** فلهذا ليس بالمتوزع او جود او
 امر خارج عنه لا بد ان يوضع الامر الخلق اعلم ان الوجود يتناهى في حركته
 في الوجود والخلق في شاكلته كغيره لان الحجة المفروضة بهر الممكنات العرفية
 والمركب المذكور وان كان دافعا في الملكة المطلق لكنه ليس بدخلى في ذلك
 الممكنات كغيره على ان احصا جميع السلسلة تحت الجمع لا على ما يعقل
 كون الجمع تحت الجمع مكان وجوده في مكانات الاقوال وجودها وانما
 اذا كان مكان وجوده غير مكانات الاقوال وجودها فانها يعقل اجتماع
 ذلك الجمع لا على كل علم وجودات الاقوال كانه وجوده في العلم ان
 امكان الجمع وجوده غير مكانات الاقوال وجودها فانها يمكن اجتماع
 وجوده وجوده غير مكانات الاقوال وجوده وجوده وجوده وجوده وجوده
 محض وجوده في الوجود غيرهما وجوده في هذا المرام **قوله** في حصول
 حصول جميع العلوم النظرية لطريق السلسل بدون الانتهاء الى علم بهر اركان
 النفس الناطقة قد بان كون بعضها مكتسب لبعضها غير المتناهية بدون احصا
 جميع تلك العلوم النظرية في ما يحصل ذلك الجمع ولم يورد حصول تلك السلسلة
 المركبة التي حصل بعضها من بعض لا غير المتناهية بدون اجتماعها في ذلك الجمع

تقدم

بدره

بل حكمه ابا نه لا بد له من حصول بقدره حصوله لا يكون في حصول ذلك الجمع حصول
 بعضها من بعض على الوجه المفروض مع عدم الفرق من مجموعها ان كل واحد من
 الجميعين مركب من امور حاصله غير متناهية الحكم بان حصول الامور الغير المتساوية
 كانه حصول احد مجموع جميع العلوم النظرية العرفية المتساوية غير كانه حصول
 ان قوله في مجموع الممكنات المتسلسلة الى غير النهاية حكم تحت وكذا القول
 بان جميع الامور المركبة الممكنات المتسلسلة الى غير النهاية مجتمع في الوجود يمكن
 موجودا بانها على كون كل واحد منها متوزعا كاف فيما بعدة سور السلسلة لا يفردها
 مرصدا في الوجود بخلاف جميع العلوم النظرية المذكورة في هذا المجموع والوجه
 على كون ذلك الجمع متصفا بالوجود فينا لطلب كاسبا مع هذا الوجود وكله ان
 في الازمان منه امكان اقامه دليل على عدم كونه جميع العلوم النظرية تحت
 على البطال في سائر الدورات السلسل كاشاب الوجوب انه لا يمكن تحقيق طريق
 متوقف عليه كافر غير منه والمورد في ذلك المنطق هو هذا الطريق لا الطريق الاولي
 وكلهم هناك في غاية ما في الباب بعد الطلاق منه انما وعدم تعرضهم للاقوال منها
 وان مر في ذلك سهل **قوله** وانما في عدم الشيء على نفسه قد بان ان اراد تقدم
 الشيء على نفسه اذناه واعتبارا معا فلهذا في ذلك مجموع بناء على جواز السلسلة

وان اراد لعدم التي هي لنفسه اذ ان فقط ما سار ومنه هو ان كونه في ما عدا علم
 لنفسه اعتبارا في اوله لا يتبعه من ان ليس له وجودا كونه في علمه لنفسه الذي اعتبارا
 كما ان جعل التفضيل من المحذور والحد كما هو المشهور في ان كونه ان يكون المراد با
 لنفسه في الرتبة ما هو كذلك في اناه واعتبار في الوجود وبطلان اللازم كما هو ظاهر
 فثبت منقول المنع في انا سبب كونه من الوجود في ان علمه جميع الممكنات فيجب
 لذاته لان الموجه في ان علمه كونه التقدير كحتم ان كونه هو جميع الممكنات
 باعتبارها في اوله قد يجب عنه بان العلم والمعلول في الوجود في الوجود في الوجود ان
 كونه باعتبار ان وان كانا متصورين باعتبار الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 فانه ليس له في ذلك سبب في الوجود لان علمه الكل كانه كونه كونه كونه كونه كونه
قول فان كونه في فرض علمه في جميع علمه بل بعضه فقط **قول** في نفسه ولعله قال
 في نفسه لاني بطلان في الشيء متوقف على بطلان الوجود وروى ذكرت ان
 هذا الطريق لا سوف عليه لانه لو لم يكن في بطلانه لانه كونه في الشيء علمه في الوجود
 ليس وروى ذكره في علمه لعله وقع تبرخا لا سوف المطلوب علمه ولما وقع كذلك
 في كلام المتأخرين ويخبر في هذا الموضوع لصدور كلامهم ويكره لم ينفذ ما
 معهم فتأمل انهم كلامه وانت تعلم ان هذا الاعتقاد ليس على ما ينبغي والاولى انك

ان العلم لا ينفذ ما سار ومنه هو ان كونه في ما عدا علم
 لنفسه اعتبارا في اوله لا يتبعه من ان ليس له وجودا كونه في علمه لنفسه الذي اعتبارا
 كما ان جعل التفضيل من المحذور والحد كما هو المشهور في ان كونه ان يكون المراد با
 لنفسه في الرتبة ما هو كذلك في اناه واعتبار في الوجود وبطلان اللازم كما هو ظاهر
 فثبت منقول المنع في انا سبب كونه من الوجود في ان علمه جميع الممكنات فيجب
 لذاته لان الموجه في ان علمه كونه التقدير كحتم ان كونه هو جميع الممكنات
 باعتبارها في اوله قد يجب عنه بان العلم والمعلول في الوجود في الوجود في الوجود ان
 كونه باعتبار ان وان كانا متصورين باعتبار الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 فانه ليس له في ذلك سبب في الوجود لان علمه الكل كانه كونه كونه كونه كونه كونه
قول فان كونه في فرض علمه في جميع علمه بل بعضه فقط **قول** في نفسه ولعله قال
 في نفسه لاني بطلان في الشيء متوقف على بطلان الوجود وروى ذكرت ان
 هذا الطريق لا سوف عليه لانه لو لم يكن في بطلانه لانه كونه في الشيء علمه في الوجود
 ليس وروى ذكره في علمه لعله وقع تبرخا لا سوف المطلوب علمه ولما وقع كذلك
 في كلام المتأخرين ويخبر في هذا الموضوع لصدور كلامهم ويكره لم ينفذ ما
 معهم فتأمل انهم كلامه وانت تعلم ان هذا الاعتقاد ليس على ما ينبغي والاولى انك

قول

قوله ولعله لا ينفذ ما سار ومنه هو ان كونه في ما عدا علم
 ساله وجه كونه في اوله لا يتبعه من ان ليس له وجودا كونه في علمه لنفسه الذي اعتبارا
 اعم ان كونه في اوله لا يتبعه من ان ليس له وجودا كونه في علمه لنفسه الذي اعتبارا
 التي هي لنفسه في رتبته في ان علمه جميع الممكنات فيجب لذاته لان الموجه في ان علمه
 وجرأتها ومنها كونه في الشيء علمه في رتبته في اوله لا يتبعه من ان ليس له وجودا كونه في علمه
 وناقضه من نفسه منها توارده العليم المستبين على معلول او احد شخصي
 فكيف علمه امر موجود لان علمه الامر الموجه موجه وروى ذكرت ان
قول في الموجه الى رتبته جميع الممكنات فيجب لذاته لانه
 في ان سبب الكلام بل علمه جميع الممكنات في رتبته في اوله لا يتبعه من ان ليس له وجودا كونه في علمه
 في اوله لا يتبعه من ان ليس له وجودا كونه في علمه في رتبته في اوله لا يتبعه من ان ليس له وجودا كونه في علمه
 علمه ان كونه في رتبته في اوله لا يتبعه من ان ليس له وجودا كونه في علمه في رتبته في اوله لا يتبعه من ان ليس له وجودا كونه في علمه
 سلمه في رتبته في اوله لا يتبعه من ان ليس له وجودا كونه في علمه في رتبته في اوله لا يتبعه من ان ليس له وجودا كونه في علمه
 لمطالعتهم لان نقل الكلام لا يجمع في الممكنات في رتبته في اوله لا يتبعه من ان ليس له وجودا كونه في علمه
 مسائل منها هي او غير متناهية في رتبته في اوله لا يتبعه من ان ليس له وجودا كونه في علمه
 والاولى ان بطلان غير ما ذكره في رتبته في اوله لا يتبعه من ان ليس له وجودا كونه في علمه في رتبته في اوله لا يتبعه من ان ليس له وجودا كونه في علمه

منها تقدم التي هي لنفسه
 في رتبته في اوله لا يتبعه من ان ليس له وجودا كونه في علمه

في جميع الممكنات فيجب

التي من جميع الممكنات علمه هذا الوجه الذي ارضاه ما وجب لذاته لا بخصار
 الموجود الوجب الممكنة فكل هو موجود خارج عن اقسامه فهو داخل في الوجود
 ولعل مقصود التقدم الفه ما ذكرناه وان كانت عباراتهم قاهرة عنه واعلم ان
 قال الموجود الخارج عن جميع الممكنات وجب لذاته او استلزامه لكان او ما
 استلزامه المركب من الوجوب الممكنة وهو داخل في الخارج كما عرفت **قوله**
 وهو الملتزم قد تنبأت الوجوب على تقدير عدم استلزامه وتلكم ابتداء او لا
 اليه كل خلفه لاننا على تقدير تقيض المطلوب لا مطلوب ما قيل ان لم يستدل اليه
 كذلك ممكنة بغير وجود ممكنات مدور او تسلسل او على التقديرين علم
 عدمه في الاستلزام وهو ممكنة مما قيل تقيض المطلوب حقيقة وجب بان
 الخلف كما ذكرتم لكنه الخلف الا لا يمكن عين المطالب لذلك فنحن هنا نضيف
 ومع ذلك هو مطلوبنا وحاصل هذا الطرح في ان وجه ممكنة اما صادرة
 الوجوب لذاته ابتداء او انتهاء او صادرة عن ممكنة في اقسامه بسبيل الدوام
 او على سبيل التسامع واما ما كان حصل المطلوب على بعد الاول والثاني واما
 على بعد الثالث والرابع فلان الخلف المركب الذي نزل منه فرض ممكنة موجود
 وكله موجود ممكنة لا بد من وجوده وذلك لعدم العدم بالوجود **قوله**

لان الخلف بانفسه مستلزم لاسلامه لانه لا يمكن ان يكون له ما لا يمكن ان يكون له
 فانما لا وجب بانفسه فانما هو غير متصا به فانه ان انما استلزام لا وجب
 كذا الاثبات لانه كذا متصا به لان الاثبات المستلزم لا يكون مستلزام
 اصلا فضلا عن استلزام ذاته من غير ان الاستلزام ذاته لانه لا يمكن ان يكون
 الاثبات بر متصا به وانما يكون بر متصا به لو توقف عليه الاستلزام
 منه وانما علمت ان اثباته بما توقف على العلم بانفسه كذا لان
 العلم بانفسه متوقف على العلم بوجوب الوجوب وهو متوقف على العلم بانفسه
 وهو ما هو المتصا به وللمناقشة منه انه علم **قوله** ان ما
 بالجميع لكل واحد لا يخالف ترتيبه في الوجود بل بالجميع لا بحيث كل واحد
 كذا قيل **قوله** على ما حطه الهيئة الاجتماعية الا ان في بدو
 الهيئة الاجتماعية وكذا الخلف في النظر **قوله** وقد بينا ان الكمال
 سموت ما في تقدير **قوله** وتخصيصه **قوله** الا ان كان
 هذا النسب مختصا بجزئ القيمين **قوله** ولا حاجة في ذلك بل اعتبار
 الهيئة لا كغيره لو علمت الهيئة على وجه كغيره فانه لسلك الترتيبات
 ان علمتها ما يحصل هو المقصود ولا حاجة الى اعتبار عدم الهيئة ولو
 قرر الكلام بان المراد لا حاجة الى اعتبار الهيئة الاجتماعية على وجه كغيره

اسند لكان شانهما كونهما متساويين كما في الامداد واما علم
 الحقيقي وبنسبة المقتضى قدس اسند في حاشيته شرح المطالع في الوجود
 منسوب الامام في المقتضى بان المقتضى لا يمكن عنده تسمية العلم الواحد
 او غير الامور العلوية بالضرورة ان اكتساب المقتضى لا يصح امر او اجراء
 ما لم يحتمل معها ههنا وهذا انه سي وازهور في المركب منها انتهى كلامه **قوله**
 في دلالة علم ان اليقينة في كل مركب لا بد ان يحتمل في ذاته وبنسبة
 للمادة في سائر كتب في امور هذا البرهان وغيره والتي هو ما وقع في هذا
 المقام **قوله** ان لو وجب لعدم العلم التامة لزم في المركبات تقدمها على
 نفسها مرتين هذا ايضا في الاعتراف بطبيعة العلم التامة بل يجب ان يعلم
 الامر بالعكس فما هو صحيح في طلاق العلم عليها فهو صحيح في تقدمها على
 وهذا وان كان واقعا هنا في مقام اسند لكنه كلام مشهور فيها **المقصود**
 هو اليقينة على ما فيه **قوله** ان اراد هذا السؤال هنا معنى علم ان
 المحجوب المركب من المتكلمات مشتق على المادة والصوره او الملائمة
 تقدم العلم التامة على المعلوم انما يتصور في هذه الصورة على ما يقتضيه
 كلامهم وحسب البين ان المحجوب المذكور لا يمكن على وجوده على ما يقتضيه
 جواب الاعتراض انما هو ان اليقينة الاجتماعية لا يحتمل في ذلك المركب وفيه ان

والله

ذلك الكلام جار في كل علم تامة لمطلق المركب كما في خبره في الماده
 المحجوبه وهو المركب من الماده والصوره لا يمكن تفخا والسرقة ان محجوبها
 التي عن ذلك التي تامة انضمت مع غيرها كان هذا المحجوب متا في امر الاول
 سواء كانت تلك الاقوال بعضها ماده وبعضها صوره **قوله** او لا يفتقر عنده
 فانه على ما كان ان يكون امر اعتبارا له من حيث ذلك المحجوب المركب من الماده
 اليقينة الواجب له في ذاته والا فان في محجوب الواجب والمكمل الذي كان الواجب
 عدته انه لا يمكن الاول منسلا على الامر الحكام، فكذلك حجابها الى كل حجب وعلوه
 التامة نفسه في نفس وجوده ضرورة ان حجابها لا يفتقر ولا حجابها
 او لا حجابها الواجب هو عدته في الحجاب الاقوال ما هو المحجوب في نفس الحجاب
 فانه في كل حال في محجوب الامور انما يتبين في نفس الامر سواء كانت محجوبه
 في الخارج او لا كما لا يفتقر الى العلم بالامر او لا حجابها على هذا
 المحجوب **قوله** العلم التامة محجوبه امورها في هذا الحكم في مشهور لكنه هنا في
 مقام اسند ثم اعلم ان هذا السند ليس على ما ينبغي ان يدعى لزوم لعدم التمام
 على نفسه لست بمقتضى ما يقتضيه من تفخا بل على انها على كل علم التامة
 على معلومها لان العلم من المصحح كقولنا، التمام للتحقيق فلابد من العلم

فانه انما هو كونه متساويا وكونه متساويا هو كونه متساويا
 منتهى مقدم عليه كما ذكره في ١٢ غلط ظاهر في نحو صوابه او انما تامل في فصله في حكم
قول انما هو كونه متساويا هو كونه متساويا هو كونه متساويا
 انما هو كونه متساويا هو كونه متساويا هو كونه متساويا هو كونه متساويا
 او ليس عليه نفسه نعم العلة انما هو كونه متساويا هو كونه متساويا هو كونه متساويا
 في ان كان جبارا تار حاصره عنتم لا يجوز عليك ان المراد العلة لا يخطر في
 العود والمفاد على ان هناك احتمالات كثيرة لكن الاقرب من ههنا هذا ان
 المذكور ان ما في **قول** منتهى مقدم عليه هو كونه متساويا هو كونه متساويا هو كونه متساويا
 الاستناد على اطلاقه كما هو الظاهر بل هو ان جعله متساويا هو كونه متساويا هو كونه متساويا
 انه لا يكون تارة عنده فلا يحل ذلك لكنه خلاف الظاهر في هذا الموضوع فيقع
 فان حفظ واعلم ان الفاعل على المتعلق في التاثير ليس المذكور لان انما لا يتم لكل
 محكي زانما لم يرد ذلك لو ثبت الاتهام اما الوجوب له انه وانه اول المستند
 فان ثبت ان له على المعنى المذكور واما ما يحسن الكلام في هذا المقام **قول** لا ياتي
 نحن نمنع في هذا السؤال انما لظهوره وانه لو لم يصدق في العود لانه هو
 يحسن او انه محكي **قول** وهو في حقيقته هذا ما يشهدنا بينهم من ان الفاعل على تمام

لحم ان تقدم المفعول
 المتركب العلة على نفسه
 لان كل قول منه يتقدم
 عليه كما ذكره في ١٢

العود الى ارجع عن المفعول بغير ما ذكره في هذا المقام **قول** فان المفعول
 المذكور لا يكرر له في غير ذلك ان الدليل المذكور في قوله باو انه العود ذلك ان
 الفاعل على المتعلق بالوجه المذكور في الظاهر الذي هو المتركب من الوجدان والمكتمل
 ان يكون فاعلا في كل واحد واللام عليه فاعلا مستقلا في الظاهر من قوله عدم استناد
 بعض الاول الى الثاني في اصلا وقد افترق بينهما على وجه واحد اسما وبعض
 الاول الى غيره وهو محمول لانه في هذا من قبل العوض على زوجه الدليل على نفسه ما فيه
قول مثل و بهذا المعنى بالقول ان المراد الفاعل لا مطلقا على الفاعل المستقل
 ما لا يشترط في ان له اسمه المفعول الا انه لا يحد عنه من اي طرفه انما
 في قولنا هو كونه ان يكون ما قبل المفعول الا انما هو السلسلة المتباعدة مما قبله من جهة
 الى غير النهاية على كل وجه وهو ما قبل الفاعل الا انما هو السلسلة المتباعدة مما قبله وانه
 لا انما هو كونه وكونه لا يكون ما قبل المفعول في ولس على من سلطان ما قبله
 لقولنا المذكور انه على لظهوره هو كونه لا انما هو كونه لا انما هو كونه لا انما هو كونه
 السلسلة ما مستقلة ما لا يشترط فيها محققه كسلسلة تلك السلسلة الا انه او الا انما هو كونه
 ولا يشترط ان يكون كونه صادرا عن نفسه قطعا وانه كونه محقق السلسلة العود المتباعدة
 الرض على ما قبل المفعول الا انما هو كونه عليه ان يكون كل من تلك السلسلة صادرة

العود الى ارجع عن المفعول
 المستقل
 المستقل

والسنة اما السنة التي مسند اليها فكذلك التي هي معلوم كون التي هي لنفسه بعد ذلك
 السداس وفي تحت تطلع عليه واعترض في هذا الجواب انه هو الاعراض
 بوجهه معارضته في المقدرة القاطنة فان فاعل الجميع ما يستعمل فاعل لكل واحد
 كذلك لكونها مبنية بسبل في الجواب **بور** لو فرضنا سنة اشياء وكذا الحال لو فرضنا
 شئ من كل منها معلول لغيره اخرى **الاول** ان لا يكون فاعله خارجا عن فاعل
 الكل فانه لا يتم ما ذكره من انه لو كان فاعل المعلول لغيره موصولة للسنة
 مانرا مستقلة فانها حتمية فكانت هي لنفسه قطعا وذلك لان فاعل المعلول
 لغيره موصولة بالسنة باسرها مستقلة مانرا فاعلها من فاعل كل فاعل لا يكون
 فاعل المعلول لغيره الا بعد كون فاعله لكل واحد لا يلزم منه ان يكون
 فاعل فاعل المعلول لغيره ليس خارج عنه ويحتمل ان يكون داخله وهو **مسئل**
 لمره واحدة ويكفي اوله لا يلزم منه كون التي هي لنفسه اصلا وانما يستعمل
 لا ما هو خارج عن فاعل الكل كما يقال على ما هو مقتضى هذا الكلام مع انه
 يجوز ان يسند الاما في هذه الاحوال صادرا عنه تحت قال فما سبق مع انه
 يستند المعلول لا اليه او اما ما صدر عنه فبينما تدفع الى القول ان الكلام
 السابق يظهره يدل على ان المعلول يستند الالات الفاعل المستقل والالات

هذا الجواب هو الجواب
 في الجواب الاول
 في الجواب الثاني

خرج عنه وهو ما صدر عنه وهذا الكلام يدل على ان المعلول يستند الالات
 المستقل اليه او لا يورثه ما من نفسه فانه هذا واعلم ان الجواب الاول هو الجواب
 الثاني الاول ومنه بطلان اللازم وهو تخلف عن الفاعل المستقل بل هو المذكور
 وان الجواب الثاني هو ختمه بالثبوت ومنه لزوم عدم الجواب الاول **وهو**
 وهذا يدفع الارادة انما يصح ان يحميها العلة الثلثة فلهذا يستعمل في المعلول
 كما ذكرتم ولا يلزم ان يكون فاعل شئ من المعلولات بل لا بد ان لا يكون فاعل كل منها
 خارجا عن فاعل العلة الثلثة المذكورة وهو محقق فلا يلزم الجواب **وهو** فاعله
 اول منه ما يكون معلوما لانها لا تكثر اقله فانه كلام سحر يصعب وكذا الحال في
 قوله يمكن التمسك بهذا قال فما نقل عنه في الحاشية هذا في صورة السنة وفي صورة
 الله ودرهم مرجح المساواة وهو في الفساد غير يك مع مرجح المرجح وهو في الكلام
 ومنه ان الاستدلال بلزوم مرجح المرجح كفي في السنة اللازم اوله ولا حاجة اليه
 ذكر السنة فانما هي محتمل في زمان لزمه الى المهدد القاطنة بان الفاعل الكل **مسئل**
 فاعل لكل جزء كذلك مع ان فاعله لا يكون خارجا عن فاعل الكل ثم اعلم ان ما ذكره
 في تعريف الفاعل المستقل ما شرنا ان حصل على طاهره وهو الاستدلال الى
 نفسه او اما ما صدر عنها لا يكون شئ من جوارحه السنة فاعله مستقلا مانرا فاعله وان حصل

في السؤال المذكور في كتاب
 في الكلام على سبل في الجواب
 في الجواب الاول
 في الجواب الثاني

مخزانه لا يشبه المعلوله اما فرضه عنه اصلا او يشبه لما اوضحه صا و ر عنه
 كان كل ما قبل المعلول الاخر في السلك الفعلي المشابه فاعلم استقلا بانها غير
 لصدق توفيق عليه فكل ما يلزم ترجع المرجح بل يلزم التوارد الفعالي المستقلة
 الغير المشابه بما معلول واقترانها على **قول** وقد اعترض عليه من لم لا يكون ان
 عمله المجموع بالمعنى المذكور لا يفرق ان منع عدم جواز كونه العلة عن المعلول كذا
 عما تقدير كون المراد بالعله العلة انه كذلك يتبعه تقدير كون المراد بهما العمل
 المستقلة ان يفرق بالمراد المذكور فلا يكبر الاشكال منها اليه **وسئل** العلة لا
 ان كونه عينيها لا يخفى ان المنع المذكور انما اورد عليه عما تقدير كون المراد
 به المعلول كونه في الباب عن الايراد البتة على الطرائق المذكور فلا اخذت تلك
 العلة الموجهه على الوجه المذكور بل يركزها في عينيها وما ذكره في سابقه
 لان العلة الموجهه للشيء سواء كان في نفسه اذ اثار الكلام على الوجه المذكور سابقا
 ولاستقلال القول بالعله ولو استبعدت عن التوهم والمفارقة كانت العلة
 التامة افضل كذا وبالجملة لا فرق بين العلة التامة والفاعل استقل بالمعنى
 المذكور في وجوب التوهم على المعلول وعدمه وما ذكره المص لا يميل عليه
قول والاول هو الثاني فيه الذي نحن بصدد البطلان به ليس لا يخفى عليه

الكلام هنا ليس معنى ابطال النسبة كلف الكلام في المسلك الذي لا يتوقف
 على ابطال الدور والنسبة لصد ابطال العمل كل واحد السلسلة ما فهمنا
 لانه هو النسبة من جانب العلة والعمل ذلك في وجه العلة في النقل وان ادوت
 الاطلاق على حقيقة الحال فارجح لاما ذكره المحقق الشريف قدس سره في كنه العلة
 والمعلول من شرح الموقف وعظه لانه قدس سره ذكره في وجهه وليس ابطال
 النسبة وانتهى في غاية الحسن بخلاف ما نحن فيه **قول** فانه ما اطلق به وجهه انه
 محم لا بد من بيان **ور** ان وجهه على الناظر فيها وقد عرفت بعض وجهه على ما اطلاق
 تفصل **قول** حرم الاراد الاول الا انه ان حرم الاراد الثاني **وكذا** ما عرفت
 وجهه المتقدم انه في بعض النسخ ونسبة ان عدم وجوب التقدم على وجوب عدم
 التقدم لا محل على جواز كونها على المعلول وليس جزمهم بانها محم وان يكون على
 المعلول بناء على ما ذكره كما نقله على ما عرفت في كلامهم في نظام المنهج والسند
ور اولها كونها العلة التامة لبعض الحكمي للفقير المملوك في وجهه به
 ما عرفت ان العلة التامة نفس الحكمي على ما هو زوجه اما هو ضا اذ كان المعلول مركبا
 فاصلا في مطلق المعلول ولا في مطلق الاكبر على انما هو في بعض المركبات
 ولا شك ان علة التامة وان كانت نفسها لكنه لا يكون وجهه بل هو صحيح الى

كما من لا مود
 المصاحف وغيرها
 منه

ان الكلام

عنه في وجوده كما لا يخفى واصلح كل كمن الى المطلق لعدم ما يتخلف فيه ولم يتولد
احد ولا ينافيه كون العلة التامة في بعض الصور بل قد يحتمل في علم
صنفه في ذاته بل قد يكون في المتخلف كما هو من عدمه مما لا يكون العلة
نفسه محتملا فليصح انصار المحتمل في العلة **قوله** في نفسه باب اثبات الصانع
بالامكان هذا الظاهر من ان اتفاق كل ممكن موجود اما مطلق العلة كما ان اتفاق
هو ذاته ومقتضى علمه ولا ينافيه كون العلة التامة من المعدول في بعض المواد ولذا
اتحاد كون العلة هو الفاعل المستقل بالثابت في دفع السؤال المذكور
وقيل علمه لا ينافيه المذكور بل لا ينافيه في ذاته بل في الكليات على ما لا يخفى
قوله في ذلك المتخلف وعده الى ليس اقول على **قوله** ولا يمكن دعواه
وما ذكره في سائر الاثار ليقول في ذاته في وجوده وانما لم يذكر ما انفرد
في اقسامه الا يمكن عدمه في ان العلة التامة للحادث لا بد ان يكون حادثه
كذلك لان قدم العلة التامة سلم قدم المعدول فممكن كل حادث يتحقق
امور حادثه من غير مقتضى عدمه وان كانت موجودة في الخلق اول الكليات
في التسلسل في امثال تلك الامور بل يوجب ام لا تا على **قوله** ولو كان علمه تامة
نفسه كان واجبا علم ما في ذاته اتفاقا لتفصيل **قوله** لا في العالم بها السوال

قوله في ذلك المتخلف وعده الى ليس اقول على قوله ولا يمكن دعواه وما ذكره في سائر الاثار ليقول في ذاته في وجوده وانما لم يذكر ما انفرد في اقسامه الا يمكن عدمه في ان العلة التامة للحادث لا بد ان يكون حادثه كذلك لان قدم العلة التامة سلم قدم المعدول فممكن كل حادث يتحقق امور حادثه من غير مقتضى عدمه وان كانت موجودة في الخلق اول الكليات في التسلسل في امثال تلك الامور بل يوجب ام لا تا على قوله ولو كان علمه تامة نفسه كان واجبا علم ما في ذاته اتفاقا لتفصيل قوله لا في العالم بها السوال

مما يرضى وشرح كسلازم الدليل الذي **قوله** لا ينافي الوجود الخارج من التقسيم بحسب
الوجود ما لا ينافي انه متضمن كون مرادهم وجوب وجود الشيء بالنظر الى ذاته ان
لا يكون له وجوده وجوب وجوده ولا يهتق في وجوده الى غيره مما كان ذلك العود خلا
في ذاته او خارجا عنه لسواء في بعض النسخ من المتن اعرفوا بصحة ما في الامم
كون الحكم المركب علمه التامة نفسه واختلاف الوجود لا يقتضيه الى اجزائه ومنه يعلم ان كل
مركب ممكن في كل الوجود المتخلف بسيط كما **قوله** لا ينافي كيقينا في غيره
في الوجود على بعض التفسيرات التي استعملت ما في ذاته اتفاقا واعلم انه في ذاته
في بعض النسخ في اثبات ان العلة التامة الشيء لا يكون وان كان نفسه ان الحكم هو ما لا
يعتبر ذاته الوجود والعدم انحصارا تاما فلو كان علمه تامة لنفسه كان ذاته مقتضيا
لوجوده اقتضا تاما او لعدم التامة بعض وجود المعدول وفيه ان يتم على تصور
كونها عينه والضم مع اقتضا ذات الشيء وجوده انحصارا تاما انه لا يصح في
لا عزم يستند الماداة وذلك ان المركب يحتمل الى كل امر وانما يستند في ثبوتها
اليد على يستند الاكل منها فلا يلزم من كون العلة التامة الممكن علمه ان لا يكون الممكن
وان لم يكن واجبا لذاته ولذا وجب بطلان **قوله** وهو العلة التامة السبب لكون
العلة التامة السبب عن العلة الفاعلية لا يلزم ان يكون بسيط كما لو كان مركب العلة التامة

مركبة من العودات المسطحة لا بد ان يكون على كمالها ووكذا كانه ينعكس على المعلول
 لما كان كون ارتقاء المانع من جميع العلة التامة محل بوجوه وكذا في سائر العلة التي
 مثل المادة والصوره وغير ذلك كما سيظهر انما اراد في قوله لم يوافق لغيره في كون ارتقاء
 المانع من غير مطلقا تحقق في جميع العلة ولو حصل على ان بعض المصاحبات والاشياء اذا كان
 ان مع المعلول مانعة فارتقاء وعوده معبته في العلة ولو لم يكن كذلك لم يكن ارتقاء
 فيها كان تحقق على ما لا يعلم انتفاءه وبالجملة ان كلام المصنف في انتفاءه التقدير
 الاول ويشكوك فيه على صدر انما لعل قوله كذا في الاشارة الى ما ذكرناه **قوله** صورته
 حيث كان الممكن انما يعطى الوجود وهو في ان الممكن على ما ذكره هو ما راعى في الوجود
 والعدم اقتضاها ما هو ان بعضه وانما مع شرطه على وجوده في مستند الوجود
 الوجود ولو كان ان بعضه في الوجود اقتضاها غير تمام ويكون هذا اقتضاها انضمام
 امر اخر مما او يكون هذا اقتضاها في ذاته الجماع كما في وجوده وقد يستف من
 الاشارة الى ذلك في جميع هذا التقدير لافاعل لوجود المعلول ولا ينافي هذه الاحتمالات
 من سائر التقدير في ذلك نفعنا في هذا المقام **قوله** اختلاف ما سواها من العلة فانها هي التي
 المعلول لو كان مسطحا والاعلى مرجحا ليجب رجع العود الفاعل لكان مركبا والاعلى
 مرجحا ليجب له الفاعل ولو كان المعلول مسطحا والاعلى فاعلا ليجب له المادة والصوره

ولو كان مركبا والاعلى فاعلا ليجب له المادة والصوره والاعلى فاعلا ليجب له المادة
 من العلة على الارجح المشهور ولم يذكر المعتبر المعين في الاشارة لشرطه غير انما رجع الى ملك العلة
 الارجح كما بين في موضوعه وهو حال المانع في الكلام **قوله** ولو لم يتم ذلك لانهم
 الرمان على الحصة هذا انما تم في هذا المقام ومع ذلك ليس يتحقق بل انما تم الرمان
 بغيره كون هذا الدليل تاما عند من لم يعقد **قوله** على ان الذي ذكره العباد
 بغير العلة وجه الامر كذلك مما ذكره الوجود في البديهة لكنه بعد انما على سكال
 قد اشرنا اليه في سجع تفصيل الكلام في انشاءه **قوله** فقد جرت عنه بان جميع الوجود
 في هذا الجواب بجهدهم من لفظ مشتق من عدم الفرق بين الكل الا وادى والكل المحوي
 كما علم من كلام المصنف ومع ذلك كلام على السند لان السؤال المذكور من مقتضى ما ذكر
 في سندها ولو حصل على الاستدلال يمكن ان يكون **قوله** في سندها السند فيكون قوله وانما
 لما روي عنه كلامه على السند على سبيل المنع وانما غير موجود **قوله** لها اعتباران اعتبارا
 متبوعين في نفسه ان العلة الصورية لا يوجد في الخارج الا عارضه للعلة المادية وتربط
 به فكيف يتحقق تجزئتها في الخارج موقفا على المعلول في اثنين وليس يتحقق في الخارج
 الا على نحو المعين الا بتماثل الذي هما عليه في الخارج وانما ان السؤال المذكور
 على هذا الطريق اعني منع تقدم العلة التامة من مقتضى ان مقتضى اجزاء لا معاوضة كما

الاجاب بوجهه

وكانه وادركه لا دليل فما ذكره كلام على السند ولا كره لفظا او اذ كان السند
ممنوع وكان الكلام عليه ابطالا ولو كان مما يحل كنه كلفه في هذا المقام على ما
قول قلت لا انا ان اعتبره سو سم انه الكلام على السند وكن بوجه على وجه
كون اثبات المقدمه اما ما حقا والشئ الاول وهو اعتبارهما منفوسا او لا
وانت تعلم ان دور على انما تكون عينه على اعتبار اخذتم لا بد من بيان
قول لعل لا ارتباط المذكور بشرط لعنه جميع الاجزاء المعلومه في السبع كونه مما لا
يتسارع له الطبع السليم ما في ما شترهما منهم من ان مجموع اجزاء التي عينه وقد
اخذت هذه المقدمه في تعاريفه ليس المذكور لعم لو لم المناقشه التي ذكرنا ما عسقت
وقال في المناقشه هذا الشرط من قبل اوله المهيبة شرطه في الشرط لا شيء كما يفصح
عنه باستس من ان مجموع اعتبارين اعصاره كذا واعتبارا كذا او سئل المراد
بالشرط هنا الموقوف عليه الخارج حتى يكون كون الشيء عين نفسه مشبه الى امر
خارج مفضل انهم كلفه فنه كنه لانه لا يصلح لوجه الاصل لان الشرط في مقابله
الجزء ليس بهذا المعنى فنه **قول** قلت هذا انما يشتمل في المركب في هذا الكلام
السند فلا يكره لفظا **قول** قلت نعم جميع الاجزاء انما تكون جزء من العلة التامة في نفسه
ان جميع الاجزاء المذكوره عين المركب الذي ليس له جزء صورى هو جزء من العلة التامة

عكس

سكون معناه ما عليها فلو كانت علة التامة لفظ معناه لزم تقدمه على نفسه فيرتفع
ذا كرهه ولا يشتمل على جواب الذي زعمه فها قد مر منه السائل في القول ان جميع الاجزاء في
هذا المركب الذي ليس له جزء صورى لزم جزء من العلة التامة بجزءه وهو على ما ليس على
وجوهه وهذا ما يجب منه لانه لفظا في ان جميع اجزاء المركب مطلقا جزء من العلة التامة
لانها مجموع ما توقف عليه الشئ في عينه عن مجموع اجزاء المركب الامور التي تجري في
سوقه عليها هذا المركب لما كان مجموع اجزاء الماديه والصوريه الاعتبارية المذكوره
الكلى المعنى عنده مما ذكره ما تجواب الذي زعمه فها وطمح كل من هذا ان اعتبار ان
في المركب الذي ليس له جزء صورى لم يشتمل ذلك فنه ليس لكون جميع اجزاء في المركب
الذي له جزء صورى جزء من العلة التامة ومنه في المركب الذي ليس له جزء صورى مما لا
لا اذ لا فرق بينهما في ذلك لانه قد لا يفرق بينهما فيقولون ان الاعداد كلها مركب من
الوحدات الصغرى وان مرادها ليست بعضها جزء من بعض مثلا انفسه ليست مركبه
من اثنين ووحده على من ثقت وحدات وكذا لا يوجد ما بعد ما من المراد بخلق
به انكس ان في العلة التامة لفظ مركبه من العلى التامة وقد ليس مجموع اجزائها الذي
هو عين المركب جزء من العلة التامة اصلا سواء كان مركب من العلة الماديه والصوريه او لا
وانت تعلم ان هذا الجواب لفظ على لفظه تامة انما يكره لفظا اذا كان ما ذكره بهذا

في جميع العلة التامة ومنه
في المركب الذي ليس له

المعنى في الكلام لا يوجب كونهما واحداً بل يوجب كونهما شيئاً واحداً

على عدم العلة التامة لا يوجب كونهما شيئاً واحداً بل يوجب كونهما شيئاً واحداً
 وانما ان يوجب كونهما شيئاً واحداً بل يوجب كونهما شيئاً واحداً
 من كونها كونهما شيئاً واحداً بل يوجب كونهما شيئاً واحداً
 مجموع الامور الا انهما في نفس الامر معاً في زمان واحد سواء كانت موجودة في الخارج
 ام لا بل ان هذه الوجوه كلها تارة في كون العلة التامة معياراً للعلة التامة او لا
 وفي تقديرها علة تامة وبالعرض ولا يوجب تخصيصها بتقديرها علة تامة بل يوجب معياراً
 للمعنى بل ان كونها خارجاً عن كونها علة تامة معياراً للعلة التامة على المعول
 وان الفاعل لكل لا يلزم ان يكون كذلك نسبة لاجتماعه في كل من العلة التامة
 من حصول كونه العلة التامة بل الفاعل ضروري بالمتعلق في كل معول وكذلك في كل
 من وجوب معياره للمعول ولعدمه علة كافي العلة التامة وبالعرض في كل من الوجوه
 من العلة التامة معياراً له مما يوجب ولا يوجب العطف بتعريفها العلم الا ان في ان
 العلة التامة معياراً للمعول بالعرض في كل من الوجوه **قوله** ووجه العطف عنه ان في كل من الوجوه
 كما قد يفتقر الى العطف بالعرض في كل من الوجوه بل في كل من الوجوه بل في كل من الوجوه
 قد يفتقر الى العطف بالعرض في كل من الوجوه بل في كل من الوجوه بل في كل من الوجوه
 من كونها كونهما شيئاً واحداً بل يوجب كونهما شيئاً واحداً

المعنى في الكلام لا يوجب كونهما واحداً بل يوجب كونهما شيئاً واحداً
 المعنى في الكلام لا يوجب كونهما واحداً بل يوجب كونهما شيئاً واحداً
 المعنى في الكلام لا يوجب كونهما واحداً بل يوجب كونهما شيئاً واحداً

ان في ان على الجميع من علة واحدة لان احدهما انما هو علة لآخره في كل من الوجوه
 خارجاً عن علة التامة بل انما هو علة لآخره في كل من الوجوه خارجاً عن علة التامة
 ليس اصلاً في العلة التامة بل يوجب كونهما شيئاً واحداً بل يوجب كونهما شيئاً واحداً
 فربما يوجب كونهما شيئاً واحداً بل يوجب كونهما شيئاً واحداً
 بينهما من في حد ذاته ما من علة تامة وما هو المشهور فيها من وجوب كونهما شيئاً واحداً
 وبعد التباين التي ليس في الكلام بظاهره بواجب منها ذكره من ان جميع الموجودات
 من الوجوه الممكنة بل يوجب كونهما شيئاً واحداً بل يوجب كونهما شيئاً واحداً
 ومع ذلك القول بعلة التامة في كل من الوجوه بل يوجب كونهما شيئاً واحداً
 علة تامة في كل من الوجوه بل يوجب كونهما شيئاً واحداً بل يوجب كونهما شيئاً واحداً
 الحال في المقال ما ذكره المصنف في هذا المقام ما نفعه في كونهما شيئاً واحداً
 مشتمل على ما تضمنه من اشتغال معلوم بالاشكال وقال في حاشيته هذا المقام
 انما هو جبراً من كونهم ذلك لم يتم اصل البرهان اذ في كون المعول اخرجاً
 عن مجموع العلة لم يكن كل فرد من السلسلة معلولاً للفرد السابق عليه وجميع علة
 الاحاد هو ما فوق المعول اذ يخرج الى غير النهاية كما سنذكره ويشترط ان النظر
 المذكور انما كان الترتيب في الفاعل متعلقاً بالمتعلق كما تامل **قوله**

قوله

ووسم الفرق انما يشتمل على حفظ الشيء ووربها ما لم يكن المراد من ذلك الصورة بل المطلق المركب
 ان يكون خارا الوحد وهدو مقصود الكلام **قوله** وفيه نظر لان المجمع هو هذا المصريح
 ذكرناه ولا وجه لاراد انما ذلك الكلام ووردنا **قوله** وادخلت الشبهة ان كانت خبر
 بما فيه مما سبق قال في الميسرة اراد ان كل شئ يشبه في مادته المنكيات العرفه او ذلك
 الوصف ولا يفرقها الشبهة في مجموع المنكيات كما ان في صورته العود الى العلة مستقده
 انما يتم كونه خبر من المعلوم في المنكيات العرفه ولا يفرقونها خبر في المركب المركب
 والمنكيات انما هي تلك العرفه عرفان من مصادره العود التي لم يعلوها لا يتم في مجموع الوحد
 والمنكيات كما ان قد فهمنا عليه كذلك والقول بان الشبهة اختلفت في مادته المنكيات العرفه
 على ان لا يعلوها مما سبق ويكرر نفيها كما ذكرناه انما هو انما يفرقها عن العرفه حال تود كما
 ان في صورته العود الى العلة مستقده انما هو الفصل بغيرها، وتسمية الصاد والمطلوب
 مما يفرقها عن العرفه **قوله** فمترجم الاعلى من مستعمل تقدم اجزاها على تقدمها لانه يرد الى
 انما تقدم كل مركب على نفسه وانما بين السبلان وورد ذكرناه مما سبق **قوله** على ما سبق
 يرد ان الكلام هو ما لا يكون المعلوم مستندا الا اليه او الى ما يستند اليه او الى اجزائه
 اعلم انهم قالوا في الجواب عن الالزام ان المراد انما الفاعل المستقل بانتم عن
 ان يستند المعلوم لا المراد اليه عطفه وقالوا ان الجواب عن النقص على ان الفاعل

ولا معنى لذكر انما هو المسمى بالمتعلق
 ولا معنى لذكر انما هو المسمى بالمتعلق
 ولا معنى لذكر انما هو المسمى بالمتعلق
 ولا معنى لذكر انما هو المسمى بالمتعلق

المتعلق

المستقل للمجموع فاعل للجزء اعلم ان المراد يكون فاعل الكل ما يستقل فاعلا
 لكل جزء كذلك ان لا يكون فاعلا لجزء من فاعل الكل لانه لا ينعنه يكون فاعلا
 لكل جزء ولعل المراد استنبط منها ما ذكره وهو ما لا يكون المعلوم مستندا الا اليه او
 ما يستند اليه او الى اجزائه **قوله** ويكون الواحد مستنده الى نفسه على العلة
 سواء كان استنادا الى نفسه بواسطة او لا يفرقها بين اللفظ والقوله وان كان اللفظ
 تاما لكنه انما العلة المذكورة اول احتمالا على عمل الاجزاء يكون واحد المستنده
 الى نفسه اجزاء اي اجزاء العلة اقل منها مستقده العرفه على ان لان الامم سابقا
 ان يكون اجزاء اقل لان الواحد مستنده الى اجزائه اقل من بقول كل ما كان
 مستندا الى نفسها بواسطة او فهو مستندا الى اجزائها والتفاوت من كل جزء وعلة انما هو
 بعد الاجزاء، وكذا لان علة اقل اجزائه منه وكذا الحال في قوله كل مستند الى اجزائه
 اكثر لان ذلك الجزء اكثر جزءا من علة لان المعنويات المستنده الى اجزائه اكثر فلما
 تم ما ذكره من وجه التفاوت بين علة الجزء ونفس الجزء، هذا مما سبق انتم برفعه ولا يخفى عليكم
 ان الوحد مما ذكرناه هو العلة على ضعف ما ذكره في شخص مستند المنع في حده وانما لا يفرق
 المنع فتاير ان الكلام على مستند المنع حقيقة فذلك رفقنا ما علم ان الفاعل المستقل
 بالمعنى الذي ذكره وهو ما لا يكون الواحد مستنده الا اليه او الى ما يستند اليه او
 اجزائه وادق على كل من المجمع الذي هو فوق المعلوم الاجزائي على النهاية ومن المجمع

الذي قد يترتب واحد الى اخر النهاية وكذا ان احد الطرفين الذي فرض في المعقول
 الاخر مستند الى كل من تلك السلاسل العوارض اليه والى سلسله اوله
 والقول بان كل جزء يفيض بعبارة اولها نحو نقول ان الجزء العلوي من علته
 وانما اذا قلنا بعبارة كل من تلك الامور فلا ولا حاجة الى الرجوع الى كل من الطرفين وعلته على الآخر
 من وجه والكلام انما لم يورد العقل المستقر في معقول واحد حتى يتبين بفضله
قوله في العوارض التي تستند الى اجزاء بل نقول ان سلسله المعقول الى
 اجزائه ليس بعدد من تلك الخصلة وان كانت اجزائه كذلك **قوله** قلت معقول عليه
 الاستقبال يتحقق منها كما لا يخبر لكلام المذكور وترك اولها فخفا في انه يفيض
 ما ذكره من ان كل منها حادثة وان الاجزائل كقوله ان في كل اختيار التسبب بها
 يكون ما فوق المعقول الاخر الى اخر النهاية على الوجه وهو معقول لما قبله من الى
 النهاية وكذا هو في كل جزء في قده لا يفيض هذا اذا قلنا بعبارة كل من تلك الاجزاء
 على الاستقبال وذلك لان معقول العلية الاستقبالية يتحقق فيها كلها سواء كان
 فيها على السوية الى آخره وذكره وورد انما اليه فتم انما فان قلت معلوم ان العقل
 المستقل على معقول واحد به المرجع على ما ذكره من ان معقول العلية الاستقبالية يتحقق
 فيها **قوله** لو ارد العقل انما في حال مطلق ليس ذلك الاطلاق كما سئل
 فدرس به في بعض تضاريفه فان اردت ان تعرف حقيقة حال فانصحه اليه لان

قوله

ان هذا

ان هذا اراد في المصداق **قوله** بل نقول هو واقع فان العقل العاشر مثلا
 انت تعلم ان العقل العاشر عشرة فاعلمه على ما استقال المعنى المذكور في بعضها
 مركبة هي السلاسل التي ركب من العقول الباقية والمبدأ الاول كسلسله العاشر
 المبتدأة من التاسع الى المبدأ والمبتدأة من الثامن اليه ومن السلاسل التي ركبها
 الى ان يفيض الركب فان العقل العاشر مستند الى السلسله اجمالا وجزائرها
 لا يفيض الى السلاسل الباقية وجزائرها ويستند اليها وواحدة منها بسيط وهي المبدأ
 الاول فان العقل العاشر يستند الى المبدأ الى ما يستند اليه فانه لا جزء له
 ان العقل التاسع لا يفيض على فاعلمه بالاستقلال والعقل الثامن له ثمان عقل
 وكذا الكل من العقول الباقية سوى العقل الاول على متعدد فاعلمه بالاستقلال
 وكل ذلك ظاهر لمن لا ادنى مسكة به بيان حال كل من العقول العشرة بالنسبة الى
 العقل الفاعلية المستقلة بالثامن ومنه يعلم حال السلاسل التي ركبت من العقول
 بالثمانية تلك العقل الفاعلية والبرهان والمصداق بل سلسله العقول العشرة
 في العقل وجه الفرق في انه ما سئل به البحث بره قال في الحاشية السلسله المبتدأة
 من العشرة التاسع مسداده خبر قوله مستقلة والجزء من سلسله العقول
 العشرة المستقلة **قوله** لان لا يبرهن على ذلك كون اول منها بل لا يبرهن على

مما ورد في المسئلة منها وكونه محروفا في المادة في حتمت العذر وهو وجوده وجب لدانته **قوله**
 في اهل المسئلة وعين النزاع ان وان قيل في ذلك لا بد من العمل **قوله** فان قيل لان
 ما قلنا سقوا بالاطون لم يترك في التنازه في اجواب عن اصل السؤال بوجه افو
 بحيث لا يوجب عليه ان يثبت السابفة **قوله** وان اراد ان لا يكون هناك تنازه لا يصح
 اليه بوجه ارادته لقوله لا يكون لم يترك في التنازه ان يترك شي الما قبل
 المتعاد له لان من تتماز ومن الامور المنه بوجه انه في امور المنها وترك التنازه
قوله فان قيل المراد من التنازه المتعلق به هو اجاب منع صح لم او متادرا كالحجب
 من الشيق و اشار الى ان في رفع المنه او روده على التق الاول حيث قال هو
 حرمه في ذلك ولم يتعرض لذفه ما اورد على التق الثاني لظهوره وحيث كان مقصده
 وواجب ان في كل ما في مورد هذا السؤال حيث قال فاذا اخذ هذا المتوفى منك
 المرتبه الى اخره ذكره على العقول لا يظن له حصول فصل عن ان كل من رافع **قوله** فتقول
 العدل القوي مستوف به التواجر ما في العدل القوي في حرمان العدل القوي المستعمل
 المذكور في المسئلة فيمكن ان يكون من رافع ما فوق العدل القوي الا في اخرها كما ذكره لان
 تمام الحصف ما تانر منها **قوله** وان المراد به رافع المتعلق تمام المتوفى في
 قريبه او بعيدا هذا رافع المتعلق كذا **قوله** هو العلة التام التنازه في
 ٢١

يجمع ما هو في المسئلة منها ويجوز كما استدل به وان وان قيل العلة التام كذا
 الحال في قوله ما قلنا سقوا بالاطون اعني حجب ما لا يخفى ان التفضيل المتراودده الما هنا
 كما ذكره كذا في قوله **قوله** فان كان يكون ما فوق المعلوم الاخر منه سلسله واحده **قوله**
 سلسله واحده حال المعنى اما ان يكون المتوفى القوي تمام ما فوق المعلوم الاخر منها
 سلسله واحده وكونه انقل عنه الا ان قيل بدل قوله ما انه في حال كونه سلسله واحده
قوله او يكون حجب تلك السلسل ما لا يمكن ان يراد به ان يكون المتوفى تمام
 فتكون حجب تلك السلسل ما لا يمكن حجب حجب في رافع الى ما ذكره وان كان يكون المتوفى
 التام منها ما فوق المعلوم الاخر منه سلسله واحده لان حجب تلك السلسل ما في حجب
 هو حجب يراد الى سلسله ما فوق المعلوم الاخر منه واحده لا تفاوت بينهما الا في الما
 ولما لا يعقل ويحتمل ان يراد به ان يكون المتوفى التام منها كل واحده احده من تلك
 ولا يتم هذا الا اذا اراد بالمتوفى التام تمام المتوفى في الحجب وسواء واحده او اكثر اذا اراد
 به ما لا يترك في تلك المرتبه كما كان او بعيدا على العقول لا يتم الا اذا اراد به ما
 ذكره او لا يتم انه لا يكون احده مستنده الا اليه او لا مستنده الى اولى او اولى
 تمام ان وردت ما اتصلت به حجب ما ان الحجب هو التام ليس على حجب ما على ظاهره
 الحال في حجب التام القوي وهو الحجب وهو المسمى **قوله** واطمان الشرف العلامه

الاول
 الثاني
 الثالث
 الرابع
 الخامس
 السادس
 السابع
 الثامن
 التاسع
 العاشر

قرر الرمان في الاول انه مجرد طرقي على هذا النوع المطلق السابق لان التفات
بينما اكثر مما كان ينبغي ومن مائة طريقا متبادرة **و** لا شك في وجود الكائنات
المستعدة في انفسها على ما مثل ميزان الممكن لا وجه ودرى ليس الوجود الا واجب
الكائنات او عام وخصالات كسراب يحرقه كسرة الظن ما له لكن في احوالها
طوره العقل فتأمل **و** كل واحد منها محتج لا علة فاعلمه موجوده في انفسه على
ان كل ممكن لا موجود لا بد من علة فاعلمه وان العلة الفاعلة للموجود لا بد ان
موجوده وكل من ياتى بالمقدّمين قد تقدم الكلام عليهما **و** فهو العلة التي
العلة التي هي في حرج ما سوف علمه ذلك الشيء فتدبر هذا كل واحد واحد من
العلل التي تصدق كما هو المشهور فيها بينهم والفاعل مع حرج ما سوف علمه المعقول
سواء كان شرط للثابت او لا شك ان يكون مقارنا في معاينتك الامور التي
عندها المعقول سواء كانت شرط للثابت او لا شك الامور خارجة ككيفية مقارنا
له فكيف يكون هو العلة التي في هذا المقطع ما هو ظاهر العبارة ولا شك ان الفاعل
المؤثر في الشيء وان فيه ما لم يفسد في الوجه المذكور لا يكون مع هذا الشيء وذلك من
فانهم ساء كلامه ما له وان العلة الفاعلة المستجيبه ما سوف علمه المعقول مما
يحتاج اليه المعقول كما ذكره قدس سره اوله ولا شك ان كون الشيء هو نفسه بهذا

المعبر

المعبر عن البطان والعلة التي لو كانت علة من كلف المعنى كانت مستعدة اليه
والقول بانها علة على سبيل المجاز لا معنى آخر والا فلا ضرورة لكون الشيء محتجا
الى الشيء الآخر دون ان يكون الشيء ان مستعدة على الشيء الاول وان قدس سره
كما يمنع لعدم العلة التي هي المعقول كذلك يمنع كونها علة بالمعنى المتعارف
ولو وجد منه التصريح بعلمها بهذا المعنى لا شك ان العلة لا بد من سبيل النقل
منه قدس سره وقد يجرى بك نفعها هنا وكذا في ما سبق ثم ان اطلاق العلة
التي هي عليها في كلام قدس سره على سبيل المسامحة كما طلقها على العلة القريبة
في رده على ان العلة الفاعلة المستجيبه حرج ما سوف علمه المعقول على الوجه
وان لم يكن علة ما يتحقق لكل نحو ان سوف علمه المعقول على ما هو خارج عنها فلا يتم
ما ذكره من ان العلة التي لا سوف علمه المعقول على ما هو خارج عنها لان العلة
التي لو اذنت حقيقته هي علة ان العلة الفاعلة المذكورة ليست كذلك وان
اخذت ولو جاز اعتبارها عن العلة الفاعلة المذكورة فلا يتم ان المعقول لا سوف
على ما هو خارج عنها وعلى نحو ما بان في ان المراد انما اذا نسبتها الى العلة التي
لا يطلع على انما ان يكون في الجملة الا لا امر خارج عن جملة ان في سواها كان
ذلك الامر الخارج عن جملة اننا منه معتبر في العلة الفاعلية او في الامور ^{المحصرة}

معها او لا يكون وعلى الثاني وهو ان لا يكون في الجمله الا في الفعل الفاعله
ولاني الامور المعبره معها امر خارج عن الجمله الثاني اما ان يكون الجمله الا في
اي الفعل هو الفاعله والامور المعبره معها تامه الجمله الثاني علمه كونه في
علمه نفسه وهو قطعي الاحتجاجه بعضها فتكون بعض من الجمله الثاني وهو الفعل
الفاعل والامور المعبره معها علمه كونهما وهو المخرج لان الفعل الفاعله على الوجه
الذي مر ذكره اما ان تترقب المفعول على ما هو خارج عنها اي على الفعل الفاعله
وعن الامور المعبره معها الجمله متوقفه اليه على الخارج من ذلك البعض وهو
البعض الآخر وعلى هذا منزه المنع المذكور انه وذلك لان الفعل الفاعله
لما كانت تامه مع بعض صحيح ما تترقب علمه المفعول سواء كان شرطاً للتبائن
او لا المنع ان تترقب المفعول على ما هو خارج عن الفعل الفاعله وعن جميع ما
ترقب علمه المفعول كما يجوز ذلك المنع انه ما اراده الله لكن يتجزئها
امر آخر وهو ان المنع ان يصح كماله على ما هو راد اعلاه فان علمه صحيح
سواء صح ما تترقب علمه المفعول سواء كان شرطاً للتبائن او لا لان المفعول
المركب من الفعل للما يدور في الصور من مثالي تترقب على ملك الفعل الفاعله
لان بعض ما تترقب علمه بهر الفعل للما يدور في الصور ويجمعها على المفعول

فاد اقد

الاول
في كونه
واجب
قالوا

فاذا اخبر مع العلم الفاعله لا يحتاج المفعول اليها ولا يلزم احتياج المفعول
الى نفسه وتقدم علمه وهذا العلم متصل بعلومه العلم التامه وفي لغة المفعول
فلا يقع في العود عنها اليها **وقد** العلم التامه لا يلزم لها على المفعول
وتسعت ما يتعلق به والاضافه ودرسه في غيره انما يتبع العلم التامه
بالمعنى المراد منها كما هو ومنه يعلم حال قوله **والجيب** انه او رده المنع **ور**
اقول تقدم الكلام في تقدمه فانه قد عرفنا **ور** فان اكثره التامه لا يفتى هذا
لا يدل على ما ادعاه من انه هذا الجيب تامه كما هو على الفطن **ور** والافاقه
الى الوجه هذا التامه يتبع لانه لا شك في ان سلسله المفعول لا يخر الى
الوجه صحيح الى الوجه المفعول لا يخر انه فكيف يكون ما هو علمه
لها **ور** اقول هذا العلم في الحال فانه العلم مثل ما هو **ور** ولا يلزم منه عدم
عدم وجودها في العلم التامه فتبين ان في اذ كان لقدم الاجزاء داخله
العلم التامه فتكون العلم التامه الجمله الثاني من نفس ملك الجمله مع امر خارج
عنها وهذا كالتالي الاول المذكور فانه انما يفتى في لزوم لقدم الشيء على نفسه
بترتيبهم وان لم يلزم ذلك بناء على منعه تقدم العلم التامه فلزوم التقدم
واحد مما يقبل المنع كما هو **ور** ان الفاعل الموزون الموجود



مكون موجه وسمعت ما قد ذكر **ور** ذلك لان الامر الزايد الموجود الخارج عن
جميع الممكنات لا يكون ممكنا وقد ذكرنا مسبقا في كونها فاعلمنا **ور**
وكل ان متب الجدة انما هو مجرد الممكنات لا العسل الفاعله بمعنى انفسها بل
اعتبار الشرط كما سنذكره المله وانه انما هو منه قدس سره الى العوار البرهان بوجه
اخر وهو ان في اد اعتبارنا العسل الفاعله انفسها بما عسار الشرط لا جوده
واخذنا الممكنات جميعا جوده في نسبتنا الجدة انما هي الى الابد فخلق اما ان
في الجدة الابد خارج من مجرد انما هو اوله الا قوله ولا يخفى في ان الشق
الاول لا يخفى فما يكون الامر الزايد منه معتبرا في العسل الفاعله انفسها وبتلج
ما يكون الامر الزايد منه معتبرا في الامور المعبره معها في الشق الثاني فهذا القول
اخر من القول الاول ولا تغافل في اعتبارها في اكثر الامور من الالجابات غيرها
كما يظهر ما تتامل الصادق **ور** اول لانه ابطال الجوده ههنا بنسبته الى العسل
4 تير آهي منه ابطال الجوده ههنا بالوجهين وبين ابطالها هناك بانها موجه
ههنا بما هو متب عليها لا هناك وما ذكره في الوجه الاول يفيد ذلك كما ذكره
في الوجه الثاني فانه يحتمل هو مسبقا مائل **ور** وقد عرفت انه ان الفاعل
موجب او اعلى ليدعاه **ور** هذا من القول المنع كون علمه جوده او بان يكون علمه ولا يظهر

التفاوت بين

وهم ذكر

ووجه ذكره ههنا لان هناك مع ان نسبتها اليها على السويه **ور** وكل ان يوجد كلامه
قدس سره ما قد دفع عنه في الكلام لم يوجد في بعض النسخ غير خط المله رحمه
والخبر انه وان كان علمها من العباره لكنه لا يعلم ذلك محتمل المنع **ور**
ينبغي ان به ان يفرض به **ور** فذلك به احاصل باسبغ وهذا صفة **ور** فكونها
عين المعلول باطل نظرا في العله التي محل بحث وقد تم تفصيله في الجائزه
اذ لو كانت العله التي عين المعلول كان الفاعل مستقل في المعلول الكلام
على تقدير استنباط ذلك وقد علمت ان محتمل ان يكون العله السامه عن المعلول انما هو
في الممكنات الصرفة كسلكه وقد علمت ان محتمل **ور** ولما لم يفسر
الاخر على الشيء من الاحاد فانا بدخل في عدمه في علمها لا يخفى في ان الكار
الطبيعيه الى المعلول لا يخرج هو الكار اصلاح الكل لا فونه وانه مكابره وعدم
عليه المعلول لا يخرج شيء من الاحاد ولا يسلم عدمه في علمه لا يخرج كلف ولو
تم لدل على ان العله الصوريه ليست به اختلف في العله التي هي الكايته للمعلول
وقوله وفيه النظر السابق انما هو عليه وهو ان الطبع بهذا المنع موجود
استفاهه انما يكون ما استفاه بعض احادها وهو ما يسمونه موجوده وهو ما يسمونه
لكل واحد وكل واحد داخل فيه فكيف في جوده انما هو معلوم للمعلول

بها

خارج على التامة وهذا النظر مخصوص بشق العبارة التامة كما سبق فانهم **وروز** بعضهم
 هذا الوجه تحقق الطوبى كما سطره المله والاول ان يجعله لفظا على حده لا هو العرف
 السابق **وروز** وهو ان الموز التام القريب في كل موضع هو جميع اجزائها في الماشي من
 عدم العرق من الكل الا جزاءى والكل الجوهري بناء على ان الملح هنا اما ان يوجد معنى
 الكل الا جزاءى صلح ان يكون كل واحد واحد من الاقسام الموزة اما في الجمع والاما ان
 يوجد معنى الكل الجوهري صلح ان يكون الشيء على نفسه ان الموزة هو الفاعل و
 الموجد ليس في اكثر المركبات فاعلا ولا موجدا ولذا اهدى العبارة الفاعل على الكل
 الذي هو من المعلوم ومن علم ان قوله ان الموزة التامة هو ما تقدم على المعلوم ولذا
 ويشك في ان كانه جزءا واحدا ليس مما ينبغي ان لا يكون في الموزة التامة ما ذكره بل
 لا بد له من التان والابداء والاضافة في ان بعض المركبات صلح الى امر
 خارج كقول العقول العشرة مثلا فالقول ان مجموع اجزائه على انه لا يمكن ان يجمع
 هذا الكلام من الامور البعيدة الواسعة المحقق الطوبى كما في قوله على حده في حاله
 تحقق هذا المقال ولا وجه لاجل امثال هذه المطالب العالمية يستبين على امثال هذه
المتعلق الواسعة **وروز** اذا تقرر ذلك فيقول السلسله المجرده هي الموزة التامة
 فلو ان على كونه يمكنه من حيث الجوهري في العلم انه في قوله على السلسله المجرده

ليس محيد وكذا الحكم الكلي
 بان الموزة التامة القريب
 في كل موضع هو عقلة تامة

المتعلقات
 المتعلقات
 المتعلقات

الفرق

الموزة التامة وهو اجزائها باسرها بانها انما تفضيها او بعض اجزائها او خارج عنها
 ولم يرد في غير السلسله المذكورة بانها انما تفضيها او بعض اجزائها او خارج عنها بل
 وكذا بناء على ان على السلسله المذكورة الملاك هو اجزائها باسرها كما ذكره في قوله
 اجزائها باسرها افضل من اجزاء الامور المذكورة وانها ان اجزائها باسرها ايها الموجد
 فكلها هو جميع اجزائها كما ذكره من ان العبارة التامة القريب لكل موضع هو جميع اجزائه
 فالاولى ان يرد في غير السلسله المذكورة ثم ان قوله وعلتها اي على السلسله
 التامة القريب السلسله المذكورة متفقوه اليها مستدرك في تقرر الديل المذكور مع كون

التزمه المذكور في غير السلسله المذكورة ما على وجه ان يعلم ان هذا الديل متوقف
 على تحقق العقول العشرة مثلا ان هذه السلسله معقولة الى عدتها كونه يمكنه من حيث
 الجوهري ومن حيث الاجزاء جميعا وعلتها التامة القريبه من اجزائها باسرها ما تقدم من غير
 الموزة التامة القريبه من اجزائها باسرها ما تقدم من غير
 جميعا وعلتها انما تفضيها او بعض اجزائها او خارج عنها والاولى ان يرد في غير السلسله المذكورة
 على حده وكذا التامة الثالث لما تقرر من ان العبارة التامة القريبه لكل موضع هو جميع
 اجزائه ومنه علم ان ما ذكره في ابطال الشق الثاني بل على ابطال الشق الثالث
 انه في الموزة التامة من اجزائها باسرها في السلسله المذكورة يستلزمها الخلف وهو

الفرق

المتعلقات
 المتعلقات
 المتعلقات

المتعلقات
 المتعلقات
 المتعلقات

استنادا الى علمه مسبقا استنادا اليها واليه انتم قد اتفقتم على الامور الموجودة في نفس الامر
سواء كانت وجبه او محله العلم به حاد كما انه آتفا ومنه يعلم ان اثبات كون السلسله الموجوده
الغير المتناهيه بصوره الوجود لا يتحقق الي كونها محله من حيث الوجود بل كونه كونها ممكن
من حيث الوجود والجزء الاخر لا يتحقق عنه بالنظر الى ذاته بل قد يكون ان الجزء لا يمان سره
منه يتحقق عنها بالنظر الى ذاتها بل كما انها على كل واحد واحد منها يستلزمها بل
نقول استلزامها سائر العلل الخارجيه عن العلل البديهيه **قول** رعي الثاني ان كل جز
من الاجزاء متقدم بالذات بمعنى هذا الوجه التامه كلها على عدم التوقف عن الكل
والا فادرا وانها بين وانها ان المركب من الوجبات الصوره ممكنه عليه
متحققه مادانه هو جميع اجزائه وهو لا يغيره او داخل فيه او خارج فيه او خارج عنه
والكل باطل لما في الدليل فكذا الدليل متعاضد به **قول** وهو مغايره لما في ان
كله هو مغاير شي فهو اما داخل فيه او خارج عنه فيلزم ان يكون واحدا بالذات
في السلسله المذكوره او خارج عنها وكل منهما باطل لما **قول** لان الخارج لو كان على
الاحاد بالسر لم يكن شي من الاحاد معلوما عنه فنه مالم ومع ذلك ليس هو الدليل
والمسبوق هو كون نفسه لعل لا يتناول السلسله **قول** فانما جاب الحق بالدليلين المذكورين
بل بالدليل الثاني كما ذكره كل الدليل الثاني لا يحد نفعه كما قد يشكوا فيه فانه ثم اعلم ان

الاقول

اخره انما يكاني لما كان متفاح السلسله كما ذكره كان جواب الحق الطوسي الطيلا
وانما يحد نفعها اذا كان مساويا له كذا في **قول** واصل في هذا الوجه ان
هذه المقدمه هي المظهره وما ذكره في سائر لا يدل عليه **قول** الى موجبه استقلال الاجزاء
ان لا يستلزم وجوده انه فنه كلام سيطلع عليه **قول** اذ العدم مالم يوجب وجود العلل
لم يوجب شي الا باحد او من الامور بدر هذه المقدمه نظريه ثبتت في موضعها وكلام
طويل بل لا يدل فصل في ذلك الموضوع وسند كذا في المطابق الثالث ما يشترط
ذلك العلم منه مسبقا عده لا حاجه الا انتم استماع العدم من اجل العلم
بوجوب الموجوده عنها بل كغيره جواب الوجه فيها هو المقصود في هذا المقام **قول**
لان عدمه مني منها هو الحق وكل ما داخل ليس متعاضدا بل باحد او لا وكل ما هو جمل
بالذات فلا يكون نفسه ولا جزئه **قول** في اقرب من الطابق الاول فانك ما قرب
منه فانهم علم العدم المتوقف من ربه والحق الطوسي فلا وجه لطلوعه على حد
شي منها كما انه ما باليه **قول** ولو تم ذلك ارجح الحق الامر مستقلا بل هو المذكور
لغيره اثبات المظهر وهو وجوده والواجب لذاته فقال لا يجره على ما يجب وجود العلل
اخره على راجح العلل الا الى انفسها او لا يصدر عنها فكله وجوبه على العلل
بها او يصدر عنها وهو موجود مستقلا بل هو المذكور وهذا لا يمكن الا واجب الوجه

الوجه
سواء كانت
الجزء الاخر
منه يتحقق
منها يتحقق
نقول استلزامها
من الاجزاء
والا فادرا
متحققه مادانه
والكل باطل
كله هو مغاير
في السلسله
الاحاد بالسر
والمسبوق هو
بل بالدليل
اخره انما
وانما يحد
هذه المقدمه
ان لا يستلزم
لم يوجب شي
طويل بل لا
ذلك العلم
بوجوب الموجوده
لان عدمه مني
بالذات فلا
منه فانهم علم
شي منها كما
لغيره اثبات
اخره على راجح
بل بالدليل

ومتنح العدم لكن هذا هو وجوده كذلك في الوضو المذكور وهو **مختار**
الموجود في المكينات محال اذا نشئ كس وجوده او متنح عدمه على هذا الوضو
المذكور ولا تنك ان وجوب الوجود مستثنى العدم متسا زمان لما تقر من انها
اذ اتجا في المصنف اليه كما تتسا زمان واذ اتجا انه كما مقتضا غير وانما
المصدر في بواره انما الى انه يمكن تقرر البرهان بل منها ولا تفاوت بينهما كثر
قال ثم العجب ممن ماخذ منها العزائم الاعتراف بالمقدور القائل ان يست
عدمه بالنظر الى ذاته وجوب الوجود لذاته ضروري او الحكم بانها ضرورية على ما في
النسختين ما في محو كون العدم التام في المكينات سواء كانت ضرورية او لا على
لان المعلوم تنسخ عدمه بالنظر الى عدله التام فاذا كانت العدم التام عن المعلوم
المعلوم متنح العدم بالنظر الى ذاته فمكن وجوب الوجود بناء على المقدم المذكور
على انه ودررفت ما كذا نفعاني هذا المقام **فقد ذكر** والمختصر ان علمه ان
هذا الاخصر السؤال الاول لا اثنا وان كنت على ان يكونه ايضا ما على
فقد احال في ابطال نشئ الوجود الاول ترك كل في ان حال **فقد**
احال لا يبطال نشئ الوجود **فقد** فانها متفارة ان لو سلم المقارب فتقول
على الاحوال **فقد** ولم يزد هناك على ان قال في هذا الفصل ما يستحق من المعنى والا

بالمعنى

فليس فيه هذا الكلام بعينه كما لا يحصى المتقابل وانما المراد انه لم يزد تنك
على الموصول المذكور ان مقتضاه وان فقد زاد امر امثل نفي جواز كونه ايضا
قال فلهذا لا يتصور الكلام في الموضعين في تراسي من هذا الكلام انه غير متعلق
بوجهين احدهما ان المراد غير صحيح بان يكون التفاوت بين الطرفين متسا
ان الكلام في الموضعين ليس تمام الا ان تنق ان قوله والكلام في الموضعين
له عطف لغوي لقوله فانما لا يخرج منه **فقد** بعد **فقد** او قلته وقد وضعت
فدق منه ان فرضها معدوم لا يكبر نفعها وقوله ولم يلزم منه محال لان نفعها كل
معلول فرض مع تنسخه علة من فرضه بان كليهما موجودان وفرض انها متسا
والمطلوب كل معلول واجب وجوه لعمدة وهو علة وجهها موجودان وبهذا حال
العدم لا يستلزم اعلمتها ومقتضاها في قوله لان العوض عدم العدم والمعلول ولكن
ان تنق ان النشي اذا كان وجبا كان عدمه محالا ما بانه انما او لا ينفرد المعلوم
وج اذا كان وجبه مستندا الى الوجوب المحقق لانه لم يزل عدم الوجوب له **فقد**
كان مستندا الى محال **فقد** لم تستند الى الوجوب لذاته اصلا لا بالذات ولا بالواسط
فعدمه بقوله علة هو لانه لم يزل كلف المعلوم عن علة الوجوب وانما عدمه مع عدم علم
فليس يجب فلذا كان تنسخ المكينات الوجودية المستندة الى الوجوب لذاته مستندة

بطله

لا يلزم في ذلك كون وجوده ما وجدنا في ان ما يجب برهوه والبرهان واجب لذات
 او استنادا اليه في الحقيقة ما ذكره المصنف في هذا المقام على ما يظهر من محله المرام **ورد**
 وجوب ذلك الغرض في وضع المقدم منه ما على ان لا يوجد ذلك الغرض في
 وضع المقدم لانه لو وجد المقدم فلا حاجة الى وجوبه وفي كون ما ذكره سرافى الوجوه
 الذي ذكره في المقدمة المذكورة او في حقيقة تحت نظرنا على الصادق **ورد**
 كان منزلة شرطية غير متناهية غير متناهية الى وضع مقدم على عدم وضع مقدم
 متناهي وضع مقدم متناهي غير متناهية ووجوبه بالبرهان غير متناهية متناهية على الوجه
 المذكور وانما يخلو في ان الكلام في بيان المقدم الا ان القاطع ما لا يلزم يوجد
 وجوب لذاته لم يوجد واجب الغرض ولا وجوبه لغيره لانه لا يوجد له في العلم منها
 لذاته من غير المقدم لانه القاطع ما لا يوجد له وجود واجب الغرض لم يوجد موجودا
ورد وادى حقيقت ذلك علمت انه اقوال الطرق في حقه تحت لانه لا يعلم بوجوده
 كعلم ذلك ما سبق في اقوال الطرق وانما يقع لان المقدم القاطع ان الشيء ما لم
 يجب لم يوجد في قابلية الحقايق من النظريات التي لا انظار في مقدمه انما
 انما الطرق الرابع علم على ما لم يعلم **ورد** ولا يخفى في انه لا حاجة متناهية في العلم
 على ان لا يكون وجوده لو كان الوجود انما لم يوجد وجوب لذاته لم يتحقق علم

لا يلزم عدم انتهائها الى
 وضع مقدم

شيء من الاشياء فلا يوجد موجودا اصلا الى اخره ليس كان الامم كذلك
 كما ذكره وانما هذا الحكم منه من ان ما ذكره من ان هذا الطريق اولى الطرق
 في هذا المسلك هو ظاهر **ورد** انما الاول فقط من سطره معناه ان المكان هو
 ما لا يخصص ذاته من حيث هو موجود واول غيره انما يقتضاها ما ماض في زمان
 فان ماضى ذاته من حيث هو وجوده اقتضاها غير تام ضرورة ان يكون وجوده راجعا
 الى نظري ذاته راجعا غير اصل الى وجه الوجوب فان كان هذا الاحتمال كما بينا
 وجوبه لم يكن المكان في وجوده الى غيره بل كان مستقلا عنه ولا يلزم منه روجه المتساوي
 ولا روجه الى غيره وكذا لا يلزم روجه المرحوم ولا روجه على روجه الراجح والسادس
 وحده لخال في هذا المقام لا يستلزم الا يتحقق ان الاول له لذاته لا يكون
 المكمل له وهو ان يتحقق ان الاول له لذاته لا يمكن في الواقع ومن كل مهياني
 من حيث الامور العارضة في الحقايق كما حكى في هذا المقام في بيانها
 ان الاول ليس بظاهر من سطره معناه ان المكان على ما بيننا في النظر في
 علم العلم لولا ماضى ذاته لشرط عدمه في وجوده متساويا ماضيا ما كان
 بل هو راجع الى امر موجود ولا يجرى في هذا الاحتمال انما يتحقق ما ذكره
 سبق صفاتي في صدر الكتاب جميع ذلك فلا يخفى في سائر كلامه على سائر

حقيق

قوله ففان في الوجود وهو ان الشيء عالم بوجه بل بوجه في اعم وان
 ادعوا اليه لانه لو كان ان بعض الذات حجب عن الوجود كما تقول
 المتكلمون ان وان لو حجب حجب بعض وجوده او صفا ما حجبها
 وان وجوده لا يزيد عليها والعون من خصها والذات وجودها ليس فيها
 وجود غير ما ان الاصل في الوجود وان لا يكون حجب لا بد من اصل
 وهذه التعداد ما يدور عليها جميعها من انساب الوجود لا بد من ان كانت
 موقوفة على انطباق الوجود اليه او لا فان في الوجود ما ليس له شكل وخصا
 وادراك بعض العالم في الوجود **قوله** في استدل ان
 حجبين لو وجب حجبين حجب في كل واحد **قوله** انهم يقتضيان الوجود
 والذين المعلوم والتميز القيد **قوله** لم يوجد في الوجود **قوله** في الوجود
 ادراك كل واحد وسطها كون طرفيها المعلوم في اعم لان الايجاب هنا
 كان في حجب حجب في الوجود **قوله** ان الوجود حجب الوجود ليس في وسطها
 دون طرفيها وان كان لو احد منها او بكل واحد منها فان كان الواجب هو
 كل واحد من طرفيها وان كان لا فان كان في الوجود **قوله** ان الوجود حجب الوجود
 في الوجود انطباق الوجود اليه **قوله** ان الوجود حجب الوجود **قوله** ان الوجود حجب الوجود

عشر

في الوجود
 في الوجود
 في الوجود

ظلال

ظلال الوجود كذالك **قوله** في الوجود **قوله** في الوجود **قوله** في الوجود
 ما هو كذا **قوله** في الوجود **قوله** في الوجود **قوله** في الوجود
 ادعوا اليه لانه لو كان ان بعض الذات حجب عن الوجود كما تقول
 المتكلمون ان وان لو حجب حجب بعض وجوده او صفا ما حجبها
 وان وجوده لا يزيد عليها والعون من خصها والذات وجودها ليس فيها
 وجود غير ما ان الاصل في الوجود وان لا يكون حجب لا بد من اصل
 وهذه التعداد ما يدور عليها جميعها من انساب الوجود لا بد من ان كانت
 موقوفة على انطباق الوجود اليه او لا فان في الوجود ما ليس له شكل وخصا
 وادراك بعض العالم في الوجود **قوله** في استدل ان
 حجبين لو وجب حجبين حجب في كل واحد **قوله** انهم يقتضيان الوجود
 والذين المعلوم والتميز القيد **قوله** لم يوجد في الوجود **قوله** في الوجود
 ادراك كل واحد وسطها كون طرفيها المعلوم في اعم لان الايجاب هنا
 كان في حجب حجب في الوجود **قوله** ان الوجود حجب الوجود ليس في وسطها
 دون طرفيها وان كان لو احد منها او بكل واحد منها فان كان الواجب هو
 كل واحد من طرفيها وان كان لا فان كان في الوجود **قوله** ان الوجود حجب الوجود
 في الوجود انطباق الوجود اليه **قوله** ان الوجود حجب الوجود **قوله** ان الوجود حجب الوجود

العلم

علم واحتمد السند بجزءه قد اشترانا اليه **مستوفى** في علمه بما هو امره
 من الفرق بين الكل والواحد والجزء **مورد** ولا بد ان يكون معينا ما مله **مورد**
 معناه مطلق السند في المقدم لا بد ان يتم او كان الوجود **مورد** ما يوجد
 والشيء الذي لا يراه المصريح به والشيء الذي لا يعلم **مورد** في علمه
 يكون المقصود في هذا المقام هو بطلان السند في التلخيص واما السند
 في العلم التلخيصي فهو معصوم به **مورد** في العلم التلخيصي ان كان في العلم
 انما يدل على هذا ما مله **مورد** لا يمكن في وجوده **مورد** في العلم التلخيصي
 وفي سائر المقدمات المذكورة وفي سائر المقدم المذكور **مورد** في العلم التلخيصي
 ان اول المقصد الاول **مورد** في العلم التلخيصي في العلم التلخيصي
 خفي في ان كلام الامور في وجوده **مورد** في العلم التلخيصي في العلم التلخيصي
 معناه ما في فصل الفوائد **مورد** في العلم التلخيصي في العلم التلخيصي
 مستوفى في العلم التلخيصي **مورد** في العلم التلخيصي في العلم التلخيصي
 كما ذهب اليه الامام ارازمي **مورد** في العلم التلخيصي في العلم التلخيصي
 والاول برهان التلخيصي **مورد** في العلم التلخيصي في العلم التلخيصي
 في الامور المتعاقبة في الوجود **مورد** في العلم التلخيصي في العلم التلخيصي

برهين طبعه لعل المعلومات **مورد** في العلم التلخيصي في العلم التلخيصي
 كما نفوس المنطقة المفارقة **مورد** في العلم التلخيصي في العلم التلخيصي
 فيستدل به على تناقض هذه الامور **مورد** في العلم التلخيصي في العلم التلخيصي
 كما يظهر واعلم ان البرهان السابق **مورد** في العلم التلخيصي في العلم التلخيصي
 في المعلومات **مورد** في العلم التلخيصي في العلم التلخيصي
 ان مراتب الاعداد ليست **مورد** في العلم التلخيصي في العلم التلخيصي
 واما في الملاءمة **مورد** في العلم التلخيصي في العلم التلخيصي
 يستلزم النقص في الوجود **مورد** في العلم التلخيصي في العلم التلخيصي
 وايضا ان كلامه **مورد** في العلم التلخيصي في العلم التلخيصي
 بعد ما وجد ما فوقها **مورد** في العلم التلخيصي في العلم التلخيصي
 في ثبوت المنبث **مورد** في العلم التلخيصي في العلم التلخيصي
 نفس الامر **مورد** في العلم التلخيصي في العلم التلخيصي
 في الحيز **مورد** في العلم التلخيصي في العلم التلخيصي
 انهم الا ان **مورد** في العلم التلخيصي في العلم التلخيصي
 مركزه التي **مورد** في العلم التلخيصي في العلم التلخيصي

هذا العلم في شرح المقدم

اقدم اوصاف

الامر

بالوجود والزم من كون المبدء المطلق معدوماً متصفاً بصفات ثبوتية أو كون جميع
 الموجودات موجودات خارجة وكون جميع الموجودات متصفاً بالصفات الثبوتية
 موجودات خارجة ما ملئ في هذا المقام نظراً كالمقام اعلم انه اعترض على ذلك
 انه قد هو الوجود الخارج عن الشخص اى من لا تشاركه العقل والمعلومات في شخص
 عدوتمناه منها تحصل عدو اوى من ليم الطمان احداهما على اوى من
 الوجود المخصوص تكون الشخص كما لا بد من ذلك استحالة شئ من احواله
 تمام زيد وعود محال وكل واحد منهما في نفسه واجب عليه ما اذا
 كان الشخص محالاً لا بد ان يكون شئ من احواله او وجودها محالاً وكن توهم بالضرورة
 ان ما سوى عدم التشارك محالاً **فصل** في جعل وجه التماثل في التماثل
 ان الامور المتعاقبة بالوجود لا وجود للشيء الواحد المتساوية منها اصلاً لا في الخارج
 ولا في الذهن مفصلاً **قوله** لا في الذهن لانه لا يمكن التماثل فيهما من جهة
 الامور المتعاقبة في زمان واحد لكنها موجودة في جميع الازمنة المتعاقبة في
 امر واحد وهو في ذاته ممكن ان يكون ذلك شارحاً لان الوجود لا يورث
 في الازمنة المتعاقبة الغير المتساوية بل يكون هذا الضبط في التطبيق في الازمنة
 الواحدية **قوله** لا يورث المطالب العالمية استوار الوجود لا يورث

المسألة

متساوية هذه اربعين سنة متوالية على ان كاف سنة **قوله** ولا يوجد في الامور الغير
 المتساوية مفصلاً هذا يتم في المدى العالمية كما سمعت وكذا الحال في الوجود في الوجود
 ولعمري انه ضعف في العقل لا يورث على استحضار ما لا يورثه مفصلاً **قوله** لان الزيادة
 بها يكون في الازمنة لا في الوجود ان يكون واحد في الجملة انما قصده بالكل واحد واحد
 من احواله الزيادة مع انه لا يوجد في الجملة الزيادة واحد لا يكون في معاملة واحد في الجملة الا
 واحد لا يكون في معاملة واحد في الجملة انما قصده فليعلم انقطاعها لان الصفات بينهما ليس الا
 واحد **قوله** ما زاد من ان الزيادة كما يكون الازمنة ليس بقادراً على الصفات المتعددة المتوالية
 ولعمري ما ملئ في وجه كل واحد احد في الجملة ما زاد من احواله في الجملة التامة اذا
 كانت المحل موجود على معان الامور المتعددة وان لم يكن بين احواله ما يرتب العقل
 ذلك المتكسر واقتران نظره مختلف ولا يتوحد في ذلك الفرض الى ما حفظه احوالها معصوم
 يكون في فرض وقوعه هذا المتكسر على حفظها اجمالاً فان يطبق يدل على ان الامور الغير
 المتساوية لوجوده متوالية سواء كان بينهما مرتبة في الوجود **قوله** في وجهه في وجهه
 مفصلاً لان الخضم ان يحسب امكان وقوعه كل واحد احد انما قصده بالكل واحد واحد
 الازمنة وسنده ان ذلك الوقوع ان كان في الازمنة متوقف على وجودها مفصلاً
 كان في الخضم في متوقف على المرتبة ولا يورث الوجود في السند بل لا يورث انما المقدم

المواد التي هي من جنسها ان تقع احدها كونه واحدا بها باراداه من الاقوى
اعترافا ما كان وقعها كل واحد منهما مارا واحدا من الاقوى ان مراده الحوا
الذي هو الاحتمال للمادة في ان الكس في هذه الصورة من بعض مذهبها
ما في كنهه احتمال الوقوع في كون احتمال في الارسال على ما يتم ما في احتمال
الذي يفتق كوكبات الامور العرفية من كنهه لا يمكن وقوعها كل واحد من السلسلين
ما باراداه من الاقوى لكن ذلك هو الى اقوى الارسال والهم في منع الملازمة في
الملازمة فلا يتم الارسال لانه يكون زيادة الكل على كل في الاواسط على الظاهر
الامر كلامه وقته ان منع الاسكان الذي لا يوجد في مجليتين موجود من محاربت
من المحاربة والنعان الاضغان الذي لا يوافق المطلوب في كنهه لا يتم شي وان
تفعل انه لا يتم على العوار الذي هو ودناه تدبر في الاقوى الزيادة في ما يكون في
الواسط في كنهه يعلم ما ذكرناه في الاواسط لا تساق الا هاتين
على ان تساق الاهاد منها عار من عدم التساق في كنهه لا يتم من
ملك الاهاد في كنهه جاز ان منع الزيادة في الاواسط كما ذكره في المحل في
المرتب لم يكن الا في الملك وما عاينه ما لم يعمه ما في الاواسط في كنهه لا يتم
ان تساق نظامه في كنهه فلا تفصل في الاواسط في كنهه لا يتم في كنهه لا يتم

عوضه

في هذا الكلام من كونه في كنهه من جنسها ان تقع احدها كونه واحدا بها باراداه من الاقوى
منع وجوه هذه الجمل سدا لانه لا يجوز الا الاحاد العرفية من كنهه لا يتم
والذي في الكلام وقد سمعت ان مراتب احدها كانت كنهه في كنهه لا يتم
من كنهه من الاحاد فقط في كنهه لا يتم الوقوف على بعض الجمل على بعض او منها ما في
و من وجوه اصلا حرم اجتماعها في الوجود وقته لهم ليعولون وجوه كونه
القطع وجوه الرمان المنطبق عليه من ان اولها كانت كنهه في الوجود في كنهه لا يتم
في الكل واحدها منها بل ما عارض العرفية في الوجود في الاواسط في كنهه لا يتم
ان قيل انها في كنهه لا يتم وجوه في كنهه لا يتم في كنهه لا يتم في كنهه لا يتم
لعل هذا اشارته الى الرد في ان هذا الوجود في كنهه لا يتم في كنهه لا يتم في كنهه لا يتم
بجد يك نفعه كنهه لا يتم في كنهه لا يتم في كنهه لا يتم في كنهه لا يتم
الاب في هذا الفاردي في بعض الحكماء العالمين كونه النفس في كنهه لا يتم
واما من كنهه لا يتم في كنهه لا يتم في كنهه لا يتم في كنهه لا يتم
ولا لغيره من كنهه لا يتم في كنهه لا يتم في كنهه لا يتم في كنهه لا يتم
عمرتها في كنهه لا يتم في كنهه لا يتم في كنهه لا يتم في كنهه لا يتم
اولا في كنهه لا يتم في كنهه لا يتم في كنهه لا يتم في كنهه لا يتم

والاشياء متماثلان في جهة المادة لان ملك الامور تحت انهما لم يست
 بجمعه والسر والاشياء اذا كانت متماثلين كانت هذه الامور كالامور المترتبة
 بالجموع كركات الافلاك على جهة **قوله** والاشياء المترتبة على جهة
 تحت حال واعرض عليه من جهة الاول ان البرهان **قوله** ان الامور ان
 لم يسطر على تمام الاول بالعمارة بل يتقوى بغير البرهان لتماثلها في البرهان لم
 يكن ما زاد على حصرها بل وانما حصرها في نفسه وفي الاول حيزا لا يوجد ما زاد في حيزها
 في البرهان ما عدا ما عداها من جهة **قوله** والاشياء المترتبة على جهة
 لا في حيزها من جهة العمارة وبين ما ذكره اوله في وجه العمارة والاشياء
 حصرها متواليها يطبق في جهة المنح والاشياء المترتبة اوله في حيزها من جهة
 نفعها في جهة **قوله** وان حصرها من جهة المنح والاشياء المترتبة على جهة
 الاليس المذكور في ما ورد في الحارة من اللين غير الالصل اليها من المنح والاشياء
 لا يرد عليه شئ منها فلا وجه للعدول عنه في تفرقة واعلم ان ما ذكره في سائر ادول عليه
 كلف ولول على لعل على ان شئ من هذه المنح لا تخرج عن شئ من السور والاشياء
 المطبق كقولنا في شئ منها ولو كان بيان المراد منها ما في ذلك لكان كذلك على شئ منها
قوله حصرها الكلام عليه في جهة **قوله** وفي تلك المنح التي تتعرض والمفاد

حيزها ان يتقوى على ذلك
 الكيفية المذكورة في
 حيزها ان يتقوى على ذلك

الاول

المذكور في اشياء اخرى وعلى ان حصرها في جهة المنح والاشياء المترتبة
 وفيه علة في المنح انما يقال المعروض هو العلة الطبيعية **قوله** حصرها الكلام عليه في جهة
 المتماثلة اعلم ان رتب الامور في جهة المنح هي او كان لظروف القضاة كالسلسل
 حصرها في جهة او كان لظروف القضاة ان كان من جانب المعقول صعب في ان كان
 المعقول ما في ذلك ولا يطلب له علة وبهذا السلسل حصرها في جهة او كان كانت
 العلة ما في ذلك ولا يطلب لها معلول وبهذا السلسل حصرها في جهة او كان كانت
 عكس ذلك وليس شئ مما في حصرها في جهة المنح في كلامهم في الحارة في جهة
 برهان المطبق في حيزها في جهة **قوله** في العلة المتصلة الى جهة المنح والاشياء
 السلسل لاشياء منها في جهة **قوله** في الامور الموجبة الحيز المتماثلة حصرها
 انه وهو اشتمل لبرهانها في جهة **قوله** حصرها الكلام عليه في جهة
 الالاص على تقدير عدم التماثل في جهة **قوله** حصرها الكلام عليه في جهة
 حصرها الامور المتماثلة حصرها في جهة **قوله** حصرها الكلام عليه في جهة
 متماثلة حصرها في جهة **قوله** حصرها الكلام عليه في جهة
 ذكره في جهة **قوله** حصرها الكلام عليه في جهة
 فذلك في جهة **قوله** حصرها الكلام عليه في جهة

وكتبه بركات التصانيف وقد نقل عنه في النسخة ان قال في احوال السلف المصنف
منه من في حاشية شرح اللوح المسمى بكتاب النحو الجوهري لتمامه في حاله المصنف
في المقال **قر** اول وكل نحو الرمان وهو الفريديون في اللغة اويوب هو
من العود المكون اولا والفاوات بينهما بزادة اعتبارهما وبارد في اللغما
رودي الاقواس **قر** وفي الرمان كثرة سلس المعنويات لكنه يتركز في
ما عرفت من كالمعنى كالواو المترتبة عنها التزم الا ان لعمري انها السعد والاقواس
وضغدها متضابعا **قر** ويجوز ان يعلم ان هذا الرمان كونه الا وهو المسمى
المترتبة المتعاقبة لانه كلك الا ذلك والا فمنه فان كل واحد منها
معتدل لا قبلها وما فوسمه وكان العلية والمعاني متضابفة لذلك التعم
وان في ذلك كونه الامور المترتبة من الوجوه من المترتبة بعضها
ازمنة قد وثقا كالفوس السلف البترة على رانهم فهذا الرمان يسمونه
على رانها **قر** انت خبرنا مرابان مراتب الاعداد العو المتناهية من محرم
في الملك، انما في بعض الامور في الرمان مشتق منها انه تنقص
على كل ربة في ترتيب **قر** الرمان الونشي هذا الرمان المنقضى لا هو
فان تنقل هذا الرمان في فني الصنف كما يظن **قر** فان هذا الحكم يفسر

هنا

هنا وان وقع في بصر صبي المنع وسنده لرجل ما يجوز كما يستعمل
قر واجب عند البعض من هذا القبيل في حكم لفظ كلام على ما يؤيد السند
ويصحي فليذكر كتر نفع وانما تفادى لفظ لان في احوال احوال احوال احوال
لعمري انه من **قر** ابن هذا الرمان الذي قد ياتي في بعض النسخ كانه كل حكم
العوذ انما الكلام في المقصد من النظم في الحاشية انت السند **قر** قالوا
الممكن لا يكون احد لظنه وان لا بد له **قر** بعض المحققين في احوال المطب
لا يخرج ذلك الجملة لولا في قوله الطرف المرحوم لفظ الى ان الكلام على
كل ما فرضناه عليه ولو في رتبة لفظ الاعداد كما في كلامه على الطرف المرحوم
الى ذاته اذا لا يتصور التوجه به وان راجحان الحكم لا يجوز له انما فانت معصية
الحكم لا يجوز له في احوال رده الله

ان هذا الاسم اذا كان انحصارا، الالهات راجحان الطرف الراجح على سبل احوال
اما اذا كان انحصار، لا على سبل الجملة الا فكل ان خصم لاسم ان ما ما
تقتضى الذات الممكنة لولا انه تمتع بالسطر والاصل المترجم انما هو في احوال
انحصار الحكم لولا انه لفظ في رتبة اسماء الطرف لا في مفعول الحكم لا يجوز
ان يحكم انحصار، بل ان لا يفسر الاعداد على سبل الاعداد وكذا الى حيث يعطى

وهو ان يوجب اللطف المرجح في نفي من تلك المراتب نظر الى ذات الممكن
لا من حيثها وانه في حيز اللطف الاول ان اللطف المرجح في كل مرتبة من تلك
المراتب يوجب لبا للممكن لا يوجب فلا ينافي مع وقوع اللطف المرجح في حيز
المراتب السابقة بل يتم العلم ان في السؤال المذكور في حيز اللطف المرجح في حيز
المراتب السابقة فان الكلام في الاول انه لا يوجب للممكن نظر الى ذاته فلا يوجب
مكونا عليه بل هو متساوي لوجوبها المقصود من نفي هذه الاول والاولى مع كون
حوادث وقوع الممكن نظر الى ذاته غير متساوية الى غيره وان الممكن لا يتحقق
في ذاته حصول اوليته لا يلاحظ منه حيز غيره ولا يعلق به عرض لان الممكن ليس في
الاستحقاق وهو متحقق في لطفه السابق وذلك يتم الاستدلال بالاحتمال
وهذا الصانع الساهر **قوله** على تقدير
تحقق مرجح اللطف الاقوى دلالة على نفي الاول في الثاني منها ملك الله
على ذلك بل هو بيان **قوله** ان لا يكون في حيز اللطف المرجح في حيز
منه لعدم مهيمنة غيره كما ان الاستدلال على ذلك في حيزه عليها هو ان
بعد تحققها يوجب اللطف الاقوى **قوله** فانما يعلق قطع ان الشيء هو
في زمان واحد ولكن ان كل ما قايما وقائما او كوكبا وسكان لا يعلق في ذلك

المورد ليت متناقضه على متساوية او متساوية بالعدم والملك **قوله** وما اعتبره لعدم
في شرط ان تقضي به شرط كماله كالمعنى في العدم المتيقن به **قوله** وما اعتبره بالاجراء
المرتب والاولى ان الكلام في هذا الكلام وانما هو في الوجود الثلثة **قوله** وما اعتبره في
المراتب مما يعلق عنه لان العدم محموله لا ينافي مع شرط انظر الساقض في باقي
على عديم لم يعلق الساقض مع انقضاء في حيزه المقتضى ما عدا العدم والوجود المقتضى
كما هو واضح من المحقق ان المعجزة المتناقض هو وجوده المقتضى المتيقن به **قوله**
الاجابات السبل التي توجبها والاولى وقوعها والوجودات الثمانية وعشرون **قوله**
وهذه النسبة المذكورة والاصناف الالهية في المواد المذكورة ليست مقيدة في نسبتها
التي تسمى من العدم ان كانت مقيدة في الوجود والاولى وقوعها كما ساقض باقي الوجود
العلة التي والاولى وقوعها العدم منه ومنه نعم صحت الاحكام الثلثة المذكورة في
في حيزها ان صانعها بعد علم كلامه مراد في نسبتها السنوية اذ الاوليات في
وهي كما لا يتحقق الوجود والاولى وقوعها والاولى وقوعها وانما في ظاهرها والاولى
على المواد المذكورة ليست مما لا يوفق الا في حيزها **قوله** وما اعتبره
المعنى الا في مطلقه في حيزه خلافا لاجتماعه **قوله** ان انقضاء المانع غير
على علمه ما عندهم به ان لا يرد الترجيح الذي اقتضاه المواد **قوله**

ان انكار مساهم الطرف لا يوافقها ان ان رتب الخ ليعض ان لعدم هذا الامر
على العال بصفه الا اراد الاول **و** هو ان كل معصاة لا يملكها الا هو
به انفس يظهر جرمه ان الوجب ما كنه الوجود مع جرمه لا يملكه الا هو غير
التفوات الى غيره بل العلة بعد ما ذكره في مسنده وعلم منه ضعف قوله على ما به الى
تخصيص الجرم من ذلك مما شئت منه بما ذكره في الحاشية في شرح الجرم
حتى قال لا يملكه الا هو الكلف فان هو لم يملكه الا هو جرمه على العبادات
غير ان يكون هو ووجه مسرنا للوجود ذلك لا يملكه الا هو في الوجود المسرنا
و اوله جرمه ان كان المعلول يمكن العدم او عدم العلة الا ان يملكه كما هنا
سوال وهو ان عدم العلة لا يملكه الا هو المستلزم له في ذلك ان يستلزم
اللازم مسرنا كما في اللازم حتى ان كل عدم المعلول الاول محال والطوابق للعدم
لا يملكه مطلقا وعدم المعلول الاول كما في غيره في ذلك في الكفاية هو ان
مكان اللازم بدون يمكن اللاحق مسرنا كما في جرمه اللازم بدون اللازم
وهو ينبغي للملازم بينهما والمحل ان المكان لللازم انما هو بالحيث ما ذكره في
ان هذا هو **و** لا يمكن ان يملكه الا هو في ذلك ان يملكه الا هو في ذلك
الطرفين كما في عدم يمكن بالحيث ما ذكره في ذلك بسبب العدم

بالمعنى الذي ذكره في شرحه
بالمعنى الذي ذكره في شرحه
بالمعنى الذي ذكره في شرحه

بالمعنى

بالمعنى كما ذكره المصنف في حاشيته لشرح التجريد وحفظه فان صدره **و** فان صدره
ما تعلق منه على تقدير وجوده هو المعلول الاول ثم ان يكون المانع عنه
مختلف بالذات كشركية الباري ذلك في كل جرمه ان يكون المعلول مفضل الوجود
ولا بد لتفصيله دليل **و** واجب ان عدم العدم عدم العلة في المانع عن المعلول
داير على عدم وجوده وان كان على ما ذكره غير من الاحتمال ان يكون وجوده
على عدمه حتى ان كان يكون وجوده ودارك وجوده على عدمه حتى ان يكون وجوده
في الشيء مستلزما لعدم الشيء الاول لكنه ليس لعدم العدم **و** في تعريفه
عدمه عدم العدم كون وجوده في وجوده عدمه عدم العدم وجوده عدمه عدم العدم
استلزام لعدم عدمها وهو عدم عدم العدم وجوده في تعريفه عدمه عدم العدم
لان عدم العدم انفس الوجود استلزامه في التفضل ما يميزه المانع بقوله في
بحث عدم العدم **و** على واقع وكيف لا يقو الوجود ولا يقصور بتوقفه
لصور العدم اصلا بخلاف عدم العدم فانه متوقف على صور العدم مرتين وذلك مع
ظهوره مشهور وما بينهما **و** ولا يبطل التسلسل بطلان التسلسل في اللاحق العلة في الظاهر
اذ كانت رتب العلة كافية في حد ذاتها **و** واجب عدم مسنده في حاشيته
عن اصل اللاحق ان السؤال ذكره مسنده في الجواب بل هو ان في التعلق

في متن ذلك في صدر
الكتاب لفظه

عدم الوجود هو مسرنا
عدمه ان عدمه في العدم
المانع كونه من ضعف
عليه وهو اس افق

فان كنت في رتب
عامة كونه في رتب
اصولها في حاشيته

العقل على ان الممكن محال الى فاعل بعده الوجود ومعار له حيث ذكره على ان ذلك
لا يمكنه وحيث وهو ان الممكن هو الذي اذا نظرنا في مع قطع النظر عما عداه يجب
له الوجود ولا يعلم في علمه ان يجب له الوجود بل انه بشرط وجودي ووجودي في
محتاج الى فاعل لوجوده ومغاير لانه في الكلام قد سببه معناه في قوله السؤال على
نظر لك العبادات من هذا السؤال ومن ما ذكره الله **قوله** لا اله الا الله
الممكن لا العرف في التاويل حيث لا يعلم لا يجب له الوجود ولا يعلم كانت
والمعنى حيث هو مستقيم ما نرى منها على اعتبارها في الوجود مطلقا انه من الممكن
اصحاب الحكمه لما مطلق العرف في التاويل **قوله** ادعوا له والاولاد وادعوا له
الوجود بغير حصوله لا يعلمه واما من بعد الوجود لله في الموقوفه ليس هو
لان لا بد ان يكون موجودا لان الوجود في الوجود ولا اله الا الله بشرط الوجود
المذكور ولذا قالوا ان وجوده واجب عينه والله لا يمكن الوجود بصرفه ولا
قد يتوثر بغيره العقل حاكمه لوجوب الوجود الموقوف الوجود **قوله** ما يمكن موجودا
بشرط المعانيه حيث انه منزه ووجب له الوجود في العلم كلف ولا بد ان يستدلوا
بانه لا يستدل بانه ولا شك ان عدمه حيث انه لا يستدل به الا في الوجود
هنا ليس معناه الموقوف بل على مطلق ما يتوقف عليه الشيء وجوديا او وجوديا **قوله** ان

سبب

الى ما في التخصيص وهو النور من تسببه المانع في نفسه وبينه وبين المانع في نفسه
المانع هو اعم منه ما منع المانع عنه لا مانع مانع **قوله** كما في الوجود ونظير المانع
المذكور ههنا ضابطه مشهوره فيها بينهم كونه صاحب التلوكات وهو ان كل ما له وجود
اي نصف اى نصف من مضمونه فهو اعتبارا في كل نوع كان حيث اذ فرض
ان فردا منه اذ كان موجودا يجب ان نصف ذلك الفرد كذلك النوع حتى
الوجود ذلك النوع في مرتين معناه اجمعه ووجهه على انه صفة فانه ان يكون
اعتباريا بالوجود في الخارج فلهذا لم يسم بالامر بالوجود الموقوفه كالعدم والموقوف
والبقاء والموقوفه في الوجود والتعيين والوجوده وكذا ان كان لا يمكن
لان موجودا كان يمكنه انتقال الكلام الى امكانه وبل التسلسل في الامر الموقوفه
الموجود معا وهو في هذا الكلام ولانك ان كلام من ملك الامر ليس اعتباريا
معطى بالاعتبار لا اعتبارا بل كان من حيث العقل ومن حيث المعطى معلوم
ذكرة له بل التسلسل في ملك الامر مطلقا سواء كانت موجودة في الخارج او في
والعلم في الوجود ما ذكره في التاويل **قوله** اما ما ذكرناه **قوله** على ما في تحقيق الطرق التي
من الممكن الاول في معرفته ما في **قوله** فهو واجب عندكم حيث لا يمكن
واجب عندكم مع افتقاره الى امر كسب الوجود انه في الوجود الذي لا اله الا الله

و صحلح جميع ملك ال اعتبارات الى علمه موصيه انت خبر مائه ما سبق
 ان الامور الاعتبارية مطلقا لا تكون بشرط الوجود اصلا بل هي اطلاقا ليس بصحح لان
 الملكة كلها متوقفة على المكان والاحتمال والواجب السابق وكلها من الامور
 الاعتبارية وهو صوابه وما قيل من ان علم الملائكة كالفهم هو وجودي في قوله ما
 كان به العقل لا يجوز ان يكون العلم متوزعا في الوجود ويجوز ان يتوقف عليه التاثير
 كما في توقفه على وجوده في محسوسه ان يكون موصيه الشيء في وجوده في محسوسه
 فقد كالفعل والشرط والمادة والصوره ومن حيث انه يتوقف كالملائكة في وجوده
 وغيره مما كالمقدار لا يبرهن هذه الظواهر على وجوده ولكن ان يكون له اتصال به فانه
 محل اتصال صحيح به ان الاعتراض هو ايجبه انما له اما ما فصلتاه في بيان حال ملك الاعداد
 بل الوجه ما سيذكره من ان الاولوية لسلام الوجوه يظهر ما فيه **و** او عليه
 ما اوردته في الوجه الثالث على الاول والاول مدعاه لا يراد الاول الله كما
 على المتأمل **و** وهو في الحقيقة يعود الى السور الاول فانه ما لان الوجوه هناك
 بالشرط الاول المستنده الى الذات ومنها بالنظر الى الذات وان يتوقف عليه
 نوصي لا يراد ان المذكوره هناك **و** صوره محله المتضايفين بالذات
 هذا انما تم اذا وجب ان يكون المتضايفين محله له واحده واصحاب معتقدهما

بالتالي

بالذات لذلك على ما **و** وهو جوهرية لا تشاء في هذا انما تم اذا كان اقتضا
 الذات رجحان اللطاف الى على سبيل الوجوب اما اذا كان اقتضا على سبيل الرجحان
 الله فلا ان يلخص ان يكون هو وجوهه اذا كانت هو ما وجوب كانت مستلزمه لا يتنازع
 اما اذا كانت لا ما وجوب فلا ما يكون اقتضا الذات الرجحان على سبيل الرجحان
 الله فلا يكون الرجحان واجبا بل مقتضا لغيره هو الوجوه وان لم يكن له وجوه
 لا يكون اللطاف الرجحان مقتضا هنا لغيره ما اوردته المصنف على السبيل الذي اوردته بعض
 المحققين كالفصل في تفضيل **و** اسم على الير على الاستثناء المذموم امتناعه مطلقا
 وجوب اللطاف الا فذلك لا وجوبه الذي انما على مقتضاه **و** الى ان المكان وقوعه
 كل طرف لا يتوقف على رجحانه فانه لا يتوقف المكان الوقوع على رجحانه بل يتوقف
 الوقوع على الرجحان **و** ويستحب ان يكون اللطاف الرجحان رجحان حال كونه رجحان
 بناءا على مقتضا انما هو بشرط الوصف لا في زمان الوصف لا ان يكون كذلك
 لو كان وصف الوجوه في زمان محققا ضروره والوجوب اللازم له هو الوجوب
 بشرط الوصف والمذكور في الطبيقات انما هو الذي اقتضه **و** وهو الله
 في هذا يعني على المكان الخارج كما هو المشهور لكنه عدم العقل الاول على المكان
 عدمه ليس بجواب بل هو واقع ما **و** قلت بعد اثبات انه لا يكون الا في

والوجه ان الله
 كيف غفل عنه
 منه

اولى بدلتها اصلاح الممكن الى ما يعطيه الوجود وصر في هذا خلاف لما ذكره المصنف
 في حاشيته شرح الخريد من ان معنى السامى هو اصلاح الى السامى اخرج ما في
 لا يجوز ان يكون كسب لطف الا في ان كان في وجه مدعى العرفه
 في الخلق لا غيره في الوجود لا بد من تفرجه اذ اهل العلم ان العلة الفاعله
 في كل حصول شيئا في العلة وان العلة الفاعله لا يكون عليه ما به يمكن دفعه
 على تقدير الوجود بل هو العلة الفاعله ما في ادانتها حيثما جاز الخريف
 حيثما جاز الامور موجودا في كل الحده على كل ما في العقل اما كما في ذلك في
 السامى الظرفي دون ما وجه او قلت لم ان العول اذ جاز في ذلك على تقدير
 الوجود بل هو العلة الفاعله واولا بدلتها اصلاح الممكن الى ما يعطيه الوجود
 الدائم لو كانت كافيه في وجه الحكمه لم يكن اثبات الواجب ولد اجنبوا بطاها
 وكذا اذا لم يكن كافيه في كل حال ان يكون الامور الخارج عن حيزها الحكمه الذي تفيض
 عليه في وجه اللطف الى الله عليه سبب لطف طر حوجه وذلك لان لنا ان عرض
 ان اللطف الواجب هو الوجود وهو وان لوجه الحكمه من غير حاه الوجود وهو الوجود
 المذكور وكذا في حال صوره التصادم انه ان ثبت ان العلة الفاعله صير
 في كل معلول وان الحكمه لا يمكن ان يوجد مع وجوده حيث الواجب هو الحقيقه الدائمه

هذا هو الوجه في
 ان العلة الفاعله
 لا يكون عليها ما به
 يمكن دفعه

الذي زنته ولم يكن كافيه في الوقوع اذ لم تحقق اصلا ولا تحقق ثبوت الواجب على
 معنى في طرفي الممكن وطمحها كما في صنف كلام الله منها حوجه **والله اعلم**
 لا يلزم ان يكون في وقت وعدمه في وقت اذ الله في السلسله لا يجوز ان
 بالسياسة معلولا لها ولا تثبت الدعوى الحكمه كما ذكره المصنف في حاشيته شرح الخريد
والله اعلم لما ذكره من ان العلة الفاعله لا يمكن سطر وكذا اساسه القول في
 بطلان الامكان والاصلاح والناشر والقول بان الامكان والاصلاح اما في
 موهومه اول دفعه عنها عند طلب العلم في سياتي بعض منها مع ذلك بولف العلة
 لصدق عليها **والله اعلم** ان يتكلف في الحصول للشيء وهو وجوب الوجود
 في التكليف بعد ان يكون هو خلاف الواقع **والله اعلم** لما ذكره المتأخرين ان
 يصادف العول زياده الوجود بطلانها او جازها والصفات السابقيه على
 الوجود كلها من الامكان ان تصحها وغيرها والله تصاوه القول ما تصاف
 بالصوره في الخريف مع تقدم الصوره عليهما في الوجود الخارجي وان اردت
 تفصيل الكلام فيه فارجع الى ما ذكره المصنف في حاشيته شرح الخريد وهو
 توضيح انما يعر عليه في تعلقاتها في العلم ان التسلسل في المادة المترددا انما
 هو في الوجودات روي الوجودات او فيها صحا وكذا في حال سائر الصفات

الله اعلم

الباقي على الوجه **دور** ما انتهى الواحد لا يكون له الا وجوده وحده وسلم هذا
 في الوجه الثاني في نظائر الخال في الوجود المذهبي ليست كذلك
 واعلم ان لم يرد الشيخ الرئيس مغزاه على انهم لم يردوا على الاستماع و
 لم يدعوا التقدم فلا يكون ما ذكره المتقدمون المتأخرون من التقدم تاما
 تقاضا عن القدر ما كانا ليس تام عقلا لا بالكيل ولا بالعدد يهونه الوجود

ما قصدنا ايرادها في شرح رسالة

اكتتاب الوجوب وقع الغرض

من تأليف يوم الاربعاء التاسع

من شعبان سنة ٦٢٤

بمكة المكرمة

الفاضل

الشيخ محمد بن محمد الهادي البهبهاني

المصطوف

عبد الله

النجفي

تتمت تصحيح نسخة
 كتاب الوجوب
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٣٠٤
 في مكة المكرمة
 محمد بن محمد الهادي البهبهاني



الاه

صبروا

الاسامة

الاجاب

الامر

الاول

الامر

الامر

الامر

الامر

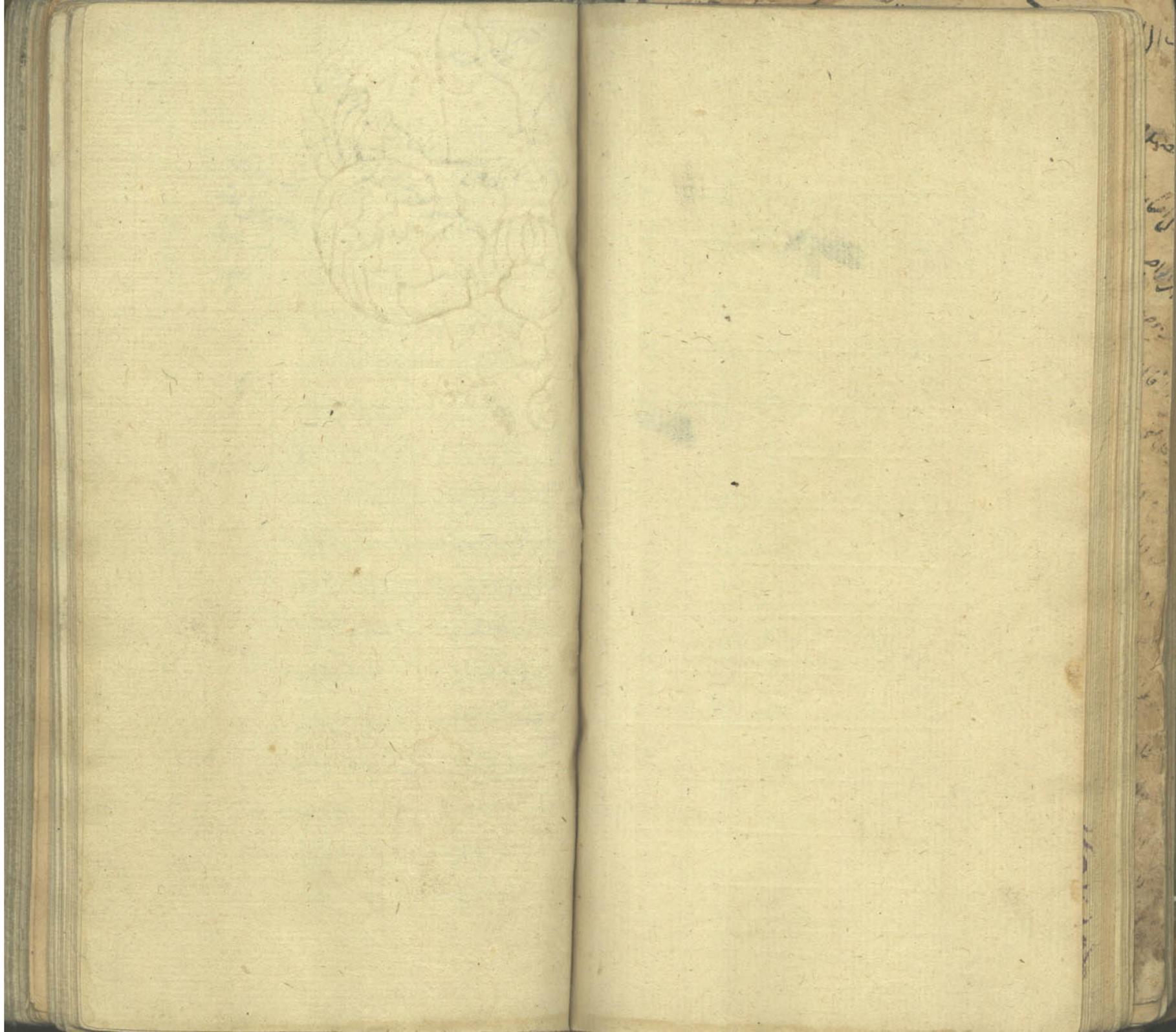
الامر

الامر

الامر

الامر

الامر



نویس

کتابخانه خاندان پادشاهی در عهد ناصرالدین
قاجار در کتبه کتبی خندان

کتابخانه خاندان پادشاهی
اصول حروف و اعداد
در باب جدول
۱۹۲

۶۶

بسم الله الرحمن الرحيم
قوله منهم من نعلم ان بوجه برامير هذا المطلب توقف على ابطال
والشيء فيهما كونهما متساويين لا اذ كانا في العالم العم القارن
قوله ولو كان حاريا في ابطال الدور ابطال الدور لولا وجودها
وليس الديل الذي ذكره في التمسك بمكبره منه حرق انه اذا
بما يسهل وما ناول الضمير قول انت ستعلم انه مكلف اجرا كما يسهل في ابطال
الشيء في ابطال الدور وانت والشيء في ان الدور وعمره كور في النسخ
التراناما وخرج جعلتها انشيء المذهب الله وجهه انه في الكلام مع ان دور
فيها منهم ان الله وسلم للشيء في ما ذكرنا في الجمل وقد بين سلمه
فدس له الرافضة حاسمة المطلب واورده عليه ايراد من وقد ذكرنا في
وهي في قوله قانا عليها ولا تطول الكلام ما يردنا **قوله** الرافضة
في الكلام في الكثرة البسط باعتبار كثره المباحث المتعلقة وطول
التفصيل والقابل وكونه اقل جزوا باعتبار عدم اشتغالها على اطلاق
والله ورفض الديل من انفسه باعتبار كثره المباحث المتعلقة بالطلب
فكل وجه **قوله** المقصود منه في ما لو بهم من التعارض اقول انفس
في السؤال عيانه سانه ثمانية والاول ان يدج منه كونه في
التفسير في ثمانية وانه انت ردها بقوله في الذكر كما ان يوسع
والصحيح ان رده لا يسهل ثمانية لان قوله لما كان شدة في

التفصيل

في التفصيل في الجمل او في ايرادها كونه سانه ثمانية والتفصيل ما ذكر
اول مرة تفصيل في قوله البراءة جعل التفصيل يغض او سانه للذكر
على ما فعله في **قوله** الديل المستلزم لا في سانه الديل ليس على اطلاق
التسوية لانه نقول مع مره انه لا يتقبل بعد انشأت الوجوب بر الى
اطلاق التسوية الكلام في ايرادها بر محصل ان شيء يالص الحكم
بطلان في هذا الوقت ممكن ان في الاستدلال بالعدوات الا غير
التي هي منقول ذلك الخيوط لما كان عبارة عن جهاد الحاد الركن في
منها ممكن ان اولا ما يمكن فعله الا عينه او غيره او خارج عنه
والاول لان باطلاق مع ما قاله في الموجودات مع ان التمسك
نقول ذلك لم يكن في ايرادها سانه على ما تقر عند من ان على
العدم عدم ممكن معدوما في الوجود في الخارج غير المعدومات الممكنة جميعا
كان منسفا في ايمانهم نقول لا بد ان يكون على لواحد منها واللام في
وهو الجمل اذا كان على لواحد من تلك الاحاد فعليه لا يكون على وجه واحد
منه حاد لسلسله والارزح **قوله** العلة في حصول واحد فيقطع التسوية
عنده في حاجه التحديد هو بطوره والحقق ان علة العدم للعدم عبارة
عن عدم تاثير الوجود في الوجود وكذا في سائر العدايات في العلة في
تسوية العدايات ليست لها حقيقة في الخارج تحقيقا في الديل
فما لم يثبت في الديل لم يكن له تحقق في الوجود ان هذا امر وسكره غير
يطلبه

انما بل ينقطع بعضها بقطع الاعتقاد وانما هو من السلسل في المحدث
جاء السلسل في السلسل انما يتحقق السلسل وكان هناك ما هو غير متناه في السلسل
على ان لم يتحقق السلسل بها على ما طلب في بعض ان لم يتحقق السلسل في المحدث
للتحقق التام في السلسل على بطلان ذلك ان التام في المحدث ما وقع في السلسل
على ما هو الظاهر كما في **مقدم** ان السلسل في المحدث لا يكون انما يتم في
الوجه انما هو من الاجسام منزهة عن مفهده الوجود ولا يدان كونه موجودا
في مرتبة الاكاد التي مستخدمه في الذات على وجود العلول وعلى هذا فكيف
يقدر ان يعبر عنه في مرتبة غير دون اعتبار الوجود وجود في نظام
في ان يكون له اول و اتم بل انما هي انما هي الوجود بغير اول ولا اتم
انما ما ذكره لانه في نظام انما هي في هذا المطلوب على غير الوجود
في ذلك المحدث و قد صرح بذلك المحدث في حاشية الجواب و قد صرح بالوجه الاول
الذات انما هو على وجهها كونه اسما في الوجود بعد المحدث و قد
قطع الطريق هنا لا يمكن انما هي في الوجود انما هي في المحدث و قد
الممكن و قد صرح في المحدث و قد صرح في المحدث و قد صرح في المحدث
الممكن في غير ان يمكن هناك ما هو انما هو في الوجود و قد صرح في الوجود
في لا يكون ان يمكن وجود الممكن في غير ان ان يمكن ذلك المحدث
وجوده و ان كان العينه الوجوده كان موجودا بالضرورة
وان لم يمكن في غير الوجود فيكون ان يمكن في مرتبة الوجود

كان

رأى لكهان و اجاب لا يمكن في غير ان يمكن الحكمه كوران لانه في غير انما
مرتبة او غير انما في غير ان الوجود و انما هو في غير الوجود و ذلك كما
ان الوجود في غير الوجود ان وجوده و اجاب في غير ان يمكن هناك
ما هو من الذات في مرتبة الوجود في غير انما هو في الوجود و ذلك
الوجه كفاية الاوليه اما في الوجود في الوجود و اما الثاني فانه اذا
ثبت عدم كفاية الذات على قول اوله و قد صرح في الوجود في الوجود
على ان الخلق الوجود لا بد من غير مفهده الوجود و على ما قاله اوله
به كفاية غير ان لوازم المهمله مستندة الى انفس المهمله من دون دخيل
الوجود و مطلقا فتوهم فاسد كلف و قد صرح بذلك في شرح التعلقات
وقال في المقام الاول من مطلق الشفا هذه العباد ان كل واحد
الوجود و من غير المهمله في غير الوجود و انما هي في الوجود و قد صرح
ان لا يمكن في الوجود الا في و كان كانت له لوازم المهمله كونه المهمله
المهمله في غير الوجود و انما هي في الوجود و قد صرح في الوجود
في تحقيق المحدث و كان كلامهم ان لوازم المهمله لا يدخل فيها خصوص الوجود
الوجود في غير الوجود بل على دخيل الوجود المطلق و لا يلغى في المحدث
قوله و قد صرح في غير الوجود و انما هو في الوجود و قد صرح في الوجود
كلامه في قوله السوال الجواب في صوره و انما هو في الوجود و قد صرح في الوجود
في الوجود و انما هو في الوجود و قد صرح في الوجود و قد صرح في الوجود

وان كان عند المحقق كانت العلة مستغرقة في الصورة لعين الشرا
عدم الحاجة الى الجواب انه من حصول المعاد كحصوله ان لم يكن المحقق متوقفا
واللام فيه هو ما حصل في الجواب عن كبره في الرجوع ملاحظ ان ما لم يتم العمل
العلة يحصل منها محضها ليس بل ان الملاحظة العلة مستغرقة في العلة
واحد بان فاقول ان وجه اذ لم يتم ان يكون العلة على المسئلة ام
ويجرب لما قد مر مما ان فاعلى الوجه العلة وان كان كقول واحد العلة
وغيره المصغر تحت العلة المعلول في حاشية الجواب ان العلة بتقيد
كذلك كبره بتبطل المعلول في التحصيل كون مره فاعلى كالمعنى عند ذلك
الوجه وان لم يتم الرجوع ملاحظ ككبره في قوله ان في فائدة
العلة **قول** **ب** ان كان ما عدا ذلك وانما لا يتقدم قس على
بذلك المنة نشأت من حصول ما قد يحصل في انما يحصل في الاتحاد
هو الظاهر العلة المستغرقة في العلة انما هو الى اصل العلة في الاتحاد
عن انما هو
عن المعلومات اللام بالذات كذا في انما هو انما هو انما هو انما هو
القضية من انما هو المعلومات اللام وان اتخذوا مصداقها
مفهوم القضية عارض للمعلومات وعندها انما هو انما هو انما هو انما هو
او الالتماس بها انما هو الاقوال في الحقيقة او بالذات بل هي المعلومات
ولا يتقدم كقول ذلك بالذات عند حصوله لم يرد في انما هو انما هو

عليها

عليها انما قضية شرط في كلف ذلك الشرط غير تحقق ذلك المصداق
انما هو كل ذلك لا في الحقيقة والذات كلف كونها محض كقول الاقوال
ما ليس به من عدم الفرق من ما هو كل ذلك لا في الحقيقة والذات
وما هو كل ذلك لا في الحقيقة والذات كلف كونها محض كقول الاقوال
انما هو كل ذلك لا في الحقيقة والذات كلف كونها محض كقول الاقوال
كلها بالذات او بالعرض على المراد ان ما هو محض او انما هو
انما هو محض بالعرض وانما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
المشغول انما هو
واقول انما هو
نفسه بتبوت الجواب في كلفه لاجل مثل كذا انما هو انما هو انما هو
كونه جوبا انما هو كلفه لاجل كذا انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
للمسئلة انما هو
ما من عدم الفرق من العلة كالمفهوم والذات والعلة كالمفهوم
والالاتحاد في المصداق وانما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
الاوقية بشرط تعلق الاتقاة او الاتقاة بها بل هي انما هو انما هو انما هو
هو الاوقية على هذا النحو والملاوقية على هذا النحو انما هو انما هو انما هو
او انما هو
انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو

لكل المعلومات التي هي كالحصص في الزمان لا هي كالحصص في الزمان
لست حرة الزمان بل هي كالحصص في الزمان لا هي كالحصص في الزمان
خط من وصف الحرة ومن ذات الحرة ونفسه هو وصف الحرة وصف الحرة
وليس هو من قبل الحرة بل هو من قبل الحرة وانما كانت الحرة في حرة الحرة
ان كان هو الحرة في حرة الحرة هو بلا حرة او لا يتحقق في الصورة
المفوض مع عدم تحقق القضية نعم النقص ان كان هو الحرة
نشرط تحقق اللاحقة بل ان لم يقع فيها هرب عنه وان كان هو الحرة
حين مقابلة اللاحقة فالشرط فالتحقق قد يكون مقصفا كونه حرة الحرة
وذلك حرة الحرة بل اللاحقة هو لا يكون **وصف الحرة**
وصف محكم المنوت لذات الوقوع لا واجب المنوت لما قلنا بان
عنه معلوم ان كانت محققا من المقارنة ولم تحقق اللاحقة بها ان
التحقق وان لم تحقق قبلها فانها ان عرفت بانها حرة حرة الحرة
ان حرة الحرة كالحصص في الزمان في كيم الوقوع في القضية اللاحقة بل
عنه بل لا بد منه ولو سلم ان لمات عن الحرة معقول بل لم يمسر اللاحقة
نشرط الحدت عند الحرة بل هو كاشتهر انها المقارنة في العف وعاشرة
ان لم يمسر اللاحقة بل لا يتحقق بل لا يجب بل لا يجب بل لا يجب بل لا يجب
فقد حرة الحرة بل المقصود ان كل واحد من احوال التي او كان موجودا
كان اللاحقة حرة بل حرة الحرة موجودا اذا لا بد من اللاحقة

اول القضية او كان موجودا كان اللاحقة بل حرة الحرة بل حرة الحرة
موجودا انما ان حرة الحرة او حرة الحرة بل حرة الحرة بل حرة الحرة
عوض في المقام مرود بان اللاحقة حرة الحرة بل حرة الحرة بل حرة الحرة
حرة الحرة بل حرة الحرة او حرة الحرة بل حرة الحرة بل حرة الحرة
ثم ان حرة الحرة بل حرة الحرة بل حرة الحرة بل حرة الحرة بل حرة الحرة
والتحقق من المقصود بل حرة الحرة بل حرة الحرة بل حرة الحرة بل حرة الحرة
علم الحرة بل حرة الحرة بل حرة الحرة بل حرة الحرة بل حرة الحرة
المعلم اللاحقة بل حرة الحرة بل حرة الحرة بل حرة الحرة بل حرة الحرة
مع الحكم اللاحقة او اللاحقة بل حرة الحرة بل حرة الحرة بل حرة الحرة
والمعلم ان اللاحقة بل حرة الحرة بل حرة الحرة بل حرة الحرة بل حرة الحرة
النقص حرة الحرة بل حرة الحرة بل حرة الحرة بل حرة الحرة بل حرة الحرة
وقد حرة الحرة بل حرة الحرة بل حرة الحرة بل حرة الحرة بل حرة الحرة
حرة الحرة بل حرة الحرة بل حرة الحرة بل حرة الحرة بل حرة الحرة
وحيث ان العلم الحرة بل حرة الحرة بل حرة الحرة بل حرة الحرة بل حرة الحرة
من اللاحقة بل حرة الحرة بل حرة الحرة بل حرة الحرة بل حرة الحرة
واللاحقة بل حرة الحرة بل حرة الحرة بل حرة الحرة بل حرة الحرة
لا اول وانه كهم سوام ان في صورة انك لا سعلو العلم الحرة بل حرة الحرة
مع انك فالحرة بل حرة الحرة بل حرة الحرة بل حرة الحرة بل حرة الحرة

معدة اصلا من عدم الحكم فليس كحقن اصلا على معنى مادة التقض
 فالصواب ان يمثل بالصدق لوجه اللذات المستحثة فان تجوز التصورات
 التثنية مرتبطة كونها معرفة الحكم ونسب كونها كذلك كصدقها على
 هذا اللذات فمن على التقدير شرطه وضرك الحكم **وقد** ان الحكم كان
 صحيحا للذات الموجودة **ان** هو **ال** الجواب عنه ان حصوه ووجهه الذي ان
 من ان الالراد المنقول هو ادعى الكلام المنقول وهو المالك في
 حكمه الجواب عنه وهو خبره وحسن صدقنا الكلام بالوجود ولا ريبنا في
 غرضه ان يرد على ما ذكره من ان الالراد انزل الكلام المنقول
 عليه هذا الالراد وادعى عليه واجبه عنه تعالى قبل ان يكون مركبا
 مستلما **ان** ولو كان مراد ان هذا الالراد من ذمها لكان مستورا
 قبل ان ينضم ان لفظه مما ذكرنا وهذا وجهه وجهه لا يحتاج فيه الى حصول
 متعلقه بموضوعه اذ وقع انما في النسخ السر انما لم يكتب الا في الموضوع
 حيث قبل هذه الحاشية متعلقة بقوله لا شك في وجوده ككلمات
 وتوجهها هو ان المحل الجلي باللام بعد العموم في هذه الكلام هو ان لا شك
 في امكان كل مركب **ان** لم يكن امكان المركبات المتشعبة فان هذا مع ما فيه
 من التعقيد الذي هو على الظاهر صحيح فغرضه لانه اذا قبل لا شك
 في وجوده ككلمات المركبات كان المراد بالامكانات المركبات
 كلف عناول المتشعبة حتم توجه الالراد والحق في حصول الحاشية

متعلق

متعلق هذا الموضوع قد الوجود وهو معتبر في ذلك الموضوع انه صافي فانه

لانه ومنه ان الحكم **ان** الجواب عنه ان معصومهما ان من ان الالراد
 المنقول هو ادعى الكلام المنقول وهو المالك في حكمه الجواب عنه وهو
 صدقنا الكلام بالوجود ولا ريبنا في صدقنا الكلام بالوجود ولا ريبنا في
 نقل الكلام المنقول ولا ريبنا في صدقنا الكلام بالوجود ولا ريبنا في
 كون كل مركب **ان** مستلما **ان** ولو كان مراد ان هذا الالراد من ذمها لكان مستورا
 لغرضه ان يرد على ما ذكره من ان الالراد انزل الكلام المنقول
 عليه هذا الالراد وادعى عليه واجبه عنه تعالى قبل ان يكون مركبا
 مستلما **ان** ولو كان مراد ان هذا الالراد من ذمها لكان مستورا
 قبل ان ينضم ان لفظه مما ذكرنا وهذا وجهه وجهه لا يحتاج فيه الى حصول
 متعلقه بموضوعه اذ وقع انما في النسخ السر انما لم يكتب الا في الموضوع
 حيث قبل هذه الحاشية متعلقة بقوله لا شك في وجوده ككلمات
 وتوجهها هو ان المحل الجلي باللام بعد العموم في هذه الكلام هو ان لا شك
 في امكان كل مركب **ان** لم يكن امكان المركبات المتشعبة فان هذا مع ما فيه
 من التعقيد الذي هو على الظاهر صحيح فغرضه لانه اذا قبل لا شك
 في وجوده ككلمات المركبات كان المراد بالامكانات المركبات
 كلف عناول المتشعبة حتم توجه الالراد والحق في حصول الحاشية

ان هذا
 من
 مستلما **ان** ولو كان مراد ان هذا الالراد من ذمها لكان مستورا
 قبل ان ينضم ان لفظه مما ذكرنا وهذا وجهه وجهه لا يحتاج فيه الى حصول
 متعلقه بموضوعه اذ وقع انما في النسخ السر انما لم يكتب الا في الموضوع
 حيث قبل هذه الحاشية متعلقة بقوله لا شك في وجوده ككلمات
 وتوجهها هو ان المحل الجلي باللام بعد العموم في هذه الكلام هو ان لا شك
 في امكان كل مركب **ان** لم يكن امكان المركبات المتشعبة فان هذا مع ما فيه
 من التعقيد الذي هو على الظاهر صحيح فغرضه لانه اذا قبل لا شك
 في وجوده ككلمات المركبات كان المراد بالامكانات المركبات
 كلف عناول المتشعبة حتم توجه الالراد والحق في حصول الحاشية

معناه اصلاحي عدم الحكم بغيره كقوله اصلاحي ما هو المقض
 فالصواب ان يمثل بالصدق لوجه الذات المستحدث فالجمله التمهيدية

وجوده ممكن كما لم يكن كذلك كان المراد ما لم يكن كذلك الموجد
 فكيف يتناول المتغيرات حتى يتوجه اليه ايرادها والمال في حياضها

مشكلة

مشكلة هذا الموضوع قد يوجد وهو متميز فذلك الموضوع الصلاحي بايده
 في ان يكتب باسمه كما امرت وهي ما قرأنا عرفت ما في قوله قد يضاف
 اليه **لا** لان الاصحاب المتكلمين وصفوا كل العصور ان لا يكون الذات
 كافية في وصفه بل يوصف بحسب احوالها فاما ضرورة ما هو الامكان
 اراد بالوصف الوجود والعدم لان الامكان اصطلاحا انما يطلق
 بالقياس اليها اراد بالعدم كقوله الذات وعدم اوصافها اقتضاء
 ما ان الذات مدخلة في كونها لا يكون وانها متضمنة اوصافها فاضا
 مدخل في معنى ما هو الوجود من اللفظ فاما معنى التزمك البارز فانه لا
 الوجود اقتضاء ما لا مالها في شأه والاصل على ما ذكره بالوجود
 عندهم ان الوجود الى الغير معلول للامكان ولا مدخل في وجوده **اصحاب**
 الكل لا يقره وجوده اذ هو مدخل في كونه وقد عدوا مرجوحا في
 المقدم على الكل كونه وجودا وعلما على علمه التزمك كغير المركبات
 بعض الوجود لذاتها وانما عدمها لا يصح لعدمها منها سيما
 التزمك لانها معصية لا يجرى تحت الوجود والقول بان في صورة
 الوجود المركب ما لا يصدق الجزاء على عدمه كونه ميسر يمشي
 عدم الفرق بين الوجود والعدم انما هو في صورة وجود المركب وفيه
 عدم وجوده الجزاء على وجوده كونه في ذلك لان كل التزمك الذي هو ان
 في الوجود والعدم على ما سبقت في المعنى الى من حيث اشار اليه فظان

ان العقل كالمعتاد في الوجود والعدم كالمعتاد في الوجود والعدم
التقدم الذي هو صحيح كسما في العار وفي العقل كالمعتاد في الوجود والعدم
والكل في الحكم بالعدم في العقل كالمعتاد في الوجود والعدم كالمعتاد في الوجود والعدم
لا عدم العقل في الوجود الا كالمعتاد في الوجود والعدم كالمعتاد في الوجود والعدم
كون الشيء او جها بالذات كذا في صورته كالمعتاد في الوجود والعدم كالمعتاد في الوجود والعدم
المطابق لما في الوجود فلا يجمع بينهما في الوجود كالمعتاد في الوجود والعدم كالمعتاد في الوجود والعدم
بغير شئ المطالب بالذات كالمعتاد في الوجود والعدم كالمعتاد في الوجود والعدم
مترادف لغير الاجتماع والمنافاة مستلزمة لغير الاجتماع كالمعتاد في الوجود والعدم كالمعتاد في الوجود والعدم
وكان مما يمانه انه لم يجر اجتماعه مع غيره في الوجود كالمعتاد في الوجود والعدم كالمعتاد في الوجود والعدم
المترادفين مترادف لاجتماع اللازمين والواجب ان يكون هذا المترادف
من ما توهم ان لم يكن ان احد الجاهل ان كان منافيا للآخر في الوجود كالمعتاد في الوجود والعدم
لان قوله ان اجتماعه كالمعتاد في الوجود والعدم كالمعتاد في الوجود والعدم
المتلزم في الوجود هو اجتماع التقضين اجتماع الاحتمال وعدم
جواز ان يكون اجتماعه والمنافاة وقد فرضنا في قوله ان
لكم كالمعتاد في الوجود والعدم كالمعتاد في الوجود والعدم كالمعتاد في الوجود والعدم
حوار الاجتماع في نفس الامر هو اجتماع الوجود كالمعتاد في الوجود والعدم كالمعتاد في الوجود والعدم
لم كرم في الوجود قد تتركب من الكاديين وان كان محتمل ان
كحوله المترادف كحسب الوجود كالمعتاد في الوجود والعدم كالمعتاد في الوجود والعدم

المعاد

المنافاة في الوجود كالمعتاد في الوجود والعدم كالمعتاد في الوجود والعدم
الاجتماع في الوجود كالمعتاد في الوجود والعدم كالمعتاد في الوجود والعدم
الذي هو اجتماع الوجود كالمعتاد في الوجود والعدم كالمعتاد في الوجود والعدم
مطلقا سلم ان الممكن في الوجود كالمعتاد في الوجود والعدم كالمعتاد في الوجود والعدم
في مقابلة كحسبها احد التخصصين فالمرام ان مجموع الصدق من محال وانما
بالغير ليس العوض منه لقوة النقص على ما توهم وقيل في الوجود كالمعتاد في الوجود والعدم كالمعتاد في الوجود والعدم
يفر ما ذلك فبذلك في الوجود كالمعتاد في الوجود والعدم كالمعتاد في الوجود والعدم
مركب منها وهم محض اجتماع شئ مع ما اختاره في الوجود كالمعتاد في الوجود والعدم كالمعتاد في الوجود والعدم
المركب من التخصصين الضدين والمركب من التخصصين محال وانما لا يمتنع بالمر
و بالذات بعد ان الضاف ويقضي على الطبع وهو اعنة الطبع والظن
تصريحهم اقول في دفع هذا الاشكال القوي المتخالف بالذات هو اجتماع
التقضين في اجتماع التخصصين او كالمعتاد في الوجود والعدم كالمعتاد في الوجود والعدم
مركب من التخصصين وهذا اشتراط الوجود ان اجتماع التخصصين محال وانما لا يمتنع بالمر
ان قلت نقل الكلام الذي ان اجتماع التخصصين مترادف لاجتماع التخصصين
المراد بالاشعار بل هو في الممكن الذي افقت ان الوجود كالمعتاد في الوجود والعدم كالمعتاد في الوجود والعدم
من الوجود والوجود كالمعتاد في الوجود والعدم كالمعتاد في الوجود والعدم
الاجتماع كالمعتاد في الوجود والعدم كالمعتاد في الوجود والعدم كالمعتاد في الوجود والعدم
الا لظن اجتماع الوجود كالمعتاد في الوجود والعدم كالمعتاد في الوجود والعدم كالمعتاد في الوجود والعدم

احد والآخر فلا يكون ذاته متعينة تاما لعدم لان تقول ملكية عدم محكي
الطريق بسبب السبق لم لا ملكية عدم مع محكي على سبيل اجماع و
ذلك لا يعنى ان هذا عدم لا عدم الاطلاق بل ان احد العصبين لا ملكية محكي
لان ملكية ملكية محكي لا محكي في عدمه وملكه الوجه والاولى في الطرح
العدم بل عدمه ليس هو الحد ذاته بل هو عدمه وهو عدمه بل هو عدمه
العدم او ملكه الذات متعينة لعدم انصافا تاما بالملكه الوجه كونه
في وجوده واولي الطرفين في الوجود والغير في وجوده الحقيقى وعضاوانه لو كان
كان يصح الى العزوه ان ملكه كانه في احد الطرفين بل في كل طرف
الباقي على صدره كانه وجها بالذات مع استعجاب بالذات في الواقع بل
قلت ان ملكه ان في مثل هذا المراكم الهندس لذات لان حصول الملك
في الوجود استلزامه وجود عدمه ضرور وملكه في عدمه بان ذلك المراكبات
الملكه في ذلك المشعات فالعقد في مثل هذا المراكبات انما هو جرم حيث
الوجود الحقيقى والعدم هو جرم حيث عدمه انما هو جرم حيث الوجود الحقيقى
فانما كان في كسب الوجه وكون الواقع كذا الال على ما سلمه ما سلمه الاستعجاب
الذاتي كسب الواقع **ورسب** ان من المراكم مطلقا لم يكن له مكانه وان
اللبط هو عدمه الوجوب الذاتي لا يترتب ان الموتى على الاطلاق
كان محال لذات في ما هو معروفه وذلك لان ذلك تامل في الموتى الذي
هو المراكم الموتى في احواله مطلقا وكذا ان يترتب لعدمه لان وجوده على الموضع

دوام

والا في غير المراكم اجازة وملكه ارجاء الى اياها كشيء وهو ان الراجح
يا في المطلق لعدمه المكان **ورسب** ان المكان الملوذ به في قول ملكه على
وجه اخر ذكرته في تعليقه على ملك في نفسه ولا مانع من ان يكون ملكه في
اشياء او الملكات المعجزات لا في الموضع ان يكون ذات الملوذ به متعينة له او
عزوه او عدمه ان يكون ذلك متساويا في وقتها واما في ما اذا كان كذلك
فاما مكان الملوذ لذاته في استعجاب لان ذلك لذاته لا يعنى ان يكون الملوذ به
يدون الملوذ به الا ما سطرنا ذات الملوذ به اعني ذاتها في ذاتها في ذلك
المكان في تقديره وانه في الملوذ به ذات الملوذ به الواقع وعلى الملوذ به هنا
معنى ذات الملوذ به او امره او في كانه لو ما واقعا لذات **ورسب** ان وقوع في
ذلك كمثل قارة الخصى الشريف وسوى من جاحته واعلم ان في الحكم على امر
معينه بطريق المحسوس ان انصاف مطلقا من ان الملوذ به والمكان الملوذ به
سبب الملوذ به
الوجود وعنه في ذلك ما اشتمل عليه في ذلك الملوذ به الملوذ به الملوذ به
الذي هو الاتقان والاشارة الى المعنى الملقب بالاشارة الى الملوذ به
ورسب ان في الملوذ به في الملوذ به ان يكون على الملوذ به في الملوذ به
في اوسع الملوذ به في نفسه في ذلك في اثنائه التامه لاند الال الملوذ به
الاولى لان الال في الموتى في ذلك ملكه مطلقا وهو في الموتى
دكا ان الملوذ به الملوذ به الملوذ به وصف الال بجملة على الموجوده

صلى الله عليه وسلم
ان صاحب
باب
نحوه
قالوا
نحوه
نحوه

اشارة

الجو المتعاقبة الاجزاء اذا طان وصفوا اجتماعه والتعاقب ليس داخل
في الاصحاح وغيره وانما انما نقول القول بان جميع الامور المركبة
الممكنة المسلسلة الى غير النهاية تتحقق في الوجود وتكون ممكنة وانما على كونه
كل واحد منها مؤزرا كما فينا لطلب كما بهما بعد الوجود وانما في ما
به الوجودي كالم وانما المركبة الممكنة المتحدية كما تعرف الى غير وجهه كذلك
العلوم النظرية المتعاقبة متان في ذلك ان هذا الكلام انما اشار الى
جواب الازداد المذكور ثم اقول ليس بوجه الدليل على اجتماع الاحاد في
الوجود وكيفية اثبات الاجتماع بجزء آخر مما ذكره ان علمه وتبرهن على البقاء
وعدمه شرط التعاقد وذلك لانه اذا ثبت انه لا يجوز لها المعقول دون
علمه بطلانها في الوجود والمعلوم لا بجزءه في الوجود وانما في مجموعها كالم العلم
المحدثة اول او علمه في الوجود متعاقبة في ذلك اجتماع العلم والمعلومات
في مجموعها في الوجود وانما اثبات ذلك في الوجود لا يتحقق
وهو لا يتم كالم في جميع اوقات وجهه في الوجود والوجود في الوجود وانما
وانه القبول في جميع اوقات الوجه الى الوجود والعقد في الجوه وان كان
في ان الحدوث في الوجود بان يحدد البقاء بغير الوجود في الزمان الذي
كان الحدوث هو الوجود في الزمان الاول وظهر ان القوتى بالايه
وانما في غير مؤزرا في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
عن ذلك في اجتماع ذلك في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

العلم

الى العدد كذلك الممكنات الغيره وكان الموجود الواحد ممكن كذلك
الموجودات في جميع الوجود بل هو كذلك وان هذا على الجوه وانما في الوجود
عنها والاولان باطلاق محسن الثالث وهو في جميع الممكنات في هذا
المقام على ما في ذلك فان قيل لا يتم ان الوجود على كل واحد وهو
بعدمه احد في السلسله ولو لم يتبين شي ما لم يتم تحققه انما في
الوجود منها منه وانما الثالث مع انما في الوجود محسن وانما في الوجود
وكذا في القول وانما في الوجود بالضرورة ان من حيثها هو موضوع المعرفة
والا من حيثها في كل واحد ليس كذلك في الوجود لا بد من تحقق امر آخر
وانما في الوجود في الوجود بان اعتبار مجموع الامرين مع كل واحد منها
اعتبار الشيء في الشيء في الشيء وهذا لا يربط فلا يستلزم تحققه في الوجود
اعتبارها مع ذلك لانه اعتبار جميع مستلزم تحققه في الوجود وقيل
انهم جوزوا القول لكن الفرق بان بناء الدليل على ما سمح على ان العلم
المستلزم كالم على مستلزمه وهذا لا يخرج في العلوم النظرية لانها عند
ليست علمها موجه بعضها لبعض بل بشرط والفاعل بها هو المسبب او
وهو خارج عن تلك السلسله ولا يقع ذلك في الوجود لانها السلسله لا يمكن
طريقا لها فاعلم ان هذا في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
الجزء من بعض المطلقين لانما في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
واحد لا يجوز لثباتها ما في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

محسن

الباشق من جريان هذا الدليل المشهور في **فرد** **و** **مكبر** ان تق
 الازم منه بوضوح ان الدليل المذكور **الاطال** **الس** **و** **العلم**
 المطرد بمنزلة معتدلين ان استحضار الامور الخفية منها بطل
 بالاعراض ان استحضار الامور الخفية منها على وجه **المقصود**
 بطلانها **و** **ان** **دليل** **الوقوع** **انبات** **اصل** **البرهان** **و** **المحصل**
العلم **المطر** **الطريق** **التي** **لا** **تعد** **من** **الاعراض** **الضارة** **المفيدة** **المذكورة**
 في الدليل الاول وذلك طبعه **سواء** **العلم** **ان** **العلم** **لم** **يتغير** **نوا**
 لهذا الدليل الا في اشياء وعيوبهم **في** **ذلك** **الموضع** **واللام** **تتميز**
 وعند هذا الموضع ما توهم من انه **يلا** **يقع** **اليراد** **المذكور** **في** **هذا**
اعتراف **بانهم** **خطا** **في** **هذا** **الجزء** **فما** **ل** **فصل** **في** **محل** **ان**
 ان يكون هو مجموع الكلمات باعتبار ان اوتوب فيه **محت** **لا** **يعقل**
 جميع الكلمات بعد الاعتقاد ان كان ما سيجي عن الموزون **محت** **في** **حدوثه**
محت **يجب** **له** **الوجود** **فكان** **واجبا** **بالذات** **واما** **ان** **الوجه** **كسف**
 كان كون غير المكلم بالذات فهذا **محت** **او** **يتعلق** **بالصفات** **ولا**
 يعبر في اشياء اصل الذات **واللا** **تنقل** **الكلام** **الذي** **بعد** **الاعتقاد**
 وطلب علمه بل هو داخل في السلسله فيكون **محت** **منا** **في** **هذا**
 الاعتقاد الذي كان **سعد** **ما** **اعتبار** **ه** **او** **ضاح** **في** **هذا** **الاعتقاد**
 كان على بعض تلك الاحاد **فصل** **ان** **يكون** **داخل** **في** **السلسله** **المختص**

انما قد صحح الكلمات **محت** **اعتبار** **ان** **كون** **مكتبا** **مع** **الان** **الموزون**
 كان على نفسه باعتبار **ان** **يكون** **هذا** **الاعتقاد** **داخل** **في** **السلسله**
 لانه خلاف الفرض **فكلم** **حارجا** **والخارج** **عن** **جميع** **الاعتبارات** **المعصومه**
المقصود **فصل** **ان** **يكون** **واجبا** **لذاته** **وعند** **هذا** **المراد** **اليراد** **بانه** **يكون**
التي **من** **الاعتبارات** **ان** **يكون** **ان** **الاعتبارات** **المختصه** **في** **كل** **المراتب**
 الامسا **بمنه** **والاعتبار** **الذي** **هو** **عند** **جميع** **الاعتبارات** **ان** **يكون** **على** **اكثر** **من**
 هذه المرتبه **وان** **كان** **داخل** **في** **الاعتبار** **المطلوب** **وهكذا** **هذا** **علم** **في** **كل** **المراتب**
 العلم **بانه** **عند** **الشيء** **المعصومه** **باعتبار** **بعض** **من** **القول** **بانه** **الاعتبار** **عند**
 للوجود **في** **الوجود** **ان** **العلم** **في** **الذات** **فصل** **الذات** **لانه** **المعقول**
 بل **من** **فصل** **هذا** **الاعتقاد** **ان** **يكون** **الاعتقاد** **الوجود** **والخارج** **في** **الواقع** **والمعقول**
 ان **سواء** **الدليل** **على** **وجود** **ذلك** **المقدور** **فما** **ل** **فصل** **الاطال** **ان**
 على **كلمه** **الاول** **عرضه** **في** **جميع** **الاعتبارات** **التي** **التي** **عنه** **على** **ان**
 انها **محت** **في** **ان** **المراد** **خلاف** **المفروض** **من** **الوجهين** **احدهما** **ان** **المراد**
 ان **ما** **فرض** **وهو** **على** **عنه** **غيب** **ان** **الغرض** **ما** **سما** **ان** **ما** **فرض** **جميع**
 على **بعضها** **في** **منها** **التي** **على** **الوجه** **محت** **واحد** **و** **محت** **بعض**
 و **براتب** **بمصر** **المراد** **من** **الاعتقاد** **ان** **الاول** **ان** **الاعتقاد** **في** **الاعتقاد**
 المقتضى **سواء** **ان** **الشيء** **على** **عنه** **ركنه** **المراد** **الشيء** **على** **عنه** **و** **بعض**
 في **الواقع** **و** **كونه** **ان** **هو** **محت** **ان** **المراد** **الاعتقاد** **في** **الاعتقاد**

حيث قال في المحول والخصف ولم يعد يكون ذلك المحول نفسه ثم يذهب
بنا على ان الكلام كان في العدم مستقرا على ما هو المفروض اما ان هو لم يظن
ان هذه شروط العدم مستقلة واحدة منها في العهد بل هي لانها الكلام على
فرض كونها مستقلة والمفروض ان لا يكون هذا المفروض ما يفرضه في موضع اذ هو
غاية الالوان هذا ليس هو المفروض وهذا مفروض مستدل
بوجهه وانما ساق الكلام انقول بهذا وان كان ظاهر النظر الى السان في الكلام
ان في المسامير المحل المتكسر مع قطع النظر الى السان هو المحل المتكسر
مستعمل العدم على ما هو الظاهر نظرا الى ان فيها لم يرد في ذلك الا قوله
فانما روي الى ان جميع المكينات لا تلتصق والذات في السلسلة تكون في المقصود
منها تشبه على عدم اتصال الهيئة الاجتماعية كما هو بدنا من حيث قال في
اعلم ما لا يمكن ان يتحد في **قول** **لكن** اولى استناده الى المركب الواجب
والمتكسر وانما قال ان كان في وجوده منها لفظية ومنها معنوية
واما اللفظية فبها ما اشار اليه في قوله مستلزم له وذلك مصدره في نظر الكلام
ومنها ان قوله الخارج عن جميع المكينات هو الواجب تخصصه بما يكون ذلك
الواجب الخارج عن كونها واحدا لانه في ذلك الخارج ليس كذلك
علمنا على ما في قوله المعنوية وجوده منها ان هذا الخارج لا يمكن ان يكون فيها
على النحو الذي علمنا لانه ان كان على كل واحد منها من اجزاءها على وجه المص
في جواب الامر في سلم علمنا التي في هذه هي ومنها ان علمنا لانه على

لكن والوجه

لكن واحد واحد من اجزاء السلسلة فكانت مصدرها جميع المكينات على
ما كان كذلك يكون واجب الوجود في كل واحد من اجزاء الواجب
لذاته واما المركب الواجب والمتكسر ومثل ذلك لا يكون واجبا لانه
فهذا الحق هو مقتضى الصفات والحق ان لا يكون وجه الكلام با
لغاية ولما كان كذلك كان الا ان يكون الكلام على وجهه كما كان
اليها **قول** فلا يتصور قوله وما لا يتصور لا يخرج له قوله انما اذا
فلا يتصور ان يكون له ما لا يتصور لانه انما يتصور على وجهه
ان يخرج الواجب لانه يخرج فانما يتصور ما لا يتصور كما كان قوله
وما لا يتصور لا يخرج له قوله وما لا يتصور ما لا يتصور الكلام به
قول **فان** انما يتصور ما لا يتصور لانه انما يتصور ما لا يتصور
على سبيل التمسك كما في السامير في مفهوم الخلق في المصادرة في
ما ذكره عن الخلق لعدم المنفعة المراد منها واليه وذلك من قول العلم
بالمسامير يتوقف على العلم بوجود الواجب وذلك لانما يتصور ما لا يتصور
والتوقف بوجوده ولا يتصور ان الواجب موجودا في الاوان المتسامير في
الواجب مستلزم لوجه الواجب ليس الكلام في وجهه من غير مفهوما
الا وان في قوله الهيئة الاجتماعية **قول** **فان** **لكن** الى وجهه
في قوله ولا جاز في ذلك الى اعتبار الهيئة الاجتماعية ما اشار الى ان
المراد بالاعتبار انما يتصور ما لا يتصور لانه انما يتصور ما لا يتصور

علاوة على كونها غير معدومة في نفس المنة ان لا يكون جزءا بالجوهر سواء كان
علاوة على انها المنة المعدومة في نفس المنة **وهو** في بعض ما يشاهد
ما من جوهر ان يشا كان شرطه المعدوم في الجوهر لا من واحد كما في
وانت جبر ما في هذا من معنى موضح آتوه وهو في نفس المنة في المركب الذي
هو عن نفس المنة في ذلك ان في مثلنا ان المنة في المادة شرط
لكون جوهرها غير المنة في نفس المنة في نفس المنة في ذلك ان
في كون ان في نفس المنة في الواحد والواحد وجهها على في حال او في شرط
انسان انسان و ذلك الى غير ذلك وان تعلم ان هذا المنة في المنة في
فعل في المنة في المنة على عدم الجوهر لا من جوهر المنة في المنة في
فول في نفس المنة في المنة في ذلك ان في المنة في المنة في المنة في
خارج عن جوهر المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في
الخواص والنوام المستند الى الحقائق المعدومة بل في المنة في المنة في
الصوري لها في سائر المركبات الجوهرية او الى نفس المنة في المنة في
وقد ذكر في جوهر المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في
من المنة في
ان يكون الانسان مثل نفس المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في
مفاد المنة في
الجوهر المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في

م

الوجه من جوهر

جزءا لانه لا يكون في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في
جزءا لها في المنة في
ما حصار المنة في
ولا حاجة الى المنة في
يعتقد ان يكون المنة في
ان المنة في
من المنة في
تكون في المنة في
بينهم ثم في المنة في
الوجه في المنة في
المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في
على ما صح في المنة في
الحول على ما قرنا في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في
والسنة في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في
جوهر المنة في
لمت في المنة في
مركبة على ما في المنة في
لمت في المنة في

ثم اذ قد علم ان انضمام المسعد له كالمسعد واحد ^{حقيقته} واحد
 عالم بعينه ^{حقيقته} واحد بعينه هو ^{حقيقته} صور المركب المستفاد من حقيقته
 عما خرج عن كونه ^{حقيقته} الالهة الاحصائية من المركبات المحصية في صور
 المركبات المتمازاة ان فوجا كغيره من غير ان يكون له وجودات تعلم
 ان يبرز لا في اجسام واقعية بسبب النسيان والافتقار الى المراتب المطلقة
 المركبات الغير الحقيقية اول ^{حقيقته} وهي تحققت انفع المنافع من الكمال
 لم يرد على ما في حقيقته المطلقة ان الوحدة المعرفية المقسم اعلم من ان
 يكون حقيقته او اعتباريا بالحق عند الامام وهو اصطلاحى وليس
 مركبا حقيقته كمن ان يكون الالهة الوحدة انه جزء الالهة حقيقته على ان يكون
 معرفة اجزاء الصور كسببها لا رتباطا بالجزء المادي وهو جزء
 المركب ^{حقيقته} **ب** ^{حقيقته} في انما في الاخرى في حقيقة الالهة التي قد اجاب
 عن هذا الاشكال المصداق في حقيقته في حقيقته في حقيقته
 ان الموقوف عليه الواقع في حقيقته العلم اعلم من ان يكون هو قاطبة
 بتوقف واحد او بتوقفات متعددة فان الكمال لا يصدق على الواحد
 من اجزائه كذلك يصدق على اكثر منها والعلية التامة من قبيل الالهة
 وضح الكلام بان العلول سوف على كل واحد من اجزائها في دور
 اول وكان ذلك علم على العلول المركب لنفسه علم ان مرادهم
 ليس هذا العلم اللهم الا ان في المراد من غير سوف العلول عليه

في العلول سوف واحد او بتوقفات متعددة في الالهة بهم رضاعة
 العلول التي واجاب عنه صدر الافاضل بان توقف العلول التامة
 على كل واحد من اجزاء العلول سواء على كل واحد منها في الالهة التامة
 على العلول في حقيقته بالحق ولو انهم حركه كل واحد من اجزائها في حقيقته
 على ذلك الشيء لهذا الامر وتوقف على حقيقته التي لنفسه وتوقفها عليه
اول ^{حقيقته} ^{حقيقته} وان كان كل واحد من اجزائها في حقيقته ذلك الشيء عند ذلك
 فان لم يكن جزءا او كان على ذلك الامر والاصحق منه وكان جزءا لغيره
 فان كل ^{حقيقته} ^{حقيقته} انهم صور ايمان الالهة من حركات الالهة في حقيقته
 والاشياء منها على كل واحد من اجزائها في حقيقته في الالهة والاشياء في حقيقته
 جزءا لها ولا ينفصلت ^{حقيقته} ^{حقيقته} ان في الكلام من حيث اعتبار العلول
 في الصدق لم يصدق ان جميع اجزائها الالهة في حقيقته في الالهة في حقيقته
 الالهة في حقيقته في حقيقته ومنهم من اجاب بان حقيقته في حقيقته في حقيقته
 الشيء على ذلك الشيء في حقيقته حقيقته العلول نفس العلول بل ذلك
 شرطه شرطه مقادير الصور له **اول** ^{حقيقته} ^{حقيقته} ^{حقيقته} لان هذا
 الالهة في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته
 يتوقف على الصور بدون المقادير فانها لا تملك لذاتها ان تخرج كان
 هذا الالهة في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته
 فانه في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته
 فانه في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته في حقيقته

مردف عليه ما اردنا عليه لعل به الشبهة كما بعض المسوفين في الجواب
كتب في الجواب ان اطلاق العلة على العلة التامة اصطلاح لا معنى
ما سوقف عليه المعلول ولهذا عرفوا العلة التامة كمنح ما سوقف عليه المعلول
مخجلو الكيف التي سوقفها علة صفة لا جزء العلة التي هي الصفة ما فتدبر
وعند هذا اظهرنا من دفع السرور وما حصل **قوله** والسرور في السرور اوله
وكل مركب سواء كان محملا على غيره من مركب على غيره كغير العلة التامة
تمسك على معلولها توقف التي على نفسها من سن او لا صلح توقف التي على
نفسه كونه كمنح منه **قوله** ليس في الخارج منه مدخل في ذلك
لازم معلوم بان الامر بالخارج مع المركب والمركب في مدخل في كنه
شيء من الجوز والاشجار والمركب كانه كمنح منه لم يكن مدخل في ذلك
المركب اصلا وهذا يختلف ما اذا كان ذلك الامر جزءا اذا احتلج
المركب في اولى لذاته لاني رحمه فقط والى ان اصحح الى الجوز
ويجب ان يكون منسلا للامر ان يكون لذاته وان كان مدخل في مدخل الجوز
ايضا كما اذا كان جزءا تاما وانما انما صلح الى غيره فلم يكن الامر ملك الجوز
او جزءه بل هو في كنهه في كنهه والمركب ما كمنح منه ليس هو بل الصلح
لاني هو ما صلح في كنهه لان لا يكون هذا لازم لوجود الاجزاء
التي هي الصلح والاحتياج الى علة علة وعي بعضها ما سوقف على العلة لا صلح
مردف بخرقة الخارج والواجب والمركب الملو وهو عدم مدخلية المركب

كف

كف لا كان كمنح لزم عدم مدخلية الخارج والواجب لا ذلك
المركب في المركب المفروض وهو عدم مدخلية نفسه والواجب
ذاته **قوله** وكذا الخلل في كنهه الامور والامر والامر والامر
كمنح ان لم يراد به ان يكون له ذلك بان يكون المراد بالملكه ما حصل
الملك كمنح الوجود الخارج وما كمنح ملكه كمنح شئ في كنهه
ان يكون ملكه كمنح عدمه من غير ان يكون له ذلك وهذا هو الملكه
كان مراد اصطلاح عندنا والمركب اصطلاحا كما كمنح بالعماس الى
الوجود والخارج والامر ان اعتبارا للمركب باعتبار كنهه الامور والامر
لاستلزامه لهذا الاعتبار كمنح اطلاق الملكه على مثل غيره غير
الامر **قوله** انما على ما حصل لكل مركب ان يعدم على معلولها او ملكه
لان اطلاق العلة على العلة التامة على ما عرفت ليس اصطلاح المشهور
انما تقدم مرادها على علة ما علة ما علة لعدم اجزائها ولهذا عرفنا
ما سوقف عليه المعلول محملا ما سوقف عليه المعلول اجزائها واذا كان كذلك
كان لزم توقفها على كمنح عدم اجزائها **قوله** وعلى مراد هذا بدل علة
قوله مراد اذ في ما سوقف الكفل على ما هو خارج عنه اقول في هذا الامر
عدم كمنح العلة من الجوز كمنح التي على نفسه والعلو على مرتبة علة في كنهه
والامر **قوله** وانما سوقف ذلك لثبوت انتمها اما الواجب لذاته وذلك
ما اذا كان الواجب لذاته مرادوا كمنح العلة على ما سوقفها لثبوتها المراد

كف

صحة
الاصح
الاصح

لان جميع هذه اقسامه لا تدل على استناد اليه بل هو كمن يوجد
 انما نشأ عن ذلك ككل ما فرض انه على سبيل تلك بل هو كان مستندا
 الى غيره غير مستنده فليده وانما تلك ان المحل الذي يستند اليه فلا يصدق
 ان المحل يستند الى الله والى ما صدق عنه واول هذا الكلام من غير محال
 والتفسير لذلك في المعنى المستعمل في الظاهر وان لا بد منه من استناد المحل
 الى نفسه بالذات او لغيره معلون انه وان كان مستندا الى غيره
 مستقلا بهذا المعنى والاسس على ما ذكرنا حول المحل قبل هذه المسائل
 ما حصل ان يكون ما حصل المعلول الاخر على وجه ان يكون له
 عليه فلهذا كلفه ولو كان كذلك لم يمتدح عدم صدق خبره للعلية لا رتبة
 انتم ملزم انتم على نفسه والعلية على غيرها لا ملزم بعد هذا المعنى واما ما
 يذكره بعد هذا البحث فانه على ان المحل او كمن فاعل الكمال استعمل على
 كماله لانه لو كان لا يكون فاعلها فاعل الكمال لانه ليعتد كمن
 فاعل الكمال فانه يفتني على هذه الدليل الاول الى ان يسل ان يفتني ما يتصرف
 على ذلك وعلى ان المعلول يستند اليه او الى خبره او الى ما صدر
 عنه على ما صح به الطبع والاعمال على هذا المعنى وهو ان كل معلول
في يفتني هذا ما استند اليه منهم **اقول** ان المركب انما يكون معلولا ما
 جزوا واحد هو المكلف المحرف في الواجبات ولا واجب لذاته يستخرج عن
 العلة في المركب انما هو جزوا واحد من اجزاء سببها سببها سببها

استعمال

الذات

الذات كان مستندا اليه فما صحح الى الفاعل حقيقة كان له فاعل حقيقة خارج عنه
 وصادق على حقيقة تخصيصه بالمتعلق الكلام بالمعلول الخلق الى الفاعل
 وتتمسك المركب الموقوف اليه انما هو مجرد جزوا واحد في شخصه ان كان
 الى كل واحد من جزائه لذاته لكنه كما صحح الى الفاعل انما هو مجرد جزوا
 اخصيص الكلام بالذات الحقيقية والمركب الموقوف اليه عما به
 فبغيره ما فيه وجهه ان من الصورتين فرق فان في صوره استناد
 بعض جزاء المركب الى غيره فانه لم يمتدح عدم استعماله على المركب لان
 بعض جزاءه موقوف الى غيره فانه لم يمتدح عدم استعماله على المركب
 الا الى غيره او الى ما صدر عنه ووجهه عدم استناد بعض جزائه الى غيره
 بناء على انه واجب لذاته في ذاته العرفية لا ملزم عدم استعمال المركب
 لا يستعمل في اكد ما هو كمال الاجاد وهو المكلف الموقوف لذات المركب
 على تقدير سبب اشغاره الى الموقوف له ضرورة عدم استناده لذاته وواجبه
 على الوجه الذي هو على استغنى **اقول** على كل مركب من تلك المسائل التي هي
 من تلك المسائل التي هي مسماة بصادقها بعبارة ما هو ما زاد عليها او غيره
 وذلك لان كل واحد منها كالمطلوب عليها ما فوق معلولها في غير الموقوف له
 فوق المعلول الاخر على كماله وان كان على ما فوقه بواحدة وبهذه الفرضية على
 المسائل السببية او غيرها وكل واحد منها مسماة بالاحاد وانما
 المستند اليه المستند اليه الذي يستند اليه ذلك الشيء ولو لم يثبت طرفا منه

على

علم على الشيء نفسه ملك الطرات العر المعاصره فان قلت لا تعلم عليه
الشيء نفسه ملك الطرات العر المتساويه لان ملك الطرات انما يكتب عن متساويه
لان العود العليه اذ علم العلم انه لا يصفطه السله قلت الخ وصرح
تتابعه عن سلسل لا ولازم لانها هي الخه الموضعه على ان شيء من
و هو و قوله كان ما فهم لم يكن من المتشكك في انما هو راكوب
عريف والمفوضه عن علم من متساويه مقدر **و** قوله انما هو
ما ذكره **و** قوله معصود المعصود المعصود في كل كونه الخ
بجمله ولهذا اوردت راجح المرجوح في هذا السور في لا يرد شيء ما
اوردته لانه يرجح عن التمس الاول وما ذكره في حاشيته الخ
بوجه الطراد كونه ما على الكل كما قيل على التمس الاول في ان هذا
يحل مع عدم معرفه الاول بلجه وان هذه المقدمه هي انما هو
لا بد ان يكون على كل جزء من الخ محفوظه في هذا السور كونه لا يعرفه
حرفه الا اريد على المعصود الا قوله وان لم يكن الخ اذ لا يكون
علمه الشيء نفسه والعليه على سبيل القطع كعلم علم ما هذا ما راجح المرجوح
علم و عليه انما هو راجح المرجوح على ما فوق المعلوم الا انما هو
على جميع الافاق كان اول ما كان كونه على الكل ولان ما ذكره
ان كونه العلم المعصود او ما علمه العدل الموضوعه في قوله الخ
ان قوله من متساويه ما دلل انما ذكرنا **و** قوله لا يصفطه السله

محتاج **و** قوله انما هو راجح المرجوح انما هو راجح المرجوح انما هو راجح المرجوح
ما هو عليه الخ وما قيل في دفعه ما من التمس اللانم او لا رها كان كافي في انما هو
المرجوح المرجوح ان راض ان طرا الذر هو على لكل واحد من السله و ما اذا
فرض ان هذا الخ هو ما فوق المعلوم الا انما هو راجح المرجوح انما هو راجح المرجوح
الا اذا بين التمس في الجمل انه مقدر في ان ما فوق المعصود الا انما هو راجح المرجوح
معصود الخ و قوله انما هو راجح المرجوح و صغار الكل ما هو راجح
البداهات و الخ في هذا السور الى ان التمس في ملك الجمل على انما هو
لو كان كذلك معصود المعصود و عليه التمس بهذا في نفسه الخ و ما ذكره
على قوله **و** قوله راجح المرجوح **و** قوله انما هو راجح المرجوح
وهو انما هو راجح المرجوح انما هو راجح المرجوح انما هو راجح المرجوح
بصدق التعرف على كل واحد من ملك سلسل الرزق المعصود الا انما هو راجح المرجوح
واحد منها على لكل لا بعضه حتى انما هو راجح المرجوح و جواب ان ما ذكره
من راجح المرجوح من علمه الخ انه او كان البعض القطع انما هو راجح المرجوح
على ما هو الظاهر كقولك و قوله و انما هو راجح المرجوح انما هو راجح المرجوح
على الخ انما هو راجح المرجوح انما هو راجح المرجوح انما هو راجح المرجوح
لو انما هو راجح المرجوح انما هو راجح المرجوح انما هو راجح المرجوح
راجح المرجوح على ما هو الظاهر و قوله و انما هو راجح المرجوح انما هو راجح المرجوح
بما راجح المرجوح انما هو راجح المرجوح انما هو راجح المرجوح انما هو راجح المرجوح

المعول

هو ان الصاعق المستقل لا بد منه ان يكون موجودا في هذا الوجود من المعلوم
 ان هذا الوجود لا بد ان يكون له وجودا في سائر احواله او في سائر احواله
 فالجواب نعم ليس كذلك انما هو متوقف على المعول والذات ليس كذلك
 المعول على احواله لا على نفسه وقد عرفت ان اطلاق المعول عليها بالاصل الى
 اصطلاح احواله على ان يكون محققا ما يتوقف عليه الشيء متوقفا على ذلك
 الشيء ليس ضروريا وانما ان موجود الشيء او وجوده في الشيء متوقف على ذلك
 الشيء فهو في احواله الفوق يقع بمره هنا في احواله وهو متوقف على وجود
 الى ما على استقلى هذا المعنى الى ان كان موجودا مع هذا المعول لم
 يتوقف على شيء اخر غير هذا وعندنا هو الحق الواجب بان لا يكون
 عن ذلك ما على اننا نعلمه في الاحوال وانما على الاول فلا يجوز ان
 يكون هذا الوجود امر بسيطا ومع هذا يتوقف المعول على وجوده في غيره
 غير مستنده اليه بل انما يتوقف عليه ام لا فيقول **والصواب** ان ذلك وقع في العطف
 في النقل **فوق** عن ذلك بل في الايراد في الامور المتساوية
 اليه وهو اول الراسد ان هذا المسلك وان لم يكن مستتبناك بطلان
 فمهم منه ونسب برهوتهم ان امره في قولهم نحن نصدده بطلان ان يصدده
 بطلان في انشائه واجب بل امره ان يصدده بطلان بعد ان ثبت انما هو
 كان محقودا بالوضوح والقرينة عليه ان اول الكتاب تفضل
 به او بالاجابة الى ان المراد ان المعول يصدده بطلان المقام الاول وهو

مفاد

معنا بطلان التسعة على ما علمه المحقق ان تعريفه ليس مجرد معناه بل
 بهد على قوله في المحقق الى احد خارج عن سلسله عمل الافراد ان الامم منه
 ان يكون المعول في الخارج على الاحاد والذات هو في سلسله وهو في وقت
 المعول لا يخرج الا في النهاية ومع هذا هو في صدره بان كل المعول فيها
 لئلا لا يتطابق المسخ هذا العلم انه لا يخرج الا في ان العلة الثانية
 من الخارج وهو في وقت المعول الاخر فان الشيء في الاصل غير خارج عنه
 لم يصدق ما يجب به غير حساسا كونها في نفس الجواز انما هو في
 ولا تحذف منه فتمام **والصواب** انهم لا بد لهم بان هذا انما الى ما
 يعرفه بعض ما يتجه عليه انت الصاعق منها فذكر **والصواب** ان
 كونها على المعول ليس هو في امره او في كلهم ما هو في الاول كما اراد
 بلفظ الصواب والاول في المقام انهم لا يرون ان ذلك المسخ المبرح هو ان
 العلة الثانية بمعنى عن ذلك انما هو في الاول انما هو في الاول
 نام ذلك لا يثبت ما سات عدم جاز ان كانهم جواز ذلك **والصواب**
 بانها ان كون العلة الثانية اول مقتضى وجهه انما هو في
 جواز كون الشيء عليه ان نفسه في الجواز في باب انما الصاعق في
 ان يخرج ابتداء احتياج المعك المفروض اوله الى علة مستندة الى كون
 علة ما في نفسه وان السوء في ذلك من حكمه غير محذور في كل حكم ذلك

ركبها كان البسيط والسبب في ذلك ان الابدان باب الابدان كلفه
 المنع وعلما ما ذكره في باب المنع لم يمنع باب الابدان ثم لا يخفى ما
 في قوله من بناء من المنع في قوله من قوله كلفه المنع في
 وليس كذلك في قوله من قوله كلفه المنع في قوله من قوله كلفه المنع في
 قال في قوله من قوله كلفه المنع في قوله من قوله كلفه المنع في
 الوردية اعتبار المنع في قوله من قوله كلفه المنع في قوله من قوله كلفه المنع في
 كونه قوله من قوله كلفه المنع في قوله من قوله كلفه المنع في
 لا جاز في قوله من قوله كلفه المنع في قوله من قوله كلفه المنع في
 جزاءه وكلفه المنع في قوله من قوله كلفه المنع في قوله من قوله كلفه المنع في
 احد هاتين في ما فوق المعقول الاخر الاخر الابدان جزء للسلسل المعقولة
 وهو معقولة له وكذا ما فوق ما فوق المعقول الاخر الاخر الابدان جزء
 فوق المعقول الاخر الاخر الابدان جزء وكذا ما فوق ما فوق المعقول الاخر الاخر الابدان جزء
 تتناهيه لكن بلام سلسلته من قوله كلفه المنع في قوله من قوله كلفه المنع في
 الى المعقول الاخر الاخر الابدان الابدان وكذا ما فوق ما فوق المعقول الاخر الاخر الابدان
 وعلى العبد من بلام التسعة الابدان الابدان الابدان الابدان الابدان الابدان الابدان
 ابطال الابدان
 لانه على كل واحد من الابدان الابدان الابدان الابدان الابدان الابدان الابدان الابدان الابدان

استوفى
 في قوله

كلابه

كلابه على ان لا يخفى ان قوله من قوله كلفه المنع في قوله من قوله كلفه المنع في
 ما يمنع لسبب ما على انه لا يمكن ان يكون له في قوله من قوله كلفه المنع في قوله من قوله كلفه المنع في
 وليس كذلك في قوله من قوله كلفه المنع في قوله من قوله كلفه المنع في قوله من قوله كلفه المنع في
 نفسه كان وجهها كذا في قوله من قوله كلفه المنع في قوله من قوله كلفه المنع في قوله من قوله كلفه المنع في
 باب الابدان الصانع الابدان الابدان الابدان الابدان الابدان الابدان الابدان الابدان الابدان
 الوردية التسلسل الابدان
 الوجدان الابدان
 التسلسل الابدان
 الوردية الابدان
 الحاضر الابدان
 بهذا في قوله من قوله كلفه المنع في قوله من قوله كلفه المنع في قوله من قوله كلفه المنع في
 التسلسل الابدان
 الوردية الابدان
 الابدان الابدان الابدان الابدان الابدان الابدان الابدان الابدان الابدان الابدان الابدان الابدان
 الوردية الابدان
 الابدان الابدان الابدان الابدان الابدان الابدان الابدان الابدان الابدان الابدان الابدان الابدان
 الوردية الابدان
 الابدان الابدان الابدان الابدان الابدان الابدان الابدان الابدان الابدان الابدان الابدان الابدان

المحجب

في كل
منها
الاه

انما هي ما عرفت ان التفرقة في ذلك بين كونه كونه وعلمه وعلمه
ما لا يقع في مقام المنع لاجل التفرقة المذكورة وانما قوله ولهذا اختاروا
كون العلم الفاعل المستقلى في خبره ان عوضه وهو ان لا يراد عليه
بان خبره كونه الشيء عوضا لنفسه لانه يمتنع بان يكون ذلك في
الاجزاء كونه الفاعل المستقلى الشيء لنفسه ذلك الشيء فانه في العود
عن الالوان التي ينفرد بالالفرد وهو ان لا يراد عليه وسجرت
الاشياء ان العلم في كلامه **قوله** لو كلفنا في فهمهم وانتم تقول
عدم كفاها ما تساجد الا للذي من ذاته فمك على علمه بنفسه بهف وانما
تساجد لافئونه ولا علمه بتسليم الاله الا الفاعل لما عرفت ذات
كافه في وجودها وانما كانه في وجود الحادث معلوم في ذاته على
انك تعرفت انه فرق بين المركب والسطين ذلك وانما اجاز في
البيضا كون عوضا لنفسه كان قد يملك **قوله** لكل الكلام في
ان الله في امثال ملك الامور على هجره ام لا تسر لصفته منه انما
ما كان ربه ارضه ما توهم بعض الناظرين انظر ان هذا الكلام لا
يبتدئ بان يذكر ربه بل على عوضه الا ان لا ان في وجود كل حادث
لا بهر سبب حادث ثم يتبعه متناهية وكثير هذا العمل كما لا
يكن ان لا ان ملك الامور لا جاز ان لا الحكم من الوجودات في جسمه

بمنطق

منقطع التسميه بانقطاع التسميه الذي هو الله ملك الامور للملم
مختص في الوجود وكل سابق له لا حتى عن انفسه في مقامه في استيادته
عمل على ان لا يطبق عند الحكماء في جازمه وعند الحكماء جازمه و
لهذا اجتزأ الحكماء في صده والحدوث عن القيد الى الراجح كلف
المحلول عن العلم التام على اختصاصه الا ان في نفسه لا انما ذات
في ذاته وليس قدم العالم ولا كونه **قوله** يعلم ما شاء ما شاء انما
انت انما تعلم جوابه ما شاء انما انما علمه **قوله** ليسوا في مقتضى
اقول بذاتنا وصدق ربه في غير هذا الموضوع ان العلم
والعلم مطلقا لهما سمانا في الوجوده وذلك بطل
يركضه اجزاء لكل منها نظرا الى النظر ان النظر الى الوجودية من غير النظر
الذات الشيء فيها وكلامه مناعا على التوقي من التحسين كما هو الظاهر
وانما عند التحقيق فذلك داخل في الممكن لذاته كلف ولو حصل التقسيم
على الظاهر من اجل في الوجود مثل ذلك ان علمه كونه كونه محسوس
الكليات والوجود لهما وكذا المركب من الوجود معلوم الاول في
في الوجود انما صدق علمه لربك وهو نظرا الى ان الله هذه المخزاة
قوله ان انما علمه كونه كونه العلم التام لغيره العلم غرم على صدر
كثير العلم من العلم اذن يصور في انفسنا وذا نيز قول اولم كونه انما

اتقوا رومهم على علمهم والكلام على ما ذكره عليه السلام
 ان العلية انما هي ما علمها وعلم عدم انصاف العلة وانه لا ينعكس
 عن ذلك كما قالوا ان العلة التي هي العلة في ذاته الا انما هي في علمها
 عن الوجود فالعلم انما هو العلة مادام ما هي في ذلك انصاف العلة
 لم ينعكس على علمها بل ما هو في علمها في علمها في علمها في علمها
 المسماة بان العلم انما هو العلة في علمها في علمها في علمها في علمها
 كعلم العلة العامة من العلمات عن العلمات في العلمات في العلمات
 ما ذكره محمد بن الحسين في قوله ان العلم ليس له اول ولا اخر ولا
 اول ولا اخر لان العلم في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته في ذاته
 حاشية قوله في العلم انما هو العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 العلم انما هو العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 انما هو العلم في العلم
 والعلة التي هي في العلم
 من علم العلم في العلم
 مثل العلم في العلم
 ان العلة التي هي في العلم
 المسماة بان العلم في العلم

العلم

الفاعلة كما في علمها في العلم
 لان في علمها في العلم
 او هو المعلوم وبالعلم في علمها في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 علمها في العلم
 عن العلم في العلم
 ولا بد من علمها في العلم
 كعلمها في العلم
 ان يكون لها في العلم
 وجودها في العلم
 ان يكون في العلم
 بان العلم في العلم
 قوله في العلم
 العلم في العلم
 ان العلم في العلم
 او العلم في العلم
 العلم في العلم
 العلم في العلم
 العلم في العلم
 العلم في العلم

عدم المنافع في العدم التامة لا يلزم بساطة او الامكان والاحتياج
 التشرذم والوجوب كل ذلك ما سوف علمه المعلوم وكان واهلا
 العدم التامة وهو محقق في جميع المعلومات وقد دفع رحمه الله العوض عن
 الامكان ما لا يخرج من باب المعلوم فلم يخرج من باب العدم من ان العدم ما
 سوف علمه المعلوم وسما دمج تلك العدم ان المراد باحد الامكان
 او المحر ما سوف علمه المعلوم لعدم امكانه في قول وكذا المبدأ ومن
 بعد الموقف الذي هو الاحتياج وانما الاجوب في كل من في التقص
 به ان عوض المعلوم الذي كان علمه المماثل بسيطه وهو ان كلامه
 رحمه الله افراسا بقول الكلام في التماثل الذي هو الاحتياج العلم
 ان ان في المراد بساطة العدم التامة ان لا مركب منها مجموع في
 الخارج فينفع التقص بالشمع وعدم الملائمة انه ان لا مركب من
 بنسبها مجموع في الخارج او بعد ذلك من غير ان سوف علمه المعلوم في
 في الخارج صدق التقص ما عدا عدم الملائمة اذ في المراد بساطة
 ان لا مركب من العدم الا بوجه المشهور وهذا هو الظاهر **ورس شرط**
 عدني ما يكون ذلك الشرط العدمي او الوجودي وهو العوض الذي
 هو الملزوم للعقد بوجوده في القاطرات الذات متحققه في التقص
 شرط بشرط وجوده او عدني او العدم في الثالث كانت الذات

مقيد

مقيد بضم الاء والواو الصادقة عن نفس الذات والواجب عن
 ما اشترى بالذات المعلوم للوجود لا بل في مقيد للوجود والعلم في وجوده
 والمقيد للوجود في مرتبة الافاقية التي قبل مرتبة الوجود لا بد ان يكون
 والمهية في الوجود لم يكن موجودا في مرتبة **موجود** ولو حصر عند الكسبية لال
قوله هذا هو الظاهر ويراد عليه قوله رحمه الله فيما عطفه اعلمه في بعض
 العدم التامة والاعتقاد في المنع والاشتباه كما في باب المنع والاشتباه
 ان السؤال المذكور متناقض ومناقض في الوجود رحمه الله ان
 هذا وان لم سوف علمه الكسبي على ما كان في المطالب في وجوده
 وفيه ففهم ان العوض ليس في وجوده كما في شرط الكسبي **موجود** في العدم
 الصورة لا يوجد في الخارج في زمان من الازمنة الا عارضه للعقد
 المادي في غير ان وجودها الخارجي لا يتفك عن العوض ولا يحسم علمه
 بالزمان ولا يلزم منه ان يحسم وجوده في الخارج بالذات
 وعرضها للعقد المادي بل الحق انه ما لم يوجد في الخارج اولام العوض
 في الخارج والمقيد ههنا هو العدم التام دون الزماني والاشتباه
 متفرد في اعتبارهما بشرط الازمات والوجود في اعتبارهما بشرط
 الازمات والوجود في العدم ان اعتبار الشيء بشرط شيء مفرد على
 بشرط ذلك في كلام الشيخ لعدم الطبيعة بشرط شيء الطبيعة

شرط شي لعدم بسط الكوكب واما قوله في ذكره كالمعتمد
 فقد كثر ان ما فعله عنهم محمول على انه سهل لانه لو كان المنه السند
 مقادير صحيحة لا اداب لم يورد على الله وجهه اني سويها لا
 يحل المنه الذي ارده في قوله انت جزم في معاني الخبيث وذلك
 السؤال الاول ان كان سهلا لا كما هو الظاهر في قوله بعد و
 كان جوابه من معاني السند كما سمع في قوله لم يورد في قوله
 تقدم كل فردهم الكحل المحمول والاك ان معناه السند السليم
 في جوابه من معاني السند والاد ان في كمال الاول في جواب
 المنقول على المعاد منه وفي معاني السند والموجود في قوله
 بحسار السند الاول ان الخي ان اثبات المعاد في الجسار
 الاعتبار الاول وهو بحسارها موقوف على ما في الكلام
 لوجه عرضه على اعتبار الاول كصحة وجهه انما هو انما
 على وجهه بحسارها موقوف في ذلك انما هذا لا اعتبار على
 المعلوم قلنا المعلوم لما علم انما هو السليم والاحتياط والاحتياط
 في قوله هو ما ظهر في كمال بحسار على المعلوم وقد فهم من قوله
 ما عارض في قوله كمال معناه ما في نفسه في عينه وما ذكره في قوله
 مع ما ذكره ما في نفسه وجهه في قوله قلت **لان** انما في مقادير

في الشرط وان لم يكن موقوفا عليه لكنه شر كمن مع الشرط المشهور
 في كونه حار فلهذا لا يحسار وجهه مقابلية باطلا وفي ما قلنا به
 المقام على وجهه لانه ما لا يتوقف على ان يكتب هذا الكلام و
 ذلك ما ان في عينه مفهوم لشيء محمول عليه في قوله مشهور وطائفة
 في تحقيق واحد حتى كما ان عينه الصالح انما وحمله عليه يتوقف على
 ادراك الامم العويب مع عينه شيء لا في تحت الملمة والمفهوم لا يمكن
 ان يتوقف على شيء في ذلك لانه الظاهر ان ما نحن فيه من ان **ان**
 انه انما في جميع الافعال الذي هو عن المركب **ان** حاصل كلامه
 في انما في هذا المقام منع كونه محمول الا في عين المعلوم في صورة
 عدم كونه محمول في الصور **ان** ذلك في صورة كونه محمول في ذلك
 فيكم ان ليس عرضه ان هذا المنه يخص بالصوره الا في عين
 المنه في ذلك في قوله في قوله من الصور **ان** انما كان
 الا في عينه في صورته في قوله في الصور **ان** انما كان ما صدرها عين
 المعلوم وما لا يحسار الا في قوله من الصور **ان** انما كان ما صدرها عين
ان في هذه الصور **ان** على المعلوم سرعا وسررا **ان**
 منته في الصور **ان** انما منته لما لم يكن له اعتبار **ان** لا يمكن ذلك
 منس في جواب ذلك المنه **ان** في ذلك **ان** لا يحسار **ان**

هي محصل اعتبارها في الحقيقة وذلك ما في حجب الاجزاء بشرط الترتيب
 الواقع فيها من جهة الموصول وجمعها الماخوذ لا يشترط
 الترتيب وعلما هو اعتبارها مسوقة في العلة العامة متقدمة
 عليها وعلى الموصول ولا يستبعد في المراجع لعدم اعتبارها في
 اعتبار الاول على المحل الذي كثر في المراجع لعدم اعتبار العلة
 بشرط اعتبارها بشرط الترتيب على ما في قوله **قوله** في الموصول في وجه
 من جهة حجب العلة الاجزاء للعلة العامة انهم قالوا ان الاربعة اشياء
 ليس في كبرها اشياء اشياء ولا في جبرتها وواحد على جملة وحدات
 اربع فما يحصل منه لا اربع يمكنها حصول الوحدات الاربعة
 التي هي في حجبها اشياء اشياء وانما في حجبها اشياء اشياء
 الوحدات وبعدها لا حاجة الى اشياء اخرى وهذا هو **قوله**
وانت حصرنا ما ذكره في العدد جار في الموصول ودفع العلة العامة
مركبة من كل واحد واحد ما يتوقف عليه الموصول لزم المركب
المختلف من كونها من المركب مع الفاعل والصوره والركب
مع الفاعل والمادة والمركب بها حجب العلة الماخوذ ذلك في
المتفاد حجب العلة العامة مركبة من كل واحد واحد ما يتوقف
عليه لا حجب العلة العامة والمركبات المتخذة في الكثرة المتقدمة ذكره

وحاشية

في حاشية التجريد ان هذا الحكم مع العول يشمل العدد على الصور
 طه لاسترفادها مع نفي الصور بعضها فان العدد في حجب
 الوحدات بلا انصاف واحده وحول الوحدات والعدد في حجب
 الاعداد انهم **قوله** ما نقلنا تبين ان ما اوردوه منها طاهرا
 جديا ليس في حجبها له رهم له وقد اشار الى ذلك في النسخة المسقوفة
 في هذا الموضع وهو زيادة قوله **قوله** ما اوردوه منها طاهرا
 لا قوله **قوله** في حجب العلة العامة في حجبها طاهرا اذا لم يكن
 ارتباطا حاصلا في حجبها ان **قوله** الملاحظ في حجبها لا ارتباطا
 في حجبها كما بناه في حجبها العامة وانما في حجبها **قوله**
 كون كل جزء من الاجزاء من العلة العامة وسعدا عليها لا يحل حكم
 حجبها الاجزاء منها ولا شأن كونها عن الموصول كما لا يتقدم كل جزء
 على الموصول بلا واسطة كحجبها الاجزاء عن كل واحد حجبها
 كحجبها من شأنها في كل جزء لو اوسط فلم لا يجوز ان تخرجه عنه لو اوسط
 العلة العامة فانهم **قوله** لو لم يكن حجبها الاجزاء من العلة العامة
 لكان ما يعتد بها اذ خارجا عنها وكلاهما باطلان قلت هو في حجبها
 اجزاء التحليل في عدم توقف حجبها على حجبها كل واحد في حجبها
 سوف ذلك الشيء في حجبها كلف ولو ادرج ذلك لم يصور ان يورد

المراد من هذا المقام الاول انه لو لم يكن عينه العلة لما كان
قوله **قوله** بل نقول يحصل ان هذا الفاعل هو الذي هو ذلك لا يتم حصوله
الفاعل من حيث العلة الخارجية في المعلوم المفروض لا يتم الا
الى العلة الخارجية المقصود به وانما علمت ان يخرج كون العلة
انما هي المعلوم يحصل كونها الفاعل في عينه بناء على العرف
فيما على فنه وانما ان يحصل كل فاعل من الفاعل وهو ما يظهر
في الوجه الثاني وتعرفت ان عدمه في حق **قوله** العلم ان
قوله ان ملك العلة على خصوصية الملكات المفروضة **قوله** لا يظهر
انما على ملك القواعد خصوصية بالمعلوم الذي وجد تصوره بالمعلوم
ما يذره الصوري له وحده لا كما يستبان قلت ملكه فيها ان يخرجها
ليس ملكا بل يخصها هنا وجب ومكنت ووجوب وممكن الكلام
انما كان ملكا فان قلت هذا المعلوم لم يكن ملكا في ذاته لكان لذاته
انفردت بخصاله الموجوب فيها قلت ملكه فيها بان هذا **قوله** وحده
معرفة في المقدم او قول الوحدة المعجزة في المقدم منها لو اجترت كانت عم
في الحقيقة والامسار ان لو كان المعجزة حقيقة التامة في حروفها **قوله**
عن ان يخرج ملكا وقد كان العدم باسمه جزئيا في هذا المقدم
بالفعل هذا المعلوم والمراد من ملك الوحدة والهيبة الاحتمال

كأنه

المراد من هذا المقام الاول انه لو لم يكن عينه العلة لما كان
قوله **قوله** بل نقول يحصل ان هذا الفاعل هو الذي هو ذلك لا يتم حصوله
الفاعل من حيث العلة الخارجية في المعلوم المفروض لا يتم الا
الى العلة الخارجية المقصود به وانما علمت ان يخرج كون العلة
انما هي المعلوم يحصل كونها الفاعل في عينه بناء على العرف
فيما على فنه وانما ان يحصل كل فاعل من الفاعل وهو ما يظهر
في الوجه الثاني وتعرفت ان عدمه في حق **قوله** العلم ان
قوله ان ملك العلة على خصوصية الملكات المفروضة **قوله** لا يظهر
انما على ملك القواعد خصوصية بالمعلوم الذي وجد تصوره بالمعلوم
ما يذره الصوري له وحده لا كما يستبان قلت ملكه فيها ان يخرجها
ليس ملكا بل يخصها هنا وجب ومكنت ووجوب وممكن الكلام
انما كان ملكا فان قلت هذا المعلوم لم يكن ملكا في ذاته لكان لذاته
انفردت بخصاله الموجوب فيها قلت ملكه فيها بان هذا **قوله** وحده
معرفة في المقدم او قول الوحدة المعجزة في المقدم منها لو اجترت كانت عم
في الحقيقة والامسار ان لو كان المعجزة حقيقة التامة في حروفها **قوله**
عن ان يخرج ملكا وقد كان العدم باسمه جزئيا في هذا المقدم
بالفعل هذا المعلوم والمراد من ملك الوحدة والهيبة الاحتمال

قوله بل نقول يحصل ان هذا الفاعل هو الذي هو ذلك لا يتم حصوله

وهو ان المركب من الواجب مستلزم الاول لا يستلزم الثاني
 من جهة اعتبارها بمشهور ذاتها وهذا هو الحق مشترك بين الطرفين
 وانما ان لا اعتبارها في خصوص احداهما هو الواجب من جهة
 لا تدفع على المركب بل انما تدفع في العلة التي هي ماسوفة على المعلوم
 فلا بد منها من اعتبار الواجب بين العلة لانه مرة من جهة كونها
 لانه لا مركب المعلوم المعلوم من غير اعتبارها في ذاتها مع قطع النظر عن
 الوجود مرة من جهة كونها فاعلم ان المركب ليس بالاول ولا هو الواجب من جهة
 الوجود وفيه ان المركب من الواجب المعتبر من بين من المعلوم الاول ليس
 عين هذا المركب في الجواب فيقع الشبهة اذا تمكك بها على عينه
 العلة التي للمعلوم لا عدت فيهما عليه اياها في الشبهة التي تبيته
 صدر له قعان ان المصروف قد يوجد بعد هذا الغائب في واحد
 انه الى عليه بهذا الاعتبار هو من المخرج وفيه يوضحه فصل النقطه
 عليه بهذا الوجه مثل هذا التوكل وهذا الوجه كثير او قد يختلف في الحكم
 فان يخرج القوم كسبهم او علم هذا التوكل ان يجمع وجودها معا هو كما هو
 انما اعتبارها في كل واحد من وجهين في وجوده فبما في ذلك على ان
 وجودها معا بانها فان نزلت الكسب اليها انما مفضل في ذلك كما يحتاج
 في الجواب لان انما هو موجودان عند الواجب كقول من هذا الوجه ان كان

هذا هو الحق مشترك بين الطرفين
 وانما ان لا اعتبارها في خصوص احداهما هو الواجب من جهة
 لا تدفع على المركب بل انما تدفع في العلة التي هي ماسوفة على المعلوم
 فلا بد منها من اعتبار الواجب بين العلة لانه مرة من جهة كونها
 لانه لا مركب المعلوم المعلوم من غير اعتبارها في ذاتها مع قطع النظر عن
 الوجود مرة من جهة كونها فاعلم ان المركب ليس بالاول ولا هو الواجب من جهة
 الوجود وفيه ان المركب من الواجب المعتبر من بين من المعلوم الاول ليس
 عين هذا المركب في الجواب فيقع الشبهة اذا تمكك بها على عينه
 العلة التي للمعلوم لا عدت فيهما عليه اياها في الشبهة التي تبيته
 صدر له قعان ان المصروف قد يوجد بعد هذا الغائب في واحد
 انه الى عليه بهذا الاعتبار هو من المخرج وفيه يوضحه فصل النقطه
 عليه بهذا الوجه مثل هذا التوكل وهذا الوجه كثير او قد يختلف في الحكم
 فان يخرج القوم كسبهم او علم هذا التوكل ان يجمع وجودها معا هو كما هو
 انما اعتبارها في كل واحد من وجهين في وجوده فبما في ذلك على ان
 وجودها معا بانها فان نزلت الكسب اليها انما مفضل في ذلك كما يحتاج
 في الجواب لان انما هو موجودان عند الواجب كقول من هذا الوجه ان كان

هذا هو الحق مشترك بين الطرفين
 وانما ان لا اعتبارها في خصوص احداهما هو الواجب من جهة
 لا تدفع على المركب بل انما تدفع في العلة التي هي ماسوفة على المعلوم
 فلا بد منها من اعتبار الواجب بين العلة لانه مرة من جهة كونها
 لانه لا مركب المعلوم المعلوم من غير اعتبارها في ذاتها مع قطع النظر عن
 الوجود مرة من جهة كونها فاعلم ان المركب ليس بالاول ولا هو الواجب من جهة
 الوجود وفيه ان المركب من الواجب المعتبر من بين من المعلوم الاول ليس
 عين هذا المركب في الجواب فيقع الشبهة اذا تمكك بها على عينه
 العلة التي للمعلوم لا عدت فيهما عليه اياها في الشبهة التي تبيته
 صدر له قعان ان المصروف قد يوجد بعد هذا الغائب في واحد
 انه الى عليه بهذا الاعتبار هو من المخرج وفيه يوضحه فصل النقطه
 عليه بهذا الوجه مثل هذا التوكل وهذا الوجه كثير او قد يختلف في الحكم
 فان يخرج القوم كسبهم او علم هذا التوكل ان يجمع وجودها معا هو كما هو
 انما اعتبارها في كل واحد من وجهين في وجوده فبما في ذلك على ان
 وجودها معا بانها فان نزلت الكسب اليها انما مفضل في ذلك كما يحتاج
 في الجواب لان انما هو موجودان عند الواجب كقول من هذا الوجه ان كان

موجود بذاته وعلى موجود به انتهى واعرض على المصنف رحمه الله
 الموجود في هذه الصورة هو الواجب معلوم الواحد والمستلزم
 وادراكه في وجه التخصيص كان مستعدا كما ذكره ولا شك ان كان
 كل واحد منهما موجودا فموجودا في صفة وانما هو المستعد
 يكون ما نفيها واحدهم احاده وانما هو مستعد فيهما
 المكنى الموجود لا بد له من علة سواء كان واحدا او مستعدا او موجودا
 غير تجل او مفضلا اذ الاحوال والتفصيل انما يرجعان الى
 الملاحظة ولا يوجد احدا في نفس الاخر فاذا اعتبر الواجب
 في اول المعلوم الاول فلا شك ان مجموعها هو لوجه لوجه او
 موجودا في كليهما معا وضمن الله الاجماع في ذلك وانما الوصف
 في ذات ان عينه وهو موجودا في كل واحد من كليهما
 موجودا في كل واحد من كليهما معا وان لم يكن وصف الواحد موجودا
 اذا كان موجودا في كليهما معا وهو ممكن كما يجب ان لا يحد
 فلهذا هو على كل واحد من كليهما في نفسه على كل واحد من كليهما
 وهو واجب على بعض العاطل في هذه الصورة انما الحسب كسب
 ان ذات ان عينه في هذه الصورة يمكن ان لا يجب على كل واحد
 اعتبارها الى الاحاد على لان ان ذات ان عينه في هذه الصورة
 فبما في ذلك على كل واحد من كليهما معا وان لم يكن وصف الواحد موجودا
 اذا كان موجودا في كليهما معا وهو ممكن كما يجب ان لا يحد

هذا هو الحق مشترك بين الطرفين
 وانما ان لا اعتبارها في خصوص احداهما هو الواجب من جهة
 لا تدفع على المركب بل انما تدفع في العلة التي هي ماسوفة على المعلوم
 فلا بد منها من اعتبار الواجب بين العلة لانه مرة من جهة كونها
 لانه لا مركب المعلوم المعلوم من غير اعتبارها في ذاتها مع قطع النظر عن
 الوجود مرة من جهة كونها فاعلم ان المركب ليس بالاول ولا هو الواجب من جهة
 الوجود وفيه ان المركب من الواجب المعتبر من بين من المعلوم الاول ليس
 عين هذا المركب في الجواب فيقع الشبهة اذا تمكك بها على عينه
 العلة التي للمعلوم لا عدت فيهما عليه اياها في الشبهة التي تبيته
 صدر له قعان ان المصروف قد يوجد بعد هذا الغائب في واحد
 انه الى عليه بهذا الاعتبار هو من المخرج وفيه يوضحه فصل النقطه
 عليه بهذا الوجه مثل هذا التوكل وهذا الوجه كثير او قد يختلف في الحكم
 فان يخرج القوم كسبهم او علم هذا التوكل ان يجمع وجودها معا هو كما هو
 انما اعتبارها في كل واحد من وجهين في وجوده فبما في ذلك على ان
 وجودها معا بانها فان نزلت الكسب اليها انما مفضل في ذلك كما يحتاج
 في الجواب لان انما هو موجودان عند الواجب كقول من هذا الوجه ان كان

ذات الوجوب والمعلول الاول وانما في المعلول الاول ليس تحتها
في ذاته الى نفسه وليس الوجوب الذي تحتها في ذاته ليس هناك
الانانية والذاتية فلهذا ان ذات الاشياء ليس مما جازي كل وجه
من اجزاء اوله من نظر ان تقف على الكل اما اجزاء تحت الذات
من اجزاء الالهيات وعلى هذا الكافي ما هو الوجه في الشفا قالوا
اللاذية والصوره على الذات والمهمه في حساب المعلول اليها تحت
الذات والفاعل والعاية على ما يوجد كصف لا وجهه الوجوب
والاشياء ليس لا هذا الواحد وذلك الواحد فالنظر انما هو محض ذاته
ليس هو الوجود في ذاته ذلك وجهه هو ان تحت هو ان في ذاته
الواجب مستقيم عليه وهو واحد وهو واحد في كل ما جازي
فقد استخرج على النظر انما في عدم حصول الماهية وكذا
الوجوب لا يدل على غير حصول الكلي الا ان في عدم حصول الكلي اليه
كف الوجود في عدم انتفاء كل واحد واحد من كل ان في عدم
احصول الكلي اليه الله لم في جميعه الا بين عدم حاجته الى غير الوجود
في كل ذلك اعتبارا من اجزائها حصوله ثم هذا ذلك عالم العقل
بهم فالتفت قد ثبت ان كل موجود لا يمكن ولا شك ان
موجوده وصف لا يتبين ليس واجبا فيجب ان يكون مكنيا على الوجود
الوجود في نفسه والمقيم في نفسه واجبا ولا مكنيا اول الوجود غير معتبر

اما وجوبهم

في

في جميع المقسمات على ما ذكره المصنف في حاشية الحاشية ولا اعتبر في الوجود
الوجود اعلم من المصنف والاعتبار على ما عرفت ولا خفت بالاول الكلي
الوجه المفقود من المكنات الضرورية التي لم يزل في العقل الذي
كان الكلام في مكنية انما في نفسه من غير ان يكون حكما عليها بانها
مكنية ولو سلم ان لم يطق عليه انه مكنية اصطلاحا فيجب ان لا يكون
من وجوده ما لا يذكر في صدق على جميع احواله الذي هو عينه ان جميع
ما توقف عليه هذا الموضوع ولا يخفى للعلوه التام سوى هذا فيثبت
مطلبه من تلك الجهة الشبهه على عينه العلة التامة للمعلول وعلى
عدم تقديهما عليه ولا يعلق الغرض ما يصح اطلاق لفظ المكنية
اصطلاحا في تلك حال فان قلت قد استشهدتم بحصول الترتيب
في هذا من ان قلت مع كلامهم هو ان المتعدد تحت التعداد جميع
لا اوله او جميع الالهيات وصف التعداد لا في ذاته التواتر
خبر باقر نالون شناعة ثم اعلم من كلام صدر المتفكرين جوابه
وهو انه ليس غير رب الى نفسه ولا لم يكن له ان كان قائدا لم يطول
الكلام في ذلك ما يراون لا يعلم من ذلك خيال اعلم منه مما
ثم اعلم ان هذا القائل الناظر في كتاب اجاب عن السؤال الذي
اورد في المحرر وهو ان يكون له في نظرنا في هذا المعنى في

الاول

في حساب تقديرات
الاجاب

ما هذه النفاذ ان احتياج الكثير الى احواله من جهة كثيرة لا حثرت
الذات مع لا يلزم دخول المعلول الا في حق العلة التي لا يخلو لان العلة
التي لا ذات بجملة لا تصفيتها التي هي الكثرة وانت تعلم انه على هذا
لا يلزم دخول العلة المادية بالصورة في العلة التي لا ذات بجملة
ما انفق عليه وما يكتسبه الكثرة احتياج الكل الى احواله من حيث
الذات مع ان ذواتها ليس سوى ذات الاجزاء الا لا يخفى على من
له اوقى شوقه **قول** كل ما كان مستندا الى نفسه بما هو اسطر او لا
فتمسك الى احواله قولها بمنزلة في العلة المستندة بالتفصيل المذكور
وهو ان يستند المعلول اليه او الى احواله الى ما صدر عنه يعني ان بعض
المستند الى النفس التي هي مستند اليها بما هو اسطر وتلك التي لا يلزم لا يلزم
في ذلك التعميم في جانب المستند الى الصادرة عنه وكيف يجعل المستند
الى نفس الشيء ثم ما يكون بما هو اسطر او بواستطرحة اوج يلزم من اصل الآ
او كما يستند الى الشيء مستندا الى احواله وكل ما استندنا ما صدر عنه الشيء
استند الى احواله وكونه كلما استند الى الصادرة عن الشيء استند الى نفس ذلك
الشيء بل يخرج وكونه ما صدر عن الشيء لانه داخل في المستند الى الشيء
بواسطر ومنه بقول العلة وجزء المعلول لها مستند وان في الاز
المستند الى نفسها كما يتبين في المستند اليها باعتبار احوالها

فان المستند الى احواله اكثر المستند الى احواله من جهة مستند
بما هو اسطر الى ما فوق المعلول الا في حق العلة التي هي الكثرة وهو كل واحد
ما فوق المعلول الا في حق العلة التي هي الكثرة وهو كل واحد ما فوق المعلول
الا في حق فقط ولعله رحمه الله تعالى ذلك قال تعالى ان كل من سبي
الى النفس على احواله اكثر المستند الى نفس احواله او المستند بما هو اسطر
الى احواله الذي هو عليه مستند وان دخل المصطلح اكثر المستند الى نفس
الشيء مما يتبين في احواله على سبيل المثال او يتبع لانه جعل الاستند
الى الشيء ثم من ان يكون بما هو اسطر او بواستطرحة لا يلزم ما اورد
قول كل جزء من شيء هو احواله على غير الاستقلال الاستند الى الشيء الذي
جزءه الى ما صدر عنه وكان المستند الى ما صدر عنه في احواله اكثر المستند
الى احواله فاذا لم يكن المستند الى النفس في جانب العلة كانت العلة
في العلة لان الكثرة الاستند اليها هي في نفس احواله وفي نفس احواله
مرتبته واحدة فالصواب ان يترك من البين حديثه الاول ويلزم
ان كل واحد من مستند اليه المستند الى احواله في اجتماع الكل المستند
المستند اليه كما قرره **قول** بل **قول** في احواله على الاطلاق كما يتبين من المحققين
ما يتبين المستند اليه في صدره في احواله على سبيل المثال الكلام
مستند في احواله على سبيل الاجتماع ولا يخفى ان الكلامين **قول** الاول

الاول
الاجزاء
الاجزاء
الاجزاء

ان يقال هذا هو المقال الاول لان كل ما كان شرا منه هو احد من اقسامه
المستقلة عن السراج **وربما** نقول لا يظهر كحصيل هذا ترجيح ما ذكره
ويبان لمصدره وكيف في هذا الفائدة **و** هذا يرجع الى المعنى المذكور
اي شرا منه اي مصدره وهو ما فوق المعلول الاضطرالي غير النهاية
واحد والاضافة اني ان هذا الاعتبار اخيرا لا **والاول** **والاول**
ان لا يذكر المعلول المحل التام اقول اراد بها المنزلة التامة لان
المترصد يقصد بصدق علمه ان قوله في قوله عليه ان الكلام في العالم
المستقل **وربما** لا يحدى كترتفع شئ من نفسه **وربما** يرجع الى ما ذكره
اولا الى قوله ان قوله وانت ما مضى لك بان الحق هو
ليس ما ينبغي اقول مراد المصدر من المنزلة التامة هو الفاعل المستقل
للعلة التامة ولذا يعرف بالمعجز التامة ومراده من كون المنزلة التامة
في الجميع صحيح ملك السراج ما ذكره اولاً في قوله يرجع الى ما ذكره اولاً
ان اراد برجوع اليه ان هذا الجميع الاول هي بعينها اقسام الجميع
التي تضاف في هذا الرجوع اذ لا ياتي في كونها وان اراد
ان هذا بعينه هو الاول فظ الفاعل وفضل المقدم انه قد مر
عند جواب النقض ان على ان العلة المستقلة للجميع لا تستعمل
فجاء ان المستقلة لاحادها وهذا امر من قد توهمه ان في فاعله

المستقلة عنك السلسلة ان جميع ملك السراج التي كل واحد منها مستقلة
واحد من احادها وقد علمت ان الفرق بين قوله ملك الاحاد مستقلة
التي الوجود الاول وبين قوله ملك المجموعات كما في الثاني وقد مر نظره في
لاحادها فانما كبره من الواحد اسلم من احد اذ هو هنا وجه نظر الثاني
بين الوجهين وان الحق هو الثاني في قوله ما مضى انت ان الوجود
في هذا النقض هو ابراهيم بن الفروق بين الاستيعابين قال ثم ان قوله
وانت ما مضى لك خبر بان الحق هو الثاني ليس ما ينبغي ان يقال
بان الكلام باطلاه كما علم ان الظاهر المتبادر من كلامه قد سكره ان مراده
من العلة التامة هو الفاعل المستقل المعامل للفرق عليه على ما دل عليه سبق
كلامه فمما على الجميع المحسوس ما مضى من السراج ما ينبغي ان يقدم ما ينبغي
كلامه عليه وعند هذا الظاهر فتم يتدفع ما ذكره بان مراد المقدم من العلة التامة
الجميع لا الفاعل المعامل ان اقول لم يكن ان من المقدم وجه نظر الى كلام
نظره قد سكره حيث اطلق العلة التامة على ملكه فمما على ذلك واد اول
كلامه قد سكره وعلى العلة التامة من كلامه ما ذكره فتدبره وينقل الى موضع
آخر لانه المرفوع بالكلية وذلك لان الفاعل المعامل لا يوجد في هذا الوجه كذا
كونه بعضه من السلسلة كما ان هذا عمل شرا كما المندرج تحت الاول المذكور
كلامه وجه وذلك لان الاستيعاب الى البعض الاخر الخارج عن الفاعل

المقام **تسرح** ما يتوقف عليه المعلوم لا يتكلم في الفاعل نحو
 في ان تقابل كبح ما يتوقف عليه المعلوم اوله ذلك البعض الا
 بعض من تلك الامور التي فيها **تسرح** وما ذكره في قوله مردودا
 حصل المعلوم محققا الى الفاعل الماخوذ عنها الوجه الثاني في قوله
 على الجملة او بعضها بعد رعدم الاستعمال في الاخر خارج ان
 وقع فيه كما هو الظاهر في قوله ان ذلك الفاعل فقط في الجملة
 كان الترتيب وقع في المركب من الفاعل **تسرح** تلك الامور جميعها
 والظن كلامه انهما من ذلك المركب هو اللفظ التام بينهما
 كونها تاما جملة تامه رجمه على المعلوم طارده من رده في الحقيقة
 لا يتم الا اذا اخذ الفاعل مع تلك الامور المركبة منها
 وعبر عن ذلك الى الخارج عنه وفي نفي السهولة تتم الا اذا
 اخذ الفاعل مع رفا حرم عدم كونه لغتها وادله لما
 تطابق اجزاء الكلام ولو ادعوا وراى ان فترق البعض لا
 اعتبار المركب حصل ما شق النسبة ذلك الضرر صاعدا
 بالمرء المشهور او غيره قدس سره كما لو كانا **تسرح**
 وكله في قوله ان الفاعل **تسرح** قدس سره هذا التوجه
 بليسا وتبليسا لا يمتنع لثبانه قدس سره وذلك ان تام

في قوله تسرح ما يتوقف عليه المعلوم لا يتكلم في الفاعل
 في ان تقابل كبح ما يتوقف عليه المعلوم اوله ذلك البعض الا
 بعض من تلك الامور التي فيها تسرح وما ذكره في قوله مردودا
 حصل المعلوم محققا الى الفاعل الماخوذ عنها الوجه الثاني في قوله
 على الجملة او بعضها بعد رعدم الاستعمال في الاخر خارج ان
 وقع فيه كما هو الظاهر في قوله ان ذلك الفاعل فقط في الجملة
 كان الترتيب وقع في المركب من الفاعل تسرح تلك الامور جميعها
 والظن كلامه انهما من ذلك المركب هو اللفظ التام بينهما
 كونها تاما جملة تامه رجمه على المعلوم طارده من رده في الحقيقة
 لا يتم الا اذا اخذ الفاعل مع تلك الامور المركبة منها
 وعبر عن ذلك الى الخارج عنه وفي نفي السهولة تتم الا اذا
 اخذ الفاعل مع رفا حرم عدم كونه لغتها وادله لما
 تطابق اجزاء الكلام ولو ادعوا وراى ان فترق البعض لا
 اعتبار المركب حصل ما شق النسبة ذلك الضرر صاعدا
 بالمرء المشهور او غيره قدس سره كما لو كانا تسرح
 وكله في قوله ان الفاعل تسرح قدس سره هذا التوجه
 بليسا وتبليسا لا يمتنع لثبانه قدس سره وذلك ان تام

البعض

البعض انما هو ان يجعل تلك الامور جزءا تاما في النفس كجمله
 منها ورفا عن جمل الخدم والظن ما يصنع او لا يصنع المفعول ما يراه
 ان عن البعض هو المركب كما هو الظاهر من قوله على طاق من اجزاء
 كلامه ولا يسطر مما **تسرح** لكن في ههنا في قوله على طاق
 في زمان المفعول او الفاعل شرط المقارنة في الاول لا محال
 ذكره لان وجه الفاعل المقارن جمع ما يتوقف عليه والعدد على المعلوم
 ضرورة ان كل مفعول سواء كان سطر او مركبا وعلى التام هو
 لا فرق من ان يجعل تلك الامور جزءا او شرط في وجوب اللفظ
 كما لعدم العدد انما في المركب كما في الفاعل مستخرج به المفعول
 لا عليه فكل مفعول اللفظ انما في المركب ولا يكون اللفظ على المفعول
 المشهور كما في ذلك الفاعل الماخوذ في اللفظ وهو اللفظ
 الفاعل مستخرج ما يتوقف عليه المعلوم كما في المفعول على نظر
 والطلاق اللفظ على كاطا قها ان كان حرفا فلو كان على المعلوم
 لا يتم لعدم الشيء على نفسه او اللفظ هذا المعنى كلف اللفظ مقدم
 والادام اللفظ على ان طلب مسماها كونه نفسا من مفعولها ان لا
 كان كونه كونه اللفظ على نفسه بل انما على الشيء على النفس
 ذلك الشيء طلب حيا في كلامه قدس سره ما يدل على العناد ذلك

تحت قال وهذا الخ من غير علمه لنفسه اذ لا لازم في نفسه غير متمسك
 بتدريج في وقت ما فيه انت الف قد عرفت بالعرض به ما فيه **قوله** هذا الا
 يدل على ما اوردناه من ان هذا العجب اولى هذا العقال في مقام استواء
 الدم وكان ارجحيا ما كلف باختلاف الاذواق وليس حرا او عوجيا
قوله في الرد في شرح اولى الرد في تصحيح هو مجردة للعلمانية
 البحث والتعيين اقول هذا الموضع ما اوردوه وهو انه لا بد من اقول
 ووردوا ووردوا في شرحه في هذا الشق ويلما في نظره في
 بخصوص هذا الدليل وليس عرضا له لا يمكن استدلال اقول عليه
 عرض اقول ان لا يمكن انما كلفه وليس به الا في الشق الا اول
 وقع ما اوردوه وهو انه **قوله** ردها له ذلك اقول في
 اهم المهمات بمنزلة الطالب ان سدى في كونه ودمه في علم
 بعد فقه لا مانع هذا الدليل ولا لا نبات في دليل استخراج اقول
 انما لو كان العاقل المستقل في كونه هو اجزا بينها استخلاصها في علمها
 ودرجت ما سبق ان طرأ الذي يصح ان يكون ذلك هو ما هو في
 الاحكام الاخر لها ليس لا تفقوا كل واحد من تلك الاحكام في
 المحلول الاخر منها في كون محلوله لا حاكمه ولو كانت هذه الجملة
 على ما على كل واحد منها في كلفه واحده منها على وجه يخرج تلك السلسلة

اثنان
 في الحال من الفه مثل ما اقول في الحال من الفه
 مثل ما **قوله** في كلفه احكامه ٤٤

بالسلسلة

في السلسلة فتدريج معلولات وعلى تلك المعلولات بنا في كل واحد
 من معلولات تلك السلسلة على اختلافها وعدد المعلولات اقل منها
 لا بد على عدد معلولاتها اقل منها والاشتمال للسلسلة على كل واحد
 اقل من بعض غيره وان لم اشتملها على عدد كلفه معلولا وهو صواب والمقصود
 لان المعلول في ان كلفها احدها منها معلول لبعض الاسباب ودرج علم
 ان كلفه على النقيض من كلفه لربما ان كلفه الشيء على نفسه اذ في تقدير كلفه
 كل منها معلولا على ذلك ان كلفه على كل واحد منها على ما عليه المرتبة والا
 لزم زياده العدل على عدد المعلولات في قدرات وبنها نظرا في كلفه
 على كل واحد ما حاز غنمة في المرتبة بعض ان كلفه على كل منها نفسه في
 ما في ما على بعد رعي في ان شرطان في نفس انما يتوافق
 المعلول الاخر ليس فاعلا لكل واحد واحد او اذ كلفه معلولا
 تقدم على اجزائه في ان كلفه في كلفه على الا فراد او مجموعها على
 في التقدير لزم ان كلفه بازاله كل واحد واحد او اذ كلفه معلولا في
 برهانه واذ هو على المعلول الاخر من كلفه ما فوق المعلول الاخر في كلفه
 نفسه او برهانه او كلفه في كلفه ما فوق المعلول الاخر في كلفه
 الاحكام على برهانه على اختلافه في كلفه المعلول الاخر في كلفه
 وان اشتمل على لزم ان كلفه بازاله كل واحد من كلفه او اذ كلفه

فلو ان كان يحض كل مجموع من اجزاءه ارتباطا بين اجزائه وكما
 انما لما يفر من العلة التامة العلة لكل مجموع من اجزائه ما في
 في الحقيقة نعم يمكن اصلاح كلامه بما ذكرنا فندبرتم مراده من الموتر الملو
 عليه ساخر من يندفع مادركه بقوله ان الموتر هو الفاعل كما وكذا
 مادركه بقوله ومنه علم ان مولد ان الموتر الى قوله الموتر والابحار وانما
 دوروه بقوله والله يخفاه فنفوه ان الشيخ قد حقق في طبعمات الشفان
 العود القوية لركب ليست الا الاجزاء والفاعل الفاعل خارج عنها
 قال ثم الفاعل والغاية كما يناسب ان يخرج من مركب
 المفعول فان الفاعل اما ان يكون منها لهما وهو مكوّن سبباً
 المادة القوية للمفعول كما سبباً قرباً من المادة المفعول او يكون
 محيطاً لهما وهو مكوّن سبباً لاجزاء الصورة والغاية
 الفاعل في انه فاعل بسبب الصورة مكوّن سبباً لاجزاء الصورة
 والغاية بسبب الفاعل فالماضي القوية من التي هي الموتر
 انتهى ومن عادة الشيخ ان يصدر محمداً به كان بسبب وكما على
 باله العلة الشراذم وكذا سد فقه قوله وكذا الحكم الكلي واليك
 لان مراده ان المحض اراد ما لم يزل التام جمع الاجزاء وجمع الآ
 قد يكون علة تامة كما في المركب الواجب لهما والعقول العشرة
 بل سائر المحللات وقد لا يكون كما اذا جعل الواجب حاراً غير

قوت

العلم

نفس

فلو ان كان يحض كل مجموع من اجزاءه ارتباطا بين اجزائه وكما
 انما لما يفر من العلة التامة العلة لكل مجموع من اجزائه ما في
 في الحقيقة نعم يمكن اصلاح كلامه بما ذكرنا فندبرتم مراده من الموتر الملو
 عليه ساخر من يندفع مادركه بقوله ان الموتر هو الفاعل كما وكذا
 مادركه بقوله ومنه علم ان مولد ان الموتر الى قوله الموتر والابحار وانما
 دوروه بقوله والله يخفاه فنفوه ان الشيخ قد حقق في طبعمات الشفان
 العود القوية لركب ليست الا الاجزاء والفاعل الفاعل خارج عنها
 قال ثم الفاعل والغاية كما يناسب ان يخرج من مركب
 المفعول فان الفاعل اما ان يكون منها لهما وهو مكوّن سبباً
 المادة القوية للمفعول كما سبباً قرباً من المادة المفعول او يكون
 محيطاً لهما وهو مكوّن سبباً لاجزاء الصورة والغاية
 الفاعل في انه فاعل بسبب الصورة مكوّن سبباً لاجزاء الصورة
 والغاية بسبب الفاعل فالماضي القوية من التي هي الموتر
 انتهى ومن عادة الشيخ ان يصدر محمداً به كان بسبب وكما على
 باله العلة الشراذم وكذا سد فقه قوله وكذا الحكم الكلي واليك
 لان مراده ان المحض اراد ما لم يزل التام جمع الاجزاء وجمع الآ
 قد يكون علة تامة كما في المركب الواجب لهما والعقول العشرة
 بل سائر المحللات وقد لا يكون كما اذا جعل الواجب حاراً غير

عن طبع المعجز كالمسك كالمسك ...
كأن هذا المعجز لأن كونها ...
في الكمال كالمسك ...
وإن كان هذا المراد ...
مطلقا ...
جبران ...
ان احرازها ...
علمه ...
الى ...
الشيء ...
الشيء ...
فقد ...
بالسر ...
ان علمها ...
حسب ...
وغير ...
رغم ...
على ...

الصدق

الصدق ...
علمه ...
بالسر ...
في ذات ...
قوله ...
مختلف ...
لان ...
ارتباط ...
خارج ...
اقول ...
عرفت ...
اقول ...
اصل ...
يرتبط ...
وجه ...
الجزء ...
ان ...
الى ...

لعمركم ان الكلام باليد في ذلك من قى لا بد من الحجج من موجد كون ارتفاع
 الكل بالكلية او بالعمارة او بعضه او جزاء متشقا بالنظر في العلم
 يتشجع صرح انما الصموم عدم المعلول بالنظر اليه لا يصح ان يكون علته معلوم
 كل واحد منهما انما يتشجع لعدم ما لو ان عدم كل جزء استلزم عدم الكل
 والى ذلك من كون كل واحد منهما لا يحد ذلك كون حادها من الحجج لا يصح
 منه ولو كان يصح او داخل في كانه يصح واصلا لانه على الاول وانما
 صدق على ان لا يملك عدمه بالنظر الى ذاته كان واحدا لانه لا يفتقر
 الى هذا النوع من دفع الله ما ذكره في دعوى لانها اذ لا يمكن حسابها
 واهلا لما لا يملك كون ذلك له من جهة العلم نظر الازالة وكذا
 لا يتوجه تولد الحكم في انما المطلوب وذلك لا اولها
 هو ان ذلك كما علم على احد ان كون عدم الوجود عدم الكل على وجه
 البعض ودر هذا للحق الشرف من ان في حاشية المصنف وفي حاشية
 وحاشية شرح الخضر في الاصول ادعى بعد كون الوجود لکل علم ان
 عدم الوجود هو عدم كل واحد منهما الكلي متشقا بالنظر الى ذاته لانه
 الوجود واجبا لذاته ههنا واما اذا كان عدمه عدم الكل وليس عليه
 بل على كل سلب يتمايز تمايز الملكات وظهور ان وجود الكل غير متشقا
 فكذا عدمه غير متشقا اذ الكلي الازالة ان يكون عدم الكل مسبب
 عن عدم الوجود متشقا بالنظر الى العس الوجودي فلا يمكن الكل او الوجود متشقا

العدم بالنظر الى ذاته حر كون واجبا لذاته على قول المصنف
 نقول لان العلم متشقا فان قلت لا يدخل شرح تسامح الحجج الى
 متشجع بمعنى المذكور في هذا المنع بل كونهما اصحاب الحجج الى مرجع
 شي من الاله الى ما صدر عنه يمكن ان لا يتم ان العلم متشقا
 بما يتشجع عدم المعلول كما ان يكون خارجا بولده الا كانت الى اجتهاد
 قال قلت ادعى اصحاب الحجج الى مرجع ليس بشيء منه الاله والى ما
 عنه كيف يمكن ان لا يتم لو لم يكن الى علمها متشجع عدمه وذلك لان
 العلم لا يتشجع احدا يتشجع الحجج اليها ولست نفس ذلك انه دخل الوجود
 انه علمه الحجج ولا حادها بغيره عنها وذلك علمه نظر ان ملكها متشجع
 انما ظهر وروى على بعد تفسير العلم قد يفهم ما في السلب واليه
 اشار رحمه الله حيث قال بان لا يتشجع وجود شي من الاله الى حاشية
 الى ما يستنبطه الغير بغير التوقف على بطلان وجوده المنع المذكور
 وهذا العلم لا واجب الوجود وذلك لان ملك العلم لو كان ملكه
 كان له علمه وملك الوجود لهما لا حادها عنها وكان ما حادها اليها
 بالحجج فلم يمكن ما فرض على مسبقه متشقا **قوله** ليس هذا بل على
 الاول لا لا والى ذلك في قول السوال منع الاحتجاج الى الموصل
 بالحق المذكور وانما اشار اليه بقوله في نقول لانها والى
 ما ذكره بقوله ولو تم ذلك وانما قوله في الحجج فذلك بل حقيقة ليس

اراد ان يذ الطري على عصبها ما ذكره المستدل في مرضه ان هذا
 لما ذكره من انه لو كان اراد ان يذ الدليل ثم انحران السر ان
 والنت مرفوعان على الاول فالعقد هو الاول فلهذا بعض النسخين
 والاول على ان قوله انه قدمه اراد منه ان الموجد مستقل لكل
 صحيح هو صحيح العقل مستقلا فانه وذلك يعني عليه ان اراد ان كان ذلك
 لم يصح القول باحتياج الحق الى عقد مستقلا عن كونه مستقلا
 الى ما صدر رد الحق بالسلسل كما استدل عليه الاية والى ما صدر
 واستدل على ان قوله العقد الكلام عنه لم له السنه الشيخ المذكور
 سواء تخلصه **قوله** لا يترك كلامي في ذلك من بعض المقدمات
 ثم احال الثاني الى سابقه فاعلم اني في **قوله** لا يترك كلامي
 فهو لا يدل على ان حاله هذا مقدمه ادعائه والفاء لتفصيل البيتين
 لتفصيل **قوله** ترى من ان اعراضه من وجهين لا يذهب عليك اجماع
 مقدمه الى ما سبق انما يصح الحسن واليمين فيما سبق ولم يسن ما سبق هذا
 مع قطع النظر عن كون الكلام تاما في نفسه اولا ولا في غيره
 ولو غير تام فكله في نفسه تام او قطعه او رد الاخر اضر لما هو المعنى
 والاصل في الذكر في غاية السجدة والكلف **قوله** وكل ان في
 ان الشيء اذا كان واجبا كان عدمه محال بالذات لا اولى به الدليل
 بل اذ انت المتعاقبة العر المتناهية وهذا السلسل جائز على وجه عدم

لعمري

لصحة صدره الى وث عن القديم وذلك لتسلسل في المعونات والواجب
 ليس واحدا في التسلسل ولا طرقاتها فلا بد من فاعل لا معد وبيان ان الواجب
 ليس على عقد مني منها بل العقد مستقلا لكل منها هو الواجب مع كونه
 السابق على ذلك الواجب فانه عدمه اوضح لم يلزم التخلف عن العقد مستقلا
 حتى يكون جائزا لعدم كل واحد مع وجهه على العقد وهو الواجب مع المعونات
 السابق على وجهه وان عدمه مع عدم كل المعونات ليس محال لا لانه
 طر ولا لانه اذا لم يكن له ان يجب به وجهه على وجه عدمه ليس محال
 هو الواجب والواجب ليس واجب به وجهه مني منها لا ليس عليه
 مستقلا وجهه كالمسح التخلف عنه والتخلف عن العقد العر المتناهية
 علم مسح في الوجهين لعدم وهو التخلف على وجهه وكذا هو الواجب ان
 لو علموا بزوالها جازم زوال ذلك الوجه القديم وهو مستند الى الواجب
 وانما يتبادر او اوسطه قديم وكذا عدمه محال والذات انما ثابت قدمه
 اتمت عدمه ورضيه ذلك بطلب حرمه من حيثها فانتهت له عن خارج الجواب
قوله فاعلم ان الظان وجهه العر المتناهية وضع مقدمه اولى على وجه
 الى الواجب وانما جملته ذكر الوجود والواجب اذ في نفسه على انه
 حكمه الوجوه والواجب اذا كان وجوده المعلوم على وجهه عدمه الواجب
 على وجهه وجوده بل وجهه **قوله** فانه يجب يظهره على الصادي
 بوجه لا عدم ظهوره الا ما ذكره في كونه سرا لما تقدم واولئك من في

ما على الصاوق في كلام الله حمده ونوهه ان الوجوب بالغير غير انه
 صفة شرطية وذلك ما في اذا وجب العلة وجب المعلول نظرا
 ان وجوب المعلول في هذا العالم ليس وجوبه في العالم وهو بطلان
 بل هو في الواقع اما اذا اكدت وجوب العلة وذلك بان
 يستشر وضع المقدم في موضع وضع اللاحق فيحقق الوجوب في اللاحق
 ثبت اذا وضع المقدم ما لم يكن في الواقع كما علمت في
 العبرة بنسبة المقدم للاحق فيحقق الحكم على الممتنع في مقدم
 المقدمات على مقدم الحكم على الممتنع بالامس القليات كما لا يخفى
 بهما ان الحكم على مقدمه كذا لا يخفى الا وجوبه في مقدمه كما
 ان الحكم على مقدمه لا يدرى ما هي الشرطيات في الوضوح المذكور
 عروا في ذلك وجوب واقعي على اللاحق المذكور في الواقع
 فلا بد ان يثبت وجوبه في كل من كونه حلت صفة في مقدمه
 اخر هو الوجوب بالغير هذا اذا افترقا الكلام على العلة ووجوبها
 واذا افترقا العلة عنها لانه شرطيات كانت مقدمتها كما هو
 كسفيح وضعها وضع اللاحق الذي هو الوجوب بالغير في التيقن ان
 يثبت في اللاحق كما هو لانه في مقدمتها التي وضع اللاحق في كسفيح
 وهناك وضع مقدمات غير متساوية ما هي المقدمتان واللاحق
 المقدم الاول لان مقدمه وضع المقدم وصفه على الممتنع كما انها

حله

حله صفة حكم الله فيها ما حكم الممتنع وتكليفه عند ما لا انه حكم فيها
 بعد ان يحل في صرح الى الحكم الشرطي في كل حكم صرحا اخر هو الوجوب الواقعي
 بل اللازم هو الوجوب الوضوحي **قوله** واللفظ يخفى في الكلام
 اول الوجوب في النسخة التي هي انما هي ما لم يرد وجوبه في ما هو
 في نسخة واللفظ ان في نسخة كان الوجود بل الوجوب **قوله** المقدم
 العلة ما في العلم الطولي المذكور في تمامها موقوف على ان العلة
 بل لا بد ان يكون على سبيل لكل واحد او على ما يجزؤه في اودون ماها
 حوط العلة وانما تلك المقدمه هي في الامور العارضة واللاحق في اللاحق
 اذ لا يرد الا في نسخة ما لا يخفى الى ما **قوله** واللفظ في الحكم
 ما في ما ذكره في صرحا في ايراد كان الطولي الثالث يرحى الى الثاني
 ما في ذلك ان مراده من ان الطولي انما هو في ما لم يرد وجوبه في ذلك
قوله بهام وان ادعى البهامة منه في ان يصرح في حتم من اللاحق
 اللاحق في السكوت في قولهم ان في السبب عن المكلف كما في ان العمل
 حكم مقدم المقدم الوجود في السبب تقدمه عن فرق من كما في غيره
 واللفظ المراد من الوجود ما هو ممدد انما هو في الكسب الدار من حتم
 به صفة في اللاحق ان هذا لا يرد في اللاحق هو اللاحق في اللاحق
 ما في اللاحق كما في الوجود والعام بالحق في المقدم اللاحق الوجود
 او كما في اللاحق كما في الوجود والعام بالحق في المقدم اللاحق الوجود

ب
العلة

ومضى في كتاب الله السلي هو المبره من جملة ما تقدم من حيث الذات
 يرجع الى العدم من حيث الوجود وهو المطلب في ان يخرج من ما تقدم من الحكم
 مستلزم وانما هو من ذلك نظر الواجب فلا بد ان يكون انما هو
 يعنون ان سائر ما لم يعنى احد من ذلك سائر الملكة لان عدم قول
 بذلك لا يدل على عدم حوازمه العفل بل لا يجرى الى المراد من عليه او
 غير المراد ورواها اول وبعثها **الواجب** وسببها من
 الاول من ما ظهر من حيث وجود الملكة اول ايم صرح بان الحكم كما
 الملكة اما المبره من حيث الوجود الملكة بالمراد ان يكون لها بصور
 الملكة وانما بعد ما عطف الملكة بغيره وهو انما هو طرف الوجود بالمراد
 نظر الى اية الحكم كما حده الى المبره من حيث الوجود وهذا العنى ان يكون
 حصره ان الممكن هو النسا ورواها ليس من ما عني ان هو ان الممكن انما
 من العدم بالمراد ان الوجود والعدم انما عني ما ذكره من الممكن وحده
 كما ان مراده من حيث وجود الملكة الواجب على كونه في وجودها
 من حيث لا يكون له له ولو ما كان هو النسا ورواها **الواجب** من
 ان كان الواجب على كونه له فهو في ظرفها وانك لا يخرج من ذلك الواجب
 الى في السلسه تكون الواجب عطفها وانما انما هو اصل الى الواجب **الواجب**
 غير السلسه من الواجب ان الملكة لا ارضي منها انه اول او كان **الواجب**
 ما رتب العفل للسلسه كان الموقوف ان العفل مستلزم لكل واحد من السلسه

لأنه

فادوا الصالح الى ادم خارج عنه فان كان ذلك الخارج عليه مستلزما
 العاقل المستقل وان كان غير مستلزما فان الحكم الواجب **الواجب**
 توارى به العفل المستقل من خارجها اذ لم يتم الى ذلك الخارج
 لفرض كونه له واستحقاقه عنده لغرض كون ما فوقه ما هو داخل في السلسه
 عليه مستلزما وحينئذ الكلام بطلان التمس في العفل مستلزما للمطلوب
 العفل المستقل هو صفة فطلبه في الكلام على العفل انما في الواجب
 كلفه كون مستلزما فان اردت كون الواجب مستلزما لها انما عطف
 ذلك سبب الواجب حصل لطلبه ان الذي يقطن بالتمس الموقوف وقد حصل
 لانه وان في الواجب في الى اها السلسه كغيره انما على ما عني صارت
 كما في بعض الامم الخارج الذي هو الواجب من جهة انما على سلسه
قوله انما يدل على بطلان المدعى في قوله هو ما اذا كان في
 العفل مستلزما وانما انما لم اذ تخصيص التمس في العفل المستقل
 في تم الكلام في اية لم بطلان التمس في تم الكلام في اية بطلان
 انه ورواها ذلك لان العفل الواجب كان عليه مستلزما لبعضها وانما
 لم يورد في العفل مستلزما معقول **الواجب** واحد على سبيل الاجتهاد فادوا
 كان الواجب على سلسه لم يكن في السلسه على سبيل المدعى في العفل
 في بطلان المدعى وانما التمس لبعضه تخصيص ولا يخرج منها قبله او عني
 اول الكتاب **قوله** وسببها على ما ذكرنا وهو ان الموقوف لا يلزم ان

لوازم

ك

كون قد كان حرم معط الاجتناع الى المداخل وقد عرفنا بحسب البحث
معنى طريقنا الجوهري من المعاني وتوارها من سادس بصرها بغير
الاجابة فان الشيء ما لم يوجده في ما عرفت ولو انظر المراد من الحكم
والحكم لا يوجد الا بالاجابة والعزلة مكانه ان كان سادس ما عرفت من اجود
علوم الله واول ما يؤخذ به ان في حيز الشيء من المطالب في المطالب نظرية
بحسب العلوم وكذلك ما في ما عرفت وان من المعلوم منه سادس على قوله المكتتب
ان لم يكن الشيء معلوما لا يمكنه ان يكون غيره ولو انظر المعلومات في البلايا
وهي لا يعلم الا ان يكتب ان لا يعلم الكسب على المعلومات معلوم الله واول عظم
المقدره ان هو اشد منه الذي المطالب في اوله في سببه لا يقص على عدم
المعلوم من الكسب من اجود ان فذاتها مقترنا عينا في زمنية وذلك لا يمكن
ان يكون الا في سادس معلوم على زواجر المعلومات في اوله وادالك المعلومات
نسبها من كل معلوم في كسب كسب كل كسب معلوم في كسب اوله في كسب
حرمانه في اوله المدكو ومباين في اوله ان اثنان الواجب بطرق
منه على اطلاق الدور وسببها هو سببها من كل ما عرفت في الشيء
فبنو له بعد ما يحدده لو علمها في اثنان عنده الا انه قد لا يعلمها
المقدمه انظر له وادب منها المقدمه انه في حاسبه في قوله في كل خبر
الواجب حتم ذلك ما عرفت في الشيء فان شئنا في ذلك الشيء في كسب
وكذا الشيء انه لو كان هو اشد منه ان لا يسع العلم فان الال في مثالا

تعالى

لا يجوز ان يكون سادس ما عرفت في كسب ما عرفت في كسب سادس في كسب
فان بوسط الجدل من الشيء ونقطة شئ من المرات والما كسب في كسب
الى سبب ذلك ككسب الحكم ان وجود الواجب منه كسب في كسب ما عرفت في كسب
لو كان غيره فان تناظره انما ان كسب ما عرفت في كسب سادس في كسب
لوجوده في كسب ما عرفت في كسب سادس في كسب سادس في كسب
علم من ان ما في المقدمه مرود في كسب ما عرفت في كسب سادس في كسب
علمه كسب في كسب ما عرفت في كسب سادس في كسب سادس في كسب
ان كسب في كسب ما عرفت في كسب سادس في كسب سادس في كسب
ان كان في الوجود مرود في كسب ما عرفت في كسب سادس في كسب
وجوده في كسب ما عرفت في كسب سادس في كسب سادس في كسب
الكسب كسب في كسب ما عرفت في كسب سادس في كسب سادس في كسب
وازه واما التوقف الاقوى وهو ما عرفت في كسب ما عرفت في كسب
ما عرفت في كسب ما عرفت في كسب ما عرفت في كسب ما عرفت في كسب
الواجب هو عينه في كسب ما عرفت في كسب سادس في كسب سادس في كسب
المكاتب وان لم يكن في كسب ما عرفت في كسب سادس في كسب سادس في كسب
الكسب من رادسته فيها باطلان فغاية ان منظرنا مرود في كسب ما عرفت في كسب
نقطة هو الواجب وهذا المراد ان كسب ما عرفت في كسب سادس في كسب
وجوده في كسب ما عرفت في كسب سادس في كسب سادس في كسب

اثنان في كسب

اقول في انشاءه الى جميع ما هو واحد عليه ذلك ما هو صبره في بعض
ما هو هذا انشاءه الى ما يقع منها **قوله** باله في ههنا انشاءه الى
بكبارة **قوله** انت خبر ما في ههنا المقدمه ان هذا المقدمه امر
لانك في ههنا وجود ما ليس له في نفسه ووجوب الوجود في نفسه
لم يستطع ان يكون في نفسه لانه العلم لا يلزم به في السوطين
ووجوبه انما يبتدئ في العلم واما في جنات كنه لم يستطع ذلك
لعمدته في مستحق وجوده في الجنات العلم المتقدم وبنات في ههنا المقدمه
ووجوبه انما في العلم واما في جنات كنه لم يستطع ذلك
فمنه في ههنا المقدمه ووجوبه انما في العلم واما في جنات كنه لم يستطع ذلك
العلم في ترتيب القوة على وجوده في المقدمه المقدمه على مطلق المقدمه
ان المذكور في ههنا المقدمه العلم انما في المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه
لما في ههنا المقدمه العلم انما في المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه
المركبات على العلم ووجوبه انما في المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه
العلم المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه
موجبه في ههنا المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه
العلم المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه
العلم المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه
العلم المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه

قوله

الحكماء

هو ان وانه يحتمل العلم والقيام به انما عليه انما يحتمل العلم والقيام به
اعتبار آخر في نفسه الاول عليه الحكمة انما يحتمل العلم والقيام به
لعمدته وكان العلم الاجمالي مقدم على العلم التفصيلي كنه في العلم الاجمالي
العلم المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه
في كنه في ههنا المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه
عدم عدمه انما في ههنا المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه
العلم المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه
الاجمالي وليس كنه في ههنا المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه
بعض الصفات الحكماء في ههنا المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه
ما اصح ووجوبه انما في ههنا المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه
في ههنا المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه
ان ما حدثت كانه في ههنا المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه
في العلم ووجوبه انما في ههنا المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه
كنه في ههنا المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه
لعمدته كنه في ههنا المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه
وجوبه انما في ههنا المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه
ما اصح ووجوبه انما في ههنا المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه المقدمه

الصفحة

حتى تحصل الموجودات الذهنية واما انه لم يعم على جميع هذه المداد علم
بها بالمعنى وبان العلم وحده اصلا ولا بعضا على انه لم يعم على ما لا يوافق
مسلو صوره واما ان بعض هذه المداد او العلم قد يصدق بالذات على بعض
بذاته وان كان على مداه من جهة اصلا او صورا او اصلا على
لم يوافق في بعضها ووجهها في العلم لا يعنى الصلا ولا بعضا
ما ووجهها من جهة العلم الذات لا يعم على جميعها بل على بعضها
لا بد ان يصدق ما بالذات في تلك سائر على العلم كقولهم علم
بها نقضا واما المعاد ما بالذات في العلم كقولهم علم
فالواجب صدقها في العلم بها ولا يصدق في ذلك في تلك
وهي في العلم في انشاها في العلم وبنها في العلم
علمه في العلم في معرفة مفسر من العلم كقولهم علمه
تعالى في العلم في العلم واما في العلم كقولهم علمه
معلومه لا اول علمه في العلم في العلم كقولهم علمه
الحكاية في العلم في العلم في العلم كقولهم علمه
علمه في العلم في العلم في العلم كقولهم علمه
كذلك العلم في العلم في العلم كقولهم علمه
الصوره وواجب ان العلم في العلم كقولهم علمه
بذاته في العلم في العلم كقولهم علمه

انه لم يعم على جميعها بل على بعضها بل على ما لا يوافق
بها بالمعنى وبان العلم وحده اصلا ولا بعضا على انه لم يعم على ما لا يوافق
مسلو صوره واما ان بعض هذه المداد او العلم قد يصدق بالذات على بعض
بذاته وان كان على مداه من جهة اصلا او صورا او اصلا على
لم يوافق في بعضها ووجهها في العلم لا يعنى الصلا ولا بعضا
ما ووجهها من جهة العلم الذات لا يعم على جميعها بل على بعضها
لا بد ان يصدق ما بالذات في تلك سائر على العلم كقولهم علم
بها نقضا واما المعاد ما بالذات في العلم كقولهم علم
فالواجب صدقها في العلم بها ولا يصدق في ذلك في تلك
وهي في العلم في انشاها في العلم وبنها في العلم
علمه في العلم في معرفة مفسر من العلم كقولهم علمه
تعالى في العلم في العلم واما في العلم كقولهم علمه
معلومه لا اول علمه في العلم في العلم كقولهم علمه
الحكاية في العلم في العلم في العلم كقولهم علمه
علمه في العلم في العلم في العلم كقولهم علمه
كذلك العلم في العلم في العلم كقولهم علمه
الصوره وواجب ان العلم في العلم كقولهم علمه
بذاته في العلم في العلم كقولهم علمه

والصلا

والعلم

والعلم

والعلم

والعلم

والعلم

والعلم

هذه الصورة واخذ في المدعو عند دم وقته لعدله لما من له راجح
 المنع فالمنع منه منع كل المنع **وهو** لا يتم في المقادير العالمية
 ان هذا المنع ما منع مكان منع كل المنع وهو عرف حقيقة المنع في العالم
 والعالم **فمنه** اي لا يحتمل ان يكون واحد في الحد المتخصص بانه
 كلي في الحدود لانه ان اراد كون واحد في الحد المتخصص بانه
 كلي واحد مما اقاد الحد الزائد ان يقع في البرهان المقتضى منه ما عليه
 من الحد الزيادة نظرا انه لا يتصور بدون الترتيب والكلام في فرض
 عدمه وان اراد ان يقع ما زال كلي واحد مما اقاد الزيادة واحد من المنع
 مع انه يتفحص عند ذلك الحد ان تخصصه عند ذلك الزيادة كما يدل عليه
 مع انه لا يوجد في الحد الزيادة واحد لا يكون في معاملة واحد في ان تخصصه
 لان ما لا عدم رد ما اقاد الحد من عا اقاد الزيادة محيا والمشا
 ومع الاضطرار كيف وهو الى الترتيب والقول بزيادة عرمتنا ومع
 عرمتنا ما لا يكون ضروري البطلان فان الحكماء وجميع الاساطين
 والمنطق والقطاعات الى لا ساير احوال الجرم والذات الى وجود الاعداد
 العرمتنا يسمي بوجه الذات الى زيادة عرمتنا في احوالها
 ان بعد اسقاط واحد يقع عند عرمتنا من كانت المنقص منها كلها
 فاذا ذكره بمنزلة المثلث من انواع واحد واحد واحد كل من بانه
 واحد واحد الاحتمال بالمتخصص الاول المنقص لمحقق الترتيب وبينه

نلاحظ

ما بلغ انشا الراجح الى المساواة في العدد والله ما ذكره تفصيل لما
 اوردت الله وهو لا يقدر ما تعلم من احوال كون في الحد الزيادة
 ما لا يكون ما زالت شئ من النقصان ولا في احوالها ورواها ما
 من عدم وجودها في الحد الزيادة لا يوجد في معالجها من بطلانها
 تسمى الخليلين كما ارتقا به لعلنا لکننا مثلا اذا اطمنا طرفي حصل
 طرفي حصل احدهم منه يكون ما بين طرفي الطرفين الزيادة في طرفي
 النقص مع ان النقصان الاول ولكن احوالها على احوالها
 كلي جزء من النقصان ما هو ما زال في الزيادة مثلا نصف النقصان
 من نصف الاول ولكن احوالها رجب وكذا في النقصان بوجه ما في طرفي
 ينقص واحد من النقصان بانه كل واحد الزيادة لا يحال المنع
 مستند احوالها لکننا لتفصيل المنع ما في النقصان واحد بانه واحد الزيادة
 ولا يحتمل الخليلي الخواب ما ذكرنا والله ما زال في معالها في احوالها
 المقام بطلانها من عرمتنا من الترتيب في احوالها من كرهها فان
 توجد زعم ان كل ما يحتمل الزيادة والنقصان فهو مشاه ولم يعتبر
 اقتضاه الزيادة والنقصان التساوي المسكالي المطابقة العلم بان
 كل ما يحتمل الزيادة والنقصان يكون متساويا ما ان لا
 سراها ديات وجم النظريات واطل ان كل من احوالها ديات فان
 العقل جعله فانه منهم زعم ان احوالها من كرهها وان كان في شكل

صلته نهاية ردهم من قال بزيادة العمر المتساوي المسلمون تصح ان
 معدودات السداد معدوداته غير متساوية ومنهم من راعى ان الزيادة
 الالوان المقدرة له على عمر متساوية والاولى الدرر لا يجوز عددهم بل كغير
 حصو له في احيا وعمر متساوية على البدل ومنهم من ثبت في العدم واثبت
 عمر متساوية وكنه لك بعض التضييق الالف مرار لانها زيادة لها
 من بعض الالفين مرار لانها زيادة لها وكنه لك يعلم ان الالف
 الخاصة لا تارة لها والاولى كات في المسئلة والبرهان حداتها
 نهاية الالف ان كل هذه الالف في الالف والالف في الالف
 نقل لا يخرج عدد كلها فبذلك لا يجب لحدتها احيانا معتد بها
 العقلاء ليس كل ما يقبل الزيادة والنقصان يجب ان يكون متساويا
 فكيف حال العلم وهو سائر ما يقبل الزيادة والنقصان يجب
 ان يكون متساويا من البدنيات اقول فيكون ما يقبل الزيادة
 التسام في الكلام في العمر المتساوي حقيقة بالحقول وبعض من ذلك
 الاضدية كان عدم التماثل فيها هو ما لا يثبت ما حده لا على الزيادة
 عليه وبين المعنى لو يحد في ما هو المشهور بين الجمهور وذلك
 نقل ما تراه معدودات له في الفاهم هو ما لا يثبت ما حده لا على متناه
 من لا يقف وذلك ان سائر الزيادة في العلم وكنه انما هو مرات
 الاعداد وتضييقها وكنه ان سائر الحركات الحادثة في التقيد

في العلم

والبرهان حدونها ثم قال فان هذه القضية لا تصح الا بالبرهان
 ذلك البرهان لا يقرر الا فيمكن ان لا يطابق وبيان ان الموجب
 للتساوي هو ان يجب انهما ان نقص احد لا يتبقى منه شيء او يتبقى بعده
 ويزيد الا يجب ان لو عد روق بالعلم من العلم ان نقصه في مقابلة جزئيا
 من العلم الزايدة فانه اذا كان ذلك ممكنا لم يكن التماثل في
 الى حد لا يتبقى منه شيء او يبعث من الزيادة ذلك انما يخص مما يمكن ان
 لا يذوق جزئيا من العلم الزايدة مطلقا جزئيا من العلم الخاصة
 استعمال ان ينطبق جزئيا من العلم الزايدة على ذلك جزئيا من العلم الخاصة
 لا يتصور حصوله في غير احد من جرم اذ احدها جزئيا من العلم الخاصة
 مشغولة بما سببه جزئيا من العلم الزايدة استعمال ان يصير هو عينه مشغولة
 بما سببه جزئيا من العلم المشغول بما سببه جزئيا من العلم الزايدة جزئيا
 من العلم الخاصة وذلك يجب ان يهر الالف حث ينقطع العلم
 ويتبقى بعد ذلك من العلم الزايدة مقدار الزيادة واما الامور التي
 لا يمكن ان يطابق فليس هناك من جزأين بعينين مما هو مشترك فيهما
 جزئيا فيكون ان يابى جزئيا من العلم بينهما في العلم بغير احداهما
 كون واحد منهما مشغولة لصاحبه كس لا يفرم كون الشيء مشغولة
 ان لا يكون مشغولة لغيره والى المقادير ان المشغول بما سببه جزئيا
 ان يكون هو عينه في ملك الحاله مشغول بما سببه جزئيا فيكون

كانت المماسه وان تطابق نظري العقل الثاني من العوضين
لوعرض في الدنيا بها على احدى الجملتين بالحد الاخرى مرتب بها
جملتان كما يكون ذلك الاما على سوي واحد وان لعرض
بها على احدى الجملتين بالحد الاخرى وذلك هو لان العقل
لا يقوى على حصول اعداد لا بها به لها على التفضل وانما ان بها على بعض
احاد احدى الجملتين بعض احاد الجملتين الاخرى فلا يتم وفي بعض
في الكلي نظائر ما قلنا ان العقل في بعض العوضين اما لم يتم ولو وجد
ان تطابق وتبين ان احتمال الزيادة والتفضل لا وجه التناظر
ان بهذا الشرط اسهل اوله **عنه المماسه** اذ لم يكن جرمي التفاضل
لكل من احادها مرتب طبقا فتملكه كان يمكن ان تطابق وكما
البرهان منه وذلك لان الواحد الاول جرمي الجسيم اللذين ذكرهما
للنسبة يحكي ههنا لا اذ ما اورد عليه بعد ذلك لا يتم كون الشئ
متشابه ان لا يكون متساوية ههنا وذلك لا عند بعض المرتب الطبع
او الوضو اثنان تحقق المماسه الرئيس واحد احادها واحد
اخرى وان يقع احادها في مرتبة في جملتها كما يقع الاول نظير
به المرتبة في جملته من ذلك الواحد واحد او قد يكون نظير
وطا ههنا من المتاح في نظير ان يمكن ان السابق في قوة تحقق
الترتيب ونظير اعتبار من القوم ويظهر لفظ وجهه كقولنا

وربك

وربك هو لان العقل لا تقوى على حصول اعداد لا بها به لها على
او في صوره عدم الترتيب لا يمكن التطبيق الا ما يمكن كل واحد
احادها ما زاد واحد من الاخرى وذلك بعضيها حطتها على التفضل
ولا يكتفي ان جعل كل واحد من الارتفاع والكل واحد من احادها
ما زاد يظهر من الاخرى في نفس الامر مما حصره ان يحده الله من اعداد
قوله وفيه ان منه الامكان الذي لا يكون الجملتين **اوله**
لهذا ما قلنا وجعلنا في صوره عدم بعض الترتيب الوضو الطبعي كان
يقع على كل واحد من احادها ما زاد واحد من الاخرى انما هو في جمل
العقل ما زاد في شرط ان هذا بعضيها حطتها العقل اما ما يحصل
والمعلوم ان ذلك تحت غير العقل فالمنه موجود ليس ترتيبها المكاره
في ما زعمه وانما الزيادة التي في ان امكان وقوعها على اعداد
نظير جرمي الخلف وذلك ما وضع الزيادة في الجانب المماسه
بل سبق احتمال ان يكون الزيادة في الارتفاع على التفضل
بمن يعيها ذكرناه **اوله** انت انه عرف في تذكره ان المله
وهو انه قال ما حاشته الجرمي بعد قوله ان العقل ان يكون
لا في على بعد الترتيب والوجود كقولنا احادها او بعضها ما زاد
ما الخارج مع مظهر التطبيق العقل لا ان يكون ما هو في بعض
بانيا بعض في الخارج ان كان الطراد البعضها النسبة البعض

عجب الربت في الخارج من ذلك بتحقيق الفرق اذ الكلام في ما به يكون
 وذلك الربت يحق لطلب العضاة في نفس هذا الرسم لطلبه في حركته ان لا يطابق
 حاصله بتلك الحركات وان كان في الامور ان بعضها يطبق على الععض في
 الخلق من غير ان يكون كلف لا ولا يطابق نوعه الععض من كل منهما و
 من ما تقدم عليه وهو ظاهر والحق ان يطابق اجزاء السلسل من اوجه
 بعض الامور المعتبر في بعض من سبها ان يكون كل منها متساويا في وجه
 من مرات العود والكون في السلسل فيكون اولها من حيد بها منطبقا
 على اخرها الا ان اولها في السلسل فيكون كذلك في السلسل فيكون
 بالربت لا يطابق وعند هذا نظر الفرق من صور الربت وعده اذ في
 الاول وهو الملاحظ الاجمالية دون التمام في نظر ما على الصادق
 ثم رد على ان السلسل العضى من الامور المتعاقبة اذ لا تجد في الراجح
 جزا القسمة سواء كان في الاعداد في الفلكية او الصور النوعية كما هو عند
 الفلاسفة وفي السلسل الاعداد كما هو عند الحكماء وذلك لان الواجب
 في اقسام ذلك الموضع على القسمة هو سواء في ذلك انما هو في حيزه
 كما هو في تحت العدد المثلث في الحدوث كل حادث لا يجرى حادث
 سقم الى الراجح لصحاح الخلق بعد ما بعد الحوادث المتوحد من تنقل
 الكلام اليه من بعض حركاته ومنها هي متتابعة في الارتفاع في كل
 مجموع على كون متعاقبة ثم ان كان هذه الحوادث موجودة ان كانت في المط

وان كانت معهودات فلا يكون ان يكون عد مالم هو ذاته في ذاته
 لان لم يحصل العدم مستقلا ان يكون عديم وجود حادثا فلا يخرج حادث
 موجوده مسبقا غير متساوية في وجود كل حادثا حادثا في الارتفاع في كل
 نقصا لغير ان حيله ما اشار اليه الامام الرازي حيث قال وعلى هذا الارتفاع
 انكشاف بعضه على حيله وهو الوجود امدادها مع ملك العصور الى العلم
 و ان يكون في الارتفاع من صور هذا الكلام في شرح كتاب العدم ان علم
 بلزوم كون الارتفاع كما ان بعض على هذه الطبيعة في ملك تلك كما هو متعارف
 اذ كل مقدار من احد هما في جهه ما كلف ما كما ان ادم من لفظ واحد
 الى غيره النهاية او من لفظين مخلصين بالعدم والتاخر هما مسدودان
 في ملك الجهد على سبيل السبيل في علمها في ملك الجهد من غير اسماء وان
 اردتم من لزوم لواجب هما في ملكها ذلك فهو الارتفاع من الراجح
 عند التساوي في ملكها كما في احصاها من احدها هو في الحدوث في
 عند تطبيق واحد من ذلك اذ كان لهما وجود ولا سبب حاصل عند
 ذلك و انما هما على سبيل السبيل علمها في جهه وذلك في ملك على الواحد
 عند تنصير ومنها هي في الحدوث في غير المساوي انما هي تستسلم القدر
 العلم والكنة او الصفر والعظم فادخل التساوي في المساوي في
 المعنى المسخلص لوجود الحدوث في ملك القسم اليها حصره على القسمة في جهه
 فان في امان ان يكون لهما وجوده ولا يكون حال كانت في امان

تساويهما او غيرهما و هو ان لم يكن ذلك ثم افترضنا ان ذلك فاذ
فرضنا التطبيق من الطرفين قد يكون في جهة اخرى و قد يكون في جهة كماله
عدم التساوي في تلك الجهة بل هو المعنى بوجود الحد و ذلك سلم ثم
احدهما و طول الاخر و هو انهما عرضا لخص الشرف في جهة
في جهة اخرى في هذا الموضوع فان الخط العر المسامير على كونهما
متساويين و بعض حد و منه كان في الخط المتساويين في الجانب
حد و ان اجزائهما في المتساويين متساوية و في غير المتساويين متساوية
سقط ما ذكره لوجه الحد و عدم التساوي في الماكون لا يساوي
المتساويين في طولهما و ذلك سلم في طولها في احداهما
و القصر في الاخر و بل هو من المتساويين مع عرض الحد و العر
الغير المتساوية متساوية في الارتفاع و ذلك ما تضمنه في الارتفاع
الالتصاق و هو ما اشار اليه الله في قوله **تساويان** في قسم
العر المتساويين في جهة واحدة فقط الى اجزاء متساوية و من متساوي
لا يمكن تقييده و لا تثبيته و لا يربطه و هكذا و السر في هذا الفصل
منه ان المتساويين في الارتفاع في الجانب الاخر المتساويين
غير متساوية و هو كسائر المتساويين في جهة واحدة و اجزائهما
متساوية في القصر لا انها اجزائهما غير متساوية في بعض
في حال الخطان في الارتفاع و ما بها الى انهما في بعض

هو ان التطبيق المتساويين لسطح و لا يتساويان بالاحت
لا يتساويان في طولهما و هو انهما عرضا لخص الشرف في جهة
في جهة اخرى في هذا الموضوع فان الخط العر المسامير على كونهما
متساويين و بعض حد و منه كان في الخط المتساويين في الجانب
حد و ان اجزائهما في المتساويين متساوية و في غير المتساويين متساوية
سقط ما ذكره لوجه الحد و عدم التساوي في الماكون لا يساوي
المتساويين في طولهما و ذلك سلم في طولها في احداهما
و القصر في الاخر و بل هو من المتساويين مع عرض الحد و العر
الغير المتساوية متساوية في الارتفاع و ذلك ما تضمنه في الارتفاع
الالتصاق و هو ما اشار اليه الله في قوله **تساويان** في قسم
العر المتساويين في جهة واحدة فقط الى اجزاء متساوية و من متساوي
لا يمكن تقييده و لا تثبيته و لا يربطه و هكذا و السر في هذا الفصل
منه ان المتساويين في الارتفاع في الجانب الاخر المتساويين
غير متساوية و هو كسائر المتساويين في جهة واحدة و اجزائهما
متساوية في القصر لا انها اجزائهما غير متساوية في بعض
في حال الخطان في الارتفاع و ما بها الى انهما في بعض

والرابط هما المتساويان في جهة واحدة و هو انهما عرضا لخص الشرف في جهة
في جهة اخرى في هذا الموضوع فان الخط العر المسامير على كونهما
متساويين و بعض حد و منه كان في الخط المتساويين في الجانب
حد و ان اجزائهما في المتساويين متساوية و في غير المتساويين متساوية
سقط ما ذكره لوجه الحد و عدم التساوي في الماكون لا يساوي
المتساويين في طولهما و ذلك سلم في طولها في احداهما
و القصر في الاخر و بل هو من المتساويين مع عرض الحد و العر
الغير المتساوية متساوية في الارتفاع و ذلك ما تضمنه في الارتفاع
الالتصاق و هو ما اشار اليه الله في قوله **تساويان** في قسم
العر المتساويين في جهة واحدة فقط الى اجزاء متساوية و من متساوي
لا يمكن تقييده و لا تثبيته و لا يربطه و هكذا و السر في هذا الفصل
منه ان المتساويين في الارتفاع في الجانب الاخر المتساويين
غير متساوية و هو كسائر المتساويين في جهة واحدة و اجزائهما
متساوية في القصر لا انها اجزائهما غير متساوية في بعض
في حال الخطان في الارتفاع و ما بها الى انهما في بعض

والنقص لا كان ولكنه وضع ما لا ينقصه في الرأفة ففضل
 لا ينقص في النقص وذلك من حطس معار بين في نهايتها طبعاً
 من نهايتها حيث الرأفة فنقص لا ينقص في الرأفة ثم لا يزال في ملك
 الفقد بعد إلى الجانب الآخر إذ عرفت بما نقول ان عينا
 صحت المطبق من نهايتها المقدار من الاول في رتبة المثلث الاول في
 الخط انما يمكن ان يكون بجهد اذ اختلف مكانه فيجعل غيره وذلك بان يصح
 اذ امكن شئنا باسم كل الجهات وان امكننا ذلك لوجه الثاني
 ليركل واحد منها بجهد الخ والذوال ساوية لاخر ولا يلزم منه و
 ان امكننا ذلك لوجه الثالث فليعلم ان اصول الرأفة والناقص
 محمد ان ما عرنا منها في الرأفة ملك العصبه العر المنطقه ابد
 ولا يهر لاحت رذل ملك الفقد ما دونها عند الاخر لها ولا
 يرضى ان جعل النقص ما يتاخر ايد لان ملك الفقد ابد الخ
 الرأفة في الكلام ولا يجوز عدم ما عند ما ذكره في كل من هو ظاهر ان
 على ما وجه الشئ **الممكن** الذي لا يكون له ما عرنا على وجه ما بينه
 اما ما عرنا من ذلك لان العدم والتأخر **المطبق** كما في نظيره من
 الجهد الاخرى فيض ان يتقبل الرأفة الى الجانب العر المناهية في
قول قد عرفت في ذات ربه الى قوله العام بوجه ووجه حاله
 في كل من عرنا وقف بعض على بعض **الممكن** او **الممكن** كما في

من قوله او ردها في وجه كلامه رحمه الله وقد عرنا عنه في قوله
 بعض النقص في قول ابن ابي عمير في النقص في قوله ذلك النقص عليه
 كلف في قوله ذلك لم يصور ردها العر المناهية الى العر مطلقاً
 من عر رتب صوره ان يطرح اذ اعطاه منه واحد يتوقف على الخ
 الخ في النقص الخ اذ سقط منه اثنان وبذلك اظهرت الرتب في العر
 العر المناهية لم يرتبوا وسواء ترتبها في رتبها المطبق الى كل من
 العر المناهية لم يرتبها **قول** في قوله في قوله الخ
 ولتقطعه ووجود الرأفة المطبق عليه **قول** في النقص في قوله الخ
 ووجهه من ان ملك الاخرى وضمه الى معناه ان حركه واحدة
 وكذا انما متصل واحد مطبق عليها والذوال واحد العمل الخ
 كان متناهما مسطحة لئلا يسهل منه اعطاه الخ في قوله الخ
 انهم صرحوا بان الموجود هو الذي في الخارج ليس ان الواجب مع الوسط
 وانما الواجب مع القطع فامر بوجوبه في الخ في قوله الخ
 وكذا انما المطبق على رتبة وسواء وجوده في قوله الخ في قوله الخ
 في قوله الخ **قول** في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ
 الاول وجود الرأفة في الخ وهو ميموه **قول** في قوله الخ في قوله الخ
 وانما وجوده في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ في قوله الخ
 الممتد عرنا في الخ وهو الموجود وهو ان السائل الذي

في النسخة واذ انى احوار وكلامه هذا العلى الخشى الامنى على السطاس
الطافى في عند الحق والمان ربه بالوجه وفي الخصال في الخارج
وطا به ان الوجود في الخصال كونه في الوجود والى السطاس من مدحه بهذا
الوجه بل بالقدرة والممكن ان يكون ان السطاس عند مدحى في السطاس
على الوجود في المعداد ومعصودة العطف بالمان والواو كخبر
في انهما معداد ما ان معداد بالوجه من حسب انهما في المعداد معصودة حتى
في مدحى بالمناجاة ووضعه يحمل منها العطف الى المسامح وذلك لوضوح
في انطبق العطف لوجوده والى العطف الوجداني بالمان في الوجود
في لم يمدح العطف ما ذكرنا في الصور في الجواب ان الموجود في الخيال
من الزمان والواو المستعمل هو العطف المتناهي منها واما الخيال المتناهي
منها في الوجود في الخيال بل ما في الوجود في العطف على وجه كمال والبرهان
بالوجه في الوجود العطف واما مدحى بها انما هو مدحى بها كخبر العطف
سواء كان مسامحا او غير متناه او وجودها في الخيال كمن المتناهي
منها من العطف على التقديرين **والى** هذا الاشارة الى الردد
في ان هذا الوجود بل هو مدحى اوله عند ركان هذا الوجود في
وذلك لان الوجود في الوجود يكون في الوجود في الوجود في الوجود
في نفس الزمان مثلا احوار من اول النما را الى الوجود في الوجود في الوجود
في غير اول النما را في الالات الموجوده من الوجود في الوجود في الوجود

واو اكل كالكلمة من الامور المتعاقبة في الوجود في الوجود في الوجود
الانطباق في الخيال من كل انطباق في الوجود في الوجود في الوجود
الانطباق في الخيال من كل انطباق في الوجود في الوجود في الوجود
قوله في نسخة ما قدمت له الوجود في الوجود في الوجود
في الحدود في الخيال في الالات في الالات في الالات في الالات
وذلك ان الوجود في الالات في الالات في الالات في الالات في الالات
الالات في الالات في الالات في الالات في الالات في الالات في الالات
الالات في الالات في الالات في الالات في الالات في الالات في الالات
الالات في الالات في الالات في الالات في الالات في الالات في الالات
الالات في الالات في الالات في الالات في الالات في الالات في الالات
الالات في الالات في الالات في الالات في الالات في الالات في الالات
الالات في الالات في الالات في الالات في الالات في الالات في الالات

على تدبير التطبيق فالجواب ان المقصود التخيير بين العبارتين
بعد العدول عما ذكره اول اول فان فيه **وهو المنع**
بالمال هو المنع الذي يحتمل انما قال **بالمال** لان المنع
الاول منع لتحقق التطبيق وهذا المنع القابل للتخيير
منه هو الوجه لكن هذا ليس فرقا مؤثرا في حسن التخيير **والاول**
والعدول عنه رعا ما قررنا ان مراد ما قيل هذا المنع
قابلة للتطبيق وما ذكرناه اول هو صحة التطبيق بالعدل
فيهما يوافق الال السندي كل المنعين **واحد**
ولكان بيان المراد منه ما مضى لكان كذلك في كل ما
اقول المراد ان بيان المراد مانع من التفسير الال اول
الاخيرين لما كتب التفسير فيها وذلك فلو كان بناء
الكلام على بيان المراد لفضاع كل من التعرير **ور** اما اذا
توجه الى مجموع الامور الغير المتساوية جازا بحرم تبديل في لفظ
لان ان اراد الفعل اذا لفظ المجموع الغير المتساوية جازا
بحرم ان المجموع الغير المتساوية يجب ان يكون وراة عليه
هو على تقدير تبديده وجه آخر **وهو** ان على انها السلسلة
الغير المتساوية غير الاستدلال المذكور والكلام في هذا
الدليل وان ارادوا ان العقل اذا لفظ المجموع

الغير المتساوية مجملاتهم في الاستدلال وحكمه لا على كل واحد من كون
العدول الى المجموع الغير المتساوية هو محال ولا وجه لان ما ذكره المستدل
في بيان انه من رما هو العدم ان لم يرد العدم لكان في غير العدم
بما هو انما يتم في العقل المتساوية دون غير المتساوية سواء كانت
مجردة او مفصلة اذ عدم الزيادة في غير المتساوية محذور ان يكون المحذور
غير المتساوية لا لا تطابق المحل في عطفه بخلاف المتساوية فان عدم
الزيادة لا يتصور الا بالانطباق المحل في عطفه اقول
المراد ان **وهو** المنع الذي ذكره غير المنوع القرني في قوله
بوجه اقول فيهما وهو المنوع الذي اوردت على ما ذكر في الوجه
الكتا او العوض الما جازا والمناقضات التفصيلية
في وجهي الال اعتراض على ما ذكره المحشي اذ المنع الذي
اوردت وارجع الى المنع الذي نقلت عن الامام الزا
على هذا البرهان **وهو** المنع على الوجه لم يكن منه عين
ولا ان في الكتاب ومقصود المحشي وقع النظر الذي
اوردت بحيث لم توجه شئ من المنوع المذكورة عليه
واما انه يرد عليه منع آخر كان واردا على اصل الدليل
وكان بناء الكلام على الذبول عنه او عدم دروده
بغير ضابطه بقا على هذا الكلام الذي ذكره المحشي

جوابا عن النظر في ذكره المص رحمه الله في حاشية على
 التجريد جوابه عن حيث قال ويمكن ان ياتي ان العمل
 حكيم ما من كل حكمه كما في عليتها ومعلوم انها بهذا الوجه
 لا بد لها من علم خارج يمكن كليا من غير فرق بين العمل المتين
 وغير المتين اذ العمل والعقول المتطابقة على
 هو الوجه محتاج الى خارج متقدم اذ لو لم يمتدح الى خارج
 كانت هي عينها معلولا ومعلولات وفات السبق
 الذي هو مقتضى العلة في الحكم بغيره ليس بالاعتقاد المحقق منه فان
 العمل والاعتقاد هما لان هذه السلسلة في عددها
 ومعلولاتها ليس شي اخر على اعلات كما في المعلولات ^{الطقت}
 عليها في اجزائها انما هي على كذا ^{بشيء} انما ^{المقتضى}
 في الحكم الكلي الذي هو العمل اجالا ^{المقتضى} ولطير هذا ما في العمل كالمعروف
 مقدم على الموجود ^{المقتضى} بعضه وعرفه ثم ثبت ان العلم لا يمكن
 على وجوده انتم وما بعدنا ظهر ان العلم لا ^{المقتضى} مع وجوده في ذلك
 المطبق وهو لا يتوجه ما ارده الفاعل كما ذكره على المتعلق ^{المقتضى}
 وما رده على احد هما رده الا في ^{المقتضى} ذلك لان ما كان
 وارده على الاول رده في الادلة كعلم ان في ^{المقتضى} المعلولات
 المتساوية دون غيرها المتساوية ^{المقتضى} التي هي المعلولات المتساوية

س

ع

جميع على الاحاد دون المعلولات المتساوية ^{المقتضى}
 سابقا في المرتبة على مجموع المعلولات دون ^{المقتضى}
 المذكور اذ على التفرقة من المسامير ^{المقتضى}
 شي من معدمات هذا التفرقة هو في قول ^{المقتضى}
 راد على هذا التفرقة شي آخر وهو ان المراد ^{المقتضى}
 المعلولات الواقعة في هذه السلسلة ^{المقتضى}
 جميع احاده الذي هو مجموع على احاد ما فوق ^{المقتضى}
 في هذه السلسلة هو ما فوق ما فوق معلول ^{المقتضى}
 الكبرى الذي هو في المعلولات الاجزاء ^{المقتضى}
 هو علة ليس على مجموع المعلولات ^{المقتضى}
 المعلولات في هذه السلسلة ما فوق ^{المقتضى}
 اجزى هو انما هو ^{المقتضى}
 رة علة ما فوق المعلولات الاجزاء ^{المقتضى}
 المحض الى غير النهاية في ^{المقتضى}
 السبق الذي هو مقتضى العلة ان كان المراد ^{المقتضى}
 الذي هو في المعلولات المحض ^{المقتضى}
 المعلولات الاجزاء المحض ^{المقتضى}
 مقدم على كونه فلما يقوت ^{المقتضى}

راد

المقتضى

ما فوق

قول اللهم الا ان لعنه الله من اتى به
 ورضية عيسى بن مريم واناخزنها في قطع
 كركاب الافلاك والارض من اول
 ودار من المنطقه عليها ورضية كحصول
 في قطع العطاء **والا** عيسى بن مريم
 حواه لمدركه ودار في ان التصايف ما
 عدد العلة على عدد المعلول كحصول
 الذي لو كان في التصايف في الواقع
 لكونها صفة عيسى بن مريم كالحق في
 انزير بر عدد المعلول على عدد العلة
 وانما هما خبر هذه الاحاد فالعقل
 حتى لم يحد في الملاك **واجب** بان كان
 كذا كالعلاج حيث انها صفة
 والعلة المعلول وان كانتا امر
 موجود وان في الخارج وكذا المراد
 تسكت العقل اما في النهاية لم
 العقل في تلك السلسلة من الماد
 في معلول على علة نيتسا في عدد
 العقل في تلك السلسلة من الماد

وعدد المعلول مما فوق المعلول الا
 فاجب والمعلول الا في معلول فقط
 اعتبارا من ان العقل بها والعقل
 جميعها يحصل العلة المسماة بها
 انها معلول يحصل العقل
 بعد ذلك عاين على العلة والمعلول
 انها على وجه المعلول حيث
 من حيث انها على وجه المعلول
 العقل والمعلول فيهما
 وجعلت في السلسلة في
 في ان العلة والمعلول في نفس
 الحكم والعلة وجودها في الخارج
 كذا في ان الكمال في نفس العقل
 وجودها في نفس الامر لا يدرى
 وجودها في بعض المراكز العاليه
 عر مساوية العقل في ان كمالها
 استخراج بعض فضلها في
 بعض الايراد في ان كمالها

ملك اليراد اتسح ما روعه من عندنا وانت تعلم ان كل ما ملك
 لظلال السلسل على ما في تصرف ابناء الزوج فبها اية ادا رب
 العنل اعتر لها به فبها ان كان كل عدد واحد ما زوجا او
 وذا رعي القاطع منها واحد اذ ان كان في كون زوجها لا تح
 وبعي المقدون كان في نصف اذ لا يزوج الا ما تصم الى المتادوس
 كان كل واحد منها نصف ثم يكون النصف الزوج في حال المتساير
 لانه ان يكون مساويا مودة كمنه من المبدأ من النصف
 من ساها ما مبرك ان نصف المتساير يكون معاها لا تح وبعي
 من وبعي من اليرادات لظلال الكلام به كما في الباب
 منها ان في قوله ان غير المتساير طرف واحد النصف المتصيف
 ولا يزوج ولا تصم الى ابنته في مطلق على ما عرف وذلك
 لان كل ما يحصل منه كان النصف متناه ولا يزوج من المتساير الذي
 النصف منه وبعي ما في قوله وان كل عدد لا يزوج ان يكون زوجا
 ووزا فذلك ما هو في اليراد المتساير منه اللهم الا ان لم يزوج
 المتساير واصل في العود ومنها اية لو اخطرت لزوج في المكنى ذهاب
 سلسل المتساير اعتر النهايه وهو زوج لانه لو اخطرت لزوج
 كان من اوجه ملك لانه وبعيها فبها عتساها من مبرك
 بعضها جزء من بعض مثلا الواجب في الامس وهو زوج الثالث

ا
 ا
 ا

اية او كان في مبرك الحصار ما لا يتغير بهيه له وكان رب
 حضور ان في مبرك وبعي هذا العود لانه العنل بالون العنل
 المتساير على صفة للزوج الا ان ملك الامس لوان وبعي
 والحاصل منها في كل مبرك كان ساها وملك النحل موجودا حاصره
 حاصله للعنل وانه الحد اذ اعسارى ابراعى المبرك وبعي
 لنت بمصوره من الحاصر لما قرنا ان النحل في مبرك في الخارج
 كان غير متساير بعض وكان بعضها جزء بعض وكان احد طرفيها
 الواحد الذي هو مبدأ النحل الموقوفه والاولى من النحل ملك
 النحل في المبرك المتساير بعضها جزء بعض كان كل واحد منها
 جزء النحل الموقوفه اوجب بع كل منع كون ملك النحل في بعضها
 جزء بعض وان كل واحد منها جزء النحل ملك واحد من ملك الاحاد
 جزء النحل الموقوفه في ما عرف لظرفه في الحد فانه ملك من
 الامس اذ وبعيها فبها الخال في الحد وبعي ما عرف **م**
 المبرك اوله به كبح في قوله اعلم ان اصاب الزوج موقوف على
 احد الامس اذ في قوله الاول له لانه او عدم كفاهاها و
 المبرك حاصره المبرك عتساير النحل مطلقا وبعي المبرك الذي
 انا صر بها على المطلب الاول فالا ترك وله اوله به كبح في قوله
ا وبعيها ان الكلام في الاول له الحاصل الاول في قوله

ما دل الكلام في ان الذات لم لا يجوز ان يعنى اوله احد الطرفين
اخصا ما لا يرد في مخرج هذا كصدورها عنها ما على ان يكون
ذلك الاضطرار على سبب الاول و ذلك كان الذات نصف الطرف
الراجح على سبب الاول و دون الوجوب و الما صل ان الكلام في ان
المعنى العام لشيء بل كصدور ذلك اني عنده حتى مسح كلفته
عنه سواء كان ذلك الشيء اوله به ام غير اوله بل كان صدوره
عنه و اجاب و ليس البرهان في المعنى الخاص لشيء بل كصدور الشيء
عنه اوله و الا لكنا فان معنى ذلك ان ما ذكره من ان لا معنى الاول
الخارجيه كانه من ان لا معنى لشيء من العدم بل معنى الوجود المتكلم
لما دل في ان الذات فاجاب في غلبه و قد سوره حواجر ان الذات اذا
كفرت اخصا الاول و كان عليه ما له ما كان كصدورها عنها
و قد سوره في المتن انه قد يعنى المصطلح له المصطلح بالقدرة و قد سوره
و ما دل لا بد من بيان اوله ان المراد ان سبب الطرف الراجح
ما عن ان يكون ذلك الطرف الاول و قد توقف المعلوم على عدم
المعنى لا يترك في المعنى الاول و انما اشار الى ذلك و ليس بدو
عنه ذلك حتى ان اراد ان المعنى الاول و قد سوره ان لا يكون
عنه و هو عن ان يشراف بقصود المصدر الاول بل في المرام عدم المانع
مستعبره جميع العطل التام و لو انتم انتم ذلك نقول انتم كثر اما يشبهوا

البلية

البلية مثل ان اوله ليس مقصود و مخرج و استسلام له انهم من العدم بل المراد
فيها معنى انه انما لم يصدور عن الطرف الراجح بل معنى ذلك الطرف الراجح
ان معنى البلية هو معنى تلك الغاية و هو حاصل ساكن في صورته حركة اليد
و حركة المصراع **ح** المصطلح الاول انما لا يرد في سبب الطرف الراجح
القول لا حقيقة ان اوله و انما يرد في سبب الطرفين و ليس الاول في
المصطلح الاول و هو عدم كفاه الذات في الاول و لا عدم كفاه
الاول و قد في وقوع الطرف الاول بل يندفع ذلك لشيء حاصل من
المعروف و هو ان المعنى لا يمكن احد طرفه انما لفظ الا اذا اوله
كانه في وقوعه عن مصدوره انما انضمام معنى آخر اليها اصلا و ان يمكن
الطرف الاول على عدمه لم يكن الاول كانه لم يكن ان في المعروف
ان الذات كانه في اوله الطرف الراجح و ظاهر ان عدم وقوع
سبب الطرف الراجح كان الراجح هو الطرف الراجح و قد سوره
الرجحانه و هو طرفه من رول رجحان الطرف الراجح و هو طرفه لعدم
كفاه الذات في الاول و لا توقف على عدم سبب الطرف الراجح بل
في المعروف و قد سوره في المصطلح المذكور عن المعروف المذكور بل في المصطلح
على ان **ح** المصطلح و اجاب عنه سبب الحقيقة او رده على ان اوله
و انه مصدور و جهتين احد هما ان تعنى الذات ان يمكن وجهه
الرجحانه عدم في نفس الامر كالمعنى الخا و قد ان الاول و قد سوره

هذا المعنى لا يفتح مع اوليه الطرف المقابل وانما هما ان يكون الطرف
 تحت او يفترب به انها كان الوجود او بها والسق تحت اذا
 ونفسها ولم لا فيهما خارج وجدت ملك او اوليه كالملايه
 المروده و هذا هو المعنى الذي حوزة المعروض وهو ان لا يفتح تحتها
 مع الاوليه الخارجيه اوليه الكلام ما حوز من كلام صدر الا فضل
 لا حاشية على شرح الخواص لكنه لا يوضح بهما اذ مراد المعروض هو الاول
 والقوية عليه نقل عنه قدس سره انه بعد هذا التمهيد
 ليس الا في المشتمل على ان على الطرف المقابل مانع عن هذا الطرف
 فظان لو كان المراد الجمال الذي مانع ان لا لم يكن على الطرف
 المقابل مانع عن جمال هذا الطرف وانما قدس سره لا
 ان مراده هذا تحت حال على انه لو كان يكون سبب الطرف الاول
 في مانع عن اوليه الطرف ان لا يطاق الوجه المراد من مراده المرود
 فان لم يستدل بجملة في دليل ان على الطرف المقابل مانع عن
 هذا الطرف فكان عدما معترضا في على هذا الطرف لا انه مانع عن
 اوليه هذا الطرف كاحصل على كلامه قدس سره على طرف ان
 المدعى في هذا الكلام انما المطلوب الاول وهو لعل كفاية الذات
 في الاوليه لعل كفاية الاوليه في وقتها الطرف الاول وهو
 حل كلامه على حاشية ينطبق على دستور اول هذا المقام وذلك

ان يكون المراد ان على الطرف المقابل مانع عن اوليه هذا الطرف
 من غير هذا المعنى فكيف الاوليه هو على كون ذاته على طبق ما حاله اول
 حال واد اوصى على عدم على المقابل على كون ذاته و قدس سره
 ذاته من غير كلف ولو لم يكن على ذلك لم يكن له ان الساق والساكن
 الاول وهو خلاف صريح العارفين واما في اوليه عهده ما قدس سره
 كان في جواب ان المدعى في الاوليه في المعنى الاول دون ان في الوض
 نفي ان اوليه الكفاية في وقتها المثل وهو الاوليه التي يستحق بها الملك
 المعروض هو المراد الاول الذي لا يكون له في موقوف على ان في الطرف
 المقابل ليس بغير معنى في الخلق بين المطلبين **قال** المعنى و بهيكلها
 وسم القاصر من اوليه على ان يجب لم يرد ان من الاوليه التي يتقاضي
 ولم يرد ذلك كحاله ليس كلامه منساعه واما معناه الاصل في علم المتناهي
 وسطه ان حصل تحت ان يكون في كل لائق و حسب عنه بعد مراده
 اليها لعل في القوي في نفي الحجة من ان المتقاضي بالذات السلب
 وان يجب ان المتقاضي والتقابل من الوسط ما لو وسطه وكان حفظ
 ان احد هما مستلزم لآخر الا في ان المتقاضي بين وجهه طرف وجهه
 الطرف المقابل ليس مستلزما وجهه الطرف المقابل من وجهه ذلك
 الطرف المستلزم وجهه لكن وجهه ليست متساوية كسها
 وجهه اوليه لعل في كل لائق المراد من وسطه الطرف ان

في بعض المقامات التي لا يكون المنزلة بها العاقل بالذات حتى يخرج من
الملازم في محل مع عدم الملازم غيره على ما فصل في معناه من كون
وجود الملازم في السلب بالذات فلا يصح التصريح بالذات بل هو قول من قال
بان الرجحان الثاني عن الذات لا احد الا في جميع الرجحان الثاني
عن العلة للعلف المقابل وكيف يقول ان احد هاتين قد سبب الاخر
بعض منه ان رجحانه اللطيفين مسلم بل رجحان الطرف الا في جميع ولا يحيط
في جواب ان بناء الكلام منها على اللطيف بين المتخصصين في ساكن
المقابل ولهذا اذ كانا في صلب المتخصصين كون الشيء قائما على احوالها
ساكن الى جرد ذلك بعد انما في اللطيف في الكلام الخفي اولى ويمكن
رجحان الكلام وجه وجهه وان كان بعد اعنى اللفظ وهو ليس مقصودا
وهو الاضافة في بعض المتخصصين في احدى طرفيها باعتبار حصوله
ان المتخصصين هما اللذان لا يمكن ان في محل واحد من جهة واحدة
المحددة في مطلق المقابل ولا يفيض في بعضه عند حصول العلة في
الجزء فلا يمكن المقابل مطلقا في **قوله** اجماع في ان ملك انوار
سبب متفقته اولى به الكلام مني على الراجح القاهر حلف بين
المتخصصين مطلقا والمتساوي للملازم وقد بين وجهه
ان وجهه الاضافة شرط في الاول دون الثاني المذكور ان قيل
انما قد تستر اطلاقه اصح الى ما سلكه في الوجه الاخير ليس مما ذيل عنه

وجهه **قوله** في اورد و ما ورد في الوجه الثاني اولى به اوجه
تستعمل في وجهه في شرط كقولنا تستحق اوجه الاضافة وهو صمد ان هذه
شرط كقولنا لا ازم الساقض على كقولنا وجهه ما فانك لا ازم منه ان يخصص
تتفق التناقض به ما كل واحد شرط عند عدم تحققها لا ازم عدم تحقيق
مع عدمها ولا ما ذلك الا شروط الملوك و لو انه لا يرد عليه ما اورد في
الوجه الثاني لكنه دار في الوجه الثاني لا يمكن على وجهه الا شروط الملوك
اصح على وجهه في القائل في العموم و اذا نفي التمسك على العموم يجب
ان يكتف الساقض بغيره و قد تكلف في الصور المذكورة عنه في خلف
بذلك قول القائل في نقله في وجهه و قد ذكر في هذا الوجه حيل
في جازم التخصيص لما عدا العلة او الوجه الاخر لا يلام حصلها
ان مستوفى التخصيص او الوجه الاخر في بعض احوال الوجه الاخر
ثم اولى الطمس قول من قال يمكن انما على العموم يجعل هذا جهته
لا يورد اذ لا يرد له في الاعراض المذكور اصلا و الاعراض هو
ان وجهه الاضافة شرط للساقض مع سبب تحقيق تستحق فيها و قد
عن الاعراض لو ردد الاعراض لا جواب عنه بل الصور ان ذكره
سبب ذكر التخصيص المتخصص منه انه لو ساقض على العموم و لم يكتف
التخصيص المذكور لم يضر كمن بناه على ما قرره او لا يضر ان يشرط
العموم كقولنا لا يضر في عدم تستحق عدمه بل الملازم عدمه كله

المسامحة به وانه يتحقق المساقت في ملك الصور بل هو لا يماثل
 بل لم يوحى على هذا الوجه ما اوردده المصنف في ما نقل عنه في
 اوله في تخصيص ما عدا العلة في الامثلة المذكورة في سورة الاحقاف
 ما عدا ما عدا العلة حيث قال ولو بالاضافة الى مكانين او علقين
 مكان هذا الوجه عن ان في الامثلة موضع لغير العلة الله قد ذكر
قوله العلة كما كانت في الوجود والواقع كما سادس في
اوله من نظره او لا فلان في الصور المذكورة لم يحق القضية
 البتة فان المادى حتى في العلة لو ثبت في الوجود والواقع واللا
 دون المسئلة المتوهم فيتم بين الوجهين البتة بل لم يحق فيها الوجهين
 ولو ثبتا عن هذا قلنا مراده ان العلة لو ثبت في الوجود
 بطورية التي هي الوجود والواقع دون المسئلة لا يجامع
 بين الوجهين البتة سواء كان المحقق هو الوجود والواقع معا او
 الوجود فقط وهو المحمول بسورته في الامثلة المذكورة وعند
 المحمول كيف سقى في النسبة البتة لله اللهم الا ان يتبنا الكلام
 الاغراض عن ان الامثلة المذكورة لا يحق فيها استساقت الاصطلاح
 ويحيى ان احد الوجهين فيتم ثمرته اللاحق في كالتصديق القوي بغيره
 بسبب القيام ولا يورثه فيقول ويظهر من ايراد الوجود
 ما ذكره اوله فيهم اما ما يتاخذ في العلة في الامثلة المذكورة

بشور

بشور الضام والشور العقود والواقع بشورهما وهو في المسئلة
 البتة بسورته العلة واما ما يتاخذ في ان العلة تحقق
 البتة ان صدرها العلة كما في المسئلة كمن الوجه والبتة في النسبة
 ما في خبره في الوجهين البتة في معنى الصدق في البتة في كل
 وهو من حيث المسئلة في وجه لغير العلة المعنى وكذا الما في الوجود
 الراس مع هذا خلاف ما في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 الطرفين لا يجد المسئلة وانه من خبره في الوجود في الوجود
 كما يتحقق للتصديق **قوله** ومنه علم يعرف الوجه في المسئلة **قوله**
 دفع ما اورد في الوجود الاول لا يتحقق على العلة في المسئلة البتة
 مع سورة في النسبة بسورته ما بل على الوجود والواقع في المسئلة
 يتحقق البتة في البتة لله والله وعرفت ان بناء الامر في الوجود
 الملح الا على التمسك على الوجود في الوجود في الوجود كما
 المحقق في الوجود كيف وتتعدد الصيغ بسورته في الوجود في الوجود
 وفي دفع ما اورد في المسئلة مع ما اوردده الله على نفسه في حقيقة
 انفا على انه يمكن ان يتبنا ايراد على المسئلة في المعنى
 الوجود وانه لا يضافه لغيره في كل ما في هذا المعنى في الوجود
 شرط للكلمة في صحة قولها منه هو استساقت المصطلح في دفع ما
 اورد في المسئلة ان مراده ان بناءه في الوجود في الوجود

تص

ورجح الدم في الظاهر المذكور وكان هذا الكلام على طريقي التمثيل
 فكأنه قال مساويا لغيره الا في احوال من رفعه الا في وقتي **و**
 لا بد من رايته اولا في هذا في احوال من رايته اصله المعنى ان من
 قال بوجوب الرجائين جوز ان يكون احد هما او كليهما لا في وقتي
 ان يكون الراجح هذا الرجاء او في السلاقي ان لا يكون الا في وقتي
 اصله ليكون مستجابا كان مرجحاه وبيها رجحانه في هذا الرجاء
 فتأمل **و** في قوله **البدل** لا يخفى على من لم يدبره مع المعاشرة
 والحوارات انه اذا قيل ما يعنى ذاته الوجودية في مقابلة العلم ان كل علم
 بالذات او بالواسطه فهذا العلم مع العباد وان كان المتبادر
 ما هو الواسطه واذا اريد ذلك في المقهور منه اذ قيل علم الظاهر
 لا غير ان ذلك العلم لم يكن واسطه ومقصوده وجهه ذلك في شرط
 ان يتم الا في وقتي او يخصص الجبر بوجوب العلم بالوجود في وقتي
 ليس من في وجهه درسيه لان تخصيص المذكور في وجهه لا يتم
 اصله والوجه المعلوم عن كونه العلم على الوجه المذكور في وجهه
 وليس له بعد الف **و** في قوله ان يكون العلم عنه مستغنا **و** في
 بقره في الحكم والكلام ان شره ان السلسل من المصداق في
 بعض الامور يمكن ان يتصرف بالماضي منها في السلسل والوجه في
 محض كوجهه في وجهه لان العقل هو مستغنا في بقره ان شره

البار ليس مستحقا للخارج ولا في الذهن حتى كان شره كما لا يرى في
 الواقع حتى يمكن ان يصف بالماضي على ان وجهه في الغرض فكذلك
 والمالحة التي كانت في الغرض ولم يكن في الواقع في كل من ليس
 واصلها في علمه في ذلك الكلام في اجتماع العصبين في السلسل ان يكون
 ما في السلسل ان لا يكون بعد وجهه يمكن ومعلومه في كل ان يكون ما هو
 شره كما لا يتحقق في السلسل ان لا يكون ما هو شره كما لا يرى في الواقع
 مجرد ان السلسل ان لا يكون في وجهه وجوب الوجه وما كان مظهره في
 وجوب الوجه وجوب ان يكون موجودا في الخارج لان المراد وجوب الوجه
 الخارجي وادوجب الوجود في الشيء كان موجودا في وجهه اذ في
 لم يتك على الوجوب في **و** في قوله **البدل** ليس عليه
 ان الشيء الاول الذي كان وجوده المعلوم في احوال وجهه اذ العلم
 بوجهه ذلك المعلوم مع العباد في وجهه استعمال القاب العقيبية
 مستغنا منها فاذا كان وجهه الشيء الثاني في وجهه وجهه الشيء الثاني
 لم يتك الشيء الاول بل كان موجودا في وجهه العباد المستغنا عن
 معلول واصله هو عدم ذلك المعلوم لان فرض ان وجود الشيء علم
 مستغنا المستغنا والناقض ان كانت ناقضه وقد علمت ان هذا الف
 في احوال المستغنا عن تلك الناقضه فكان مستغنا والاشهاد بها

لو كانا على **قوله** على عرفه كيف لا هذا الوجه لعدم التوافق المذكور في
حاشيته وهو انما يخرج الجواب وقد رايته في بعض جوانب الرساله
مستبها باله ايضا **قوله** انما نظره اذا كان مرت العقل كافيا لانه
لا جاز ان يطبق لا بد من مساهرين الا حاد العلم المساهم بل ان
من انطباق مبدأ احدى الجهتين على مبدأ الاخرى انطباع كل على
نظيره ونظيره انما الزيادة هي الى جانب العلم المتساخر على ما عرفت
مبسوطا ويخرج ان التمايز من ملو ما هنا كذا كذا يستأثر بين اللو ارام
وذلك ان يفتقر لا زوم العلم الا على احدى الجهتين على لزام العلم
من الجمله الا في واما على التمايز كذا فبما **قوله** وجهه حيث وهو ان
لا انقول التفاوت من السوالب لا يقع في عرفه وهو ان السوالب
سوى ان ما ذكره في مسنده يصح ان يكون هو السؤال او رده وان
كان ضرب من الغيابه في الفرق منه تحت مستبطن جواب ذكره
وذكره في مسنده لفرق سوال ما ينفرد به سوال **قوله** وجهه حيث
لا لا لم يجب له ان يفتقر الى العلم المتساوي علمه
حت ما لو اذ اعطى العقل ان الشيء متساوي وجهه معلوم جازم
اللا حظ له في حاشيته لا يلزم ترجيح احد المتساويين على الاخر
لم يثبت التساوي لم يلزم الاحتجاج الذي هو معلوم وهو لا مردود
لان وجهه من العلم المتساوي لا جازم له من جهة ان العلم الموجود

من الله

له هو العلم المتساوي ان الجمال ان اعتباره كلف معطو
في العلم من العلم ان العلم المتساوي له العلم المتساوي له العلم المتساوي
لكذلك في ان وجهه بنفسها نحو ان الوجه من وجهه ومن العلم وذلك كما في
الوجه من وجهه لان وجهه واجب فان وجهه امر موجود في وجهه امر
لان ذاته علم الوجه وهو علمه الوجه من العلم المتساوي له العلم المتساوي
من العلم من وجهه وانما يتناول من العلم المتساوي له العلم المتساوي
على الوجه كما في مفهومه الى علمه نفسا فبني على ان كل وجهه علم الوجه
لا يمكن ان يتحقق بذاته بل مفهومه الى علمه غير تارة ولا الى العلم المتساوي
في ابتداءه الى اصل ان يراى من عرفات هذا البحث فلا يثبت العلم
به ولا يكون مسنده منه **قوله** في وجهه كيف ولا بد ان السوالب هو العلم
ان المتساوي يثبت ان يتحقق له اصلا فلا يتصاف له بالما فيه بل ولا
ذلك بله فليس اشفاه شرط لوجهه ونحوه وما ذكره من ان العلم المتساوي
والنظر الى لفظه لعله لهذا انما لوجهه ايقون لا يعتبر وتلفظ المانع على نحو
قال في كتابه عدول عن العود والاول المبني على التجوز والسطر الى لفظ
الى هذا التوجه النسبي على ما هو المحقق **قوله** وانك ان كلامي ملك
الامر ليس اعتباريا محض اول **قوله** هذه الامور است باعتبار وجهه
باعتبارها كانه من باب الاعتزال وروى في شياطين لكن لم يترجمها
العقل من موهبها تامل تحقق موجودات تفصيلية تباينها بل انما هو

اعتبار وجوده وموجودتها لكن لا يقتضي على اجمال ذلك انهما المتساويان
الامر فيكونه غير متساويين على كل حال بل انما هو انما هو الذي ذكرناه
هو الذي اوردوه في حاشية التجويد في دفع التسلي الاوقات وكما
وكل ان في احكامها موجه في بعض المدارك لغيره على نحو الاجمال فلا يفرغ
التسلي في المكة التي هي ما صحح به ذلك في حاشية التجويد **قوله**
وهو ما على ان الوجوب هناك بالسطر الاول والاولى مستند الى الدائري
عمودا في المثلين اما في قوله تعالى وفي بعض الاعراضات على صحتها
دون ان يوازيها في كونها في كونها في كونها في كونها في كونها
لا يرد في الاوقات في هذا الوقت الذي ذكره لنا في ذلك على ما سألنا
الغنية على ان في هذا السطر ليس فيها ما بان الوجوب بالسطر الى الدائري
وهو ما في **قوله** في الامام اذا وجب ان يكون التفاضل في الامور
بناء على الكلام على ما هو المشهور فيهم من ان المتكلمين لا يبدلون كونيهما
على الاقوال فيهما معلول على ما هو في الوجود المتضاهي من الاول في حسن
انها في كونها في كونها في كونها في كونها في كونها في كونها
كأقواله في الامامان في التحقيق المتكلمين فيهما في هذا الا
قوله في الامام اذا كان اتصافه بالصفات في الامور هذا هو
فيها في حسن والقبول لكنه ربما لم يفرغ في حاشية الامام في ما هو
في كونها في كونها في كونها في كونها في كونها في كونها في كونها

الامر فيكونه

الامر فيكونه في كونها في كونها في كونها في كونها في كونها في كونها
عن المحقق فيكونه في كونها في كونها في كونها في كونها في كونها في كونها
يكونه في كونها
فيكونه في كونها
عدم العقل في كونها
متسعة في كونها
والتوسط في كونها
في كونها في كونها في كونها في كونها في كونها في كونها في كونها في كونها
احوال الطرفين او به لانه في كونها في كونها في كونها في كونها في كونها في كونها
الوجود في كونها
وان بعد الوجود في كونها
انما هي في كونها
التساوي في كونها
حاصره في كونها
بانه في كونها
هذه الزيادة في كونها
انها في كونها
الغنية في كونها في كونها

ان العلم بهذا الموضوع والظن ان التوفيق **قوله** ضعف كلام المصنف
 بهما وجه منها المدغم بينهما وبين ما في حاشيته نحو ما فيها عدم صحتها في
 ما في الرسالة وقد عرفت ذلك **قوله** ومع ذلك الخرافة الصمدية عليها
 منه ما في تعريف الخلفه كسماح الله الحكيم والحقبة ووجه ما في الكلام
 والصفات السابقة عليه لكن سقى اللفظ على ما لم يستطع كاشفاً واما خبر
 والوجوب وقد عرفت انها قد **قوله** بل هو عطف الوجود على الوجود
 بل كان الوجود من حيث الوجود وحول ذلك من حيث الوجوب اذ كان
 الاول ح الوجود كذا انشاء الوجود على كل وجه ان لا يوجد فيه كذا
 وجه ان لا يوجد فيجب وجوده **قوله** وظاهر ان حال الوجود
 الذي استلزم ذلك بالتمام ان الله عز وجل في حاشيته شرح الوجود
 انه اذا كان لصوره التي بالوجه هو لصوره ذلك الشيء حقيقة يحصل ان
 فيها الصور هو موجوده الذي حقيقة وجوده الوجود الذي
 عكس لعدد الوجوده وصورته التي بعينها انما رفته لعدد الوجود
 في ذاته حقيقة هو وجوده الوجود لا في الوجود فلا يوجد في الوجود هو
 مطبق عليه ويختل ان لا يكون وهو الحق على الحق انه لا صور رتو الوجود
 حقيقة لان المقصود حقيقة ما رسم الصورة المطابقة في الوجود
 المرسم صور الوجود وهذا هو العلم الصحيح مع العلوم بالذات وما
 حقيقة وعينها المذهب وهو الدرر اصار المقصود الصواب والحق

وله

ان العلم بهذا الموضوع والظن ان التوفيق **قوله** ضعف كلام المصنف
 بهما وجه منها المدغم بينهما وبين ما في حاشيته نحو ما فيها عدم صحتها في
 ما في الرسالة وقد عرفت ذلك **قوله** ومع ذلك الخرافة الصمدية عليها
 منه ما في تعريف الخلفه كسماح الله الحكيم والحقبة ووجه ما في الكلام
 والصفات السابقة عليه لكن سقى اللفظ على ما لم يستطع كاشفاً واما خبر
 والوجوب وقد عرفت انها قد **قوله** بل هو عطف الوجود على الوجود
 بل كان الوجود من حيث الوجود وحول ذلك من حيث الوجوب اذ كان
 الاول ح الوجود كذا انشاء الوجود على كل وجه ان لا يوجد فيه كذا
 وجه ان لا يوجد فيجب وجوده **قوله** وظاهر ان حال الوجود
 الذي استلزم ذلك بالتمام ان الله عز وجل في حاشيته شرح الوجود
 انه اذا كان لصوره التي بالوجه هو لصوره ذلك الشيء حقيقة يحصل ان
 فيها الصور هو موجوده الذي حقيقة وجوده الوجود الذي
 عكس لعدد الوجوده وصورته التي بعينها انما رفته لعدد الوجود
 في ذاته حقيقة هو وجوده الوجود لا في الوجود فلا يوجد في الوجود هو
 مطبق عليه ويختل ان لا يكون وهو الحق على الحق انه لا صور رتو الوجود
 حقيقة لان المقصود حقيقة ما رسم الصورة المطابقة في الوجود
 المرسم صور الوجود وهذا هو العلم الصحيح مع العلوم بالذات وما
 حقيقة وعينها المذهب وهو الدرر اصار المقصود الصواب والحق



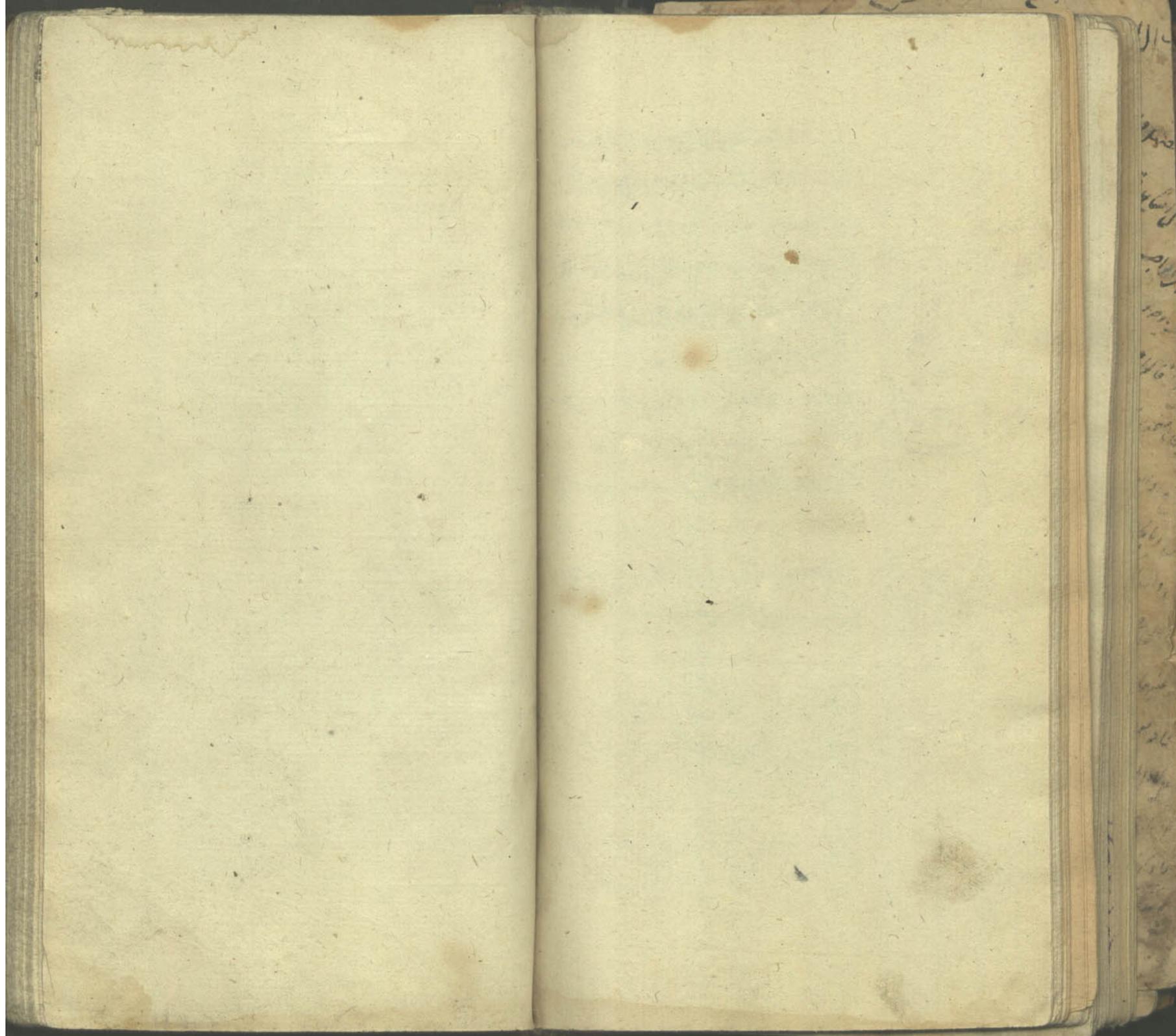
في تاريخ عشر

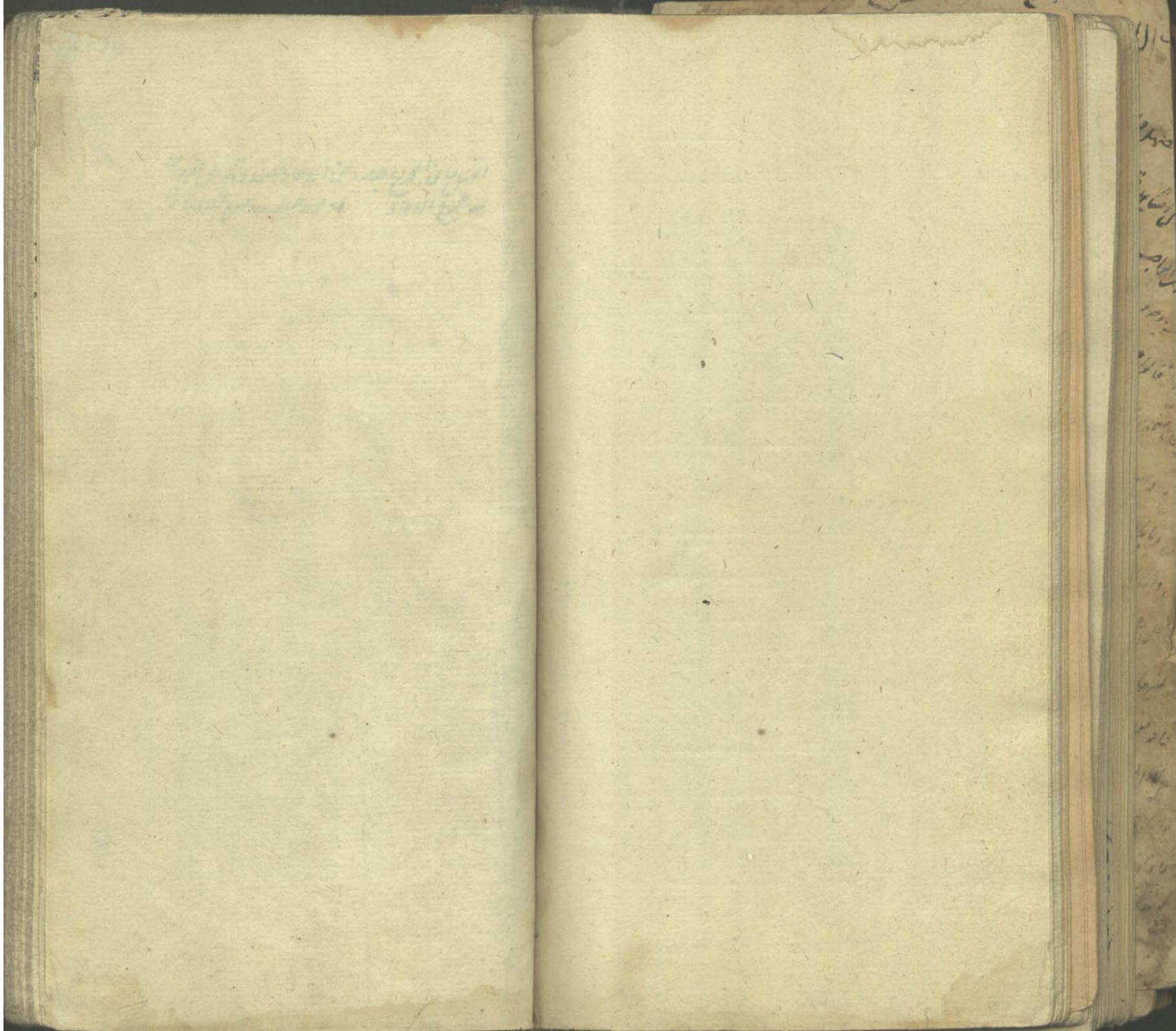
العنوان لمؤلفه في مصنف ذي الحق ص عام
 ثلث وثلاثين وسبعين واهم وق
 العنوان جاز لي في **قوله** ان العلم الصحيح
 هو الذي يحرره كذا كذا
 ثلثه عشر
 الوجود المنطوق
 علمه الهالف
 الحسب

الذين جعلوا بين حيل خيل على العلم

[Faint, mostly illegible handwritten text in Arabic script, arranged in approximately 15 horizontal lines.]







بسم الله الرحمن الرحيم



اتسلفان المجموع عبارة عن الاطوار المتعددة للافتن ام و احد
سوم مجموع الاطوار اوله وحسب لعدم التاكيد



Handwritten text visible on the right edge of the book, likely from the adjacent page. The text is partially obscured and difficult to read, but appears to be in Arabic script.



بسم الله الرحمن الرحيم
قال اصل علمنا زمانه بعون الله سبحانه اعلم
 ان البراهين التي كلام العلامة التفسيراني رحمه الله في شرح
 المقاصد القليدي صرح في ابتداء الاستدلال على اثبات
 الواجب على ابطال الدور والتشبه مطلقا **وقيل** علمنا ان هذا ناش
 عن عدم الفرق من اللزوم من الدليل والبناء والدليل عليه مع انه
 من **ويكن** ان يقال في توجيه الكلامين التوفيق بينهما ان
 مراد المحسن العباد ان الاستدلال على اثبات الواجب من ان
 قسم كان لما دل على بطلان التسم فالاستدلال به وان كان على
 اثبات الواجب فهو ابطال التسم البتة فان ايراد دليل بطلان
 التسم ابطال لوضع ان مطلق الاستدلال على اثبات الواجب
 منقول الى ابطال التسم لان المطلق لا يحصل الا في ضمن واحد من
 استدلالات ايراد ابطال التسم **ومراد** من قال بعدم التوفيق
 انه لا يوقف على حكم بطلان التسم اولاد وملاحظة بطلان قبل
 ثبوت الواجب فظهر التوفيق من الكلامين من غير ان يكون منشأ
 كلام العلامة العباد عدم الفرق من اللزوم والامتنان **قول**
 كما سدد عليك الفرض من هذا التشبه بدل على اثبات الواجب
 لا عيش الاقتبال الى بطلان الدور والتسم حتى قال ما سير

قال في شرح المقاصد القليدي
 ما سير الابدان كون واصفا
 فاعلم ان الواجب على ابطال الدور والتسم مطلقا
 فان ايراد دليل بطلان التسم ابطال لوضع ان مطلق الاستدلال على اثبات الواجب منقول الى ابطال التسم لان المطلق لا يحصل الا في ضمن واحد من استدلالات ايراد ابطال التسم ومراد من قال بعدم التوفيق انه لا يوقف على حكم بطلان التسم اولاد وملاحظة بطلان قبل ثبوت الواجب فظهر التوفيق من الكلامين من غير ان يكون منشأ كلام العلامة العباد عدم الفرق من اللزوم والامتنان كما سدد عليك الفرض من هذا التشبه بدل على اثبات الواجب لا عيش الاقتبال الى بطلان الدور والتسم حتى قال ما سير

ليس الا في ابطال التسم ولو جعل متعلقا بالاقتبال الصحيح
 بان ما سير دون كان في ابطال التسم مطلقا لكل اقتبال الى
 ابطال الدور والتسم كلهما على هذا المنوال وما به لم يكون
 الكافي كما سير والتشبه لا للتشبه **قول** لا حرم رتبة
قول لا حرم مشتملة الاكصا والمكود للفرق فلا ياسب ان
 تبول على مقصدن وفاتمه ادلا دحل للاكصا والمكود في
 حصرها تم واخلاق التسم على انه لما كان المقصود في
 الارب لم يجر بحث المقصدن ولذلك سماها بالمقصدن ايراد
 الحكم لم يسميها حاشيا ودفع الشبهة عنها فكانها لم يجر بحث
 الارب **قول** رأينا ان تدمه انظر ان رأينا من الارب
 الذي معناه بالعارة ان لا يشيدن وجا لاحاطة الى معقول
 آخر كحاج الله لو حل رأينا معنى علمنا ولا الى ارب كحاج
 فكيف كحاج الله في حل الروية على الاكصا **قول** ولما
 كان البسط وذلك لانه موصل منه الى اثبات الواجب
 الصمام واسطة خلاف الاول فانه يسيق منه ادنا الى بطلان
 الدور والتسم ثم منه الى اثبات الواجب **قول** الطرق للدول
 قالوا **صحيح** منه **اولاد** طرقت البعارة يخالف لطريق
 السابقة حيث ارجع هنا نقطة قالوا ولا يخفى عن ساج فان
 الطرق الاول منقول قالوا لا قالوا **وجه** ادراجه التسم
 على ان هذا الاستدلال للتوفيق لاسم مخترعته **وقال** ما
 قالوا الخلد عن هذا التسامح **وقال** انه قالوا الاستدلال

انما في التسم التسم التسم
 كما قالوا في التسم التسم
 التسم التسم التسم

بالكلية لان ان يحل ما بعد في حكم المصدر وليس الظن القول
 المصدر بل على المنقول **قوله** كما مركبات المركبات على الظن
 اظهر وجودا او امكانا من البساط فلهذا خصت بالذكر فان
 فان المركب وان كان له معان متعددة باعتبار كل معنا
 يصدق على اشياء لا يصدق عليها معنى الاخر وهو الوجود
 والامكان بالنسبة الى افراد وبعض تلك المعاني ليس محتمة
 لكن صفة التركيب تأتي بمعنى كان متصفا بظهوره لا يمكن ظهور
 الوجود بالنسبة الى جميع المعان على السوية فلو كانت على الاطلاق
 يكون الوجودا وامكانا **قوله** فان رجح سلسله الاشياء
 لاحاصه الى هذا التخصيص المومم لمصلحة بيان الدور الدور
 والتقسيم في الاستدلال بل يكتفي ان يتركب والافلا من الال
 الى علمه ممكنة اذ كل ممكن له علمه ووجه تمول مجموع العلم
 سواء كان ذلك المجمع متساويا او غير متساوية لادله من علمه
قوله اذ كل ممكن فله علمه والادنى تمام هذا المظ من مقتضى
 احدهما ان الممكن مطلقا لا يبدل من علمه والاخرى ان الممكن
 لا بد ان يكون موجودا والمصدر الكسب يذكر الترتيب الاول
 لانه بعد العلم بها كصلى المظ لكونه المقدم ^{بالمعنى} **قوله**
 وتقسيد الممكن الموجود والعلم بالموجود حلا في الظن ولا
 الله وحصل بسبب العلم بالموجوده دليل تقسيد الممكن به والادنى
 على بسبب العلم بها بان لروم التسامح في الامور الموجوده بانه
 لو لم تقسيدا كصلى بالموطن وهو وجود الوجوب لادله

متمم

معمد لانه ليس غرضه في تمام المقام بيان انه يلزم التسامح
 كسب ويوجد دور مرر بان لا يوقف على احتمال التسامح
 ثم لروم التسامح لا يوقف على التسامح والعلم بسبب الوجود اذ
 المتقدمة التي خوده فيها الممكن والعلم مطلقا لا بد منها ^{بالمعنى}
 اللزوم المذكور مع اطلاقها اي داخ الى التسامح ^{بالمعنى}
 المذكورة مع التسامح لانها لا تسامح والتسا لا يدخل للتقسيد
 المذكور في حصول المظ المذكور كسب وهذه المقدمة قد اوردت
 للرفع ومن من يوسم انه على يد عدم الاسماء الى الوجود
 لا يلزم دور ولا تسامح ولا دخل للوجود في هذا المقصود ^{بالمعنى}
 بالمعارة لاحاصه العلم بطور ^{بالمعنى} وعليه التسامح
 لا يكون ان تقاسب ركز ذكر علمه التسامح ^{بالمعنى}
 قوة الدور لا يمكن التسامح لانه حصله في قوة الدور ^{بالمعنى}
 عنه بذكر الدور مضمي ان يكون ممدودا في الدور ^{بالمعنى}
 التول بان المراد ان لا يوقف على اطلاق الدور ^{بالمعنى}
 على اطلاق علمه التسامح على انه كان العكس اولى لان
 رعت الشيء على نفسه اقوى من مساو الدور فان الدور
 معلابه والدور مستلزم له فلا يصح على الاول ^{بالمعنى}
 قوة كان اولى من العكس ثم ملك المقدمة بتأويل ان الممكن
 لا بد ان يكون موجودا لانه لا يتوقف فيها احتمال وقوع
 الممكن بداته مع شرط عدمي او احتمال وقوع احد الطرفين
 بتأويل على اللولوية ومع اطلاق الممكن والعلم عن قدر الوجود

ولا يلزم ان قال انها عام لو ثبت انه لا يجوز
 وجود ممكن لما نصبت له امر من حيث هي لا اشراط
 وجود فان هذا القول لو توجه سوجه على صدره لم يكن
 يتوجه على هذا الصدر الصريح مع اتناق العلة على ان
 وجود الغرض لا بد ان يكون موجودا انما النزاع بل الحكم
 في صدر وجوده في نفسه وقد قال بعض المحققين في بيان
 المبدء ان المبدء لما جوده من حيث هي امر اعتباري
 عر واقع في نفس الامر فانها في نفس الامر اما موجودة او معدومة
 وموجود الشيء في نفس الامر لا يجوز ان يكون امر اعتباريا لا بد
 ان يكون واقعا في نفس الامر ومن منع هذا الصمد فلا يقدح في
قول وجوده في اي شئ من اي دور والتم فان الرد
 حار على القدرين كما لا يخفى وكذا ابطال شعور الرد والاكرا
 عليه بانه يجوز ان يكون ما فوق المعلول الاخير عليه استغناء بحري
 مشكك منها انما بان يكون عليه المجموع المشتمل على الدور ذلك المجموع
 المشتمل عليه واحد وقد يكون له على مسلة متداخلة كما في
 قدر القسم فاعرفه ولا يراد لخصيص الدور في بعض الازدات
 بالقسم بعد ان علمت حرمانه في الدور الصمد في الكلام في غاية
 انه لو لم يشتمل الكلام الدور والقسم لم يتم الدليل فان كل واحد
 منها مغل بالمط فاشتات المط على احد القدرين لا يرد
 وقوع الاحتمال الا هو وهو الدور الذي لسكت في هذا الدليل
 عن نظارة بل ارد اثبات المط مع احتمال جوارده وخصيص

بل الازدات من الازدات بالذکر لان التادج في الدليل
 ليس الاية او لا سوجه على بيان حرمانه على هذا القدر
 حيث قال على المجموع المشتمل ذلك المجموع المشتمل عليه واحد
 انه لم يرد الصرح لا يرجح لكون كل من اجاده على ما عداه
 منها وذلك لانه لم يصد واحد امينا حتى لم يرد
 بل عرضه ان اي واحد استعمل يكون الكا على فان كل من
 على هذا العدد العكس حسب بعد اجراء المجموع وتوارده
 المسئلة المحتملة على معلول واحد هو ذلك المجموع قلت
 كل على من تلك العكس لما كان عليه للواحد المشتمل عليه
 حصوله يحصل المجموع محمول المجموع في كل على حصول واحد
 اخر هو المعلول تلك المسئلة المحتملة فلا يلزم توارده
 العكس على معلول واحد من حيثته وكذا لا سوجه ما قيل لا
 يكون ح على سقطة مداهم بخلافه على قدر القسم فان هذا
 القول وان كان محملا لكن الظ ان طشت السؤال قبله
 الاستعلاء فان المجموع المشتمل عليه واحد لا يسئل بالعلية
 بدون ذلك الواحد لكون ذلك الواحد على لكل اجاده
 والمعلول لا تسئل بالعلية دون عاقبة فبقا **قول** في ذاته
 ان المجموع المشتمل عليه لما حصل منه ذلك الواحد لا يحتاج
 في العكس الا الى ذلك الواحد الذي حصل منه ومعه
 مسئل بالعلية ويكون المجموع المشتمل عليه الواحد مسئلا
 لانه لا يرد في الاستعلاء مداهم ما يحصل من العكس مستقلة

حوار

فان قيل ذلك الواحد له مدخل من حيث العلة وهذا قاذح
 استلزام الجميع المستلزم ذلك الواحد ولو حصوله من ذلك
 المجموع مدخلية باعتبار المعلوم وعدم التفرغ من حصوله
 في الاستلزام لا يوجب عدم التفرغ منه من حيث العلة
 قلت كل من تلك الاحاد له حيثما العلة والمعلوم
 فاذا استلزم واحد فما سواه داخل في ذلك المجموع باعتبار
 العلة والمعلوم وهذا الواحد المستلزم داخل باعتبار العلة
 باعتبار المعلوم فانه اذا ابتداء من واحد موقوف له
 وسكنا فانما ينتهي السلسلة الى ذلك الواحد لبت فذلك
 مبدأ وينتهي فاستشواه من حيث انه مبدأ كاستلزام
 المعلول المحض من المجموع في التسلسل فانه مستلزم
 واحد استلزام الواحد الذي هو معلول اول واستقامة
 عن المعلومات وان يوجب اعساره في سلسل العنق
 سلسل العنق السابقة في العلة وهذا المعنى وان كان غير متبادر
 الى العلم من كلام المص رحمه الله لكن بعد ذلك لست سادته
 وتلك جملة على قول صوره ان ما لا يجمع اجزاء فهو موجود
 لم يرد ان ينسب امر واحد من الاجزاء بوجوه وجودها
 فان هذا انما يكون لو اعتبر مع الاجزاء عينه اعمامه وليس الامر
 فيما نحن فيه كذلك كما سذكره بل اراد ان يجمع موجودات
 مستقلة بكونه موجودا لكل واحد من اجزائه فالمراد
 في قول جمع اجزاء كل واحد من الاجزاء والبراد ما لا

الاحاد المتكثرة وعلى هذا اطلاقها لما قرئ في الاستدلال
 بانه يجوز ان يكون امر خارج شرط لنعلمه جميع الاحاد
 فان هذا انما يوجبه اذا كان جميع الاحاد والشئ امر يكون
 احدهما عن الآخر واما اذا كان نفس الاحاد لانه امر كما
 منها فلا يتصور هذا كما لا يخفى على ان من قطع النظر عن الاوجه
 للمعنى المذكور المصادم لبدنه العقل والسند المذكور الذي
 بالمعلومات الاربعة التي هي اجزاء القضية فانها مشروطة في
 كونها قضية معلق الايقاع او الالاتع بالجزء الاخر منها فاذا
 تحقق تلك الامور ولم تحقق الايقاع لم يحن القضية مع كون
 جميع اجزائها موجودة فان هذا المثال انما لا يصدق لم يحن
 الكل ومع الاشرط المذكور لم يحن الجزء الاخر في الصورة
 فان الوجود او اللاد وقوع هو القضية بهذا الشرط فاذا لم
 هذا الشرط لم يحن الجزء الاخر من حيث انه جزء فلا يلزم
 تحقق الكل مع تحقق جميع اجزائه **قول** ولا شك انه يمكن الاجزاء
 الى كل واحد لا يخفى ان هذا الكلام شعر بان علمه احتياجه الى
 بل يرد في كل الكلام بل المتقدمة المتقدمة للعلم بها اعني في الوجود
 مركب وقد صرح بان كل مركب ممكن فحقه علمه بالثبوت
ح قال من لم يكن كل مركب ممكن مسلم لكون المركبات
 المتسوية كالمركب من الصدف ممكنا ولا احتياج في الوجوه
 الى ان يكون الحكم بالمكان جميع الممكنات الموجودة متوقفا على
 الحكم بالمكان كل مركب او مسلم انه كما لا يخفى ولا شك

ان الكواكب عنه تخصص المركب باحد الوجهين متساوي للسؤال
 حيث قال ووجب عنه ما به تخصص المركب بالوجود والادراك
 بالمتعلق بالاجزاء وخواصها من المركبات المتضمنة الى
 الاجزاء بمعنى انه كلما تحقق ذلك المركب لا يصح على اجزائه
 اذا لم يجرى جازان لسلامه الى نعم وضع اسرار المركب على اجزائه
 الى الاجزاء بناء على جواز اسلامه الى الجوه فرمجه فان المحالات
 لا يجوز الوجود على الاضامات فلا يكون تباين المصالح المذكور على الجواهر المذكور
 واما التخصص بالوجود فلا يتوجه فيه مناقشة او المركبات
 المحدومة لسبب مما هو في الواقع الى الاجزاء بل لو كانت
 المركبات المحدومة ممكنة الوجود فكيف في امكانها الذات
 احصاها على قدر الوقوع الممكن واما المركبات المتضمنة
 واقعة في الوجود من كون ركبة ومما هو وليس وقوعها ايضا
 ممكن فكيف محتاجة ولا يمكنه في نفس الامر والاصحاح على الوجود
 وقوعه في الواقع الى لاجزائه لا يمكن في نفس الامر فلا يلزم احكام
 المركبات المتضمنة في الوجود وما قيل ان كل مركب محتاج في الوجود
 الى الوجود والعدم الى الاجزاء فاما سلم حيث تضمن مركب
 وحيث اشتمل المركب كسب بصور المركب فضلا عن الاحتياج
 والامكان ولا يمكن الاحكام على فرض الوجود فان شريك
 الباري يمنع بالذات في نفس الامر وان كان على قدر وجوده
 واجبا فالركبات المتضمنة كالمركب من الضدين وامثاله
 لا يكون ممكنة بالذات وعدمها من المركبات لا ينافي امثاله

الذات كسب وعدمها لا يسجد الا في ذاتها لان عدمها مستند
 الى عدم اجزائها فان المركب اذا تحقق يكون وجوده مستندا
 الى وجود اجزائه وعدمه الى عدمها اذ لم يتحقق المركب ولا
 المركب ولا الاجزاء فلا احتياج ولا اسناد لان من جانب
 العدم فان عدم العمل الاول لما لم يكن واقعا لا يصح ان يقال
 انه مستند الى عدم العمل الاول نعم على قدر الوجود عدمه
 مستند الى عدمه وكذا عدم عدم العمل لنفس مستندا الى عدم
 عدمه عليه بل يدان العدمان امران احصاها بان المحتاج
 ذات العمل الاول ولا يلزم من تحقق الاجزاء للمركب
 على قدر وجوده ومحتوها واحصاها وجودها وعدمها البها على هذا
 الصدر الى احصاها في الواقع حتى يصير المركب المتضمن بالذات
 ممكنة بالذات في الواقع ولم يمكن ان المركب من الضدين
 والمركب من سر كل الباري مع انه محتاج لما حكمه العمل
 وكسب سؤل عما قيل بان شريك واحد للباري في جميعه ولكن
 او شريكا يمكن بالذات **وله** والمحتاج وخصوصا الى الممكن
 اولى بان اذ اى المحتاج في وجوده الى الممكن لا بصور محتاج
 التي في وجوده الى امر مستند ذلك الشيء ضرورة ان الشيء
 ما لم يوجد بوجه فلا حاجة الى ان يكون له مستند ذلك الشيء
 والله اراد المحتاج الى الممكن مخصوص بزيادة الاحكام بالنسبة
 الى المحتاج الى الواجب وذلك لان المحتاج الى الواجب
 اقرب الى الوجود من المحتاج الى الممكن لان الاحتياج فيه

واتم وكل ما يكون بعد من الوجود اقرب الى الامكان فمخصوصا
 برأيه الامكان وقد لا يتوجه المنع بان المحاج الى الممكن تطلبا
 لانم انه اولى بالامكان كيف والركب من الوجود
 الممكن محتاج الى الممكن وليس اولى بالامكان من الممكن الصفة
 وذلك لان الركب المذكور له حيثيتان فمن حيث انه
 محتاج الى الممكن اولى بالامكان من المحاج الى الوجود وان كان
 ممكنا صرفا وان لم يكن من حيث ان حرمه واجب اولى بالامكان
 من الممكن الصفة ثم لا يخفى ان كلا من تلك الاحاد موجود
 بدون علتها لاجتماعها لوجود علتها لاجتماعها وهو الامكان
 وكذا حال علتها بالشيء على علتها وسببها فيلزم وجود الجمع
 وامثال من المحدث لوجودها وتوابعها في عالمها لاجتماعها
 في الاسباب الى العوض لها ولا يخفى القبح في الدليل
 بالاعتبار عليها **قوله** او اخرج عنه الوجود الخارج لابد
 وان يكون جارها محضا لان المركب من الداخل والخارج
 سواء كان به الخارج واحدا او ممكنا آخر جارها على الممكن
 المتسلسلة المفروضة اذ كان على جميع الممكنات موحدا لا
 فلا حرم يكون مفردا لراهد من السلسلة فيكون واقفا في نظام
 السلسلة كما صرح به المحققين في حواشيه على شرح البصائر
 فلا يكون جارها عنها بل يكون حرا منها التمهيد فلا حرمه في
 صور المحصر في الاقسام الثلثة الال ان يوجد الخارج اعم من الخارج
 سواء او موضعه فانه على صدر كون المركب المذكور عند اصله

الخارج

الخارج بل جاز من المجموع واقفا في نظام السلسلة باسم المحصر ولا
 يخصص الممكنات بالممكنات الصفة فان الاجزاء كما
 يثبت للممكن الصفة مثبت للمركب من الوجود والممكن الصفة
 انها تترك اذا كان الركب مركبا من الداخل والخارج الذي هو
 ممكن آخر خارج عن الممكنات المتسلسلة ولا حرم يكون ممكنا
 صرفا فلا يكون جارها عن الممكنات الصفة وان كان جارها
 عن الممكنات المتسلسلة **قوله** والاول بطا الى علتها
 نفس المجموع له بطا والاولم تقدم الشيء على نفسه وازداد بالمجموع
 المجموع مع جميع الاعتبارات لوجودها في اعتبارها
 فان المسامحة بالاحمال والتخصيص غير مقصور لعدم اعتبارها
 فان المجموع باعتبار فرض انه على ذلك الاعتبار ايضا
 على فلا يخرج واحد من الاعتبارات عن المجموع حتى يصور بعدم
 على نفسه باعتبارها ولا يلزم استئصال المنع الى الشيء الاخير
 اعني كون الخارج عن جميع الممكنات واجبا لذاته فان الخارج
 عن المجموع مع جميع الاعتبارات واجب لذاته والواجب
 الحجاب عنه بان العلة والمحدث في الوجود الخارج لا يصور
 ان يكونا باعتبارهما فيكون ذلك الحزم على نفسه ولعله
 المجموع مع قطع النظر عن استئصال كل من حرمه فلا بد ما ذكره
 في الحاشية لولاه لا العمل للاجتماع الى الحجاب بان ذكره لعله
 وقع تبرعا وكان لولاه في الحاشية فبالاشارة الى مسددا
قوله والموجود الخارج عن جميع الممكنات واجب لذاته

اذا فرض آتينا و يمكن ان يكون له امر وسكنا فانما خارج عن جميع
الممكنات المتسلسلة وان لم يلزم كسب الظان يكون واجبا
ان يكون ممكنا امر خارجا عن الممكنات المفروضة او مركبا
الوجه والممكن لكن ذلك الممكن الصرف او المركب المذكور
اذا كانا على مجموع فلا اقل من ان يكون على واحد
احاد السلسلة ومما يصح كونها ممكنة محتاجا الى علة اخرى
وممكن ان يلزم وجودها في سلسلة الممكنات بوجه آخر وان لم
يكونا من جهة الممكنات المفروضة او لا يكونا وانما في نظام
السلسلة على ان علة مجموعهما لا يلزم عليهما لراثة
كما عرفت وقد فرض ان كل واحد من احاد السلسلة
الي اخر من جهة السلسلة فيلزم توارده العنق على معلول واحد
تسعين ان الخارج من جميع الممكنات المستترة كل منها الى
امر واجب السلسلة وعلى هذا فلا حاجة الى نقل الكلام الى
مجموع الممكنات اما سلسلة واحدة او سلسلة متساوية
او غير متساوية وكذا لا حاجة الى ارتكاب التول بان يوجد
الخارج عن جميع الممكنات واجب لذاته او معلوم له بان
احتمال كون الخارج مركبا من الوجوب الممكن **ول**
وهو المطلقا حقا في ان المطلب موجود الوجوب والاصل
لا سداد الممكن ابتداء او بواسطة الله في اصل المطلب فلا وجه
لما قيل من ان ثوب الوجوب على عدم السداد يمكن
ابتداء او بواسطة الله يكون لازما على عدمه في المطلب

لا مطلقا

لا مطلقا ولا حاجة الى ان يحاسب بان الاحتمال كما ذكره لكن
ان قلت اللازم قد يكون عن المطلب فان هذا السؤال واجب
انما يحسن على ما ذكره شرح المواقف لوجود الدليل مسكنا
لواحد الموجد في الممكنات ولم يوجد وجه لكالي كذا
واما على السر الذي اورد في هذا الكتاب فلا يتوجه به **ل**
ولا حاجة الى الخراب المذكور لاننا **ل** في جوابه انما يخرج
عن جميع الممكنات يكون الممكنات مستترة الله والمعرض
عدم اسما وممكن الله لا سواد المروض عدم اسما ويمكن
الموجود والمعلوم وجوده الله ابتداء او بواسطة اللازم
استناد وجمع السلسلة الله لا يمكن المروض ولو سلم
اسلام اسما والمجموع اسما والممكن المروض ابتداء او
فتبين **ل** هذا اللازم لا يدخل في المطلب بل هو لازم من
المطلب لوجوده من الدليل المذكور فلا يكون **ول**
من ان المجموع لشهر الخار وان المجموع يدل على السامى فاقه
المجموع في الدليل في قوله اهد السامى معلوم المصادره على المطلب
وعلى هذا اطلاق الماهل من انه لا يناسب قوله الشهر قوله
عقيب هذا وبالاسامى لا مجموع لان الاسعار لا يجب
المصادره فانه لا يدل على الاسلام فضلا عن الاسلام الذي
فضلا عن الوقت الذي هو مدار المصادرة **ول** ان
اريد بالمجموع المجموع فلا يعمل في كل واحد مع قصد التمثيل كما ذكر
المحسن السلسلة العلامة في بعض كتبه فلا يكون التردد

المذكور في **قوله** بلا ملاحظة النسبة الاصحته النسبة اللاحقة
 في امثال من المركبات لما كانت امر الاعتبار بالاجزاء
 الا في الملاحظة لعدم ملاحظتها عن عدتها فلا يكون قد
 صدر الملاحظة او على ذكرها اول للتنبيه على ان وجود
 النسبة ليس الا في الملاحظة **قوله** فالاول ان كان احتمال
 ان يكون ملحوظ بالملاحظات متقدده لا يحسب عده
 الاجزاء او يكون ملحوظ باحتمال تماثل لواحد واحد على سبيل
 الاصحاح لا يدرج في احصاء المذكور فان في الاحتمال بالاحصاء
 بخصوصه داخل في العلم التفضيل والملاحظة لا يخص
 داخل في القسم الثاني والاحتمال الثاني هو منسب الكل للمجموع
قوله ولا حاجة في ذلك الحساق الكلام في السؤال
 والحوار الذي بهذا الكلام من تنبيهه على ان المراد
 اعتبار النسبة الاصحاحية بحيث يكون داخل في المركب
 كسب وقد قال في السؤال لعدم كسب الحواري عن
 اطلاق الاصحاحية ثم اعتراف اطلاق الاصحاحية في المجموع
 مع القول بحسن المجموع لا ينافي ما قاله المحقق في النزاع
 في حاشية المطالع من ان الاشياء المتقددة لا يصير اواحد
 ما لم يعمرها نسبة واحدا من صور المركب منها
 فان هذا القول لا يخل الا على اعتبار اطلاق الاصحاحية
 في صورة المجموع اواحد والارواح فيه لا يدل على حجب
 اعتبار اطلاق في المجموع مع عدم الوحدة وما نحن فيه هذا

البيان

العسل فان المجموع عبارة عن الاتحاد المتقددة لا عن اجزائه
 هو مجموع الاتحاد **قوله** ادلوجب لعدم العلة التامة
 لعدم عدمه لم يفسد وان كان لازما من عدم العلة التامة
 اصل لعدم لازم من عدم اجزاء العلة التامة وان لم يكن العلة
 التامة مستندة ثم السد الاخر بهذا المنع ليعض بطلان اعني
 هذا السد لان عدم كل من الامور اذ لم ينص لعدم المجموع
 فعدم كل من الاجزاء المادية والصورة وكذا اجزائها
 لا يسلم لعدم مجموعها وحسبته ودار السد على هذا الكمال
 ثم اصل الايراد هو منع عدم العلة التامة مطلقا سواء كانت
 مشتملة على الاجزاء المادية والصورة او على الاجزاء مطلقة
 او لم تكن مشتملة عليها غاية الارسا والمجموع حواري مقدم
 في الصورة المذكورة لاستحالة عدمها وكذا يتوجه ان يراد
 بهذا السؤال معنى على كون المجموع المركب من الممكنات مشتملا
 على المادة والصورة او المانع من تقدم العلة التامة انما هو
 في هذه الصورة ولا حاجة الى ان يقال في دفع هذا ان ذلك
 الكلام حار في كل علة تامة لطلق المركب والسرقة ان مجموع
 الاجزاء باقية كما كانت عن المركب فاذا احدثت عن
 كان المجموع متأخرا عن المجموع الاول سواء كان ذلك
 الاجزاء بعضها مادة وبعضها صورة او لا وانت خبير
 بان المجموع الذي هو عن المعلول ليس حواري من العلة التامة
 لانها اذا احدثت معا كان عن المعلول اذا احدثت

على سبيل الاشارة وقد عرفت ان حكم المجموع هو حكم الاعداد
مستفزة فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه من كون الاحاد معتبرة
في العدا التامة مع عدم العدا التامة **قوله** والصحيح هو ان
الواجب والممكن انهما لا يردا الموجودات اعم من الجبروت
والدنيا فالمجموع شامل للموجودات اعتبارا فلا يرد البعض على
المشقة الاخرى اعني قوله ولا حار حار عنه ما يجوز ان يكون كلام
اعتقادي مدخل في علة المجموع للمجموع وذلك لان بدل الاعداد
واحد في الموجودات على ذلك التقدير وان اردوا الموجودات
الخاصة فلا يرد البعض ايضا لان الامر انما هو الذي له
مدخل في علة المجموع لا بد ان يكون له مدخل في علة واحد
احد ذلك المجموع فكل ذلك الواحد انما يكون مع ذلك
الاعتبار واحدا في المجموع لانه هو موجود من الموجودات
فلا يرد المجموع مع ذلك الاعتبار حار حار عنه فاعلم
قوله والصحة العلة التامة مجموع الموجودات ايراد هذا الكلام
لتقوية المنع المذكور اعني منع تقدم العلة التامة على المتكامل
لا يلزم منه ان يكون اصل الدعوى اعني دعوى لزوم تقدم
الشيء على نفسه مثبتة على سبيل عدم كل واحد من الامور
عدم المجموع والمطلوب ان يكون هذا غيبا تقدم العلة التامة
كسب وموحد ومنع تقدم العلة التامة مسددا لعدم لزوم
تقدم المجموع من عدم كل واحد فكيف يمكن هذا غيبا
وجوب تقدم العدا التامة **قوله** وان اردوا بالعدا

الاعلى انما لا يخفى ان مدار الاستدلال على ان علة المجموع
اي ما يوجب وجود المجموع ماذا انما يوجب وجوده ليس التامة
العدا التامة للكلي مشتملة على مجموع الاجزاء او الاحتمال فلا يحتمل
في تردد العلة عن هذا الاحتمال **قوله** انما يلزم لو كان علة تامة
كون العلة التامة للكلي علة للجبروت لانه لو كان الجبروت المذكور واحدا
العدا التامة فان في الشيء للادلى من الاعراض الى العدا التامة
للكلي مشتملة على مجموع الاجزاء الذي هو عن الكل عامه كون
الشيء في كلا الصور من علة التامة وعلى يد عدم تقدم
العدا التامة لا محذور في هذا هو مدار الاعراض فلا يرد
على المعترض انه لا يجوز ان يكون العدا التامة للكلي علة للجبروت
الجبروت المذكور داخل في العدا التامة للكلي فكل علة الشيء
قوله بل انما على المستقل وجوده وانما على المسئل لكل على وجوده
فان احتاج الممكن الموجود الى علة موجودة انما هو من جهة انه
لا بد للممكن من علة فاعلم مجموع لزوم العلة على المسئل المنع المذكور
لكل يمكن على عدم العلم بالامهات الى الواجب غير موجب
قوله لانما لا يمكن منع عدم مسددا لاجزاء بالتمسك
سواء السدال لطبق المنع وان لم يوجد التمسك كما اورد
شرح المواقف ولا بد من التمسك المذكور المنع بل انما سدق
بالدليل كما ذكره **قوله** وهو موجوده انما على ما حكيت في هذه الصورة
ليس فاعلا للمجموع بل البعض وكونه فاعلا للمجموع ليس الا باعتبار
فاعله البعض وسواء حار عن ذلك البعض فلا يحتمل هذا غيبا

مهم من ان الن على يكون قسما للعلية الخارجية على انه محذور ان
المراد من كون الن على قسما من العلية الخارجية ان يكون خارجا
في اعمدة مختلف المادة والصورة فانها داخلية البتة او يكون
ذلك الجواب باعتبار تاشبهه في الممكن فاعل للمجموع وهذا الا
امر خارج عن فروع هذا الاعسار يكون خارجا فكل
ما اشبه عنهم **ول** وليس يمكن ان يوافق الدليل المذكور عن
قوله والامر يمكن فاعلا مستلما في المجموع لا يجرى في صورة التقص
لو اورد دليل نوبه ضرورة استناد بعض الاحكام الى غيره و
غيره معلولة قولنا ضرورة عدم استناد بعض الاحكام الى
الشيء اصلا وذلك لان استناد بعض الاحكام الى غيره و
معلولة قولنا ضرورة عدم استناد بعض الاحكام الى
شيء اصلا وذلك لان استناد بعض الاحكام الى غيره و
استقلال الن على مختلف استناد بعض الاحكام الى الن على
فانه لا ينافي استقلال الن على في المجموع لو ان يكون الاستقلال
باعتبار عدم احصاء هذا البعض الى الن على اصلا فيستعمل في
الن على في المجموع **ول** وهذا تبين الى عضة في هذا المعام
ان محمود في هذا القول من بطلان ما قيل من غير ان يستعمل
وليس عن ان علة المجموع على محسب ان يكون بعضها علة
لكل جزء او محسب ان لا يخرج علة عن علة ثم بعد حصول المراد
على ما ذكره عتبت هذا الظاهر ان المراد ان لا يكون فاعلا محسبا
خارجا عن فاعل المجموع فيسيم كون ما بعد المعلول الالية

علمه ولا سبب بطلانه ولا سبب بين كلاميه بنا احد ما عاظم
الدليل وبنار اخر الكلام على تحسب المراد **ول** على ان
المراد يكون فاعل الكل الى هذا ليس بالمعنى ان على المتشبه
حيث فسره اولها بالاسم المعلوم الالهي اولها بالصدر
بل يمكن على الجواب هذا المعنى كمثل فاعل الكل بعينه وجر
فاعل الكل الصريح كون معنى الاستقلال محال وما كان فاعلا
الكلام الاول ان فاعل الكل بعينه فاعل الكل بعينه بطلان
كون فاعل المعلول الاخر علة للمجموع وقد سبب المراد منها
بمعنى حرره كون الجواب علة وان لم يكن له بوجه آخر وهو ايضا
غيره كما سببنا بعد هذا وقد منع التناهي من الكلامين
من هذا الوجه كما وكذا لا سبب بين الكلامين من جهة ان علم
اول كلامه انه محذور استناد المعلول الى الخارج على ان على
اداء صدر عنه وهذا الكلام يدل على عدم جواب الاستناد الى
الخارج اصلا لا سيما ان الن على بالمعنى السابق له على
بمعنى ما صدر عنه اعم من ان يكون فاعل الجواب بعينه او
فاعل الجواب داخل فيه ولا ينافي ان على هذا المعنى صدور
المعلول عن امر خارج صادر عن الن على **ول** فبطلت اول بان
يكون علة لها الى المراد بالعلية بالاسم المعلوم الالهي اولها
ما صدر عنه وهذا المعنى وان كان شاملا لعلية لكن علة العلة
حيث انها علة للعلية لا يصدق علمها بالعلية بهذا المعنى المراد
بتول علة علة الجواب من هذا المعنى اي من حيث كونها علة

للموجود من ان كانت حله له بعد المسمى لكن المراد اوزمتها
 حيث انها على الجوارح والعمه عليها من ان يجتمع كون اعتبارها
 من بن المحلولة او علمه بصرح الموضح اى اعتبار العلة وعدم
 علة العلة ولا يدعى لزوم الموضح كون علة العلة من جوارح
 العلة المسمى كذا وكذا في لزوم الموضح علم اعتبارها حيث
 انها علة العلة **قوله** يمكن التمسك بهذا الجوابين على
 الاول اعني ذوات سلسلة الممكنات في علمها من الجوارح والاول
 يقع على الله في الاحراز المسند لكل منها الى اللاحق ويؤتى على
 ان على الكل فاعلى الجوارح من ان شامله علة ولا خاص في التمسك
 الى هذه المقدمة **قوله** وقد اعترض عليه ان كان الاعراض المراد
 منع عدم كون العلة التامة بس مجموع هذا الاعراض منع عدم كون
 ان على المسئل للمجموع فانه غاية اللاحق ان يكون كون العلة التامة
 بس المسئل بناء على عدم لزوم عدم العلة التامة وكذا كون العلة
 المسئل فانه على انه راجح ان يفسر الاضافه بالايجاد
 لزوم عدم ان على المسئل لا يلزم الا تقدم الاضافه على الاضافه
 بالتردد والاحتمال في نفسه ثم محصل جوابه ان يفسر المجموع باللاحق
 بسدعي لعدم المجموع على المجموع وسوخر لئلا يضافه بالايجاد
 بطرف الوجود ورد على هذا الجواب ان يفسر المجموع باللاحق
 بسدعي اما بسدعي لعدم المجموع لانه العلة مما يكون كما في
 في وجود العلول من غير حاجة الى ايجادها واما اذا اراد بالعمدة
 هذا المعنى فهو يصدق على المجموع اذ يمكن في وجود العلول بعض

اوانه اعني ما قبل الاخر ولا يلزم تقدم الشيء على نفسه فصح القول بان
 علة الجميع من نفسى انه كاف في وجوده من غير حاجة الى امر
 اخر هذا ما يتوجه على الجواب **قوله** في وجوب عدم العلة المحلولة
 الماخوذة منسبة بالاسناد المحلولة الى العلة والى اصددها لا يلزم
 له كمال كمن **قوله** والاول هو المسارع فيه الى التسارع الذي
 يمكن تصدده ابطالها المحصر الموجودات في المفاتيح
 الذي يروى في وجوده الوجوب ويداوان لم يروى على
 الله الذي يروى في ابطاله لئلا يمكن باخرا لاني تمامه بل هو
 علة ابطال الله كما هو مستحق الكلام في هذا المسلك لكل الرافع
 فيما سلمه ولتصده في قوة الراجع منه والظاهر في قوة ابطاله
 فصح القول بان التسارع فيه ويمكن تصدده ابطاله من جهة
 على انه كذا وان يكون المراد ان الاول من نفس المسارع فيه
 ويمكن تصدده ابطاله بالدليل كما هو شأن النظريات اللاحقة
 المسارع فيه في هذا البحث ويمكن تصدده ابطاله **قوله**
 ووجهه بان العلة التامة كوزان يكون اذ فهمه بالحوار المذكور
 ليس منسبة حكمه بما كانه بل هو منسبة انما لم يتم دليل على استيائه
 وجوب عدمه فلا يتكبر بل هو منسبة الى الجواب الذي هو
 الاحتمال لانه يستند الى مكانه الذاتي كسب ولم يتم دليل على
 اذ كانه وبالم يتم دليل على مكانه او وجوبه او كسبه لانه لا يمكن
 حاله كسب حكمه بما كانه وهذا نظر الوجه الاضافي الذي
 في حوار اعاده الممدوم حيث قال المصنف ان لا يلزم الجوارح

الامكان الذي لا يرد ان حرمه ما حوّر المذكور بنا على ما ذكره
كما علم من على ما يقع لان عدم وجوب العدم لا يدل على الكوار
المذكور **ول** لانا لو لم يوجب الوجود الخارج من
احد القسمين وان كان مسلما للوجوب بالمعنى الخارج من قسم الاخر
ولم يرد احد القسمين لوافق مضافا لكن على يد كونه الكثرة
علا ما لم ينف وان كان هذا المردود على كونه مضمون
فكون الممكن الذي هو علة تامة منه واجبا في القسمين
لم ينع الا وهو لا يلزم من وفاق مضمون القسم ان يكون المراد
وجوده الشيء بالنظر الى ذاته ان لا يكون له وجوده ووجوبه
ولا ينع في وجوده الى غيره بل ينع وجوده اسلاما على المردود
وهذا الاسلام لما كان مستغنا على يد كونه مصفاة فممكن
الممكن المذكور واجبا في احد القسمين وان لم يكون مضمون القسم الاخر
ثم ان مضاف العلة التي وجود المعلوم اجبا بما على قدر كونهما
عنه هو موجود اجبا في العلة التي المعلوم اجبا بما على عدم
الاجتناب الى امر آخر غيره فلا يخالفه ولا يمكن انكاره و
كذا القول بان معنى اجبا في ذات الشيء وجوده ايضا تاما
لا ينع في وجوده الى امر لا يستلزم ذاته ولا شك ان المركب
يحتاج الى كل جزء من اجزاءه ولا يستلزم منها له بل يستلزم
على كل منها فلا يلزم من كون الممكن علة تامة منه ان لا يكون
ممكن اجالا وجهه لا لا لانه ان معنى الاجتناب التام ما ذكره
من معناه ان لا يستلزم الى امر خارج عن ذاته العكس ولو كان

كذلك لم ان لا يكون العلة التامة المركبة في مادة اهل متضمنه
للمعول اقتضاه تماما ضروره اسما والمعول الى كل من اجزاء
وهذا على الظاهر ان معنى الاقتضا التام ان لا يكون المعول مستلما
الامر او الى امر داخل فيه كما ذكرنا ولا شك ان هذا
على الممكن الذي هو علة لم ينع ان يكون واجبا لهذا القسم
للاوجب **ول** وهو العلة التي لا يبسطه للمعول من هذا
القطر انحصار اراد انه لصدق على هذا القسم العلة التامة
وان صار ان يكون في سطره اجبا عما ذكرنا ان علة مركبة
ذاتها او قول اراد بالسطر الاصل في هذا القسم
بالسطر التام التامة وان صار كونهما كونه العلة التامة على هذا
ما قبل من انه كونه العلة ان علة مركبة فلا يلزم ان يكون
العلة التامة على هذا الوجه بسيط **ول** وذلك حيث لا يصور
مانع لان **ل** او الم تصور ما مع صدق ان المانع مستغنى
النسب وان على استغناء المانع لانا لو لم يوجب الوجود اجبا استغناء
المانع ان في نفس الامر مانع عن المعول مستغنى في كل المعول
مع وجود المانع على استغناءه وانما اذا الم تصور ان يكون المعول
في نفس الامر مانع عن وجوده فلا يترتب للمعول في نفس الامر
على استغناء المانع فلا يكون العلة في نفس الامر الا انما على
ولس استغناء المانع مستغنى في نفس الامر مع ان على فليس ما هو عليه
في نفس الامر الاسطر ومجرد صحة الحكم بان المانع مستغنى في الصورة
المذكورة لا يوجب ان يكون استغناء المانع حرا في نفس الامر

اقدم **قوله** لا يندم البرهان عن ريبه ان ينعى من اورد
هذا الاراد وحقم بان العلة التي ذكر ان يكون نفس المحسوس
عن العلة التامة الى الفاعل المستقل حتى يتم البرهان واحد شوق
البرهان انه لا يجوز ان يكون الفاعل المستقل حرة مع قطع النظر
عما رد عليه من حواجز كون الحجة علة فاعلة اعني ما لا يمكن
الاخير يعني ريبه بغير البرهان والعدول الى الفاعل المستقل و
عدم كونه كون الفاعل حرة لا يمكن احراز كون العلة التامة نفس
المعلول لاستلزامه كونه كون الفاعل المستقل حراً وهو صمد و
كحرد ذلك **قوله** وحد الامم كذلك اي وحد انه لا يجوز
كون العلة التامة عن المعلول مع قطع النظر عما ذكره المفسر
الظن وكوران يكون المعنى وهذا ان العلة التامة مجموع
لا يكون عن المعلول وعدم حواره **قوله** لا بد من النظر
اعتمدوا عليه في ساق هذا الكلام يدل على ان ما اعتمدوا
وان اوردوه على سبيل الاستدلال من عينة والنظر فيه
حسب السند هو محسوس الصانع وما ذكر في بيانه
دليل له باعتبار السند **قوله** واجيب عنه ان هذا الجواب
يحمل ان يكون منقلاً ولا يتوجب انه مع السند لما انا و
قوله وانت حجة او دعوى لمداهمة عليه المركب مع
جمع الاجزاء فالمنع غير متوجه وما ذكره سند الصانع بما ذكرناه
قوله اولاً يلزم ان فلا يتوجه ان قوله وانت حجة كلام على سند
المنع لظن المنع ويحمل ان يكون هذا الجواب اسد لانه على عدم

السند

العلة ووجه تصح كون قوله وانت حجة منقلاً كلف **قوله**
اعصارها مع عدم مما وان كانا في الواقع متحدتين على النحو
المعنى الارتباطي لكن يمكن صحته لمداهمة اعصارها مع
الارتباط فان حجة العلة هذا اذا كان من غير اعصارها للارتباط
وحتى الكلام لمداهمة من حجة على نفسها من حيثة اخرى
وان كانا لا يسكن عن احد في الجبشيات في الواقع ولا يصح
به ان صح السند بالوجه المذكور كما لا يخفى ثم هذا الجواب يمنع
حجة قطع النظر عن كون ما اعتمدوا عليه اسد كما عرفت ولا يضر
كونه سنداً في الاراد على الاستدلال **قوله** قلت لعل الارتباط
المذكور حاصله مع العلة ما ي اعتبار اخذ من اشراط العلة
بالارتباط المذكور للاجرب ان لا يكون الكل عن الاجزاء
صح حارة وجود الاجزاء مع وجود الكل لان هذا الاشراط
لنفس الكل في الواقع فانه في الواقع عن الاجزاء بل هو شرط
العلة للاعتبار كما اشار اليه في الحاشية فلا يوجد هذا ما اورد
على السند المذكور في اصل الدليل اعني قوله ضرورة ان ما وجد
جميع اجزائه فهو موجود وسواء كان يكون ام خارج شرط
الجميع الاجزاء فان الامم الخارج اما كوران ان يكون شرطاً
في العلة بحسب الاعتبار واما بحسب الراجح فلا يجوز ان يكون
وجود الكل بعد وجود الاجزاء على ام خارج كانه المصداق
وسو ما يصدق من قولهم المنتهى بشرطه شيء كونه شرطاً لا شيء وهو المنتهى
اي حرج لا المورد من حجة اخرى فان الشرط هو الموقوف عليه

كما يكون متبايناً للجزء كذلك يكون منسباً للعدد متقاربه **وله**
 قلت لم جمع الاحزاب او كانه اراد ان جمع الاحزاب بالاسم
 في الراكب ليس جزءاً من العدد التام وفيه الراكب الاحزاب
 بالاسم في صورته الارتباط يمكن دفع كون المعلول جزءاً من العدد
 التام لو جهن احد مما اعسار الارتباط وعدمه كما ذكره والاسم
 اعتبار الاحزاب فرادى واعتبارها معاً وجزء العدد الاول والمعلول
 موافقاً ولم يفرق المصنف في دفع الشبهه بهذا الوجه وفيه صورته للارتباط
 كحصول المعايير بهذا الوجه وان لم يحصل بالوجه الاول واذا كان
 المراد من عدم كون جمع الاحزاب جزءاً من العدد التام بهذا المعنى لا يرد
 ما اورد من ان جمع الاحزاب في جمع المركبات جزء من العدد التام
 لان مجموع ما يثبت عليه الشيء كقوله في المركب الذي
 له وجهين من وجهيها ليس له وجه واحد له فاني منع
 ان يحسب باعسار المجموع بالاشارة الى ان وجهي المعلول والوجه
 انما هو على واحد فليس على **قوله** وانما ان في وجوده
 وجه الصورة وكذا مجموع العدد المركب من اوجهه وممكن
 واحد هو معلوله الاول ومجموع المركب من اوجهه متقدده
 وكذا مجموع الامور الواقعة في نفس الامر ووجه التخصيص عن معارضة
 الاعسار فان في كل من هذه الصور الاحزاب متقدده على مجموع
 اعني الاحزاب معاً وموفاة دفع الشبهه لان على كل واحد
 عدد المجموع كمنه ونال عليه النظر المذكور اخيراً وانما حصل ان
 لواحدة الذات متقدده فعملتها مجموع على كل واحد فانها متقدده

عباره عن كل واحد واحد ولو اعتبرت مع المعلول الاخر
 من جمله احزاب العدد التام للمجموع فالعدد هو مجموع الاحزاب
 تلك الاحزاب متقدده فلا يلزم عليه الشبهه ولا سائر
 من علمه لعدم العمل على المعلول ولا عدم كون الفاعل من
 قسم العدد احزاب كما عرفت سابقاً **وله** المجموع للمعلول
 واحد بل معلولات متقدده لو كان مجموع الممكنات الصريحه
 فصاح الحكم بكونه معلولات متقدده اذ مجموع الوجودات الممكن
 لا يكون معلولات مطفاً فالمراد من هذا الكلام ان كون
 المجموع معلولاً ليس باعتبار انه معلول واحد بل باعتبار انه
 معلولات متقدده فالوجه ليس للمعلول فعملته المجموع
 ليست الا باعتبار الممكنات التي هي معلولات متقدده
 والفرق من ذلك بان عدم احصاء المجموع الى غير عمل
 المعلولات لكونه معلوليه عن معلوليتها فعملها عليه
وله وكلاهما على في الصورة الاولى لا يخص المعلول الاخر
 لعدم الرجوع في عدد على المجموع بل كل من المعلولات الثلث
 حكمه بالكن خص المعلول الاخر بالذكر لما سببه ما نحن فيه
 لانه ان منع عدم دخول المعلول الاخر بل كل واحد من
 المعلولات الثلث في عدد على المجموع وان لم يدخل في
 عدد على الاخر مفصلة كمنه وكل منها جزء للمجموع وليس
 جزء الكل واحد من الاحاد وليست جملتها بالسهل الى كل
 واحد بذلك كما سنده في النظر المورد بالسهل الى المجموع

والمعلول الذي **ول** فاعل في هذا المقام كوجه السائل ان
 كون المعلول عن العلة التامة ببطء بالضرورة وتقدمها على
 المعلول الغرضي فكيف يمكن هذا مع كون المعلول الغرضي
 الضردا خلا في العلة التامة واسلم لم يذكر كون العلة التامة
 ليس مجموع معد السائل لعلة مكشفت هذا الاشكال وبعض
 بان كل واحد واحد من الاجزاء موقوف عليه بغير واحد
 والمجموع موقوف واحد وموقوف عليه بغير واحد
 كما اعلم في الحدود واخذ من مجموع التصورات ولصورات
 المجموع فهنا الضم مجموع الامور الموقوف والامور المعقدة امور
 موقوف عليها بغير واحد معدده فحصل المتأخره والى هذا
 يقول ما قيل انها معلول ولا يعاب معدا كل منها منفردا
 بكل منها عن الآخر عليه **ول** واذا قد اختلفت الشبهه او
 لو حصل وجه الاكتمال المعنى المذكور في الاصل الشبهه اصلا وقطع
 النظر على في مادة الممكنات الصرفة وفي مجموع الوجوب
 والممكن فلا وجه لما ذكره في الحاشيه من قوله انه ان اراد
 انه اختلفت الشبهه في مادة او وجهه ما يمكن ان يقال ان الشبهه
 وهي كون العلة التامة ليس مجموع قد اختلف سابقا في مادة المكمل
 ما ذكره من وجوب اشمال العلة التامة على العمل او كونها
 عندها ولا يحل الشبهه في مجموع الوجوب والممكنات كما ذكره
 لحوار كون انما على وجه السلسله لانها **ول** وذكر ما وجه
 ونفهم حيث قلنا ان المقصود في هذا المقام دفع الالزام عن هذا

الشر

الشق من الرد يدعي ان المجموع عليه من قطع العطف
 سائر الشقوق وانما الاثر والشرط على سائر الشقوق ومن
 حكمته هذا الكلام فليس هذا مقام ارادنا بل هذا مقام احد ويمكن
 حل الشبهه عن كلا الصورتين كما ذكرنا انما في وجه السائل كما لا
 وقد اوردها لمصلحة فيكون الاحاد المسند له نفس **ول**
 المسندة بحيث ان يكون اعم بالواسطة اذ لا يصح كون
 المسندة الى العلة اكثر من المسندة الى الجزاء المفروض والآن
 فاستند بل بالواسطة الى العلة وكذا الى الجزاء ليس الا واحد
 الاحاد وادراك ان الاستناد اعم فالمسندة الى العلة المسندة الى اجزاها
 الصفاة وان كان الاحاد المسندة الى العلة اكثر كانت
 المسندة الى اجزاها الضارة اكثر كلف وكلها مسندة الى واحد
 من اجزائه ذلك الجزاء المسندة الى واحد من اجزاء العلة التي
 او بالواسطة وغاية ما يمكن ان يقال ان الاستناد اذا
 عم كسب لشغل بالواسطة لا يكون مسندا الى اجزاء الجزاء اكثر
 لكن لا يحل وجه اكثر من التاشبه لانه لما كان الاجزاء اكثر
 كانت الاحاد المسندة بالازدواج الى الاجزاء اكثر وجهه
 وجه اكثر من التاشبه ولا يوجد في ذلك كون بين الاحاد
 المسندة الى اجزاء الجزاء بالازدواج مسندة الى اجزاء العلة بالواسطة
 كالاتي **ول** لاشتبك بالمسندة للمعلول كوجه العلة
 مما هو للمعلول فيكون اولى بالاستقلال **ول** مفهوم العلة
 الاستقلال لا يستلزم ان يكون اكثر من التاشبه في احاد

المجموع مع كون بعض التاثيرات بالواسط لا يجب كون
ما سواها مباشرة لهذا الوجه اولى بالاستقلال بل لما لا يحصل
المجموع الا حصول تمام الاحاد فكلما زاد الاحاد فيه كان
اولى بالاستقلال في حصول المجموع فعلى هذا يجوز ان يقال
فوق المعلوم الاخر على مسئلة للمجموع وهو اولى بالاستقلال مما
وكذا مما قيل سابقا لان كل ما سبق عليه لا يحصل منه المجموع ما لم يحصل
الواحد الذي يوصله من جملة المجموع وهذا الواحد ايضا
وان كفى في وجود العلة ان يتوسطه لكن لا يلزم ان يحصل
لكل المجموع اقرب الى الحصول فماد حل فيه ذلك الواحد يكون
اولى واقوى في علة المجموع **قوله** فلا يلزم من كون كل منهما
علة برجع الى العلة في نفس الامر لا يسلم الرجوع الى العلة بالعلية
يسلم الرجوع الى العلة يسلم الرجوع ولا يمكن ان يقال الكلام
عن مع اللادوية بل بيان ان علة عليه الحوا سواء كانت
اولى او لا لا يسع عليه الحوا وبعضها سم لعلته وان كان علة
اخرى سواها **قوله** هو مطلق انه اراد بالاطلاق ما يعبر
المشابهة المتعاقبة لا معنى اخر وظ ان وارد العنق اليها
مطلقا بهذا المعنى هو ولا يضر حوا بوارد العنق الى ما على
سبل البديل فانه لا ياتي اسم له مطلقا بهذا الوجه **قوله**
بل سلسلة العقول العشرة الى العنق التي سر حكمه حكم المعلوم
الاخر وسلسلة العقول حكمه حكم سلسلة المحلقات فالتالي
ان السلسلة متناكب متناهية ونهاج غير متناهية **قوله**

هذا اول المسئلة بهذا الكلام في قوة المنع كما لا يخفى **قوله** قلت
المواد في هذا دليل اخر على عدم حوا كون الحوا علة للمجموع
قوله وان اراد ان لا يكون ساكنا مباشرة مقابلته في القسم
للقسم الاول باعتبار ان المراد بالقسم الاول ان لا يكون هناك
شريك في المباشرة اصلا لا امر برح اليه اوله لا امر به
وهو المراد من الاطلاق وهو فيكون هذا القسم عن
الشريك العوارا في المباشرة برجع من الوجه المذكورة
فيم المقابلة وليس المراد من الاطلاق في الشق الاول معمم
العرب والبعض يكون هذا الشق واجب الاندراج
في الترتيب والبعيد **قوله** وهو فالقلم علمه كالقلم علمه
اي مولى انه يجوز ان يكون العلة المسئلة بهذا المعنى هو الحوا
اعني ما فوق المعلوم الاخر كما في الاحاد فهو موثر في تلك
المرتبة كما تقدم بهذا الكلام بل من عدم ايراد الشق الثاني
الاصح ان المذكور من الموتر المستقل بهذا المعنى فان ما
يرجع مباشرة الى الموتر بهذا المعنى لا يترك الموتر بالمعنى المذكور
في مباشرة فمما قيل انه لا يحصل لهذا الكلام فضلا عن ان يكون
له منع بالوجه **قوله** وان قيل المراد تمام الموتر بالترق
من هذا ومن ما ذكره اوله حيث قال ان المعنى الاول عبارة
عن تمام الموتر المترتب وبدا عباره عن تمام ما هو موثر فيها
او لفظا لا يسترة به غاية الامر ان ما فوق المعلوم الاخر
كان مشملا على جميع الموترات البعيدة البصر صح اطلاق الموتر

المستقل المعين عليه وليس المعنى راجحاً الى المعنى الاول وان
كانا صادقين على ما فوق المعلول لا غير **قوله** هو العلة التامة
البراد بآثاره التامة من جهة آثاره لا العلة التامة المصطلح
لان المعلول لا يغير داخل في المصطلح وغير داخل في العلة التامة
التي هي جميع السلاسل التي يوقف عليها ملك السلسلة كما لا يخفى
قوله او يكون جميع تلك السلاسل باسمه كالمثل في عرف سر هذا
وما ذكره اولاً لان الموثرات في الاول عبارة عن الموثرات
الذي لا تشارك غيره في ملك المرتبة وفي هذا الاعتبار مجموع
الموثرات المرتبة والبعيدة وهذا الضم وان كان عبارة عما
فوق المعلول الاخر لكن لا يثبت انه امر واحد يوثق في مجموع
مرتبة لا تشارك في مرتبة مرتبة بل مرتبة بل مرتبة ان سلاسل
مرتبة كل سلسلة على واحد من ذلك المجموع عليهما في مرتبة على
مرتبة على السلسلة المتأخرة على ذلك لانه لا يوجد لان براد يكون
الموثرات من جميع السلاسل ان كان واحد منها موثراً م كلف وقد
صرح اولاً وانما ان علة المجموع مجموع السلاسل بالبراد
مكلف يصح حمله على ان الموثرات التامة وكل واحد منها بل البراد
مجموع السلاسل التي هي مجموع الموثرات المرتبة والبعيدة
وكون هذا المجموع الصريح فوق المعلول الاخر لا ينعني
ان يكون هذا الاحتمال عين ما ذكره اولاً كما عرفت **قوله** لا يثبت
في وجوده مكنات ان وجه امتناعه هذا التور اللاحق
مخصص بالعلمة المسجدة كمنع ما يوجب علمه والبراد من

السلس

المعنى والبراد وانما راجح مساوئ للعلمة المسجدة وللعلل ان
ولا يورد المعتبر ولا يمكن ان يثبت من هذا التور والبراد
اللاحق اكثر منهما من التور اللاحق ومن ما عداه طرأ
من الطرق اللاحقة وانما لا ياسب عند هذا طرأ
م لا يمكن ان ما يوجب الصوفية من ان المصطلح علم البراد
معدوم في ذاته لا يدخل في هذا العام كلف ولو قيل بهذا
لم يحج الى اثبات الواجب اللاحق بل ان عليه
الكسب والبيان فلا وجه لمنع دخول المكنات اسناده
الى كلام الصوفية **قوله** اقرب ان اراد بالعلمة
اي عدد ذكر الاحتمالين وبنى احتمال آخر وهو ان يكون البراد
الناحل مع جميع ما يوقف عليه المعلول على وجه يكون له
الامور مما رتب للناحل غير داخل في العلة والناحل على هذا
المعنى ليس علمة تامة لان العلة التامة يدخل فيها عين الامور
كان ماله الى لور الثاني الذي عبر عنه بولس فيمكن ان
ينسب الجملة التامة الى العلة التي علمه ولو ادرك هذا
في البراد بغير محدود في الشئ الاول اعني عدم منافاة
احتجاج المعلول الى التامة الاخر **قوله** وان اراد به العمل
مع جميع ما يوقف اي فلو لم يثبت وان كان مستبعداً بالعلمة
والبراد لكن اكثر ما يبرء بالشئ مع الشئ مجموعها كلف لا
وعدو كالمستدل لوط العلة التامة في اصل الدليل والبراد
مان المكنات الى علمه اي لا ينعني ان لا يبراد بالعلمة

انما كلف واجتاج المعلوم الى العلة التي علة كانت
 مما يحكم به صوره ومثلها في الاشكال في كون الشيء عليه
 كلفه امر سوى كون العلة التي محتاجا اليها لم لا يصدق
 ان قال ان الحكم مستقيم العلة التي وكونها محتاجا اليها لم لا
 وما قرره في سائر الكتب ليس محتاجا الى كلام جليل وقد اورد
 المصنف الصواب في ذلك بحسن ما هو كفي في بعض الاشكال
 المصمم من علية الشيء كلفه بالمتناهي لا عساره او كوران
 مجموع الاجزاء لا معا علة ومما موكول ثم ان الحكم العلة
 لم يحل قطعه احيانا علة الشيء نفسه على لزوم التقدم
 كون محال لما قرره بل يجوز ان يكون علة الشيء نفسه مما
 لا داعي لقطع النظر عن وجوب التقدم كما ذكر في كتاب
 ساسا كما كان لما كان الظاهر من المحقق العلة التي علة
 وجوب العدم وما ذكره المصنف في علة الشيء نفسه
 النظر عن وجوب التقدم مع تشبث المحقق العلة به
 عتبه على عدم جواز كون المحرر علة علة للملك وللكلام انما
 محال واسع بل هو ضار في الوجود **قوله** وهذا الحق عام
 يقع ان الحكم يكون اول العلة التي يتناهي على اكره في العالم غير
 الحكم يكون اول العلة المستقلة بنا على ما ذكره وهذا اظ فلا وجه
 لما قيل انه لا يميل على ما عاه من ان هذا الحق كالذي
 على النظم **قوله** وما قرره في هذا بناء على ما عاه
 ان مجموع العلة التي لا حاد علة تامه للجميع والاول

باعتبار النظر الذي ذكره سابقا وكل واحد من الاجزاء
 لا يمكن توجيهه مع عدم التوجيه فيكون في حينه عند ايراد
 الاصلين مع قطع النظر عن صحة احدهما وعدم صحة
قوله بل اللازم من هذا الشيء هو لزوم تقدم الشيء على الشيء
 كونه علة فاعلمه ولا شك في لزوم تقدم العلة العلة
 كونه جزءا من العلة التي منه فانه كما لا شك تقدم العلة التي
 لا يجب تقدم جوارها الصافي في المادة والصورة اللذين هما
 العلة التي منه **قوله** وفيه لظهور النظر بردي على الوجه الاول
 بالبرهان الذي ذكره حيث ذكر ان العلة التي منه علة كلف
 بالمدلول انما فان العلة التي منه علة العلة التي منه كلفنا في
 العلة ان علة معبر الوجود حسب مسمى على العلة التي منه
 وظن انه لو استدلل على عدم جوارها دخول بقية الاجزاء في
 العلة التي منه لوجه آخر لا يضر بالنظر المذكور بالوارد على احد
 العلة التي منه بل علم ان علة ان ما ذكره في بيان عدم
 جوارها دخول فيها وانما اذا كان منه الاجزاء داخله في
 العلة التي منه فيكون العلة التي منه للجدالة التي هي ملك
 الحكم مع امر خارج عنها وهذا كالشيء الاول الذي ذكره
 فيه انه الحش للزوم تقدم الشيء على نفسه بوسطن وان لم يكون
 ذلك بناء على منع تقدم العلة التي منه لزوم التقدم بترتيبها
 مما لا يصل المنع منظونه لما عرفت انما من ان تقدم
 اجزاء العلة التي منه لانه غير لازم كعدمها في مجموع اجزاء العلة التي

اعني البعض الذي من على فاعله وتيت الاحرار وان كان
العلم التام لا علم بدمه الا برئ من ولا غيره وان كان
تقدم البعض الذي هو على فاعله من جهة كونه لانها لان
جهة كونه هو العلة التامة **وله** صرود ان على او مع هذا
المدعي مكابره لا يضر بالمقصود **وله** اقول لا يات
منها في صرود الشوق والاحتمالات على وجه
يناسب هذا البرهان و مناك من الايات والافعال
فلا يخصص البعض لارد على الوجهين الحسن و
لورد سان عدم تاتي الوجهين منها بطريق آخر على يد
سليم بناء بطرق اخرى الود الاول مما نزل عن الود الثاني
لغير ما سبق مع ان ساق كلامه عن قوله لا ياتي شوق
ابطال الحره مناك بالوجهين وهو يظن انه ان سلم تاتي ابطال
وجه العلة التامة بالوجه الاول فلم ياسب ابطال وجه
الثاني اللهم الخ اني **بنا** كمن في صدق هذا المنهوم
تاتي الابطال لواحده الوجهين فاعل **وله** وليس هذا
المجموع اذ هو اذ اخرجت علة اخرى شاركه في علة
حده فكله يكون اوله والكلام اليه سني على سلم
ما على آخره ما فرض فاعلا ولما كان تحت موها ذكره
اقولتم به الكلام **وله** وكل وجه كلامه الاوثر
اراد هذا الوجه عدم احتمال كلامه له اصلا كما اخرجت
من انه حتى لم يصبه جبارته والعد الذي اوردته لذكره

اقول

انفخ من اهل الوجه كما لا يمتنع على من انصف **قوله**
المورد التام في كل مجموع آو ظ هذا الكلام وان كان وايها
مشتملا على مقدمات وايه كعلم ويرد على شبهات
لكي يمكن وجهه كمن سدد عنه تلك المواضع مقول
اذا كان مجموع امور معدده فلا شك انه يجوز ان يترك
الامور بالاسره وفيها هذا هو الكل المجموع وان لم يكن كل واحد
بحيث لا يشذ عنها الاعمال لكن لا يمكن معدودا وان لم
الكل الا فردي اى الكل على سبيل الانفراد لا على سبيل **الاحتمالات**
ولا شك انها معار ان بالاعمال وان نصح بكل احتمالاتها
بلا وجه كما فعل في مجموع الوجوه والممكن الممكن من ان
المعقول مما معا والعلم مما لا ما في المادة والصدرة
حيث جعله العلة التامة من انها معا معلول ومنه دون
هو العلة التي اذ اعرفت بعد المعقول له الكمال مجموع المركب
اذا وده ممكنه ان كان سببه ممكن فيلزم انه من علمه فكله الاحرار
وعليه الاحرار ما كسب على معدده كما ان للمعقوليات
معدده وعليه جميع اجزائه منقذات العلة ثم في السبب
المذكوره لانه لا اجزاء له منقذات من علمه وعلى ذكرها
فان قيل قوله ممكنه من حيث الاجزاء جميعها حتى يخرج المركب من
الاجزات الصرفة والمركب من الوجوه والممكن قال الشيخ
ما من الصور من مسد الى الاحاد بالاسره لكن الاحاد بالاسره
لا يحاج الى علمه فلا يرد المنقذ الصور المذكوره من ما هو مقتضى الكلام

على هذا الموال علمت انه لا يراد بالعدد من انه اما ان لو جمع
ولو جمع اجزاء من الكلي الا فرادى معلوم ان يكون كل واحد واحد
مؤثر في المجموع او يحسنه الكلي المحوي معلوم ان يكون الشئ على
نفسه وذلك لان الجميع عبارة عن الاحاد على سبيل الافراد
ولا يلزم شئ من المحذورين وكذا لا يراد ان المؤثر موالي على
الموجود وسواء يكون جزء ذلك لما عرفت من ان المؤثر
هو جمع الاحاد مع اعداد الافراد فلا يكون جزءا لنفسه وكذا
لا يراد انه لا بد من تدبيره والاحاد في نفسه المؤثر
التمام الترتيب وذلك لانه اذا قسم المؤثر بالعدد المذكور فلكل
لشئ والاشياء الاما ذكر فلا حاشه الا ما ذكره اولاً فليس به
الاماد وكذا لا يراد النقص في مجموع العقول العشرة
حتى احصاها اني ام خارج للمل مجموع لاسنك عن
ذواتها الموجودة والى عمل الخارج كانه اجمع عنه عند
ال نظر الى ذواتها ثم المراد بالعلم انه الترتيب ان لا يكون
في ملكه الرتبة على اخرى سواء فلا يتصور وجود العلم في اخرى
ولا يلزم منه ان يصح النصف العلم المتأخر بالعدد وكذا لا يلزم
ان لا يكون لغة الاحاد مدخل في الحكمة من حصول الاحاد
يصح القول بكون الاحاد علمه تامه قرينه **وله** وحكمتها
التمام الترتيب نحو الاحاد بالاسم لما عاين المجموع بالاعتبار
لم يكن لغيرها ولا فيهما بل دخلت في قسم الخارج البته و
لا يتصور علمه انه لا يخرج عن احد الاصنام المذكورة مع اليقين

واذا حارها فمعين ان يكون لغيرها ولما عرفت ان
كل واحد واحد اعداد من اعداد الاصنام واعداد الاحاد
والمراد بالعلمه الاحاد بالاسم علمتها بالمراد وظهر علمك انه
لا بد من انساب ان اجزاها باسمها المجموع فليتها
من جمع اجزاها **وله** وعلمتها التامة اما نفسها او جزئياً
لما عرفت ان المراد بالاحاد بالاسم الاحاد على سبيل الاعداد
معلمها لا يجوز ان يكون ليس للاحاد اسم اعداد اخرى
لصحة معارفة للعقول ولا لغير اجزاها فقط ولا امر خارج و
المراد بالخارج اعني من المركب من الاصل والخارج فان
العلمية منها لما كانت عبارة عن علة واحد واحد وجوز ان
يكون الاحاد مع اجزاها حارج علة للاحاد في صورة السلسلة
المركبة من المكونات المتساوية لما كان كل واحد من الاحاد
معلوماً واحداً من السلسلة فلو علمت حارج اجزاها لم يوارد علمه
اما في السلسلة المساهمة في اجزاها لغير الاحاد الى اجزاها
ويصح اعداد الشئ الثالث فلا يراد نقصان قبل قد ذكر
ان المؤثر التامة الترتيب في كل مجموع هو جمع اجزاها فلو علمت
الاحاد الى اجزاها وكان الموريات التامة الترتيب في الاحاد
بالاسم الاحاد مع ذلك لا امر خارج انهم بيان ما ذكره عن
اصدقك المجموع الذي هو معلول الاحاد بالاسم معلوم
التمام الترتيب ليس الا مجموع اجزاها واما المجموع الذي هو
عبارة عن الاحاد بالاسم معلوم لما كانت عبارة

عن علي احاده بالانفراد ولا يمكن ان يحوز ان يدخل في المركبة
 التوسعة امر خارج لان التوسعة بالنسبة الى كل من الاحاد
 لا بالنسبة الى المجموع ووجه فالراد من قوله في ابطال الثاني
 العدا ان التوسعة لكل مجموع هو جمع اجزاء موزون عليه
 الاجزاء فط لا يخلو حلة الامم الخارج فلا يصح هذا الاطلاق في
 الثالث ثم الخلل الذي يترق هذا الدليل انما هو في هذا
 الشئ من جهة ان لما كان حلة الاحاد بالاسم عمارة على
 بالانفراد ولا شك ان مجموع حلة الاحاد المنفردة هو ما
 المعلوم الاخر هو ان يكون حلة الاحاد بالاسم بعضها وما تفر
 لا بعد عند المحقق وان كان مصصا كسب النظر من جهة ان النظر
 ان الاجزاء كل واحدة في العلة الساسية للمجموع فان المجموع
 كذلك لكن الاجزاء لا تنفرد ولا يدخل المعلوم الاخر في
 عليها **قوله** في ذلك واحد منها به اعتبار حلة الاحاد
 حلة واحد واحد منها كما ذكرنا **قوله** او هو العنصر في الاحاد
 لا يردوا البعض بالمجموع المركب من الوجودات الممكنة كما ذكرنا وكذا
 علم وجه التوسعة ما يمكنه الاجزاء كما ذكرنا فلا يستدرك
قوله والحد الادنى لا يمنع ان يكون له ان اصحاب
 عنها بالنظر الى اسلوبها من العنصر الواحد عن المعلوم
 وذلك لان كل واحد واحد خارج عن الذات فصحة انه
 يمنع من حلة النظر الى ذاتها **قوله** وهو من مصادم المجموع قد عرفت
 وهو الخارج وادراكه ان منها راد من كونها حلة الاحاد

ان حلة الشئ مع اعتبار خارج عنه مع اعتبار آخر وما كان
 ان كلاً من الوجود والوجود بظن **قوله** ان الوجودات
 مما لم يمسسها كذا المتديات بالاسم مما لا يلزم ان يكون
 مسدداً واما على الانفراد فيجب تقدمها وكذا الواجبات
قوله على ان الاسم ليس في مجموع الوجودات بل في
 العيب انه لم يمسسها كذا المتديات والواجبات هذا المسلك
 وكما انه لم يمسسها بل في اللفظ فالاسم الموصوف للمجموع المعنى والافراد
 وقد عرفت ان لا يمسسها **قوله** للاسما في كون الكل مجموعي هذا
 الصمد هو الذي ذكرنا من ان بالاسم او هو المجموع **قوله** فكيف
 يقوم كون الواحد من معاهة نحو كون الواحد من بالانفراد
 حلة للاسمن الذين مما الواحدان معاهة لوزم كون الواحد
 معاهة من كلامه ثم **قوله** فاجاب المحقق بالدليل المذكور
 ان حلة الدلائل على كون المتديات بالاسم غير المتماخر
 والمركب من الوجودات غير الممكن كون هذا كلاما على سند
 لاهاما والدلائل على عدم العينة التي كانت سبب المنع الكافي
 والدلائل مرفوع عند المصنف كما ذكره وان الممكن انما هما
 ذكرناه **قوله** وان حلة الدلائل على ما ذكره اولاً
 وليس كون الموتر العام التوسعة للمجموع هو جمع الاجزاء
 ان حلة المجموع اما العنصر او الاحاد الخارج ولما لم يكن
 منها حلة كما ان العنصر جمع الاحاد بالاسم وهذا وان كان
 حلة في الظاهر لكن انبسط بطريق البحث **قوله** ولا يخل في

هذا الوجه آخ قد عرفت انه لا خلاف في هذا المقدمه وان الخلل
 في الشواثن من التردد المذكور ويلزم منه امتناع عدمه او
 كما انه بان امتناع عدمه لعدم التعرض لوجوب الوجود
 فلا ريب ما قبل للاحاطه الى احد امتناع من اجل العلة اللاديه
 ووجوب الوجود عنها بل يتبع وجوب الوجود فيما لم يتصور
 هذا المقام **قوله** لان عدم شيء منها ليس ممسعا آخ اي عدم شيء
 الاحاد ليس ممسعا بالنظر الى نفسه ولان النظر الى ما هو داخل فيه
 فلا يكون الموجد نفسه ولان داخله وتوجه العبارة
 سكر اولي مما قبله يصح ضمها بل يلفظ السمع الى الجمع وكل ما
 دخل فيه ليس ممسعا بالنظر الى ذاته لانه وكل جزء منه ممكن هذا الكلام
 ولا يخفى وجه الاوليه **قوله** قرب من الطرفين الاول ذكره في
 الطرق على هذا الريب صاحب المواظف والمتصوفا من اثره
 ووضع الترتيب على وتره ما وضعه فلا وجه لادراج سائر الوجوه
 التي اوردتها غيره في الترتيب الطرق التي ذكرها فلا ريب على المتصوفا
 انه لا شك انه اقرب مما يبدى من العلامة الترتيب والممكن
 فلا وجه لاجلها على هذه دون شيء ستمما **قوله** كوجود
 او يتبع عدمه به الترتيب في العبارة فلا تنافي في المصود كما
 في الطرفين الثالث **قوله** ثم العيب من باحد سننا او قد
 سابقا باورد عليه من ان احاطه اللاحق وان كان يكبا
 ساقا للوجوب الذاتي وقد سبق مناك ما ليس في الصريح فليترك
قوله والمخلص من المخلص باورد على الدليل وهو قوله يقول ان العلة

المستفاد

المستفاد او قوله ولو سلمنا ما سئلنا به ما يتوهم رد ذلك السؤال
 وليس سوالا ثانيا كما ذكره في العيب سؤال على المحور المذكور سابقا
 قوله وليس سوالا للاحاطه على الدليل فما تحتها مخصص بالورد
 على الدليل المذكور ليس الا ما ذكره **قوله** ولم رد مناك على ان
 قال لو وجب آخ هذا القول فذكر مناك قوله والا كان
 واحتمال ذاته لا تقابل قد اورد مناك على هذا القول حيث
 لم يجر كون الموجد نفسه لانه لا يتول لو كان الموجد نفسه كان
 واحتمال ذاته في شئ بطلان الوجوب بالعدم لم يرد على
 ذكره **قوله** فاحواله صحح او لم يثبت ما ذكره يكون
 احواله صحح لكنه لم يثبت مناك علم صح احواله ولم يتم الكلام
 لاسا ولا مناك **قوله** ادوا مع ما لانه صح اصح راجع
 الى ارجاعها مما آخ وظهر لانه الى ما كتب به وجوده ولو لم
 ان مع امكان المتكول والعلة لا يمتنع ارجاعها معا اذ
 مما ليسوا واحتمال بالذات ولان بالغيره الاول فقط وانما
 فلفظ اسننا كل مبدول مع علة **قوله** وله وجوب ذلك
 وجود ذلك الغير ليس وضع المقدم ووجوبه مبره وضع المقدم
 لانه مما يتوقف عليه عدمه فلو لم يتحقق الوجوب لم يتحقق
 العدم فتكون مبره وضعه ولما كان المصود سال لزوم
 الانتهاء الى الوجوب بالذات فلا بد من ادراج الوجوب
 او وجود الوجود لانه لا يتم الا بالذات الى الوجوب لانه لم
 يمتنع وليس الوجوبات بالغيره كان مبره شرطيات او

نظران قوله ووجوب ذلك الغير واقع موقعه وليس الظن
 ذكر الوجود مكان الوجوب **قوله** عرضته بالعرض
 وضع لعدم اراد ان الوجوب بالغير لما كان في قوة الشرطه
 وكل وجوب بالغير لم يمتد الى الوجوب بالذات لكونه غير له
 الشرطه غير لازم المحس مطالب على عدم عدم لم يلزم وضع
 مقدمه فلا يلزم وجوب شيء من الممكنات المحسنة لا بالذات
 ولا بالغير وهذا مستثنى ما ذكره صاحب البحر من قوله لكن الوجوب
 بالغير ممكن مع وجوده لا مع ما قيل من ان عدم انتمائها الى
 وضع مقدم لا يدل على عدم وضع مقدم وهو قد يقع في بعض
 ادل قوله فلا يلزم وجوب شيء مما هو له فلا يلزم وجود شيء
 منها فما عرض عليه بانه لا يختار في ان الكلام في المقدم
 الاول ان الظاهر ان لو لم يوجد واجب لذاته لم يوجد وجوب
 لغيره ولا فوجبه في سائر الاضداد فلا يلزم وجود شيء منها لا
 مع على التوجه الثاني ان الالفه بانه اذا لم يوجد واجب لغيره لم
 يوجد وجود اصلا هذا الكلام المقترض وهو انما يكون على النسبه
 الى سببه لا على النسبه الاولى لوان في المعصومين الكلام **قوله**
 علمت انه اقوى الطرق واقومها وذلك لعدم لوجه ما يرد على
 سائر الطرق عليه بل وكل اتمامه وقد اقتضاه المص في سائر
 وجهاته ولا يضر فيه كون بعض مدماته نظريه وكذا عدم ذكر
 الطرق الرابع لا يتضح في هذا الحكم لظهور ان الحكم بالنسبه اليه
قوله واعرض عليه بانه محذور ان يكون الجوهر كان المراد

بالعلم

بالعلم عن ان هل لا يتصل ذلك اما اذا كان المراد الفاعل
 وكان الحكم عن الوجود لعدم احتمالها على النسبه الرسديه
 ففاعل الحكم يجب ان يكون فاعلا لجميع الوجودات لكل واحد واحد
 منها بالاسم ولا يمتد هذا الاعراض ليعم وجوده انه محذور ان يكون
 لبعض الوجودات وحده في وجود بعض اجزاء كان الفاعل جارحا
 ويكون النسبه بهذا الاعتبار ولا يتضح الوجهان المذكوران
 في الجواب **قوله** يمنع الحصول بدون ذلك الخارج
 اراد بامتناع الحصول الاكاد اما ابتداء او واسطه بالصدور
 فان الممكن هو هذا المراد انه لا يسلم امتناع الحصول بدون
 ان يكون موجودا مطلقا فضلا عن ان يكون موجودا ابتداء
قوله واد اكان على بعض الوجودات هو في ما
 اوردوه مسؤولا عن المحس الطوسي عبر انه ادراج الوجود بالاسم في
 البس ووجه الرد في علمها ومنها قد اطلق عليه المحس
 وكبره وبام خارج من غير تعرض للاحاد بالاسم في الوجود كما
 ذكره المص هو الى ابطال النسبه من غير تعرض لاثبات الوجوب
 وما نقله عن المحس الطوسي هو كذلك مع انه ادركه في وجهه
 المذكوره في المسلك الاول الذي لا يسعنا فيه ابطال النسبه
 بيان للفظ المذكور الوجود الاتقاضي الذي يسلك الاحتجاج الى
 ذكر الاعراض ووجه الجواب بان اروج في اثبات المص
 فادع ما به الاعراض لكن اروج ما رد على الجواب المذكور
 قوله لكن ردوا واعلم ان النسبه الذي لا يشترط

ينبغي

الوجود من الوجود ^{الطائفة} جانب الفاعل وهو الذي يوسل بالظلال
 الوجود او يوسل بانسان الوجود الى الظلال علوم العلم
 القدر مطلق من اثبات الوجود لا يلزم على فهمه بوجه
قوله فلا سئل انه موجود على نفسه كذا ان يكون المعنى
 العلة والتأخر باعتبار المعلولته وكذا ان يكون ناشئ
 التقدم والسدم من العلة وان يكون المعلوم من التأخر والتقدم
 من المعلولته **قوله** وموانع التمسك العقل بما كان في
 البرهان اثبات الوجود وجه لوجه مكررا للتمسك
 مسنده العقل الى الوجود ولو قرر في نظر ان القدر مطلقا فرض
 عدم النسب اما من جانب المحدث او من جهة العلة او من بين
 وبعده من السلسل ويطبق احدهما على الاخرى حتى يظهر التماسك
 من احدى الجانب الذي فرض انه عرضته **قوله** واما
 التمسك بمراتب الوجود لا شك ان عدم مراتب
 الوجود وكذا الوجود الامسار **قوله** ينبغي ان لا يفتى الى
 هو لا يحادد العقل كما في الاجزاء الموضوعة للمفصل الواحد
 لا بالمعنى المحصل الذي للكلام نفسه ولي كان علوم المبادى
 العاليه مطابقيه للواقع كان على بالاعداد بالامور المذكورة
 على واحد بالاعداد الذي لا يفتى الى مرتبه كما ان علمها محصل
 علم واحد بالافتقار في الاسم الى حدوده كما في الاعمال
 فان علمها بان امثلا ثابت لبت لا يسلم علمها بثبوت
 الثبوت لا وكذا اثبات الثبوت للثبوت الى علمها

بل علمها باوب على وجه اصح انتاج تلك الثبوتات وكذا
 ثبوت الصنات الاعمار مراتب الاعداد لا يسلم
 ثبوتها الا على سبيل الاعتبار لان في نفس الامر وجودها اورد
 على هذا من ان مراتب الاعداد لا يبدان كون موجوده و
 معصلا في المبادى العالمه واللا يلزم عدم علمها بها كذا
 ان كلا لتلك المراتب مصنفه لصفه ثبوتها في العلم **قوله**
 فامل فيه هذا اشاره الى امور المرض هذه كما ذكره في
 سائر اصناف من همان الطقس فيها وعدم شرط اصناف
 الوجود وقد اعاد هذا بعد في امره اخرى لولف فيك
 بالتالي الصادق **قوله** ولا يوجد في الامور العارضا
 مفصلا وقد اجاب صدر المحققين في حاشيته على السراج
 للموجود عن البعض لوجود المبادى العارضا في مضمون
 المبادى العالمه بانه انما يتم المعنى للمعنى بانه انما يتم التضمن
 المذكور لو لا يسلم وجود الامور العارضا بالمعنى
 مرتب المبادى العالمه الموجوده معاني المبادى العالمه
 من كلامهم واما في المبادى العالمه فانه لا يلزم من علمها بالامور
 العارضا حصول العارضا في نفسها كذا في علمها بالامور
 واحده امور كثيره كما حو في موضع وعلم سبيل ان يكون
 فيها صور غير متساويه فكم لا يجوز ان سبيل على تطبيق بعضها على
 بعض اخرنا على ان التطبيق انما يكون لوجه جسمانية
 فهي معقوده سناك وما دعى ان كل من يعرف اجزا كل

بالصصل محال بعد على ان تصع كل واحد منها بازار الآخر
 غير م ولا بعض الصداك اصلا طوار ان يكون له آله بها
 سطوت على شي آخر هذا الكلام ويندمع ما اورد على هذا
قوله ان حصار التمانه ومنع لزوم التادى وهذا الكلام
 لا يخ عن اهلل فان الزيادة اذا كانت في الاوساط
ومع لزوم التادى طاهره يكون في اهلل الزيادة بالما يكون
 بازاره شي من الناصه فكيف يصح احصارا ثانيا فالوجه كما اورد
 في حاشته شرح التجد احصار الاول ومنع لزوم الانقطاع
 اللهم الا ان يورد كما في السلسلة فمالم من الاحاد ولو
 اسعاط الزيادة الواقعة في الاوسط كما ذكره في اي السلسلة
 لكن جعل بين العماره على هذا المسمى بعيد جدا **قوله**
 لان الزيادة الزيادة ربما تكون في الاوساط لا يخ ان
 السلسلة الواثقه اذا كانت موعده معا وكانت
 قربه حصل التطبيق بحسب المراتب في نفس الامر فلو كانت
 احدى السلسلتين رادك مع الزيادة في اي من الاخرين
 وطمه التام انما اذ لم يكن من احاد الحكيمة رتب لم يكن
 مناك سلسله فلو طوق احدهما على الاخرى وكانت
 زايد ففاه بالزم ان يكون الزيادة اكثر من الناصه
 وليس ذلك بل لان الاولون الف المسميه انه من
 الاحاد الف المسميه كما حقق في هذا العام ولم يطرح
 كون الزيادة في الاوساط كجوار العموم الانقطاع ولا يرد

ما اورد من انه لا يخ اما ان يكون واحد في الناصه بازار
 كل واحد في الزيادة في الاوساط ليس مادح في شي من
 المقدمات هذا الكلام المورد عليك السطن لوجه
 لعدو الما في فماد كونا **قوله** لات في الاحاد السابق
 يكون عماره عن كونها برسدن في نفس الامر كمثل الاول
 بازار الاول والثاني بازار الثاني ومكدا وطسه انه
 مع عن كون الزيادة في الاوساط **قوله** واقر
 العماره المستب او الزاد من رتبه المجموع على مواضع
 لواحد رتبه مجموع المقدمات على الدليل منها لا يرد
 مره من مراتب اعداد ما على رتبه اخرى اهل منها يورد
 فليتباقي من رتبه بنا على ان مراتب الاعداد
 مره من مراتب الاخر منها بل من الاحاد ثم ما ذكره المص
 رحمه فنه كلام لان المجموع لوزن على مجموع اخر اقل منه
 لواحد ومكدا لم كون الركب من ايشه اخر مكنها من اجزاء
 عماره في نفس الامر عن مجموع مره الاخر اجزاء آخر
 وكذا كل منها مع المجموع الحاصل بعد زياده جزء آخر مسكدا
 وخر معقول بل ليس اجزاء الركب المتزوال الاحاد الحاد
 في نفس الامر المعاره بالذات وليس مجموع جزء في نفس الامر
 فان معايرات المجموعات للاعداد بالاعصار فلو كانت
 هي اجزاء اعماره ففنه المجموعات يكون من نفس الامر
 طالرم له الامور الوجوده المرتبه في نفس الامر جعلت بالتامل

ت

الصادق ثم في كل رتبة من مرات استا ط الوجودات
 تحصل مجموعات غير متناهية معلوم من مرتبة لعدم المجموع
 الغير المتناهية على المجموع الاول وهكذا في كل مرتبة المجموعات
 الغير المتناهية ثم له واحد من الاعداد فالتسلسل مستعمل على المجموعات
 مرتبة كل مجموع من تلك المجموعات المرتبة عبارة عن مجموع
 حاصله باستا ط الوجودات الغير المتناهية وحصل من استا ط
 كل واحد مجموع آخر وكان قوله هو للمقابل ان طرفي هذا
 اشاره الى امثال هذا الكلام للمقابل ~~انها تتوحد في مجموع~~
قوله والحق لمن الاسباب المذكوران للوجه الاول قد
 اوردنا المحقق الشريف في حاشيته شرح الجرد وقد اورد
 المصنف رحمه الله في رساله الانبوع للوجه الثاني الصواب
 اصح مما نقله عن بعض المحققين وموان النفوس بذلك الاعتبار
 وان كانت مرتبة لكن ترتيبها باعداد الابدان هي مجموع
 ومرتبة من هذا اذ ذكره المحقق الشريف في اجواب من هذا
 الوجه وموانه مرتبة تسلسل من الاعداد والحق كانت
 المحصورات والبدن فلا مطلق اعادة الابعاد تناسلها
 كقولنا كانت مبطنة في سلال الامكان الاعداد المعداد
 الصواب مبطنة في نفس الامر حال عددها وانطاق اعادة الاعداد
 مسكوم لانطاق اعادة **قوله** او الى تلك العنارة وهي ان
 التباين في الفرق بين تلك العنارة ما ذكره اولنا فان
 التردد في الاول في سلال الاعداد وفي هذا في عالمية الاعداد

ووجه المنع الواحد على كليهما لا يوجب عدم الفرق وعدم
 التعرض لهذا المورد والتعمق من الفرض له **قوله** واثبت
 خيرة بان الحق ليدسان الزاد من الطين بهذا الوجه لا يوجب
 المنوع فلو بين في التمرات المذكورة وايضا هذا المراد
 لم يوجب فانه لا يعماره من التمرات الاعتبار المراد
 فلو كان المراد من الكل واحدا لا يتوجه على واحد منهما ما
 لا يوجب على الاحتمال **قوله** المعداد والامر هو هكذا
 المعداد ويزيد المصالح الكواب الذي يعله في تلك الاعداد
 لولاه اقول لا يمكن هذا الكواب لان النفوس مجمعة
 ولما ترتب باعداد اخرى فيها الطين فان توسط البدن
 لسطح الترتيب بين النفوس صمد قادم في رتبة الامور
 المساهمة المحممة ثم **قوله** والوجه في اجواب عن قبلهم
 انهم لا يقولون ترتب النفوس الموالدة ال عمراتها فان
 الرسم قد صرح في الشفا كما تعرض للافراد الانسانية على
 احوال المسففة في الزمان العظمى المعطية للاطفال
 العامة ثم تحدث الانسان بالتولد على هذا الذي يتوجه الاراد
 على البلاسة اصلا فان تسلسل المولد عندهم مساهمة في الاعداد
 اهم مشنون سلاسل غير متناهية كل واحد منها سلال مساهمة
 فكون النوع عندهم قد عامع انهما تسلسل التوالد هذا
قوله واقول كما ان اراد بتولده الاراد باعتبار الوقت
 المذكور للمولد اراد بعض رتبة للطنس بالنفوس

الفلطة المحتمة العر التنازعة كنف وتوجه على مدارها سلسلة
 التوالد الص فان تقدم لغرض سلسلة السلك الاخرى على غيرها
 هذا السلسلة كمن ارمنة الحوادث كما ذكره المصنف في رد
 الحجاب الثاني للوجه الاول يمكن في ورد الموضوع كما ظهر
 بالتأمل **قوله** ولها ترتيب باعتبار التدرج في صدق
 وضع البر والاشباع عليها كونها مرتبة حيث
 حصولها في الازمنة المترتبة لغرض المحتم فان كون الوجود
 من حصوله غير محتمل لاسا صدق الوصف عليها فلما ورد
 ما قبل ان يرتب في الاشباع مناهان في بلج المادة لان
 ملك الامور من حيث انها مرتبة للترتيب محتمة غير مرتبة
 كانت المعلولات غير مرتبة الص ولا ساق في كون معلول
 واحدا اخر ايمان المعلولات غير مرتبة من حيث التصاعد
 وكون المعلول احدا من جهة التنازل في الحاصل ان اذا
 احدث ترتيب الامور الوارثة لمتساوية لظن في التصاعد كان
 حاشية العلة وحصل حياك جعل غير متساوية ومعلولات
 غير متساوية وان احد لظن السارل كان القسم من جانب
 المعلول حصل التنازل في العلة المتساوية واراو لولس
 عقلت هذا وتقس عليه المعادلات العلة المتساوية من جانب
 المعلول ولا يسمى احد الاول القسم من جانب المعلول لان
 ابتداء السلسلة والثاني القسم من جانب العلة لان
 الابداء ورد مع من العلة لم يعد ولو سمي احد الاول القسم

من جانب المعلول لان ابتداء السلسلة قد اخذ معلولا
 القسم من جانب العلة لان الابداء ورد مع من العلة لم
 ولا شاحه في التسمية لكن كلام اليوم موافق للوجه الاول **قوله**
 وان علم ان هذا البركة لو فصل انه لم يحصل هذا الكلام في
 اصل المدعى حتى يكون ربا الصان بل اثبت بوضوح
 البرهان الاول بالصان وفرض ما بين التمسك برهان
 الصان ابتداء ومن التمسك بعد البرهان والاشباع
 في نفس مقدمة برهان الصان **قوله** ودمع به اليوم
 عدنا في رد هذا الرفع انه لما كان العلى والمعلولات
 في نفس الامر غير متساوية من الجانبين فاشهد معلول واحد
 لا يلزم عدم الكفاية في نفس الامر بل مما يمكن ان المعلول
 وان باعتبار الازمنة التي فوق المعلول لكن العلة ورد اعتبار
 العلة المتساوية حكما فدان والعلة المعلولة التي فوق
 لكن العلة ورد وكذا اعتبار المتساوية يمكن في كفاية
 كل علة مع كفايتها وكذا كفاية كل معلول مع كفاية العلة
 يكون ضمن اعتبار احد المتساوية من الجانبين لا غير
 لو وجد مساك معلول آخر في نفس الامر لم يكن المعلول
 العلة وليس كذلك في نفس الامر ومع اليوم المذكور في
 السلسلة العلة المتساوية معلول محض لانه يمكن صحاح الى
 كما سبق وكل بافرض علة له هو علو ومعلول له هو
 العلة من هذا الوجه لان المعلول انما يلزم هذا الرفع

والثاني

بالاسرعة المحسوس اما اذا جعل الاحاد بالاسر اي جعلت كالحاد
 موصلة لغيرها مما جعلها ملازم عدم كفاؤ العلو والعلو
 لان ذلك مجموع حله ومعلوم على به الصدر كما ان كل واحد
 من احاده كذلك لان الاحاد بالاسر الص يمكن فلهما
 على كما سبق في كلام المحسوس لان اللاحاد بالاحاد واللاحاد
 الاحاد موصلة ومن السب معلولا واحدا بل معلولات متعدده
 كل منها على نفي واحد من المراتب لا يلزم تحقق احد التصانيف
 بدون الاخر **وله** الطول الثالث الرها العرش قد
 حصل في حاشية الجرد هذا البرهان عباره عن الوجه الثاني
 الذي ذكره في بيان السطرن وقال بعد تقرر الوجه المذكور
 وصدق الشرح في الشفاء به البرهان وبمكثرا واسار به الازر
 الطول الثالث الذي هو بيان عرش **وله** اوله و
 النظم البيه في زلف في هذا الرساله وموصف آخر من
 مضمونه به البرهان لكن الرضا في حاشية التجره وقابل
 الشبهه اعلى الشبهه التي اوردنا منها في غير ما روي على سائر
 وسدع مثل ما ذكر سنالك وهو منها ان نال العقل حكمه ان مجموع
 اللاوساطة وسط من غير اتصال من الرطبة المساميه وحكم الورد
 وان حار ان يحل في حكم الكل فكل في حكم النعل بعد ان كان في
 بعض المواد وهذا الماده منها ولو وجد في السلسله الوارثه
 الى كل واحد منها على معلولا كما ان مجموع وسطا من عرطه و
 الشبهه انما يشترط من وجود السلسله المرصنه او محور وجودها

اذ

اذ قال الحكم العقل ان مجموع اللاوساطة او وسطا على ان وجود
 السلسله المرصنه سال تلك المده اما اذا عرضت المده على
 العقل السلسله دون الفصل محكم به كما في النظر التي قرب بها
 كلامه وورد على ما في عامه بالزمن من لا وسط كل ج ان يكون
 السلسله وسطا لصلها اي متوسطات كثره من لا وسطا
 ج منها ولا يلزم من ذلك ان يكون وسطا بوسط واحد هو
 بوسط مجموع السلسله من حيث المجموع من امرين كما ان ذلك يلزم ان
 يكون مجموع مدها على نسبه مده واحد وان كان كل ج امثلا
 حله مدهات كثره **وله** ولست شغرى ارا اذ كان ذكره
 في سائر اصنافه انه لو كان هذا ظاهر الم عرض انما ليطول
 القه ولم يرد ان حله المدهات لسلكه حله الماطضق
 تعرض عكسه ما في فاسد والالزم من بدايه المدهات بدايه
 الماطضق لا اسدلال مطلقا **وله** كما لو جمع المدهات على
 انه لا يجوز ان يكون احد طرفي الوجود والعدم المراسيه موقفه
 على عدم حوازي الوجود والوجود وان حوازي الوجود والعدم لكن
 بالدليل المذكور في اللازم المالم مختصا بالوجود والوجود
 جميعا في حوازي الوجود احد الطرفين بحيث تشمل الوجود والعدم
وله ان قال الما ذكره في الدليل انه لا شك في وجود محكم و
 وجود الممكن وان كان بينهما لكنه موقوف على الوجود
 العدم اوله كان العدم اوله كان واجبا فلا يوجد وجودا
 فنده المده المدهه موقوفه على عدم اوله العدم ولا يباين

صلا

بدانتها على عدم اولوية العدم فحيث انه لعدم العلم بها و
 الاولوية العدم حكم سلطان اولوية العدم **قوله** وبعض
 ملك البراهين هو الطرق الثالث والثالث من المصداق
قوله كان ذلك الطرف قد اورد المصداق انه انما يتم
 اذا كان اقتضاها الذات له على سبيل الوجوب اما اذا كان
 احصاؤه له على سبيل الاولوية فلا يتم لانه لا يلزم ان يكون
 الطرف الاخر مسما على شيء من مراتب الاولوية بالنظر الى ذلك
 الممكن لان الطرف الرابع في كل مرتبة راجع للادرج فلا يكون
 الطرف المرجح محسوبا ولا يمنع به السؤال كون الذات
 على تامة لا يمنع وجوبها على العدم ولا العدم على واحد فاذا
 كان الاقتصار على سبيل الاولوية كانت العلة الصاعدة نحو
 العلة لا يجب الاولوية الكتم لان تامة المراتب العلية
 الوجوب وتذكر السائل الصانع الاقتصار اذا كان على سبيل
 الوجوب سمى هذا ما علم انه قد حصل من محسوس الاولوية سكون
 احد الطرفين النسب واليق بذات الممكن من غير ان يكون للذات
 الرجحان احد سما ومنه طرفان الاخر ونحن المدعى عدم كفاية
 الرجحان التام المنتهي الى حد الوجوب وسبب العوض في سبيل الاولوية
 بعد التمسك بالاولوية لا يكون وقوع احد طرفي الممكن في الرجحان
 المذكور اما طرف المرجح فقط واما الطرف الرابع فانه ما دام
 بدون سبب الرجحان يكون واجبا فيكون والعايا بالوجوب لا الرجحان
 ومع شئ يكون مسما فلا تصور الاولوية لهذا الوجه **قوله**

والا كان

والا كان حاله مع العلة كما بدونها اولوية للمعنى من عدم
 محسوس الطرف المرجح ان يكون حاله مع العلة كما بدونها
 العلة وحدها فكلما كان اقتضاها الذات قد منع عن ظهور اثر
 فعلها او سبب محوز ان يكون حاله مع العلة المساوية مع
 الاخر وبدونها المرجحة ويمكن ان يقال **قوله** مراده من العلة
 العلة الموجبة التامة التي لا تحكف الاثر عنها الشرعية انه اذا
 كان مرجحها ارتجاع المانع الذي هو اقتضاها الذات وجبا
 له المجدور الاول اعني المسامح ذلك الطرف في وجوب الطرف
 الرابع والكلام على عدم الوجوب **قوله** الاول انما
 لازم كان السائل الصانع الاولوية لا السدق الوقوع محوز
 محسوس الرجحان لظلال عليهما وان كان الرابع احد الطرفين
 والمحتسب مني كلامه على ان الرجحان لا تصور الا بالوقوع لان
 مضمون كل من الرجحان له عن الذات والسبب حاصل تحقق
 مضمون ما عن الرجحان وهو انما يتم اذا كان الاولوية
 اقتضاها الذات الاولوية واما اذا حصل الاولوية للمعنى الذي
 ذكرنا مسمولا عن بعض المحسوسات عن الاولوية النسبية فيتم
 الرجحان في الاولوية النسبية كقولنا الميراث بل يوسمها بصاحبه التباين
 الذاتية والوجوب المعنوي **قوله** واحدا من العلة وجب
 احدا من الاضافية اردد بالتساوية كونه راجع الوجوب
 العدم وتماما في قوة المساوية او التساوية كونه موجودا
 ومندوبا والوجود والعدم وان كان العلة محسوسا

لان بعض الوجودات العلول للذات متطلب ذلك الوجود
 ونما نحن فيه الام كذلك ولا يضر كون علمه ذلك السبب اذ
 وكانه حمل التفسير الرجحان اللان احد مما سأل في الوجود
 وان لم يكن الوجود والعدم كذلك وبني كلامه على هذا الظاهر
 ما اورد عليه **قوله** ووجه دونه اما يحصل من كلامه ووجه كونه
 ما ذكره اعداء ان المشروط مطلق الساقض لا محقق
 والثاني ان الشرط مطلق الاتحاد لا محقق به وقد ارجحها
 في هذا القول ثم **قوله** وما اعتبره ناظر الوجود الاول على
 الحكم وقوله ووجهه الاضافة الى العلة ناظر الوجود الثاني
 ثم من امكان الوجود بهذا الوجه بطريق احد مما لم يخصص
 الاقتران على الوجود ان الاضافة مطلقا بطريق الوجود شرط
 لا يلزم اشراط محقق به ثم شبه على ف **قوله** اذ التوليد
 يحتمل ما في هذا الوجه وعلته في الوجود من وجود الوجود
 حبه كون الوجه التام مشتملا على وجه **قوله** اذ توليد وجهه
 الاضافة او كذا يستعمل هذا الكلام **قوله** اذ يمكن ان يكون
 احد مما رجحنا انا اذا كان احد مما اكره رجحنا والآخرة حرجها
 ومدار هذا على معرفتنا انما من كون الرجحان من سبب الذات
 والسبب لا يكون الاولوية سبب الانسبية والالتبته
قوله والثاني انا بحار او لا شك في مناسبه السؤال
 الرابع فترتبا على السؤال الثالث كما لا يخفى فذلك جعلها في
 سلك واحد وقدم السؤال لعدم ارتباطها فذكره اولا

الذات

لذات

بعد ذكره النزاع عنه الاسوله الثالث التي منها ارتباط **قوله**
 والاولى يمكن ان يرد ان يمكن ان يقال كلامه محتمل
 الى هذا فان مراده من قوله والمراد من عدم الالتماس
 الى العلة او ان مستنى كون الوجود باللفظ الى الذات انه يكون
 مبدأ السبب الكافي للوجود وهو يبينه معنى الاقتصار الذي
 ذكره المتصنع مع انه في مقام التعريف للباس في العيون
 بالخصصات المسارة ولا شك ان به التخصص
 كون الذات مبدءا لوجوب الوجود **قوله** فان ما تعرضنا
 عنه فهو على مبدء وجوده يكون معلولا ولا مبدءا بانه يكون
 يكون المانع عنه شريك الباري ولا يكون على مبدء وجوده
 معلول اولك وهو محذور ان يكون المعدل الاول من قبل الله
 لا يتبينه **قوله** واولى **قوله** امساح المانع هو في امساح الكمال
 انما يتصور في المحس بالوجه يمكن بالذات فانه لما امكن محس الذات
 ما يغيبه واما في المانع المحس بالذات فانه لغتة الصانع
 فان امساح الذات ممتنع امساح الصفات ومنها الصانع
 وان لم يكن هذا الامساح بالذات فلو كان المانع شريك
 الباري في كماله لغتة الصانع ممتنع **قوله** وان يمكن
 فلا يضر بالمتصن ولا يكون مقسلا للثاني اليه وانما يكون كذلك
 لو كانت المانع ممكنة مع امساح المانع وليس كذلك **قوله**
 واحتمل ان علم الوجود هو علمه عدم العلم لعدم العلم به
 طرسي لا سابقها احتمال ان يكون وجوده في علمه لعدم

الوجود
 آخر كلف وقد تطل استناد الوجود بان عدمه عليه
 عليه لعدم البتة فلا يستند الوجود الى وجوده في قول لو اردت
 على معلول واحد **قوله** لا يخرج الممكن الى غير مرجح
 سواء كان مساوي الطرفين او اهد طرفه الى الخارج
 موهود موجود وسلك المقدمة التي ادعى بدايتها يتبعها المطلوب
 ولا يلزم التناقضات **باب الصانع** **قوله** اللهم الا ان
 عن ذلك امر المص رحمه الله من الكلام الى غير الابداء
 اصحالات زمانية للناظر فيها لصوره وزياده وقلده على
 التغيرات لان بين الوجود والمقدّمات المذكورة فيها
 كلام معتبره بقدر انضيق فلكه كلف وداستدرك لدفع
 في الوجود في كل كلامه فيكونه صاعلا فانه محتمل الى تلك الصلوات
 موصية كما وقع للناظر فيها في اصطراب وامي وعدمه
 على اعتبارها وما مواجعت العين لكن بزوال اشياء في الوجود
 بالمال الصادق فلكه بالمال فيها **قوله** وما يكون ذاته
 موهود له شرط او ممتنع ان كان في الشرط مستغنيا كان
 عدا صرنا فلا يضر ووجب الشرط به وكذا القول في
 قوله لان ما يكون ذاته ممتصا الى كلف ودهه المقدمات
 حذرا يكون الشرط موهودا **قوله** كما في الاحكام والظواهر
 هذا تمثيل لعدم الاعتبار وهو ان في جانب العكس فلا يجوز التمسك
 لان العكس لا يكون اعتباريه لانه لا يكون عليه في نفس الامر
 محتمل مع قطع النظر عن الاعتبارات فان الموصوف

عليه والموصوف معلول وكذا محتمل الموصوف ودون الصفة
 كحور كنهنا اعتباريه ولا يلزم من حوازل التمسك الموقوف على
 اعتباريتها كون هذه الامور اخر اعمه محتملة مثل روجية
 كلف وجوده باوجودها انزعت من منه امرها كما يكون مطابعا
 لنسب الامور يكون المصريح منه في نفس الامر كمثل لصح امره هذا
 الامور منه بخلاف روجية بحيث قلده الامور كما كانت
 انزاعة بسطع عنه الطباع اعتباريه بالصح كونها غير متناهية
 ولكل واحد في نفس الامر فلشأن انزاعها للممكن مثل روجية
قوله وادود عليه **قوله** ويخصص الوجود للمالك امره
 كما ذكر كلف ما بالوجود موهود الوجود والادل والسالي ايضا
 على في الدرر كما لا يخفى **قوله** وفي المحسب يعود الى التمرير
 الاول الوجوب في كلا العبرين بالنظر الى الوجود وليس
 في هذا التمرير بالنظر الى الذات كما لو لم يوهود عليه الا لاد
 الشائبة التي كما اورده صاحب هذا التمرير **قوله** فان قيل
 صح ذلك كما هو اعل بدره في صياح المحل الى موهود
 محتمل ثم لا يمتش من الراسين موهود من الموهود وكان
 ان الراسين السالفة في انبثاب الوجوب اليه كان المنع
 اوهود قد سلم انما اعلم مجموع الراسين في المقصد الاول
قوله في موهود المصالحين النط ان المراد بالاقضاء
 على علمه في موهود الراسين كذا كانت الذات كما حث
 لم يورد الاضطرار في السنين على الكس ما تقضاه الشرطه المصطلقة

وانما من في الاول له ارادة لا تكون احد طرفي الممكن
 اولى بان يكون على الاول له فليكون الذرات على طرفي الطرف
 الاول ان يكون الاول له لازمه للذرات يكون هذا الطرف
 موجودا من غير علم فلا يكون ان يكون الذرات مستقيمة للاول له
 بل كسب اسرارها لما هي كانت الذرات تلك الذرات اذ اذا
 كان اقتضاه الذرات الاول له على سبيل الوجوب فكذلك
 المتيقن ثم فان كلمة المصلحة باعتبار شمولها للاوضاع الممكنة للاقتناع
 مع المتقدم ومهنا لما كان اقتضاه الاول له لطرف الاول له للذرات
 الوجوب على عدم اقتناع عدم الاقتناع كون الذرات
 ذاتا على هذا الوضع لا يكون ذلك الطرف راجحا ولا منقوض
 هذا المنع كون الطرف راجح من حيث الراجح وجوب وجود
 في جميع اوقات الذرات لا على جميع الاوضاع العوارض الممكنة
 الاضمار مع الذرات على هذا العوض نعم يدفع هذا الادعاء
 انما لا يتم ان مرجحه لسبب امتناعه نعم لسببه اذ كان اقتضاه
 على سبيل الوجوب وليس بدليله بالادوية المحص في حاشية المرجح
 الدليل عليه لمرور الثاني لان عامه بالمرم بهذا ان لا يكون
 الطرف المرجح من حيث الذرات محصا ولا ماني هذا سببه من
 حيث المرجح على علمه قوله وحديث كون الوجوب مستلزما
 وما اوردته في حاشية انه لا يلزم رد ان مقتضى الذرات اذ كان
 الاقتضاه على سبيل الاول له عدم احتمال جواز زوال مقتضى
 الذرات اذ كان على سبيل الاول له كما ذكره في حاشية الثالثة

هذا الحاشية وكذا لا يرد انه لو سلم الامساع فلا يدل على امتناع
 الذات لان هذا الاراد بعد قوله وحديثه كما حال وجه له
قوله وحديثه الموراد فائدة المعنى في صورة التباين
 لما امتنع الطرفان لم يلزم من امساع احد الطرفين وجوب الاخر
 وفي صورة الرجحان لما لم يمنع الطرف الراجح من الرجحان
 امساع المرجح وجوبه لكن لا يمنع به التفسير بل رد النص كما
 ذكره السيد بسره وانما قال امكان رجوع كل طرف
 سوفت على رجحانه لان مع التباين مع وقوع كل طرف
 كما ذكرنا **قوله** ومع كون الطرف المرجح راجحا فالامساع
 ما يقتضيه رجحان المجموع الذرات مع الوصف لال الال
 فقط في حال الوصف فان ذات المرجح ليس مع وجود
 الاحوال فلا يرد ما قبل من ان الامساع انما هو بشرط كون
 لان في زمان الوصف بم امساع المرجح من حيث المرجح
 ووجوب الراجح من حيث الراجح لاسما في المصطلح
 الرجحان الذات بعد قوله وحديثه كما هو الصواب اذ كان
 الراجح لا بالذات محو اذ انصت بالذرات واذ كان محالا
 بالوجه فاما كانه حواره في سبب الراجح الصواب ان كان النظر
 الى ذاته واقعا فكذلك ينبغي ان نؤمن هذا الكلام حتى لا يتخذ
 الضمير المذكور الاوامر **قوله** لانما نول لسبب التباين
 مقتضى الذرات اذ حصل هذا الكلام الفرق بين التباين و
 الرجحان بان احدهما مقتضى الذرات دون الآخر وبان

الروحاني لما كان مضمي الذات كان محققا في نفس الامر
 لما لم يكن لا سبب لم يكن محققا في نفس الامر بل النظر الى الذات
 والسرقة ان التاوي لما كان عمارة على عدم الاضطرار
 لا يضيء سببا بل يضيء ارتقاع سبب الاضطرار بخلاف
 الروحاني فانه امر شوي لا بد من سبب ومضمي بلا حوران يكون
 احد الطرفين واحدا بالنظر الى الذات من غير اضطرار الذات
 اذ امر آخر وذلك الروحاني بخلاف التاوي **قوله** قلت
 بعد اصحاب هذه الفسحة الواجبة لما ذكره المصنف في حاشية الجرح
 كنه سناك لعدم الفرق سر صور التاوي والاولوية في اصحاب
 الممكن في كلا الصورتين الى العظمة للوجود على هذا الاطلاق علما
 في بعض النسخ من قوله قلت بعد اثبات انه لا يكون الظاهر
 اولي بالذات اصحاب الممكن الى العظمة **قوله** ثم اقول
 اذ عده اذ المعلوم المحقق به الذات التي يضيء منها
 والوجود فان اثر العلة كالحق هو المهمة نفسها ثم صير
 الصفات الاعسارية مترتبة على جعل المهمة ولهذا المحقق
 يتجلى جميع الاشكال فان علم المهمة هو كونه سطة الذات
 فالزم من عدم الروحاني هو عدم الاتصاف بالوجوب على
 الاتصاف بالوجود ولا يلزم عدم الاتصاف بالوجوب
 على نفس المعلوم كنف الوجوب قد اخرج منه والاصح
 المذكورة التي كرى في الوجوب في الوجود حيث لم يضيء
 العادة المذكورة التزم في الوجود بات والوجوب

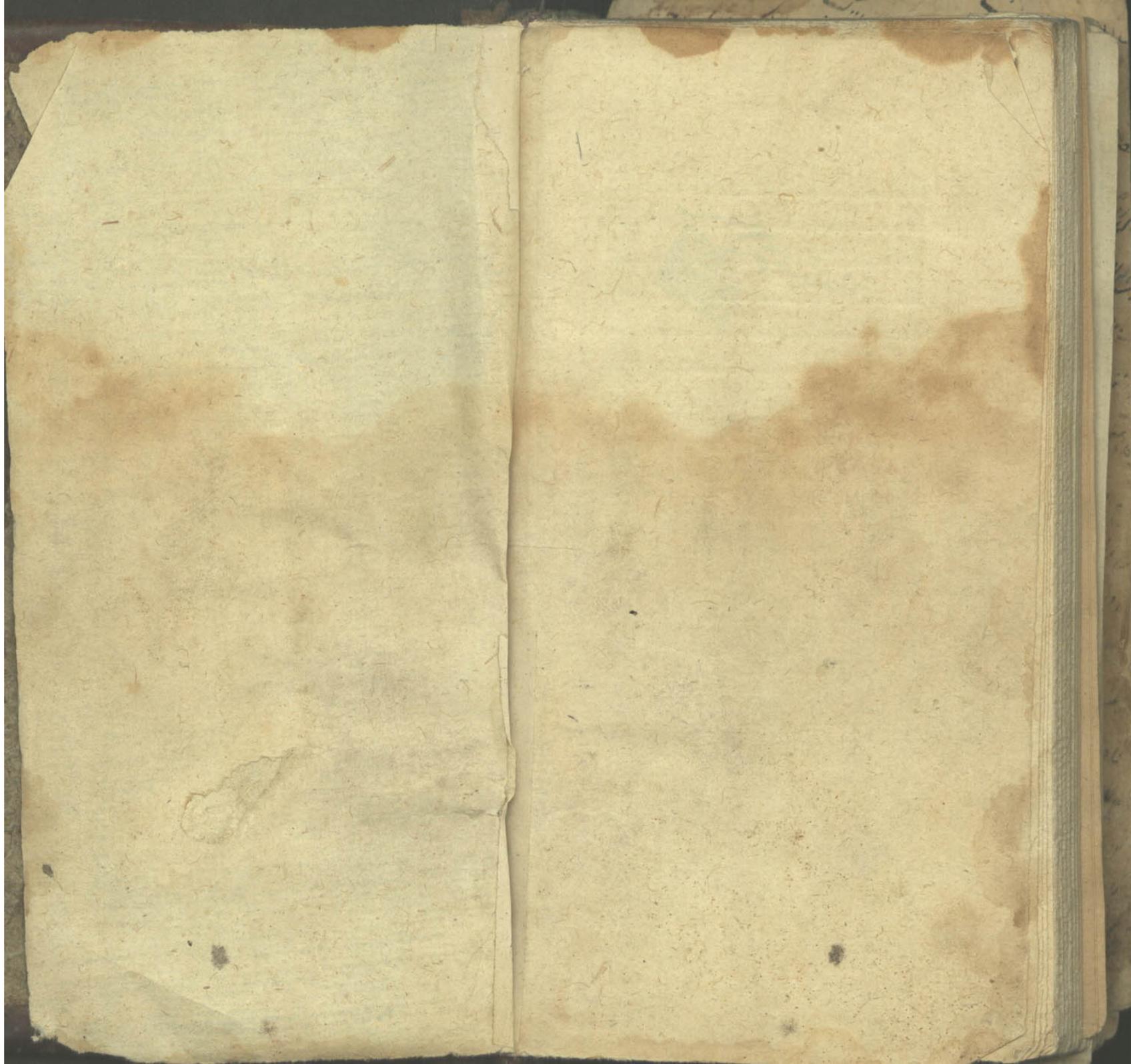
فانها

فانما اذ اكانا اثر اعين لا يلزم عدم وجوب وجود آخر
 عليها وكان تولد آخر ولهذا البحث يحصل بانها علمية
 في نفسها ما اشار الى افعالها ذكرنا في الكتب في كون
 المعلوم هو وجوب الوجود لان اثر العلة ما كونه اولاد الذات
 وبرزت عليه الاتصاف بالوجوب والوجود
 الاتصافات كما ذكرنا انما هو وجوب الوجود لا يصح
 لانه امر احصاء لمداهم لم يكن ولو كان المعلوم فاعا للوصف
 ثم عدم الوجوب هو كونه الى حكم العقل بعدم اعتبار الوجوب
 على اعتبار الوجود حيث حكم بانه وجوب وجوده لمع
 السلام وهو ان كونه الى هذا الحكم لا الى نفس الوجود وهذا
 آخر ما على علمه ان اثبات الوجوب المحقق العلية
 خلال الحق والدين شكر الله تعالى مساعيته في ما
 في هذه الرسالة وغيرها من المحققات والدقائق
 لسنين الزام وروص الكلام على وجه لم يسبق من قبله
 ولم يحمه من بعده من الامام وانى وصدق هذا العلق
 لروص محله ومن مفضلاته وانما حقه بعض ما يحل روده
 في بعض المواضع من كلامه كما يظهر من فاضل في كنه
 مساجد الكتاب وفاضل في سائر بحار ما فيه
 الاثار وانه الموفق والمعين **قوله** ثم اى شبهه
 المصنف الى بعض علماء زمان او صلوات الله على اولادهم في
 اثبات وحداني الوجود **قوله** وسر وجه الوجوب

152



اشرف ما بين الصبح والشهر
مجلد اول



حاشیه حلی بر پنج حاشیه بر نیا واجب
ملا جلالت و الوانی

آ

حاشیه ملامیر امان
بر حاشیه حقیق ملاحظه

حاشیه بر انبات
واجب
بعضی از
مفرد که
معنی است
لکن در
جامع
بسیار
حاشیه
ملاحظه

ک

ب
ج
د
ه
و
ز
ح
ط
ث
ج
د
ه
و
ز
ح
ط
ث